49

قضايا إسرائيلية

مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)

اليسار في إسرائيل- أين كان وأين هو الآن؟

[محور خاص بمشاركة: حجاي مطر، غدعون ليفي، ماتي شموئيلوف، عصام مخول، أودي أديب، إسحق غال- نور، إيفا إيلوز، نافيه برومر]

■ إنتاج الدونية: المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل (نمر سلطاني)

■ قراءة في انتخابات الكنيست (وديع عواودة)

زئيف شتيرنهل:

احتلال ١٩٦٧

جرح مفتوح أخلاقيًا وسياسيًا!

[مقابلة خاصة]

العدد 49 السنة الثالثة عشرة 2013

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

"يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ"

قضايا إسرائيلية

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثالثة عشرة

العدد التاسع والأربعون / 2013

No. 49

ISBN No. : **978-9950-330-84-9**

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

باسم مكحول

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ – ٠٢ فاكس : –٢٩٦٦٢٠٥ ٠٢

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

يتناول محور هذا العدد موضوعة اليسار الإسرائيلي. التفت الشارع الفلسطيني ليكتشف أنّ هذا اليسار آخذ في الانحسار والانسحاب إلى درجة الاختفاء. راهنت السياسة الفلسطينية على النقاشات داخل المجتمع الإسرائيلي، فاكتشفت بعد عشرين عامًا على أوسلو أنّه لا توجد نقاشات حقيقية داخل إسرائيل. صحيح أنّ أحزابًا كثيرة على الخريطة السياسية ترفع شعار حلّ الدولتين، لكن هذا الحل يبدو بعيدًا أكثر من أي وقت مضى، وكأنّ الإجماع اللفظي عليه حصل فقط بعد أن تيقّنت الأحزاب الإسرائيلية من استحالة الحل على أرض الواقع، وبعد أن أيقنت أنّ المعارضة الكلامية للحل غير مجدية نظرًا للإجماع الدولي عليه. وافقت عليه كلاميًا لإرضاء الأسرة الدولية، وسعت إلى إجهاضه على أرض الواقع.

يثير سؤال البحث عن اليسار الإسرائيلي واختفائه عن الساحة عددًا من الأسئلة الفرعية والثانوية على شاكلة: ما هي طبيعة هذا اليسار؟ ما هي جذوره التاريخية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين سؤال العدالة الاجتماعية وبين سؤال النضال ضد الاحتلال والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني؟ ما معنى اليسار في واقع احتلالي كولونيالي، وما معنى السير يسارًا في قطار يسافر يمينًا؟ ما معنى الموقف اليساري حين يكون الموقع بحد ذاته (الموقع الكولونيالي) موقفًا؟ وهل يستطيع الموقف أن يتجاوز الموقع أو يلغيه؟

إلى جانب هذه الأسئلة التاريخية البنيوية هناك حاجة للتعامل مع أسئلة أكثر سياسية عملية مباشرة وآنيّة تتعلّق بتركيبة هذا اليسار حاليًا، ومواقف الأحزاب الحالية المحسوبة على اليسار من عدة قضايا مطروحة على الأجندة السياسية الإسرائيلية. من بين هذه الأسئلة: كيف استوعب هذا اليسار حركة الاحتجاج الاجتماعي العام ٢٠١١، وإلى أي مدى تبنّاها، وكيف أثّرت الحركة على أجندة هذه الأحزاب؟ ضمن هذا السياق العام يجدر التساؤل عن موقف اليسار من عملية الخصخصة التي تنتهجها حكومة نتنياهو، ومن السياسة النيو- ليبرالية الجديدة.

من ناحية أخرى، يطرح السؤال: ما هو موقف هذه الأحزاب من القضية الفلسطينية عمومًا، من شروط المصالحة التاريخية مع الفلسطينيين والعرب، ومستقبل العلاقة بين إسرائيل والمنطقة عمومًا؟ نوع آخر من الأسئلة يتعلّق بعلاقة اليسار مع المجموعات المستضعفة والهامشية في المجتمع الإسرائيلي والتي لم تشكّل جزءًا من مجموعة المستوطنين المؤسسين؛ أي العلاقة مع المواطنين الفلسطينيين، الحريديم والشرقيين؟ يمكننا أن نوجز ونقول إنّ هناك ثلاثة محاور أساسية لتفحّص مواقف اليسار: المحور الاقتصادي، المحور القومي والمسألة الفلسطينية، والمحور الاجتماعي.

تقدّم مقالة حجاي مطر تحليلاً لحركة الاحتجاج الأخيرة والتطوّرات السياسية التي تلتها، وكيف جرى تجييرها لصالح حزب يائير لبيد وحزب نفتالي بينيت. لقد بدأت حركة الاحتجاج كحركة واعدة تبشّر بإمكانيات تقويض الإجماع الصهيوني وإقامة مجتمع مدنيّ جديد يضمّ العرب والشرقيين والحريديم؛ لكنّها انتهت إلى إعادة العقد الاجتماعي القومي الصهيوني، وانتهت الانتخابات والحكومة إلى إقصاء العرب والحريديم بشكل واضح. هكذا خسر اليسار الطاقة الكامنة في حركة الاحتجاج، وجرى اختطافها بالمقابل من قبل قوى تقليدية محافظة ويمينية داخل المجتمع.

أمّا غدعون ليفي فيقدّم لنا صيرورة اليسار الإسرائيلي وتطوّره ونموّه وخفوته ثم شبه اختفائه. ولد هذا اليسار مباشرة بعد حرب ٦٧ متمثّلاً بقوى راديكالية قليلة العدد متمثّلة بحركات مثل «ماتسبين» وغيرها من الحركات اليسارية الراديكالية. وصل هذا اليسار إلى ذروة قوّته في الثمانينيات وبداية التسعينيات، لكنه سرعان ما اختفى عن الساحة. لا يمكن فهم هذا الاختفاء باعتباره نتيجة الانتفاضة الثانية فقط، إذ إنّه ما كان ليحصل لو أنّ جذور هذا اليسار في المجتمع الإسرائيلي كانت أكثر تماسكًا.

يتناول ماتي شموئيلوف في مقالته موضوعة اليهود الشرقيين ويتّهم اليسار الإسرائيلي بموقف متعالٍ على الطوائف الشرقية كما يتّهم المؤسسة الإسرائيلية برمّتها. يخلص الكاتب إلى القول بأنّه من أجل أن يحصل تغيير حقيقي داخل اليسار الإسرائيلي، هناك ضرورة لحدوث ثورة حقيقية في علاقة هذا اليسار بالطوائف اليهودية الشرقية.

يتعرّض عصام مخّول وأودي أديب في مقالتيهما إلى البنية الفكرية لليسار الإسرائيلي. يشير مخول إلى الثنائية المستحيلة بين الفكر الصهيوني والفكر اليساري، ويناقش بأنّ أي موقف يساري مثابر يستدعي التحرّر من الفكر الصهيوني، مشيرًا إلى أنّ أزمة اليسار الصهيوني الحالية ما هي إلاّ جزء من أزمة الصهيونية نفسها.

أودي أديب من ناحيته يأخذ على اليسار الما- بعد صهيوني وغير الصهيوني أنّه ما زال يقيم في عالم الهويّات بدل الانتقال

إلى الخطاب المدني الجمهوراني. وباعتقاده أنّ هذا اليسار الذي ما زال يطرح موضوعة ثنائية القومية، يعيد إنتاج أطروحات صهيونية بدل أن يتجاوزها إلى مفاهيم المواطنة الكونية التي لا تولي اهتمامًا للانتماءات الإثنية الدينية أو القومية.

أمّا مقالة إسحق غال– نور فقد قمنا بترجمتها عن الانكليزية لأنها تتعامل مع أحد المفارق المهمة في النقاش داخل الحركة الصهيونية بكل ما يتعلّق بتقسيم فلسطين، والنقاش الذي أعقب تقرير «لجنة بيل» تحت الانتداب وصولاً إلى قرار التقسيم. كان هذا النقاش وما زال يشكّل أحد المحكّات التي تنقسم بموجبها السياسة الإسرائيلية بين تلك المؤيّدة، ولو شكليّا، لفكرة التقسيم وبين الأخرى الرافضة له.

نختتم هذا المحور بنقاش جرى في الأشهر الأخيرة عبر صفحات جريدة «هآرتس» شارك فيه الأستاذان إيفا إيلوز من الجامعة العبرية في القدس، ونافيه برومر من مركز «منيرفا» للآداب– جامعة تل أبيب، وفيه يتناولان فهمهما لليسار ودوره الحالي بشكل عام وداخل إسرائيل بشكل خاص.

كما هي الحال في كثير من الأحيان، تكمن أهميّة دراسة اليسار الإسرائيلي كحالة عينيّة مشخّصة في تجاوز المنطق المطلق الذي يعتقد أنّ المجتمع الإسرائيلي هو كتلة واحدة متجانسة، وتجاوز التفاؤل المفرط الذي يعوّل على اليسار الإسرائيلي باعتباره مفتاح الفرج الآتي والقادر على إنجاز المصالحة مع الشعب الفلسطيني.

رائف زريق

قضايا إسرائيلية

المحتويات

محور خاص- اليسار في إسرائيل- أين كان وأين هو الآن؟

9 **حجاي مطر: ثورة مدنية أم رجعية صهيونية؟ (اليسار الإسرائيلي بين الاحتجاج الاجتماعي والانتخابات البرلمانية للكنيست)**

يتناول المقال أوضاع اليسار في إسرائيل من خلال مقاربته لحملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف ٢٠١١، وتأثير هذه الحملة على النتائج التي أحرزها هذا اليسار في الانتخابات العامة والتي دلت من ضمن أشياء أخرى على أن قوة اليسار اللا صهيوني المناهض للرأسمالية بقيت على حالتها المجمدة.

20 **غدعون ليفي: أين كان اليسار الإسرائيلي وأين هو الآن؟**

يرى الكاتب أنه في معركة الانتخابات للكنيست الـ ١٩، التي جرت مؤخرا، أصبحت كلمة يسار في إسرائيل كلمة نابية يهرب الجميع منها، كما من النار. ويؤكد أن النضال ضد الاحتلال اختفى، ومعه اليسار الإسرائيلي أيضا.

25 **ماتي شموئيلوف: العرقية واليسار الإسرائيلي**

يتطرّق المقال إلى دلالات غياب التمثيل الشرقي في حزبي اليسار «ميرتس» و«الجبهة الديمقراطية»، ويقدّم عرضًا تاريخيًا للعلاقات بين الجانبين، وللفصل والعنصرية داخل اليسار الأشكنازي الراديكالي تجاه الناشطين النقديين، ويشير إلى أن المعاملة القمعية لليهود الشرقيين يمكن لمسها في أمثلة كثيرة أخرى.

35 **عصام مخول: أزمة الفكر والممارسة الصهيونية- بين «اليسار الصهيوني» واليسار المناهض للصهيونية**

يفكك المقال مصطلح «اليسار الصهيوني» الذي ينطوي على تناقضات داخلية وتركيبة هجينة، ويشير إلى أن اليسار المناهض

للصهيونية وفي صلبه الحركة الشيوعية لم يكن في الماضي ولا اليوم عاملا حياديا ومتفرجا على تناقضات الصهيونية، بما فيها «اليسار الصهيوني»، بل كان دائما عاملا نشيطا في تعميق هذه التناقضات وتأجيجها.

46 أودي أديب: اليسار الإسرائيلي ما بين الثنائية القومية والقومية المدنية الديمقراطية

يناقش المقال مشكلة اليسار ما بعد الصهيوني الكامنة في غياب المثال الأسمى الوحدوي للدولة. وهو مثال يقوم على الفكر الإنساني الجمهوري، الذي يعلمنا أن العالم واحد ويمكن تحقيقه بواسطة دولة المواطنين التي يمكن للإنسان فيها فقط أن يتجاوز وضعه الطبيعي، ومكانته الاجتماعية وهويته الطائفية الخاصة ليصبح، بوصفه مواطنا، سيد مصيره، وصاحب القرار بشأنه.

58 إسحق غال- نور: السجال الصهيوني حول التقسيم (١٩١٩- ١٩٤٧)

بين الحرب العالمية الأولى وإقامة دولة إسرائيل العام ١٩٤٨ اتخذت الحركة الصهيونية قرارات تتعلّق بالأرض والحدود والتقسيم، وما زالت برأي الكاتب صالحة لتشكّل مصدرًا لاستخلاص الدروس بشأن المعضلة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم. وقد انعكست في هذه القرارات ازدواجية المواقف اليهودية تجاه مسألة الأرض والمقايضات المحتملة بشأنها.

67 إيفا إيلوز: لماذا ينبغي لليسار أن يقود إسرائيل؟

ترى الكاتبة أنه كما انتصر اليمين على اليسار في إسرائيل بتحويله إلى كلمة نابية، انتصر اليسار في المعركة ضد اليمين حين أوضح للجميع أنه الصوت الوحيد الذي ينطق باسم الأخلاق الكونية والبراغماتية السياسية. وأثبتت رؤية اليسار الأخلاقية، مرات عديدة عبر التاريخ، أنه هو الطريق البراغماتي الوحيد الذي يقود إلى تنظيم المجتمع وتطوره ليصبح جمهورا مزدهرا ومستقرا من المواطنين.

73 نافيه برومر: نعم للتشاؤم الصحّي... (ردّ على إيفا إيلوز)

يناقش المقال دعوة إيفا إيلوز (في المقال السابق) إلى اليسار لتقديم نفسه على نحو أكثر فاعلية وكفاءة من اليمين. ويؤكد أن المسألة تكمن في إجراء تغيير جدي وعميق في جدول الأعمال، لا في تحقيقه بصورة أشدّ كفاءة، وأن ما يحتاج اليسار إلى الاقتناع به هو أن منظور اليمين ليس متساويا، بل تسلّطي، عدواني واستغلالي.

دراسة

78 نمر سلطاني: إنتاج الدونية- المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل

يحاول الكاتب أن يبرهن على أن البنية الإسرائيلية الأساسية (المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية) تُخضع المواطنين الفلسطينيين لعملية عزل في الغيتوات تُنزلهم إلى مرتبة منفصلة وغير متساوية. وهذه البنية الأساسية غير عادلة، حيث أنها لا توفر لهؤلاء المواطنين ظروف الحد الأدنى للحياة الكريمة. والدولة لا تخفق في معالجة هذا الإجحاف فقط، بل هي متورّطة بشكل فعّال في صُنعه. وتتقاطع هذه العملية داخل إسرائيل مع عملية فصل السكان وضم الأراضي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وهاتان العمليتان تُحدثان معًا التآكل في وضع مواطنة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

مقابلة خاصة

85 مع الأستاذ الجامعي والباحث المتخصص في شؤون القومية والفاشية زئيف شتيرنهل: احتلال ١٩٦٧ جرح مفتوح أخلاقيًا وسياسيًا! (أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر)

يقر زئيف شتيرنهل بأن المشروع الصهيوني كان في الأصل مشروعا لاحتلال البلاد (فلسطين) وإسكانها باليهود، لأنه لم يكن هناك خيار آخر لحل ضائقتهم في الشتات، ويؤكد أنه ليست لديه أية مشكلة أخلاقية إزاء هذا، وأن المشكلة الأخلاقية عنده تبدأ من العام ١٩٤٩، الذي كان يجب أن توضع فيه برأيه نهاية للاحتلال، بعد أن نجحت الصهيونية في تحقيق جميع أهدافها وفي تطبيقها ميدانيًا. وتسبب النأي عن ذلك باحتلال ١٩٦٧ الذي يشكل «أكبر كارثة حلت بنا»!

مقال

98 وديع عواودة: قراءة في انتخابات الكنيست

يحلل المقال تركيبة حكومة إسرائيل الجديدة، مؤكدًا أنها لا تصحب معها ما يبشّر بالخير ولا بالسلام ولا بالمساواة، وأنها

حكومة واحدة برأسين أولهما يمثّل «دولة تل أبيب» ويخدم مصالح النخب القديمة، البرجوازية الأشكنازية المؤمنة بالرأسمالية الليبرالية الخالية من الرحمة تجاه الفقراء والمهمشين يهودا وعربا، ورأسها الآخر لا يقل خطورة، يمثل المستوطنين. وعلى الرغم من الفوارق والتوترات بين مركباتها الجديدة والقديمة تمخضت انتخابات الكنيست التاسع عشر كما كان متوقعا عن حكومة يمينية متجانسة في المجالين السياسي والاقتصادي.

قراءات

106 **مهند عبد الحميد: دور الكتب المدرسية في تشكيل ذاكرة جمعية إسـرائيلية مهيمن عليها!**

قراءة في كتاب «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل» للأكاديمية الإسرائيلية نوريت بيلد – إلحنان (مركز مدار)، تشير إلى كونه لوحة هي الأكثر وضوحا ودقة عن دور الكتب المدرسية الإسرائيلية في تشكيل ذاكرة جمعية دائمة ومهيمن عليها تمكن الدولة من السيطرة على عقول الأجيال الإسرائيلية المتعاقبة.

111 **الطيب غنايم: كتاب مُشرع على الأسئلة**

عرض ونقد لكتاب إسرائيلي جديد بعنوان «قراءة الاحتجاج: قاموس سياسيّ [٢٠١١–]»، يهدف كما يرى محرروه إلى استخلاص لبنات أساسيّة من الخطاب السّياسيّ الذي نَشَأَ خلال وفي أعقاب الاحتجاج المَدَنيّ في صّيف ٢٠١١، لبنات أساسيّة متوقّعة أكثر، ومتوقّعة أقلّ، تمكّن من مواصلة توسيع الخيال السّياسيّ ومجال النّضال المَدَنِيّ.

من الأرشيف الصهيوني

128 **مقتطفات من «الحقيقة من أرض إسـرائيل» لأحاد هعام (تقديم هنيدة غانم)**

تكمن أهمية هذا النص في كونه من الكتابات الأولى التي فندت الادعاء الصهيوني عن فلسطين كأرض مقفرة جرداء، وتحدثت عن الوجود العربي في البلاد، وعن العلاقة الاستعلائية للمستعمرين تجاه الفلسطينيين. وعمليًا نقض أحاد هعام أهم فرضيات الصهيونية الأساسية التي روجت بأن البلاد جرداء والسكان شراذم من المتوحشين. وشكل نصّه هذا لاحقا رافدا مهما لليسار الصهيوني الذي يحاول أن يضفي على فكره الصهيوني بعدا إنسانيا، وأن يصر على عدم وجود تناقض بين الأخلاق وبين الصهيونية.

115 **المكتبـة: عـرض موجز لأحـدث الإصدارات الإسرائيلية**

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم: الحركات الثقافية في إسرائيل: الاتجاهات والأدوار والنظام الاجتماعي والسياسي

حجاي مطر(*)

ثورة مدنية أم رجعية صهيونية؟

اليسار الإسرائيلي بين الاحتجاج الاجتماعي والانتخابات البرلمانية للكنيست

كان مساء السابع من تموز ٢٠١٢ مساء سبت مثيراً في السياسة الإسرائيلية. فقد جرت فيه مظاهرتان وصفتا من جانب منظميهما على أنهما استمرار مباشر للاحتجاج الاجتماعي غير المسبوق، الذي جرى في العام ٢٠١١. جرت المظاهرتان في تل أبيب في الوقت نفسه، وشارك في تنظيمهما عدد من قادة الاحتجاج البارزين (احتجاج الخيم) في العام ٢٠١١، غير أن الفوارق بين المظاهرتين كانت عميقة وجوهرية، ويمكن القول إن التباين أو الانقسام بينهما قد انعكس، كما تبين فيما بعد، في تأثير الاحتجاج على انتخابات الكنيست ٢٠١٣.

جرت إحدى المظاهرتين في ساحة متحف تل أبيب، وشارك في تنظيمها عدد من ناشطي الخيم واتحاد الطلبة الجامعيين الذي كان ناشطا جدا في احتجاج صيف العام ٢٠١١ ثم نأى بنفسه عن الاحتجاج شيئاً فشيئا، إضافة إلى عدد من المنظمات والحركات اليمينية (مثل حركة «إم ترتسو – إذا أردتم») والتي لم تشارك في احتجاج العام السابق، بل عارضته بشدة. وقد حظيت هذه المظاهرة بتغطية إعلامية مكثفة قبل وأثناء وبعد حدوثها، سواء في صحيفة «يسرائيل هيوم» المحسوبة على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أو في صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» اللتين حثتا الجمهور مسبقا على القدوم للمشاركة في المظاهرة. وبالفعل فقد احتشد عشرات آلاف المواطنين الذين أتوا للمشاركة في مهرجان الاحتجاج الاجتماعي الذي أقيم تحت شعار المساواة في العبء، وبعبارة أخرى من أجل فرض واجب الخدمة العسكرية أو المدنية على المتدينين المتزمتين (الحريديم) والعرب.

في المقابل فان المظاهرة الثانية (التي جرت في تل أبيب في

(*) صحافي إسرائيلي– تل أبيب

يدعو المبدأ الأول للميثاق الصهيوني للوحدة القومية اليهودية، في مواجهة العالم المعادي المحيط بإسرائيل في الشرق الأوسط. في الماضي كانت هناك دول عربية تتصدر قائمة الأعداء في الشرق الأوسط، ثم أصبح الشعب الفلسطيني (إضافة لحزب الله وإيران) في مقدمة الأعداء. أي أن المبدأ الأول يميز بين المجتمع اليهودي وبين غيره، على اعتبار أنهم خصوم. وانطلاقا من هذا التقسيم للعالم على أساس «نحن» و«هم الأعداء» تم استنباط المبادئ الأخرى للمجتمع اليهودي.

الوقت نفسه)، والتي نظمتها حركات صغيرة ومعدومة الموارد، ولكن بمشاركة نشطاء بارزين من احتجاج صيف العام السابق، مثل دافني ليف ونشطاء أحياء شرقيين وعرب، لم تحظ تقريبا بأية تغطية إعلامية. في هذه المظاهرة سار حوالي ألف متظاهر غاضب في شوارع تل أبيب، وقاموا بسد بعض الطرق ووضع الملصقات على أبواب عدد من البنوك ضد أوامر الحجز وحرقوا نسخا من مشاريع قوانين اجتماعية مجحفة. وقد ركزت رسائل وشعارات هذه المظاهرة على المساواة في الحقوق، وليس في الواجبات، وعلى «دولة الرفاه» (أو «دولة اشتراكية») ومحاربة البنوك والحكومة، ونادت بالتعاون المدني بين مختلف الفئات والمجموعات السكانية لصالح المجتمع بأكمله، كما تضمنت بعض الشعارات دعوات احتجاجية مباشرة موجهة ضد وزارة الدفاع وضد الجيش الإسرائيلي.

من هنا فقد كانت هذه المظاهرة، والتي كانت واحدة من سلسلة مظاهرات أسبوعية سعت إلى إعادة إحياء روح احتجاج صيف ٢٠١١، مخلصة أكثر بكثير للشعارات والروح اليسارية – الاشتراكية بالأساس، روح الأخوة والتضامن في النضال ضد الحكومة، والتي تجلت أكثر في شعارات وخطب مهرجانات ومظاهرات احتجاج العام السابق (٢٠١١) لكنها كانت، كما أسلفنا، مظاهرة صغيرة جداً مقارنة مع تلك المظاهرات.

بعد نصف عام من هذه المظاهرات ذهب الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع. وكانت نتائج الانتخابات انعكاسا للخلافات بين المظاهرتين اللتين جرتا في ٧ تموز: من جهة لاحظنا فيها صعودا هائلا في قوة الأحزاب القومية المتطرفة، الرأسمالية – الليبرالية والعنصرية، وأساسا حزب «البيت اليهودي»، الديني– الاستيطاني، وحزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، الذي يعتبر موازيا علمانيا للحزب السابق، والذي يتطلع للظهور كحزب وسط (مركز). من جهة أخرى لاحظنا أن قوة اليسار اللا صهيوني المناهض للرأسمالية بقيت على حالتها المجمدة.

كيف حصل ذلك؟ أين تغير طابع الاحتجاج الاجتماعي، وكيف فقد طاقته اليسارية الثورية، إن كان ينطوي أصلا على مثل هذه الطاقة؟

بغية فهم هذه الأمور لا بد من الرجوع إلى الوراء، سعيا إلى الوقوف على جذور الاحتجاج.

١٩٤٨- ٢٠١١: تفكك الميثاق الاجتماعي

إن الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١ لها جذور راسخة في تفكك الميثاق الاجتماعي الصهيوني. وترتكز أسس الميثاق الصهيوني على مبادئ تشبه مبادئ الكثير من الحركات القومية الأخرى.

المبدأ الأول للميثاق الصهيوني يدعو للوحدة القومية اليهودية، في مواجهة العالم المعادي المحيط بإسرائيل في الشرق الأوسط. في الماضي كانت هناك دول عربية تتصدر قائمة الأعداء في الشرق الأوسط، ثم أصبح الشعب الفلسطيني (إضافة لحزب الله وإيران) في مقدمة الأعداء. أي أن المبدأ الأول يميز بين المجتمع اليهودي وبين غيره، على اعتبار أنهم خصوم. وانطلاقا من هذا التقسيم للعالم على أساس «نحن» و«هم الأعداء» تم استنباط المبادئ الأخرى للمجتمع اليهودي وهي: كل أعضاء المجتمع الصهيوني يتجندون للخدمة العسكرية، للدفاع عن هذا المجتمع، والدفاع عن الأراضي التي يقيم عليها. ومقابل ذلك يحق لأعضاء المجتمع الصهيوني أن ينعموا بدولة رفاه، ومستوى معين من المساواة الاجتماعية، وخدمات عامة مرضية.

من الواضح أنه منذ البداية، وعلى مر الزمن، ظلت هناك فجوة ما بين التصريحات وبين الواقع. فكان هناك تمييز في المعاملة ضد اليهود الشرقيين (الذين هم بغالبيتهم من أصول عربية). كذلك ظل التمييز ضد النساء يلازم دولة إسرائيل منذ نشوئها، إلى جانب الإقصاء التام للرعايا الفلسطينيين الخاضعين للحكم

استغلت السلطات الإسرائيلية صدمة الهجرة والحروب التي عانى منها السكان، وحاولت إظهار نفسها وكأنها تقوم بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور الإسرائيلي. فتضافرت هذه الأسباب كلها للمحافظة على الميثاق الصهيوني.

غير أنه كانت هناك بعض الحالات الشاذة عن هذه القاعدة، مثل الاحتجاجات العمالية واحتجاجات اليهود الشرقيين، الذين تم امتصاص غضبهم بطرق شتى، اتبعتها السلطات الصهيونية، مثل أسلوب القمع وأسلوب الإلحاق

العسكري، في البداية داخل مناطق ١٩٤٨ ثم الضفة الغربية وقطاع غزة. وطالما أن الفلسطينيين هم الذين عانوا وما زالوا يعانون من مصادرة الأراضي لصالح الدولة، فان المستفيدين الأساسيين من هذه الأراضي هم اليهود القادمون من أوروبا، أعضاء الكيبوتسات والقرى الزراعية والمجالس الإقليمية التي تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي، هذا بينما وضع اليهود الشرقيون في مخيمات مؤقتة وبلدات تطوير تفتقر للموارد. وقد حصلت الثقافة الأوروبية على مكانة الثقافة العليا التي ينبغي توريثها وإكسابها لعامة الجمهور، فيما جرى تهميش ثقافة ولغة وتاريخ اليهود القادمين من الدول العربية والشرق.

وعلى الرغم من ذلك كله استغلت السلطات الإسرائيلية صدمة الهجرة والحروب التي عانى منها السكان، وحاولت إظهار نفسها وكأنها تقوم بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور الإسرائيلي. فتضافرت هذه الأسباب كلها للمحافظة على الميثاق الصهيوني.

غير أنه كانت هناك بعض الحالات الشاذة عن هذه القاعدة، مثل الاحتجاجات العمالية واحتجاجات اليهود الشرقيين، الذين تم امتصاص غضبهم بطرق شتى، اتبعتها السلطات الصهيونية، مثل أسلوب القمع وأسلوب الإلحاق (العصا والجزرة).

ونجمت فيما بعد عوامل خارجية، أثرت على الواقع الإسرائيلي، وأدت على مر السنين إلى الابتعاد شيئا ما عن الميثاق الاجتماعي الصهيوني. وعلى سبيل المثال تأثر هذا الميثاق سلبا نتيجة فشل إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ . كذلك زادت قوة اليهود الشرقيين، الذين يعانون من اضطهاد حزب مباي، ما أدى إلى صعود حزب الليكود، الذي جر دولة إسرائيل تدريجيا إلى النهج الرأسمالي الليبرالي الجديد، الذي اتبعته وسارت عليه سائر الحكومات الإسرائيلية اللاحقة، سواء المتماثلة تاريخيا مع اليمين، أو ذات الماضي الاشتراكي، مع ما يتطلبه هذا النهج الليبرالي الجديد من خصخصة للممتلكات العامة وتقليص مجالات مسؤولية الدولة وتقليص نفوذ المنظمات العمالية. كما حصل الانفتاح على الأسواق الأجنبية والثقافة الأميركية. وهكذا تفاقمت الفجوات الاقتصادية، ولم تعد الخدمة العسكرية شرطاً أوليا أو شرطا كافيا للاندماج في المجتمع، ذلك أن الشبان من الطبقات العليا، توصلوا إلى نتيجة مفادها، أن بإمكانهم إيجاد طريقهم إلى الأعمال الجيدة بدون المرور بتجربة الخدمة العسكرية. كذلك فقد الكثيرون من أبناء الطبقات الدنيا الأمل بإمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي عن طريق الخدمة في الجيش، أو لأنهم لا يرغبون في أن يضيعوا سنتين أو ثلاث سنوات من عمرهم بدون عمل. لذلك زاد عدد الشبان الذين لا يخدمون في الجيش بحجة أنهم متدينون، وكانت هذه الزيادة مضطردة جدا منذ العام ١٩٠٠ حتى العام ٢٠١٠. ويتعرض هؤلاء لانتقادات تركز عليهم في المظاهرات التي تهتف شعار «المساواة في العبء»، وهكذا تحوّل الجيش الإسرائيلي من بقرة مقدسة إلى عبء عليهم. كذلك فإن الانتفاضة الأولى وما تلاها من عقد اتفاق أوسلو كانت لهما آثارهما على الفكر السياسي للجمهور الإسرائيلي بالنسبة لموقفه من دور الجيش الإسرائيلي ومدى اعتباره «جيش دفاع»، وهذا ما أدى إلى هبوط عام في نسبة التجنيد للجيش الإسرائيلي. ولكن على الرغم من ذلك كله ظل الميثاق الصهيوني على حاله. كان الشعور بالمخاطر الأمنية المتواصلة، بغض النظر عن مدى صحتها، قد حافظ على انصياع الجمهور الإسرائيلي، وأضعف إمكانية الاحتجاجات الاجتماعية المؤثرة. كما أن الازدهار السياسي والاقتصادي في عقد التسعينيات، قد وفر درجة من الرفاهية والتفاؤل، ما غطى على المشاكل العميقة الناجمة عن اتفاق أوسلو، وعن الغنى الفاحش للأقلية على حساب الأغلبية. ولكن هذه الأمور كانت مجرد فقاعات سرعان ما تفسخت جميعها العام ٢٠٠٠، مع انطلاقة انتفاضة الأقصى. وذلك إضافة للضربة القاسية التي تلقتها الصناعة المحلية الإسرائيلية الناشئة،

تظاهرات «الفهود السود» (١٩٧٣) وتل أبيب (٢٠١١): شعارات متقاربة.

نتيجة تعرضها لموجات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت العام ٢٠٠٨ ثم وصلت إسرائيل، وسببت للاقتصاد الإسرائيلي مزيدا من الضعف. ولقد انتهت الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في لبنان، وتوقفت العمليات العسكرية الفلسطينية مع انتهاء انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٣، وهكذا خفّ الشعور لدى الإسرائيليين بالخطر على الوجود. فنضجت الظروف الملائمة لنشوب الاحتجاجات الاجتماعية واسعة النطاق في إسرائيل.

تأثر المجتمع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١ بالربيع العربي، إضافة للمظاهرات التي عمّت ساحات اليونان وإسبانيا، ما أدى لتصدع الميثاق الاجتماعي الصهيوني، وانطلاق أكبر موجة من الاحتجاجات الاجتماعية في تاريخ دولة إسرائيل. كما تدهور الوضع الاقتصادي، وظلت أسعار السكن تتزايد باستمرار، وكذلك أسعار الاحتياجات الأساسية تتزايد، بينما الرواتب جامدة على حالها، بل تقل قيمتها الشرائية. كما نشأت نقاشات عامّة وحادّة حول موضوع توزيع أرباح مصادر الغاز التي تم اكتشافها في المنطقة الساحلية، ودار هذا النقاش حول المقارنة بين حصة الجمهور الإسرائيلي وبين حصة الشركات الكبيرة من أرباح مصادر الغاز. وساد الشعور بأن الحكومة الإسرائيلية لا تحل المشاكل الحيوية. وفي ظل الهدوء الأمني الواضح كانت الفرصة مهيأة للخروج إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير. وأسفرت اللقاءات في الشوارع عن حوارات بين الناس، أخذت طابعا ديمقراطيا اشتراكيا، لم يسبق له مثيل، إلا في الهامش السياسي للمجتمع الإسرائيلي. وها هو قد قفز إلى قلب الشؤون الوزارية. وأصبحت هذه المواضيع دافعا للتوجهات للحلول الجذرية عند البعض. ولكن بالنسبة للغالبية كانت هذه المواضيع دافعا للتوجهات الرجعية. ومن أجل استيعاب ما يدور من حوار ناجم عما جرى، واستيعاب ردود الفعل المختلفة لدى الطرفين، لا بد من تمحيص مكانة اليسار في المجتمع الإسرائيلي، عشية الاحتجاجات الاجتماعية.

اليسار الصهيوني واليسار اللا صهيوني

ثمة في اللغة السياسية الإسرائيلية تماثل واضح جدا بين مصطلح «يسار» وبين حزب مباي وتفرعاته الذي يمثل النخبة الصهيونية الأشكنازية (الغربية)، «المؤسسة للدولة» التي تباهت باللون الأحمر، وذلك على الرغم من أن هذه النخبة بالذات هي التي اقتلعت الفلسطينيين وطردتهم من البلاد، ومارست التمييز ضد اليهود الشرقيين.

وقد واصل حزب مباي «اليساري» الذي لم يتخل قط عن حلم أرض إسرائيل الكاملة، طوال عقد كامل، بعد احتلال العام ١٩٦٧ ، تنفيذ مشروع نهب الأراضي (من الفلسطينيين)، وتشييد المستوطنات. فقط في فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، ومن باب المعارضة لموقف حزب الليكود، بدأ حزب «العمل» الإسرائيلي يطرح إمكانية الحل السلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال العقدين الماضيين، توفرت الظروف لنشوء ما يسمّى باليسار الصهيوني، الذي يبدو ظاهرياً وكأنه ضد الاستعمار، مثل حركة (السلام الآن) وأحزاب أخرى أصغر من حزب «العمل». لو أن هذا اليسار الصهيوني أعلن رغبته في السلام وأزال احتلال ١٩٦٧ ، لكان بالإمكان تلميع صورة نكبة ١٩٤٨ بأثر رجعي، وتغطية ما رافق تلك النكبة من مظاهر سلبية، مثل مصادرة الأراضي التي أصبحت داخل إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ . حسب رواية اليسار الصهيوني، فإن إسرائيل كانت تسير على الطريق الصحيح لغاية العام ١٩٦٧ ، وكأن الصهيونية لم تنحرف عن الخط الصحيح إلا بعد العام ١٩٦٧ ، عندما انجرّت وراء المستوطنين وتنبؤات المتدينين، وجرّت الجميع للمشاركة في نظام عسكري استبدادي. وإنه إذا ما زال هذا النظام العسكري الاستبدادي، يصبح بالإمكان حل

واصل حزب مباي «اليساري» الذي لم يتخل قط عن حلم أرض إسرائيل الكاملة، طوال عقد كامل، بعد احتلال العام ١٩٦٧، تنفيذ مشروع نهب الأراضي (من الفلسطينيين)، وتشييد المستوطنات. فقط في فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، ومن باب المعارضة لموقف حزب الليكود، بدأ حزب «العمل» الإسرائيلي يطرح إمكانية الحل السلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية وقطاع غزة.

النزاع، وعودة الصهيونية إلى الخط الصحيح. ولكن هذه الرواية التي يطرحها اليسار الصهيوني، تتجاهل الماضي الاستعماري للصهيونية. حتى أن جزءاً من الجمهور اليهودي لم ينج من هذا الاضطهاد. أضف إلى ذلك الأرباح الطائلة التي جناها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة الاحتلال الذي جرى العام ١٩٦٧. ومن أجل تنفيذ المشروع الاستيطاني، تمّ تجنيد كل أجهزة الدولة الإسرائيلية، فلم يكتفوا بتجنيد فئة عقائدية معينة. وفي بداية التسعينيات، انضم حزب «العمل» الإسرائيلي بزعامة إسحق رابين لتيّار اليسار الصهيوني. وازدهر هذا التيار المؤيد لاتفاق أوسلو. وظل هذا التيار اليساري الصهيوني مرتبطا ارتباطا وثيقا بدعم الاقتصاد الرأسمالي والمشروع الاستيطاني.

ولكن هذا التيار تعرض للانهيار بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠. فلقد طرح الزعيم الإسرائيلي باراك اقتراحات سخيّة في مفاوضات كامب ديفيد، ولكنها قوبلت بالرفض. وهذا ما أدّى إلى حالة من خيبة الأمل. ولغاية الآن، لم يستطع اليسار الصهيوني أن يعيد بناء نفسه. لقد انهار تيار الحمائم المنتمي للمعسكر الصهيوني الرأسمالي. حتى أنه في الانتخابات الأخيرة، كان حزب ميرتس هو الحزب الوحيد الذي اعتبر نفسه حزبا يساريا صهيونيا. حتى أن زعيمة حزب العمل الإسرائيلي شيلي يحيموفيتش حاولت إبعاد حزب العمل الإسرائيلي عن صفة اليسار الصهيوني، كمن يهرب من خطر الحريق. وهكذا زادت حدة التناقض بين الصهيونية وبين اليسار الحقيقي، الذي يسعى للديمقراطية والمساواة الكاملة، بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين. أما الذين حاولوا تنمية يسار صهيوني، فقد وجدوا أنفسهم أمام طريق مسدود. ولم يبق سوى حزب ميرتس يحاول التمسك بفكرة اليسار الصهيوني. وهو سوية مع زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني، التي وقعت اتفاق فائض أصوات مع حزب ميرتس، وكذلك بعض أعضاء حزب العمل الإسرائيلي، يريدون مواصلة طرح حلول لمسألة الاحتلال، مبنية على أساس التركيز على نتائج حرب ١٩٦٧.

إلى جانب اليسار الصهيوني المتقلب، يوجد يسار آخر، أكثر التزاما بالاشتراكية والأممية، مثل الحزب الشيوعي، على اختلاف صيغته ومسمياته. وذلك إضافة لتنظيمات صغيرة أخرى، بعضها ماركسي وبعضها فوضوي. استمد هذا اليسار غالبية أصواته الانتخابية وقاعدته الشعبية من فلسطينيي الداخل (١٩٤٨)، ومن معسكر اليسار اليهودي غير الصهيوني، وغالبيتهم من اليهود الغربيين. ويشكل هذا اليسار معارضة دائمة ومثابرة ضد الصهيونية والأساليب الحربية والأحكام العسكرية والعنصرية والاحتلال والرأسمالية والاضطهاد الطبقي للعمال من كلا الشعبين. وأعضاؤه هم من أقدم المتضامنين مع النضالات الوطنية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما زالوا يدعمون اليسار الفلسطيني بالمشاركة في المظاهرات الشعبية ضد الجدار والاستيطان، كما يشاركون في الدعوة الفلسطينية لمقاطعة منتجات المستوطنات. وهناك قلة منهم تشارك في الدعوة للضغط على إسرائيل بالمقاطعة وفرض العقوبات.

توجد معارضة يسارية أخرى، ضد حزب «العمل» الإسرائيلي، ما زالت متمسكة بطريقها، وتتكوّن من اليهود الشرقيين. إنه صوت اليسار القادم من الأحياء الفقيرة وبلدات التطوير. ويطالب هذا اليسار بالمساواة ووضع حد للتمييز في المعاملة، وقد نظم مظاهرات في حي وادي الصليب في حيفا العام ١٩٥٩، وكذلك «الفهود السود» الذين ظهروا في السبعينيات. وأخيرا تلك الشريحة الشرقية الديمقراطية التي برزت في التسعينيات، وما زالت حتى الآن تواصل المسيرة. وانبثقت عن هذه النضالات صرخة مدوّية، في المجالات الاجتماعية والطبقية. ولطالما وجهت انتقاداتها اليسارية ضد هيمنة اليهود الغربيين وكذلك ضد الصهيونية. لكن الأصوات الانتخابية لليهود الشرقيين، ظلّت مرة تلو الأخرى تذهب لصالح حزب الليكود (اليميني)، أو للاتجاهات المحافظة والمشاركة في مؤسسات الدولة، مثل حزب شاس . ونادرا ما نشأت روابط تحالف بين القوى الاشتراكية (العربية واليهودية المشتركة) وبين

إلى جانب اليسار الصهيوني المتقلب، يوجد يسار آخر، أكثر التزاما بالاشتراكية والأممية، مثل الحزب الشيوعي، على اختلاف صيغته ومسمياته. وذلك إضافة لتنظيمات صغيرة أخرى، بعضها ماركسي وبعضها فوضوي. استمد هذا اليسار غالبية أصواته الانتخابية وقاعدته الشعبية من فلسطينيي الداخل (١٩٤٨)، ومن معسكر اليسار اليهودي غير الصهيوني، وغالبية أنصاره من اليهود الغربيين. ويشكل هذا اليسار معارضة دائمة ومثابرة ضد الصهيونية

نضالات الأحياء اليهودية الشرقية. ومن النادر جدا أن تشكل هذه العلاقات تحالفا وثيقا وطويل الأمد، ذلك بأن اليسار المضاد للصهيونية، مع أنه التزم على مر السنين بالنضال ضد الاحتلال وضد المعاملة العنصرية التي تعرض لها الفلسطينيون، إلا أنه لم يستثمر إمكانياته كي يعمل في الوقت نفسه من أجل التواجد وإنشاء المؤسسات في الأحياء اليهودية المستضعفة والبلدات النامية. ولذلك فشل في إنشاء شراكة حقيقية في هذه الأحياء. وضمن هذا السياق، لاحظنا أنه عندما انضم عدد من زعماء حركة «الفهود السود» في القدس لحزب «ماتسبين» والحزب الشيوعي، فقدوا نسبة كبيرة من زملائهم الذين كانوا يرافقونهم على درب النضال في صفوف الطوائف اليهودية الشرقية، لأن هؤلاء الزملاء ظلوا ملتزمين بالفكرة الصهيونية. ولم يكن بالإمكان إنشاء تحالف وثيق بين التيارات اليسارية وبين جمهور اليهود المتدينين، بسبب الفجوة والخلافات الثقافية والدينية بينهما. أما بالنسبة للهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفياتي في سنوات التسعينيات، فقد عانى هؤلاء المهاجرون من صعوبات كبيرة جدا، أعاقت تكيفهم في المجتمع الإسرائيلي. ولكنهم على الرغم من ذلك لم تنم لديهم قوة يسارية بارزة. ولم يكن بالإمكان نشوء حركة مضادة للصهيونية بين صفوفهم، وذلك لأنهم مهاجرون جدد يتمنون أن يتقبلهم المجتمع الإسرائيلي بحضن دافئ، وأن ينخرطوا فيه بوئام وانسجام. والسبب الثاني أنهم عانوا من صدمة التجربة الشيوعية السوفياتية. كما أنهم تعودوا على النظام الاستبدادي هناك. فكانت هذه بعض الأسباب التي حالت دون نشوء حركة مضادة للصهيونية في صفوفهم.

وهكذا ظل اليسار الحقيقي في إسرائيل على الهامش، يضم مواطنين فلسطينيين يعانون من إقصاء تام عن السياسة الإسرائيلية، أو قلة من اليهود، سواء شرقيين أو غربيين، تعاني من الضعف الشديد للعلاقات فيما بينها. كما كانت السلطات الإسرائيلية تتعامل مع اليسار وكأنه فاقد للشرعية. ولم تفكر السلطة الإسرائيلية في أن تعرض على أحزاب عربية أو أحزاب عربية ويهودية مشتركة أن تشارك في أي ائتلاف حكومي. وهذا ما كان واضحا في تصريحات يائير لبيد، زعيم حزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد)، الذي أوضح أنه يرفض رفضا باتا مشاركة أي عضو كنيست مثل حنين الزعبي في الائتلاف الحكومي. كذلك الأمر بالنسبة لزعيم حزب «البيت اليهودي» «نفتالي بينيت. كما تقوم السلطات الإسرائيلية بملاحقة المعسكر المناهض للصهيونية، حتى أن هذه الملاحقة قد زادت حدتها خلال السنوات الخمس الأخيرة، بموجات من التحريض الذي يشنه السياسيون والصحافيون، وتم تشريع قوانين ضدهم، كما صعّدت الشرطة الإسرائيلية من إجراءاتها ضد نشاطات المنظمات اليسارية الراديكالية. وهذا ما تعرض له «التجمع الوطني الديمقراطي» ونواب كنيست منتخبون.

وهناك عدة أسباب دفعت حزب العمل الإسرائيلي إلى أن يتنصل مما يعتبره وصمة اليسار التاريخية. السبب الأول هو وجود ربط بين مصطلح اليسار وبين مناهضة الصهيونية، وما ينجم عن ذلك من إلحاق الأذى بدولة إسرائيل، إضافة لتعاون اليسار الإسرائيلي تلقائيا مع الفلسطينيين، والمهاجرين للعمل في إسرائيل، والمهاجرين الأفارقة الذين يبحثون عن ملجأ في إسرائيل. كما أن حزب العمل الإسرائيلي لا يعطي شرعية للمواقف التي تنتقد الفئة المهيمنة على إسرائيل. وأخيرا، بعدما فقد اليسار الصهيوني دربه، يريد حزب العمل الإسرائيلي أن يتخلص مما يعتبره وصمة اليسارية.

على هذا النحو كان وضع اليسار عندما اندلعت الاحتجاجات الاجتماعية في الرابع عشر من تموز ٢٠١١.

خطاب سياسي- اجتماعي جديد

عندما قامت دافني ليف ومجموعة صغيرة من زملائها بنصب أول خيمة احتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب

وهكذا ظل اليسار الحقيقي في إسرائيل على الهامش، يضم مواطنين فلسطينيين يعانون من إقصاء تام عن السياسة الإسرائيلية، أو قلة من اليهود، سواء شرقيين أو غربيين، تعاني من الضعف الشديد للعلاقات فيما بينها. كما كانت السلطات الإسرائيلية تتعامل مع اليسار وكأنه فاقد للشرعية. ولم تفكر السلطة الإسرائيلية في أن تعرض على أحزاب عربية أو أحزاب عربية ويهودية مشتركة أن تشارك في أي ائتلاف حكومي.

بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٤، لم يكن بالإمكان معرفة التطورات التالية لهذه التجربة. إنما بعد ذلك بأسابيع، خرج مئات الألوف من المواطنين إلى الشوارع، المرّة تلو الأخرى، وطالبوا بإجراء تغييرات جذرية في النهج الاقتصادي في إسرائيل. وكان موضوع الارتفاع الفاحش لأسعار المساكن في تل أبيب هو الحلقة المركزية لانطلاق الاحتجاجات. خرج شباب الطبقة الوسطى إلى شوارع تل أبيب منذ البداية، مطالبين الحكومة أن تتدخل من أجل تنظيم سوق العقارات، والرقابة على أسعار أجرة العقارات، وتقديم مخططات بناء يسهل الحصول عليها. غير أن المتظاهرين فوجئوا بما وجدوه في الشارع.

فبعد إقامة الخيمة الأولى في وسط تل أبيب، سرعان ما أقيمت خيم أخرى ومن ضمنها خيم أقامها عرب يافا، ومعدمو السكن، والعائلات المتضررة من شركات الإسكان في جنوب تل أبيب. ثم جرت إقامة خيم أخرى في سائر أنحاء الدولة عبرت عن احتجاج متنوع المواضيع والأهداف، وهذا ما سهّل إجراء لقاءات السكن في الشوارع، بين فئات مختلفة الخلفيات وطبقات شتّى، وهذا ما أدى إلى وعي شعبي مكثف وسريع، أفضى إلى تطور دائم لخطاب الاحتجاج في اتجاهات ذات طابع راديكالي. وهكذا، مثلا، فإن مطلب السكن البرجوازي في البداية، تطور إلى مطالب بشروط سهلة للحصول على المساكن، وبعد ذلك إلى مطلب بمساكن شعبية مدعومة من الحكومة، بحيث تستفيد منها الطبقات الفقيرة. وبعد ذلك جرى الاحتجاج على هدم البيوت وهدم القرى غير المعترف بها لدى عرب الداخل (١٩٤٨). وهكذا نشأت تحالفات عجيبة بين بعض الطبقات. ويعتبر مثل هذا أمرا نادر الحدوث في المجتمعات بشكل عام. وتشكلت شبكة من الاتصالات بين مخيمات الاحتجاج، من أجل تبادل المعلومات وتقسيم الموارد. وتم عقد مؤتمر ديمقراطي يمثل مندوبي المخيمات، حتى يتمكن هذا المؤتمر من الحصول على تفويض شعبي واسع يوفر الشرعية لأي قرارات تتعلق باستمرار النضال. وسرعان ما تطور الاحتجاج الأولي البسيط إلى هجوم كبير على الأسلوب الرأسمالي، وعلى الحكومة الإسرائيلية. وحصلت لقاءات فردية في الشوارع والخيم. وبعد ذلك عقدت مؤتمرات أسبوعية ضخمة لم يسبق لها مثيل في إسرائيل. وكان التيار الرئيس في قلب هذه الاحتجاجات، يجمع بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين والعرب، كما يجمع بين الرجال والنساء. وكانت هذه الاحتجاجات تغطي كل أشكال الاضطهاد، التي تعاني منها أي فئة من فئات السكان. وطرح شعار المساواة التامة بين جميع المواطنين. وكان هناك اتفاق على معارضة العنصرية بكل أشكالها. كما اتفق على تغيير علاقات الملكية والسلطة، من أجل إعادة توزيع الأموال والموارد وغيرها. ثم جاء عدد من الفاشيين، من أتباع المستوطن باروخ مارزل، وعندما وصلوا إلى إحدى الخيم في وسط تل أبيب، هتفوا بشعارات عنصرية. عند ذلك قرر مؤتمر المخيمات، أن يكون كل أفراد المخيمات متضامنين في النضال معا، ولا يجوز إبعاد أحد من مخيمات الاحتجاج، إلا الذين يحرضون على إقصاء غيرهم من مخيمات الاحتجاج. ثم حصلت مناوشات بين المحتجين وبين الفاشيين، تخللها تبادل الشتائم والضربات، فاضطر الفاشيون لمغادرة المكان.

لم تقتصر العلاقات الجديدة على النخبة المتمركزة في وسط تل أبيب، إنما نشأت علاقات مباشرة في الميادين. وعلى سبيل المثال بادرت مجموعة يسارية راديكالية، هي «ترابط» التابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي)، إلى إنشاء منتدى الضواحي، وشجعت على إنشاء تحالفات لم يسبق لها مثيل، إذ تجمعت كل الفئات المتضررة في مجال الإسكان الشعبي، من العرب واليهود الشرقيين. وسرعان ما جاء أشخاص من سكان تل أبيب من الذين يصوتون في الانتخابات لصالح حزب الليكود. كما جاء فلسطينيون من يافا، ليشاركوا مع من سبقوهم في مظاهرة. وهتفوا بشعارات تعبر عن أن نضالاتهم تصب في الثورة نفسها. كان الشعار الرئيس للحركة «الشعب

الاحتجاجات الاجتماعية: نهايات يمينية.

يريد عدالة اجتماعية» وهو شعار نقله نشطاء الحزب الشيوعي عن المظاهرات المصرية. ومن الملاحظ أن اصطلاح «الشعب» يستخدم لأول مرّة. ولم يكن المقصود به مقتصرا على الشعب اليهودي، إنما نبع «شعب جديد» ذو طابع جمهوري. ويتكون هذا الشعب من جميع المواطنين، على اعتبار أنهم متساوون في الحقوق مساواة تامة. وهو تفكير ثوري مقارنة بالصهيونية.

على الرغم من التفاؤل الذي أثارته هذه الاحتجاجات، إلا أن بعض المشاكل ظهرت منذ بداية المسيرة؛ إذ إن الاتحاد في الشعارات والتجمعات في الشوارع، لم يستطع إخفاء حقيقة أن فئة من اليهود الغربيين المنتمين للطبقة الوسطى، هم الذين يسيطرون على مراكز القوى وفرص الكلام. وعلى سبيل المثال كان مؤسسو مخيم جادة روتشيلد في تل أبيب غالبيتهم من ذوي الميول اليسارية، إنما يوجد إلى جانبهم قادة اتحاد الطلبة الذين ينتمون للتيار المحافظ. كانت هناك أقلية هي التي تخاطب وسائل الإعلام وتسيطر على المنابر والميزانيات المالية التي أخذت تكبر. وهذا ما حرمت منه المؤتمرات الجماهيرية للمخيمات، مع أن هذه المؤتمرات تتميز بالشمولية وتضم الجميع بما يشمل اليهود الشرقيين والعرب.

سرعان ما ساد التوافق في مخيمات الاحتجاج على أنه لا مجال للسياسة، ولا مجال لطرح اليمين واليسار. أو بالأحرى، ممنوع الكلام عن الاحتلال والاستيطان. ولا يجوز الكلام عن وضع الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق تابعة لإسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة). وعلى غرار الاحتجاجات الشعبية في أي مكان في العالم، كذلك هنا في تل أبيب، سرعان ما رفعوا علم دولة إسرائيل، وتحول هذا العلم إلى جزء من هذا النضال. ولم يحاول أحد أن يلفت النظر إلى طابع الظلم والاضطهاد الذي يتصف به العلم الإسرائيلي. وسرعان ما أدى ذلك إلى إقصاء الفلسطينيين عن ساحة الاحتجاجات. وما بين مؤتمر وآخر بدأ يدور جدل حاد بين مندوبي اتحاد الطلبة الإسرائيليين، الذين يصرّون على اختتام كل مؤتمر بالنشيد الوطني الإسرائيلي «هتكفا» من على منبر المؤتمر، وبين غيرهم من مؤسسي مخيمات الاحتجاج، الذين اعتبروا أن هذا النشيد يشكل إقصاء للجمهور العربي. وما كان يحصل أن الطرف الأول يستطيع في بعض الأحيان فرض رأيه، وفي أحيان أخرى يتمكن الطرف الآخر من منع إنشاد النشيد.

عندما شنت الحكومة الإسرائيلية هجوما عسكريا محدودا على قطاع غزة، كانت غالبية المشاركين في خيم الاحتجاج صامتة. وبعد ذلك خرجت مظاهرة صغيرة هادئة، لم ترفع شعارات ضد

على الرغم من التفاؤل الذي أثارته الاحتجاجات، إلا أن بعض المشاكل ظهرت منذ بداية المسيرة؛ إذ إن الاتحاد في الشعارات والتجمعات في الشوارع، لم يستطع إخفاء حقيقة أن فئة من اليهود الغربيين المنتمين للطبقة الوسطى، هم الذين يسيطرون على مراكز القوى وفرص الكلام. وعلى سبيل المثال كان مؤسسو مخيم جادة روتشيلد في تل أبيب غالبيتهم من ذوي الميول اليسارية، إنما يوجد إلى جانبهم قادة اتحاد الطلبة الذين ينتمون للتيار المحافظ. كانت هناك أقلية هي التي تخاطب وسائل الإعلام وتسيطر على المنابر والميزانيات المالية التي أخذت تكبر.

عملية العسكرة. ولكن المشاركين في المظاهرة كانوا أحيانا يهتفون بشعار «اليهود والعرب يرفضون أن يكونوا أعداء». وعلى الرغم من أن هذه المظاهرات ومخيمات الاحتجاج تجري في الشرق الأوسط، إلا أن خطاب الاحتجاج كان مستمداً من ميدان «بورتا ديل سول» في العاصمة الاسبانية مدريد، وليس من ميدان التحرير في القاهرة، ما شكل استمرارا لوجهة النظر الصهيونية بأن إسرائيل «فيللا في غابة» في الشرق الأوسط، بالتالي فإنها تنتمي للغرب، وليس لمكانها الجغرافي الحقيقي.

مع أن الفكرة الصهيونية واجهت تحديات تتمثل في الممارسة العملية للتعاون بين اليهود والعرب، وإعادة النظر بتعريف مصطلح «الشعب»، إلا أن هذه المسألة لم تجد أي اهتمام لدى الذين يلقون التصريحات. وظل الكثيرون يعتبرون هذه الاحتجاجات نشاطا صهيونيا متوافقا مع التكافل المتبادل والميثاق الاجتماعي. وهذا ما جرى التعبير عنه برفع العلم الإسرائيلي وإلقاء النشيد الوطني الإسرائيلي في مخيمات الاحتجاج، إضافة لمشاركة مطربين ينتمون للتيار الصهيوني الرئيس مثل المطرب شلومو آرتسي. كما أن غالبية عرب الداخل (١٩٤٨) لم تجد مكانا مناسبا لها في هذه الاحتجاجات. أما سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة فليس بإمكانهم المشاركة في هذه الاحتجاجات، ولم يتلقوا أية دعوة للمشاركة. وقد حاول بعض النشطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية أن يتصلوا بحركة الاحتجاجات الجارية في تل أبيب، ودعوة القائمين عليها إلى أن يعملوا من أجل العدالة للجميع، ولكن القائمين على الاحتجاجات في تل أبيب تجاهلوا هذه النداءات. كذلك عقد اجتماع في الخليل ضم الأحزاب اليسارية الفلسطينية، بمشاركة مجموعة «ترابط» التابعة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وصدر عن هذا الاجتماع بيان دعم للاحتجاجات الاجتماعية الإسرائيلية، كما دعا لإنهاء الاحتلال. وجرت مظاهرات شعبية ضد الجدار والاستيطان في قرى المعصرة والنبي صالح، استخدمت خلالها خيم مشابهة لمخيمات الاحتجاج وهتفت بشعارات الاحتجاج الرنانة ضد الجيش الإسرائيلي. وفي مخيمات الاحتجاج في وسط تل أبيب، قامت هيئة سكان الضواحي البعيدة عن المدن ومؤتمرات مخيمات الاحتجاج بترديد هتافات تتحدى القيادة المركزية لمخيمات الاحتجاج. وحاول عدد من ناشطي اليسار الراديكالي إدخال شعارات ضد السياسات الاستعمارية لتكون جزءا من شعارات الحركة الاحتجاجية. وجرى إنشاء «خيمة ١٩٤٨» في جادة روتشيلد وسط تل أبيب وتجولت رسائلها في مختلف المظاهرات، ولكنها لم تتمكن من التغلغل في حركة الاحتجاجات الواسعة.

رجعية

على الرغم من المشاكل التي لا تعد ولا تحصى خلال الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في صيف ٢٠١١، وعلى الرغم من طابعها الديمقراطي الفوضوي الذي يعج بالاضطرابات، وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات أفرزت خليطا من الرسائل المتنوعة بل والمتناقضة أحيانا، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هذه الاحتجاجات هزت أركان الخطاب السياسي والإعلامي في إسرائيل. ربما كانت هذه المرة الأولى التي نشأ فيها تفويض شعبي لتغيير سلم الأولويات القومية، والأولويات الوطنية في إسرائيل، وأصبح مندوبو الجمهور الإسرائيلي مطالبين بتقديم تقارير، لا تقتصر على إنجازاتهم في المجالات العسكرية والسياسية، إنما تشمل مدى التزامهم إزاء الأمن اللا عسكري، مثل الأمن الغذائي وأمن الإسكان و توفير فرص العمل... إلخ. والأهم من ذلك كله أن الميثاق الاجتماعي الصهيوني قد تفكك، وحصل أيضا انهيار لليسار الصهيوني. فعلى الرغم من الطابع الديمقراطي الجذري والعميق للروابط التي نشأت في شوارع مخيمات الاحتجاج، والخطابات التي ألقيت في المؤتمرات، إلا أن هذا الوضع كله

مع أن الفكرة الصهيونية واجهت تحديات تتمثل في الممارسة العملية للتعاون بين اليهود والعرب، وإعادة النظر بتعريف مصطلح «الشعب»، إلا أن هذه المسألة لم تجد أي اهتمام لدى الذين يلقون التصريحات. وظل الكثيرون يعتبرون هذه الاحتجاجات نشاطا صهيونيا متوافقا مع التكافل المتبادل والميثاق الاجتماعي. وهذا ما جرى التعبير عنه برفع العلم الإسرائيلي وإلقاء النشيد الوطني الإسرائيلي في مخيمات الاحتجاج، إضافة لمشاركة مطربين ينتمون للتيار الصهيوني الرئيس مثل المطرب شلومو آرتسي.

أدى إلى زعزعة الفكرة الصهيونية برمتها، وغرس فيها شرخا عميقا. في بداية مسيرة الاحتجاجات، أشعل اليمين الإسرائيلي ضوء الإنذار بالخطر، وكذلك الأمر بالنسبة لغالبية المستوطنين وأنصارهم، والصهيونية الدينية، وأعضاء حركة «إم ترتسو». وكما جرت العادة في مثل هذه الحالات، سارع عدد من الرأسماليين والوزراء، ليصفوا الجموع الغفيرة من المشاركين في المظاهرات الاحتجاجية على أنهم يسار متطرف، أو أنه على الأقل توجد قيادات يسارية متطرفة تحركهم من وراء الستار.

عندما هطلت بواكير الأمطار، وطويت الخيم، كان لا بد من طرح السؤال التالي: وماذا بعد؟. وكيف نواصل المسيرة؟. جاء هدوء الشتاء بعد نهضة الصيف التي طمست الخلافات الداخلية. إلا أن رياح الاحتجاج انشقت إلى اتجاهين أساسيين، أسفرت عن انشقاق كامل في الشارع الإسرائيلي برز بتاريخ ٢٠١٢/٧/٧.

يتمثل الشق الأول في الطرف الرجعي الذي تمثله الطوائف اليهودية الغربية، حيث خرجت إلى الشارع نتيجة تقليص مكانتها، ولكنها أصيبت بالذهول خشية من إمكانية فقدان امتيازاتها، نتيجة لارتباطها بالطوائف اليهودية الشرقية والدينية والفلسطينيين. ولم يكن قصدها استغلال الأزمة التي يعاني منها الميثاق الاجتماعي الصهيوني، من أجل تفسيخ أسس الصهيونية والرأسمالية، واستبدالها بنهج جديد. إنما كان كل قصدها مطالبة السلطة الإسرائيلية بإجراء تعديلات على الميثاق الوطني الصهيوني. وهذا ما يتطلب منها إجراء مشاورات في حدود الانضباط، بروحية عسكرية، وبدون الاستمرار في التضامن. يعتبر أفراد هذه الفئة أنفسهم أنهم يستحقون اهتمام الدولة بهم. وهذا ما يتطلب إصلاح الأجهزة التي تدعم الطبقة الوسطى. وأصبح اليهود الغربيون بحاجة لإعادة تنظيم صفوفهم وتوحيد قواهم بعقد تحالف يضم سكان تل أبيب واليسار الصهيوني السابق والمتدينين الصهاينة. وهذا ما أدى إلى بروز زعيم حزب «يش عتيد» يائير لبيد، وبروز زعيم حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت. وجرى توثيق العلاقات بين هذه الفئات، التي رفعت شعارات متشابهة تقريبا، مثل شعار «المساواة في العبء»، إضافة لشعارات أخرى منمقة ضد اليهود المتدينين، وضد العرب، وطالبوا بتوفير تسهيلات للطبقة الوسطى، واعترضوا على مراكز القوى المبالغ بها، والتي يتمتع بها عدد قليل من الرأسماليين ولجان العاملين. لقد انطلقت موجة الاحتجاجات في إسرائيل على أساس أهداف راديكالية، ثم تحول مسارها إلى اتجاه رجعي. وهنا تجدر المقارنة بين تطور حركة الاحتجاجات في إسرائيل وبين تطورها في أماكن أخرى من العالم. فالربيع العربي على سبيل المثال، نبع وترعرع نتيجة احتجاجات طبقية قام بها العمال ضد السياسة الليبرالية الجديدة، وضد ارتفاع الأسعار وتآكل الأجور. ولكنها سرعان ما تحولت إلى مفاوضات ليبرالية، وتقلصت نتائجها إلى مجرد تغيير الحكام وإعطاء صبغة ديمقراطية للمجتمع. ولم يؤد الربيع العربي إلى استقلال عن المصالح الغربية. كما لم تتغير أولويات النظام الاقتصادي لبلدان الربيع العربي. كذلك الأمر في إسبانيا حيث تحولت سهام الاحتجاجات إلى مجرد انتقادات لأشخاص معينين في السلطة، وانخفضت حدة انتقاد النهج الاقتصادي. كذلك الأمر في الولايات المتحدة وبريطانيا حيث لم تعد هناك احتجاجات كبيرة ولا تأثير للرأي العام في أي مجال من المجالات. يبدو أن اليونان هي البلد الوحيد الذي حافظت فيه حركة الاحتجاجات على استمراريتها، وظلت تحتج على إجراءات التقشف والإقالات من الوظائف العمومية وخصخصة القطاع العام. وتمتاز أيسلندا بأنها الدولة الوحيدة التي نجحت في استغلال الأزمة الاقتصادية العالمية، من أجل إجراء تغييرات اقتصادية شاملة.

في ضوء هذه المقارنات، من المنطقي أن يشعر بعض الإسرائيليين باليأس من الاحتجاجات، التي كانت مؤقتة، ثم استعادت الفئة المهيمنة قوتها. ولم يحرز اليسار اللا صهيوني المضاد للرأسمالية أي تقدم أو أي هدف من أهدافه. لكن

الحقيقة التي لا يجوز تجاهلها هي أنه الرغم من كل ذلك، خلفت الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل آثارا ما زالت موجودة في الميدان حتى الآن. وعلى سبيل المثال مقابل الحركة الرجعية، تبلورت في المجتمع الإسرائيلي مجموعة تتكون من ألوف الأشخاص الذين قرروا حمل الرسالة الراديكالية لمواصلة الاحتجاجات حتى النهاية، ويشعرون بضرورة التضامن الحقيقي بين جميع المضطهدين الخاضعين لسيطرة الدولة الإسرائيلية.

وهكذا أسفرت الاحتجاجات عن نشوء عدد من الاتحادات الجديدة والصحافة المدنية غير الخاضعة لسلطة المال أو سلطة الدولة. وعلى سبيل المثال نشأ منتدى الضواحي (الأحياء البعيدة عن مراكز المدن) ويضم عربا ويهودا شرقيين، يناضلون من أجل الحصول على مساكن شعبية. حتى أن هؤلاء انتهجوا سياسة السيطرة على مبان خالية، وحولوها إلى مساكن ومراكز جماهيرية. هناك فئة قليلة من ناشطي الاحتجاجات سار أفرادها في الاتجاه المعاكس للانضباط بالروحية العسكرية الذي تبنته الرجعية، وأعلنوا رفض الخدمة العسكرية بسبب السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، وعوقبوا على ذلك بالسجن. وقال هؤلاء (الرافضون للخدمة العسكرية) إنهم طوال الوقت كانوا يعارضون الاحتلال، إنما اضطروا إلى أن يخدموا في الجيش لأن الخدمة العسكرية إلزامية. ثم فهموا أن الدولة لا تقوم بدورها ولذلك رفضوا الخدمة العسكرية. بعض ناشطي الاحتجاجات الاجتماعية أصبح يتضامن ويشارك في نضالات المحرومين من المساكن واللاجئين من إفريقيا. وبعض الناشطين يشارك الفلسطينيين في مظاهراتهم واحتجاجاتهم الخلّاقة. وتم تشكيل لجان عمالية كثيرة تمكنت خلال السنة ونصف السنة الأخيرة من أن تحقق إنجازات كبيرة في سوق العمل، مثل اتحاد الصحافيين الذي ينتمي إليه كاتب هذا المقال. وحقق اتحاد الصحافيين إنجازات كبيرة في مجال الإعلام الإسرائيلي. ولكن هذه الإنجازات ما زالت في الهامش. وكما لاحظنا في الانتخابات الأخيرة، لم يترجم هذا النهوض إلى إنجازات في صناديق الاقتراع. ولا توجد زيادة ملحوظة لقوة اليسار الراديكالي في إسرائيل، على حساب اليسار الصهيوني المنهار، بينما استطاع حزب ميرتس أن يضاعف قوته الانتخابية لأنه ما زال يوفر الأمل وبخاصة لليهود الغربيين الذين ينتمون لليسار الصهيوني.

وكما ذكر الكاتب متان كمينر، في سياق مقال نشره في الآونة الأخيرة في صحيفة «جاكوبين»، فإنه لا يوجد أمل حقيقي بإجراء تغيير ثوري في إسرائيل، إلا إذا انطلقت انتفاضة جديدة في المجتمع الإسرائيلي تشارك فيها بشكل خاص الفئات المستضعفة في هذا المجتمع، وتكون متزامنة مع انتفاضة شعبية فلسطينية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وحتى لو كان التعاون بين الانتفاضة الإسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية غير ممكن، فإن المطلوب من اليسار الإسرائيلي الراديكالي هو أن يحاول الحيلولة دون نشوب صدام بين هاتين الانتفاضتين، وذلك إضافة إلى توعية المجتمع الإسرائيلي بجوهر المصالح المشتركة في ظل الوضع الثوري.

مترجم عن العبرية

ترجمة: سعيد عياش

غدعون ليفي (*)

أين كان اليسار الإسرائيلي وأين هو الآن؟

في ٢٢ أيلول ١٩٦٧، نُشر الإعلان التالي في صحيفة «هآرتس»: «إن حقنا في حماية أنفسنا من الإبادة لا يمنحنا الحق في اضطهاد الآخرين. الاحتلال يُنشئ سلطة أجنبية. السلطة الأجنبية تستدعي المقاومة. المقاومة تجرّ القمع. القمع يجرّ الإرهاب والإرهاب المضاد. ضحايا الإرهاب، عادة، هم من الناس الأبرياء. السيطرة على المناطق المحتلة ستجعلنا شعبا من القتلة والقتلى. فلنخرج من المناطق المحتلة، فورا».

وقد وقع على هذا البيان، الذي شكل حجر زاوية في تاريخ اليسار الإسرائيلي، اثنا عشر شخصا من اليسار، أحد عشر يهوديا، وعربي ـ إسرائيلي واحد. كانوا، ولا يزالون، في الهامش. أسماؤهم لا تزين ساحات أو شوارع، قلائل هم الذين تعرّفوا عليهم آنذاك والذين يعرفونهم اليوم. بعضهم قد رحل عن هذه الدنيا. كانت تلك أيام العربدة القوموية – الدينية الأكبر في تاريخ إسرائيل، أيام الثمالة في أعقاب حرب الأيام الستة، فاجتذب البيان انتباها ضئيلا جدا. وقد استخدم تعابير غريبة كليا عن اللغة الإسرائيلية السائدة آنذاك، وهي تعابير شكلت في نظر الغالبية الساحقة خيانة وزندقة، بصورة أساسية. في الوقت الذي كانت تتحدث فيه إسرائيل عن «المناطق المحررة»، كانت كلمة احتلال كلمة نابية. ومثلها، كذلك، كلمات الحكم الأجنبي، الاضطهاد، القمع والمقاومة. وأنا أيضا، شابا آنذاك، سافرت برفقة والديّ إلى بيت لحم، الخليل، القدس القديمة وإلى نابلس – المدن المحررة، شاهدت بتأثر بالغ قبر راحيل، مغارة المكفيلا (الحرم الإبراهيمي ـ المترجم) وحائط المبكى (حائط البراق ـ المترجم)، رأيت بعينين فخورتين قطع القماش البيضاء التي رُفعت وعُلّقت

(*) صحافي إسرائيلي من أسرة تحرير «هآرتس».

من السائد الاعتقاد بأن اليسار الإسرائيلي قد مات خلال الانتفاضة الثانية. مع بدء ظاهرة الحافلات المتفجرة والانتحاريين. ومن السائد الاعتقاد، أيضا، بأن إيهود باراك قد أسهم، بغير قليل، في موت اليسار: حينما عاد من مؤتمر كامب ديفيد، في مطلع الألفية الحالية، روى للإسرائيليين أنه قلّب جميع الأحجار في طريقه نحو السلام، أنه عرض على ياسر عرفات السماء لكن عرفات رفض قبولها. وقد تلقف الإسرائيليون هذه الكذبة، كما تلقفها اليسار الصهيوني أيضا.

على البيوت إعلانا للخضوع وتعبيرا عن الاستسلام، كما رأيت بعينين مغمضتين مئات آلاف الفلسطينيين الذين اختبأوا داخل تلك البيوت، ليصبح بعضهم لاجئين للمرة الثانية. وأذكر أنني لم ألاحظهم آنذاك، لم أنتبه إلى وجودهم. فقد كنت شابا مغسول الدماغ مُعمى البصيرة.

كان الموقعون على البيان أعضاء في تنظيم «ماتسبين» («بوصلة»)، اليساري الراديكالي. كانوا قلة منبوذة في المجتمع الإسرائيلي. كان جهاز الاستخبارات يتعقبهم ويراقبهم، وكانت الشرطة تعتقلهم وكان الإسرائيليون يدينونهم ويندون بهم باعتبارهم خونة. وسوية مع اثنين أو ثلاثة آخرين، ليس أكثر – البروفسور يشعياهو ليبوفيتش، إسحق بن أهارون وحفنة قليلة– كانوا أنبياء الغضب الذين سبقوا الجموع، الأوائل الذين نظروا بأعين مفتوحة وواعية فرأوا المصيبة الكبيرة التي أوقعتها حرب الأيام الستة، التي اعتبرت آنذاك مفخرة حروب إسرائيل وأروعها. المصيبة الكبيرة التي من شأنها أن تصمم دولة إسرائيل وتشكّلها لأجيال عديدة قادمة، بل أن تصمم وترسم، بدرجة أكبر، مصير ملايين الفلسطينيين لأجيال قادمة من حياة الاضطهاد، القمع والاحتلال الوحشي.

منذ ذلك الحين، لم تجر مياه كثيرة في نهر الأردن، الذي هو في الواقع ليس سوى جدول متواضع. صحيح أن إسرائيل أصبحت تتبنى، بصورة رسمية تقريبا، اللغة الاصطلاحية الخاصة بحركة «ماتسبين» وبيانها النبوئي، إذ أصبح الجميع يتحدث عن حل الدولتين، يتحدثون ويفعلون كل ما في وسعهم لإجهاضه، لكن الاحتلال قد ترسخ وتعزز، مثلما تعزز أيضا مشروع الاستيطان، فيما تقهقر اليسار الإسرائيلي وتراجع، ليس بأقل من ذلك. ٤٦ سنة مضت ولا يزال غير موجود في كنيست إسرائيل ولو حتى دزينة من الأعضاء، من غير اليهود بالطبع، التي يشكل النضال ضد الاحتلال رايتهم المركزية. ٤٦ سنة مضت وفي معركة الانتخابات للكنيست الـ ١٩، التي جرت مؤخرا، أصبحت كلمة يسار كلمة نابية يهرب الجميع منها، كما من النار. لقد غاب النضال ضد الاحتلال واختفى، ومعه اليسار الإسرائيلي أيضا. لم يعد كلاهما حاضرا في الجدل الإسرائيلي العام.

من السائد الاعتقاد بأن اليسار الإسرائيلي قد مات خلال الانتفاضة الثانية. مع بدء ظاهرة الحافلات المتفجرة والانتحاريين. ومن السائد الاعتقاد، أيضا، بأن إيهود باراك قد أسهم، بغير قليل، في موت اليسار: حينما عاد من مؤتمر كامب ديفيد، في مطلع الألفية الحالية، روى للإسرائيليين أنه قلّب جميع الأحجار في طريقه نحو السلام، أنه عرض على ياسر عرفات السماء لكن عرفات رفض قبولها. وقد تلقف الإسرائيليون هذه الكذبة، كما تلقفها اليسار الصهيوني أيضا. وكان من شأن المزاوجة بين الرعب في شوارع المدن الإسرائيلية وبين الدعاية القائلة بأن «لا شريك» (للسلام) أن نجحت في تحقيق غايتها فتوجه الإسرائيليون، واليسار بضمنهم، إلى الاستجمام على شاطئ البحر، كما وصف أحدهم الوضع آنذاك.

إنه ادعاء شائع، من الصعب القبول به كاملا، نصا وروحا. ولو كان هنا ثمة يسار حقيقي، معسكر سلام شجاع وحازم، لما كان بمقدور هذين الحدثين المؤسسين تحطيمه. فلو كان ثمة يسار هنا لقاومهما، بالذات. وحقيقة أنه تحطم بمثل هذه السرعة وبهذه السهولة غير المحتملة تثير الشبهات بأنه كان متخاذلا وضعيفا منذ البداية. هذا اليسار، الذي احتفل باتفاقيات أوسلو في مهرجانات جماهيرية، في الوقت الذي كان فيه «السلام الآن» اسما لحركة جماهيرية وأمنيةً جماهيرية عامة، على حد سواء، والذي خرج أيضا بجماهيره الواسعة إلى الشوارع في العام ١٩٨٢ ضمن حركة احتجاجية كبيرة في أعقاب المجزرة الفظيعة في مخيمي صبرا وشاتيلا، التي لم يكن الإسرائيليون هم الذين نفّذوها مباشرة – هذا اليسار انخرَس واختفى. وما من شيء يمكنه تفسير هذا، ما من شيء يمكنه تبرير ذلك، سوى ضعفه المتأصل وعجزه عن الظهور في الأيام العصيبة، حصرا وتحديدا.

اليمين الإسرائيلي: سطوة على الأرض.. وفي الخطاب.

ذلك أن هذا هو اختباره الحقيقي: الظهور الساطع بالذات في الأيام العصيبة التي يسيطر عليها الإرهاب الوحشي والقيادة المضلّلة الخادعة. في هذا الامتحان فشل، فشلا مطبقا. واليأس الذي استحكم به هو يأس الضعفاء أصلا.

ما الذي تبقى؟ قليل جدًا.

لا تزال في إسرائيل ٢٠١٣، بضع مجموعات حازمة وشجاعة تناضل ضد الاحتلال ومن أجل تسوية سلمية. إنها جماعات صغيرة وهامشية، وثمة من يشن ضدها حملات منهجية لنزع شرعيتها، حتى أن صوتها يكاد لا يُسمع. ومن المشكوك فيه ما إذا كان قد بقي ٤٠٠٠ من الـ ٤٠٠,٠٠٠ الذين شاركوا في مظاهرة صبرا وشاتيلا. منذ تلك المظاهرة الاحتجاجية، بقي «ميدان رابين» (الميدان المركزي في مدينة تل أبيب، وكان يطلق عليه آنذاك اسم «ساحة ملوك إسرائيل» ـ المترجم) مهجورا على الدوام، تقريبا، في «الرصاص المصبوب» وفي حرب لبنان الثانية، في «السور الواقي» وفي «عامود السحاب»، في «غيوم المطر» وفي «عناقيد الغضب» وفي جميع الحملات والهجمات التي لم يُطلق عليها حاسوب الجيش الإسرائيلي أية أسماء. لم يمتلئ الميدان مرة أخرى سوى خلال حملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف ٢٠١١، والتي حرصت، تماما، على عدم الحديث عن الاحتلال، فتلاشت واختفت كأنها لم تكن، كما امتلأ أيضا في أيام إحياء ذكرى اغتيال رئيس الحكومة، إسحق رابين، بمهرجانات يقيمها اليسار، المزعوم، وسط أحوال جوية صافية، دائما، بمشاركة المغنين الأكثر شعبية، في لقاء اجتماعي نوسطالجي لذكرى الأيام الخوالي التي لن تعود ثانية.

ماذا تبقى؟ الـ «فوضويون ضد الجدار»، مجموعة من الشبان تنشط بلا هوادة أو ملل. الاحتجاج في الشيخ جراح. نساء من أجل حقوق الإنسان («محسوم ووتش»). «يش دين» (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان). بتسيلم. حراس القانون – حاخامون من أجل حقوق الإنسان. «أكتيف ستيلز» (ActiveStills – مجموعة من المصورين الذين يلتقطون الصور في المظاهرات والأعمال الاحتجاجية ضد الاضطهاد والقمع، العنصرية، العولمة وخرق حقوق الإنسان). يوجد حد (يش غفول). هموكيد – مركز الدفاع عن الفرد. اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل. أطباء من أجل حقوق الإنسان. تعايُش. جمعية لنكسر الصمت وبعض المنظمات والمجموعات الأخرى التي لا أذكرها الآن، وأستميحها عذرا. هؤلاء أشخاص مثابرون وشجعان، مخلصون وراديكاليون، يحتجّون أسبوعيا، يستنشقون الغاز ويتعرضون للإهانات، للرصاصات المطاطية، بل والحيّة أحيانا، غير أن لنشاطهم قيمة محدودة جدا: ثمة من يحرص على إسكاتهم.

تستحق جمعية «لنكسر الصمت» بحثا منفردا: فقد كانت

عرضت «لنكسر الصمت»، في الغالب، شهادات كان بعضها فظيعا ومروّعا جدا، لكن أحدا لم يُصعَق، تقريبا. فقد تكاتف الجيش الإسرائيلي ووسائل الإعلام الإسرائيلية، معا، لتقويض هذه الشهادات، على الرغم من أنها سُجّلت بصيغة المتكلم، المفرد والجمع. التحالف الأوسع في المجتمع الإسرائيلي، كإجماع تام تقريبا، هو بين الحكومة والأجهزة الأمنية التي لا تريد للجمهور أن يعرف، والناشرين، المحررين والمراسلين الذين لا يريدون إقلاق راحة قرائهم والقراء الذين لا يريدون أن يعرفوا - اتحدوا معا جميعا في تظاهرة «لا نعرف، لا نريد أن نعرف، لا نسمع، لا نرى».

الفكرة أن تكون نقطة التحول في المكان الذي يفكّ فيه الجنود والضباط أنفسهم قيود قلوبهم وأفواههم ويشرعون في سرد مكنوناتهم، أن يكسروا صمتهم وأن يرفضوا، ربما، تأدية الخدمة العسكرية أيضا. وكانت الفكرة السائدة أن بضع مئات من رافضي التجند للخدمة العسكرية، أو بضع مئات من كاسري الصمت على الأقل، ستكون كافية لتهديم منظومة الإسكات، الدعاية، الكذب والخداع التي يمارسها أرباب الاحتلال في الوعي الإسرائيلي. كان الأمل أنه إذا ما تحدث الجنود والضباط الذين كانوا هناك، فسيصغي المجتمع الإسرائيلي إليهم. كان الأمل أنه إذا ما علم الإسرائيليون بما يُقتَرَف باسمهم هناك، على بُعد بضع عشرات الكيلومترات من منازلهم، فسيصابون بصدمة الوعي. لكن هذا لم يحدث. حقا لم يحدث.

عرضت «لنكسر الصمت»، في الغالب، شهادات كان بعضها فظيعا ومروّعا جدا، لكن أحدا لم يُصعَق، تقريبا. فقد تكاتف الجيش الإسرائيلي ووسائل الإعلام الإسرائيلية، معا، لتقويض هذه الشهادات، على الرغم من أنها سُجّلت بصيغة المتكلم، المفرد والجمع. التحالف الأوسع في المجتمع الإسرائيلي، كإجماع تام تقريبا، هو بين الحكومة والأجهزة الأمنية التي لا تريد للجمهور أن يعرف، والناشرين، المحررين والمراسلين الذين لا يريدون إقلاق راحة قرائهم والقراء الذين لا يريدون أن يعرفوا – اتحدوا معا جميعا في تظاهرة «لا نعرف، لا نريد أن نعرف، لا نسمع، لا نرى». منظمة «لنكسر الصمت»، التي جمعت شهادات موثوقة من مصدرها الأول، ونظمت جولات موجَّهة إلى مناطق الاحتلال، أصبحت غير ذات صلة وجدوى تقريبا، مثلها مثل المنظمات الأخرى. وقد أسدى هذا خدمة للجميع. فقد أثبت، ليس للمرة الأولى، أن المتعاونة الأكبر مع الاحتلال هي وسائل الإعلام الإسرائيلية وهي لا تقوم بذلك بسبب رقابة فوقية، خارجية، ولا لأسباب أيديولوجية، وإنما بسبب الرقابة الذاتية بدوافع تجارية خالصة.

«الريتينج» (نسبة المشاهدة) هو اسم اللعبة الحقيقية، والأساس ـ عدم الاستفزاز و/ أو إثارة الغضب إلى حد كبير. باستثناء صحيفتي، «هآرتس»، ليست هناك وسيلة إعلام أخرى في إسرائيل تنشر باستقامة ومهنية عما يحصل في الفناء الخلفي لدولة إسرائيل، مما يبقيه ملفوفا بالعتمة. ومن الصعب، بل من المستحيل تقريبا، تأسيس معسكر يسار، حقوق إنسان وسلام، في مثل هذا الوضع.

إلى هذا كله، ينبغي أن نضيف، أيضا، ظاهرة حديثة نسبيا: الشعبان، الإسرائيلي والفلسطيني، لا يلتقيان أكثر، على الإطلاق. فإذا كان مئات آلاف الفلسطينيين قد ظلوا، حتى اندلاع الانتفاضة الثانية وإقامة الجدار العازل في أعقابها، يتوافدون من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى العمل في إسرائيل، في تنظيف شوارعها، جلي أواني مطابخها، بناء بيوتها، فلاحة حقولها والعمل في مصانعها، فإن هذه الظاهرة قد توقفت واختفت نهائيا منذ أكثر من عقد من الزمن. وكذلك الإسرائيليون، الذين كانوا يسافرون بأعدادهم الغفيرة إلى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما، لشراء الحديد، لتصليح السيارات والأسنان، لتأثيث البيوت والحدائق، توقفوا هم أيضا عن التوجه إلى هناك. هذا اللقاء لم يكن لقاء متساويا وعادلا في أي يوم من الأيام. لكنه كان لقاء، على الرغم من ذلك. شيء ما كان يحصل بين أبناء الشعبين، بل وكانت تنشأ بعض الصداقات الحقيقية بين عائلات من الجانبين في بعض الأحيان. هذا كله توقف، تلاشى واختفى كأنه لم يكن. الشاب الإسرائيلي المتوسط لم يلتق فلسطينيا في حياته، قط، سوى من خلال خدمته العسكرية، حيث يُنظَر إلى أي فلسطيني هناك بوصفه «جسما مشبوها»، على الرغم من أنه يسكن على بُعد دقائق معدودات من بيته. أما الفلسطيني المتوسط فلم يلتق، قط، إسرائيليا غير مسلح، يتحدث إليه بلغة بني البشر ويتعامل معه بحدّ أدنى من الاحترام. هذا كله اختفى. وحيث لا يلتقي

أبناء الشعبين بعضهم بعضا، على الإطلاق، تتنامى وتتسع، أكثر فأكثر، نزعات التجريد من الإنسانية، الشيطنة، الخوف والكراهية. وعندئذ، لا يعود أي يسار قادرا على التجسير على هذا الوضع. إن الصورة الوحيدة عن الفلسطيني اليوم في عيني الإسرائيلي هي صورة المخرّب الانتحاري، الإرهابي المَقود إلى الاعتقال، حامل السكين أو مُخبّئ العبوة الناسفة. والصورة الوحيدة عن الإسرائيلي في عيني الفلسطيني هي صورة الجندي الذي ينبح عليه أوامر غير إنسانية، المحقق الذي يعذّبه خلال التحقيق، أو المستوطن الذي يحرق حقوله، يصادر قطعان المواشي التابعة له أو يقتلع أشجار الزيتون التي يمتلكها. إنها أرضية سيئة جدا لإعادة بناء معسكر سلام جديد.

زد على ذلك، أن كون مستوى المعيشة في إسرائيل أفضل، نسبيا، عدم وقوع أية عمليات تفجيرية، استقرار الوضع الاقتصادي على حال معقولة، وفوق هذا كله، كون الاحتلال – في نظر الإسرائيلي المتوسط ـ لا يكلف الإسرائيليين أي ثمن، تجعل من الصعب جدا بلورة وتشكيل احتجاج يساريّ. فما دام الإسرائيليون لا يدفعون ثمن الاحتلال، لن يحتجوا عليه ولن يناضلوا ضده. وحتى إن دفعوا، كما حصل خلال الانتفاضة الثانية، فسيكون هناك من يحرص على عدم عقد الصلة المباشرة بين الثمن وبين الاحتلال، بين المقاومة وبين الاحتلال، بين الإرهاب وبين الاحتلال – ولذا، فهذه كلها لن تُحدث أي تغيير في داخل المجتمع الإسرائيلي. نعم، ليس ثمة تغيير يمكن اليوم توقع حصوله في داخل المجتمع الإسرائيلي، طالما هو لا يدفع، في نظر نفسه، أي ثمن لقاء الاحتلال. وكذلك الحال فيما يتصل بوضع إسرائيل المهزوز في العالم اليوم، إذ لا يُنظر إليه هنا بوصفه من نتائج الاحتلال ومتأتيا عنه: فالعالم كله ضدنا، أصلا، عالم لا سامي وكاره لإسرائيل، معاد لها. فما علاقة هذا، أصلا، بالاحتلال. هذه هي قناعة غالبية الإسرائيليين.

الفترة الحالية عصيبة على معسكر السلام واليسار الإسرائيلي. لا تمثيل له في الكنيست ولا في الشارع، لا في وسائل الإعلام ولا في الوعي العام. إنها أيام الأفراد القلائل الذين لا يتنازلون ولا يستسلمون، انفصاليو إسرائيل الذين لا يرفعون أيديهم يأسا وفي مقابلهم معسكر كبير وعديد، معسكر التيار المركزي في المجتمع، الأغلبية الصامتة، المجتمع الإسرائيلي بأكمله تقريبا، المنشغل بالرحلة الاستجمامية القادمة وبسيارة الجيب المقبلة، الغارق في ظلمة أخلاقية مطبقة، في عمى قيميّ وبلادة، لا يريد أن يسمع، لا يريد أن يعرف، ولا يريد أن يحتجّ بالطبع. إنها أيام العتمة الإسرائيلية، ولا ضوء يلوح في الأفق.

مترجم عن العبرية

ترجمة: سليم سلامة

ماتي شموئيلوف(*)

العرقية واليسار الإسرائيلي

٢٠١٣

لا يضم اليسار الإسرائيلي حتى الآن اليهود الشرقيين في إسرائيل. وقد صادفنا المثل الصارخ على ذلك في انتخابات ٢٠١٣ حين اختار كل من «حداش» (الجبهة الديمقراطية) و«ميرتس» قيادته التي لم تضم شرقيين، ما يعني عدم تمثيل ملايين المواطنين، وإفراغ مقولات الأحزاب اليسارية مقولات حول المساواة والعدالة الاجتماعية من معانيها.

وأظهرت أحزاب اليسار التي حملت وسام الأحزاب الأكثر اجتماعية الوجه الأكثر قبحًا في السياسة الإسرائيلية. فالأشكنازية باعتبارها وصمة عار اجتماعي، والتي أقصت الشرقيين خلال عقود كاملة منذ قيام الدولة وحتى الانقلاب العام ١٩٧٧، تعود لتسيطر. أولاً: اختارت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عضو كنيست قائدًا، وعضوي الكنيست حنا سويد ودوف حنين في المكانين الثاني والثالث، ورفضت اقتراحاً بتخصيص أماكن مضمونة للنساء لعضوية الكنيست. وانتخب الدكتور عفو اغبارية ليكون في المكان الرابع، والدكتوره نبيلة اسبنيولي لتكون في المكان الخامس، في حين «احتلّ» أيمن عودة، سكرتير الجبهة الديمقراطية، المكان السادس. وياعيل بن ييفت، ولم تتمكن المديرة العامّة لمنظمة «القوس الديمقراطي الشرقي» وعضو بلدية تل أبيب سابقًا عن قائمة «مدينة للجميع» والشرقية الواعية، من الفوز بمكان مضمون. وفي حزب «ميرتس» أيضًا لم يجر انتخاب شرقي في مكان مضمون (إذا ما افترضنا أن المقاعد الستة هي أقصى ما تستطيع القائمة الحصول عليه، حسب غالبية الاستطلاعات). وباستثناء رئيسة الحزب، زهافا غَالئون، التي خُصص لها المكان الأول في القائمة، فقد انتُخب

(*) شاعر وصحافي إسرائيلي- تل أبيب

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستين سنة على قيام دولة إسرائيل، فإن الإقصاء السياسي يبدو وكأن عمره سنة.. الإقصاء غير مرتبط بالأصل. فمن جهة هناك الأشكنازيون في ميرتس، ومن جهة ثانية العرب – الإسرائيليون في الجبهة الديمقراطية. ومن جهة نجد الأيديولوجيا الخضراء والتأييد لحقوق المثليين والمثليات في ميرتس، ومن جهة ثانية نجد الاشتراكيين الديمقراطيين، والشيوعيين المؤيدين للفلسطينيين في الجبهة الديمقراطية.

عضو الكنيست إيلان غيلئون في المكان الثاني وعضو الكنيست نيتسان هوروفيتس للمكان الثالث. وفازت بالمقعد الرابع ميخال روزين، رئيسة إدارة ميرتس، وفاز بالمكان الخامس ممثل المجتمع العربي، المحاسب عيساوي فريج، وبالمكان السادس عضو بلدية تل أبيب، تمار زندبرغ.

كتب الكاتب نير برعام: «... إنك ترى ائتلافات بين أحزاب اليسار والوسط في العالم، بين جماعات عرقية مختلفة، بين شباب وبالغين، وعندما ترى اليسار (في إسرائيل) يلوّح بأشكنازيته فأنت لا تصدّق. قائمة ميرتس تُرجع أيضًا أصداء المواجهات المغلقة في الفيسبوك بين ٨ أشكنازيين من تل أبيب مؤيدين لميرتس و٤ من جماعة دوف حنين. ويتساءل المرء أحيانًا أين بقية الإسرائيليين؟ ألا توجد لليسار – الوسط في إسرائيل ائتلافات تضم الجماعات المختلفة، الروس أو الشرقيين، ألا يوجد شباب؟، توجد فقط الأوساط المعروفة والمتقلصة التي كانت دائمًا موجودة، الأشكنازيون، القدامى، الكيبوتسات (هل يذكركم ذلك بحزب معين في الولايات المتحدة خسر الانتخابات الآن؟). يقولون لنا إنه من المهم أن تكون ميرتس، وأنهم مرّروا قوانين – هذه هي لغة الجماعة المنغلقة التي تدافع عن نفسها وتصرّ على ألاّ تتغير. وهذا لن يقود إلى أي مكان. إذا ما أراد أي شخص أن يؤثر اليسار على حياتنا هنا، أو ربما أن ينتصر في الانتخابات بحيث يستطيع أن يعمل ويغير الأمور، فيجب أن يحدث التغيير الثوري في المبنى السياسي لليسار في إسرائيل».

تحدثت المترجمة أورلي نوي كذلك عن خيبة أمل أحزاب اليسار هذه حين لا تحظى بالتعاطف في أوساط الشرقيين: «الأولى، ميرتس، تختار إذلال نفسها بشعارات انتخابية غبيّة تشرح لنا أين القلب، ولكنها لا توضّح لنا أين الشرقيين في القائمة. وتتحدث الثانية (الجبهة الديمقراطية) بلغة فخمة وطنانة عن التغيير والثورة، ولكنها تفقد أعصابها لكي تحافظ على الأنظمة والترتيبات القديمة، والتي بشكل دائم لا تشمل الشرقيين».

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستين سنة على قيام دولة إسرائيل، فإن الإقصاء السياسي يبدو وكأن عمره سنة.. الإقصاء غير مرتبط بالأصل. فمن جهة هناك الأشكنازيون في ميرتس، ومن جهة ثانية العرب – الإسرائيليون في الجبهة الديمقراطية. ومن جهة نجد الأيديولوجيا الخضراء والتأييد لحقوق المثليين والمثليات في ميرتس، ومن جهة ثانية نجد الاشتراكيين الديمقراطيين، والشيوعيين المؤيدين للفلسطينيين في الجبهة الديمقراطية.

كيف نستطيع أن نشرح لأطفالنا أن كل أولئك الذين تفاخرون بالرغبة في التغيير وخلق يسار جديد مارسوا ممارسات مباي (سلف حزب العمل الإسرائيلي) نفسها. ما هي أسباب رفض الشرقيين والاشمئزاز منهم؟ هل يريدون أن نجلس في معسكر اليمين وأن نكره عروبتنا؟ هل يريدون أن نصرخ الموت للعرب؟ وهل يريدون الترفّع عنّا وأن يقولوا: «انظروا إلى هؤلاء المضاريب، لقد صوّتوا مرّة أخرى لبيبي نتنياهو الذي أجلسهم من قبل على خازوق».

نظرة تاريخية

التمييز بين الشرق والغرب هو تمييز قيَميّ هرميّ استُخدم كسياق أنطولوجي وإبستمولوجي (وجوديّ ومعرفيّ) ليشكّل روح الصهيونية، وداخل هذا السياق وُلدت الصهيونية التي كانت مشبَعة بالمفاهيم القيَميّة المرتكزة على التوتر بين المركزانية الأوروبية والاستشراق الذي تكون ضمن هذا السياق. التوتر بين الصهيونية والشرقانية هو حالة خاصة من حالات التوتر بين الاستشراق والمركزانية الأوروبية. وقد تغذّت الصهيونية من المركزانية الأوروبية، وبدورها غرست في مجالات الحياة المختلفة (السياسة، علم الاجتماع، الجيش، الأيديولوجيا، والعِلم) التشابه الجماعيّ في المعرفة والقيم. وجرى بواسطة المعرفة والقيم ذاتها تحديد أطر الارتباط ووُضعت معايير الانتماء لـ«المجتمع

سعت الثقافة العبرية من جهة ثانية إلى نفي المنفى (الذي شمل الشتات العربي وأيضًا الشتات الأوروبي مثل الثقافة واللغة اليديشية وغيرها). وسعت في الوقت نفسه إلى إزالة المركّبات العربية في هذه الثقافة (العدوّ عبر الحدود). لقد مثّل المنفى المركّبات الضعيفة في الجسد الصهيوني الجديد. ومجيء اليهود – العرب إلى إسرائيل (الجيل الأول) بعد قيام الدولة لم يجلب منفىً مخيفًا ومهدّدًا من البلدان التي تعتبر متخلفة ومنحطة فقط، بل أشار ذلك إلى «ثقافة العدو» العربي (من داخل وخارج إسرائيل).

الإسرائيلي» ومؤسساته التي كانت في طور التكوين. وجرى ضمن هذه الأطر تعريف «الأنا» الإسرائيلي الذي تأسّس على الروح الصهيونية التي هي في جوهرها مركزانية أوروبية. هذه الروح قدّمت إجابات للسؤال «من نحن» بطريقة معادية أو مضادّة مع التشديد على هوية «الآخر». «نحن» هم الذين أخذوا على عاتقهم أن يكونوا معادين للتقاليد ومعادين للمنفى ومعادين للتديّن.. مفهومان أساسيّان رئيسيّان أرسيا وعزّزا الوعي الصهيوني – «العودة إلى التاريخ» و«نفي المنفى».

تميّزت الحركة الصهيونية منذ بداية طريقها بصياغة خطاب متضارب وممارسات متناقضة تجاه ثقافة الشرق. وما بين تعريف الثقافة الشرقية واعتبارها ثقافة بدائية وجامدة، وما بين الرغبة في إنتاج ثقافة قومية شبه أوروبية تتراسل مع الشرق الأوسط، أخذت الثقافة العبرية نماذج من المركّبات «الشرقية» وزاوجتها مع مركّباتها «الغربية». الموسيقى الشرقية هي مثال جيد على تعامل الصهيونية مع الاستشراق، فالمزيج اليهودي – العربي في الموسيقى الشرقية أفرز حرّاس الثقافة العبرية (انظروا لاحقًا: نقاشي مع أقوال يهورام غَاؤون حول الموسيقى الشرقية العام ٢٠١١). فقد أرادت الثقافة العبرية الصهيونية من جهة «العودة إلى التاريخ» وخلقت فراغًا محددًا للموسيقى الشرقية التي كانت مرتبطة بالتاريخ والتقاليد العربيين؛ فالعودة إلى التاريخ هي مطلب لأن تكون مثل سائر الشعوب المنتمية إلى استمرارية تاريخية أوروبية. لقد أرادت الحركة الصهيونية التي ولدت في اوروبا أن تكون جزءًا من التاريخ القومي لبقية الشعوب التي اكتشفت هويتها القومية. وأسست الحركة الصهيونية لدى نشوئها تاريخًا قوميًا جديدًا خاصًا بها واكتشفت جذورها «القديمة» التي بدت كأنها كانت قائمة في الماضي البعيد في عهد التوراة. الشرقيون الذين قدموا من الدول العربية حاملين التقاليد والتاريخ اليهودي العربي لم يتمكنوا من الاندماج في هذه الاستمرارية التاريخية الأوروبية. التقاليد العربية الخاصة باليهود – العرب جرى رفضُها وذلك لأنها كانت بمثابة «حقائق اجتماعية» هدّدت الاستمرارية التاريخية اليهودية ذات التوجه المركزاني الأوروبي، وهدّدت دخول اليهود الأوروبيين التاريخ القومي «من جديد».

سعت الثقافة العبرية من جهة ثانية إلى نفي المنفى (الذي شمل الشتات العربي وأيضًا الشتات الأوروبي مثل الثقافة واللغة اليديشية وغيرها). وسعت في الوقت نفسه إلى إزالة المركّبات العربية في هذه الثقافة (العدوّ عبر الحدود). لقد مثّل المنفى المركّبات الضعيفة في الجسد الصهيوني الجديد. ومجيء اليهود – العرب إلى إسرائيل (الجيل الأول) بعد قيام الدولة لم يجلب منفىً مخيفًا ومهدّدًا من البلدان التي تعتبر متخلفة ومنحطة فقط، بل أشار ذلك إلى «ثقافة العدو» العربي (من داخل وخارج إسرائيل). أدّت هذه الدوافع إلى رفض ومنع ونفي كبير لكل ما هو مرتبط بثقافة الشرق. وبسبب ذلك نشأت معارضة للثقافة الشرقية التي مثّلت جزءًا كبيرًا من التقاليد الشرقية (وعلى الأقل الأشكال الحضارية التي أنشأها الجيل الأول الشرقي، الذي تحدث حتى الآن بالعربية، وكان ذا ثقافة عربية وذاكرة تشكل جزءًا من استمرارية الوعي اليهودي – العربي).

سنوات السبعينيات - «الفهود السود»

انخرط «الفهود السود» في العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣ في مظاهرات كبيرة وفي معارضة عنيدة للنظام الصهيوني. وكان قادة «الفهود السود» من بين اليهود الشرقيين الأوائل الذين اجتمعوا مع منظمة التحرير الفلسطينية وحركة التحرر الوطني الفلسطيني. وقد بذل النظام الحاكم الصهيوني الأشكنازي كل ما في وسعه لمنع

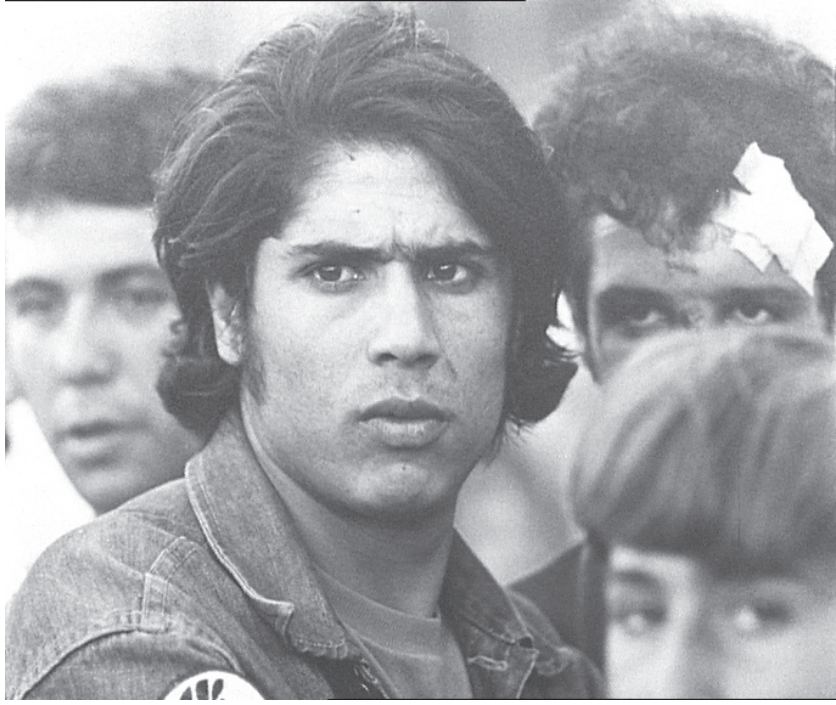

من تظاهرة لـ «الفهود السود».

التواصل بين قادة اليهود الشرقيين والقادة الفلسطينيين المتماثلين في الهوية وطبقيًا واجتماعيًا. وسنّ الكنيست الإسرائيلي قانونًا منعَ اللقاءات مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية الذين اعتُبروا أعداء للدولة الصهيونية – الإسرائيلية. وكان مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو الذي أدى إلى اعتراف دولة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كقائد رسميّ لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، بمثابة تجديد ثوري ونادر.

لقد أدرك تشارلي بيطون، بانضمامه إلى حزب راكاح، أن الهوية الشرقية هي هوية عربية – يهودية، وأن مثل هذه الهوية لا يمكن دمجها وشملها في الهوية الصهيونية الأوروبية في المكانة المتساوية المناسبة لها. والهوية الصهيونية هي جزء من الحركة الصهيونية التي نشأت في قارّة أوروبا والتي كان مفكروها بأغلبيتهم أسرى الفهم الاستشراقي. وهذا الفهم لا يستطيع أن يحتوي بمساواة وبدون تشويه الهوية العربية والشرقية التي هي جزء من هوية العالم الثالث. ومن المهم أن نرى كيف أصبح اليوم الربط الذي حدث داخل حركة الفهود السود في ذلك الوقت جزءًا من النقاش حول هوية ما بعد الكولونيالية.

كانت حركة «الفهود السود» مبدعة في مجالات عديدة أخرى. فقد استمدّت اسمها، مثلاً، وأفكارًا رئيسية أساسية من حركة «الفهود السود» التي نشأت بعد مقتل زعيم الحركة الانفصالية للسود الأميركيين المعروف مالكولم إيكس، وبذلك أوجدت الوسم الأيديولوجي والربط بين نضال الأميركيين من أصول إفريقية في الولايات المتحدة بشكل خاص والحركات الإفريقية بشكل عام، والنضال اليهودي الشرقي – الفلسطيني في إسرائيل.

وعرفت حركة «الفهود السود» أيضًا أن تجد التماثل بين نضالها ونضال الحركات المعادية للاستعمار في العالم الثالث، وأظهرت بذلك العلاقة بين الترانسفير الشرق – أوسطي الذي نفذته القيادة الأشكنازية الأوروبية الكولونيالية ضد الفلسطينيين، أبناء البلد الأصليين (الذين عاشوا هنا بأمان واطمئنان نحو خمسمئة سنة)، وحملة «استيراد» العبيد السود، يهود الدول العربية، الذين عاشوا هم أيضًا بأمان واطمئنان نسبيّ (لا تتضمّن أقوالي محاولة لتصوير حياة اليهود في الدولة الإسلامية بطريقة رومانتيكية، ولكن من الصعب تجاهل حقيقة حدوث كارثة اليهود في أوروبا وليس في الدول العربية، على سبيل المثال). وكل ذلك حدث بعدما أدركوا أنه لا يوجد يهود أوروبيون بما فيه الكفاية لجلبهم إلى الدولة، فقد أبيدوا خلال الكارثة أو هاجروا إلى الولايات المتحدة ودول أخرى.

ثمّة ربط مبدع آخر استحضرته حركة «الفهود السود» وهو انضمام قادتها إلى قادة حركة «ماتسبين» الماركسيين، وبذلك شخّصوا النظرة الماركسية تجاه قمع الشرقيين في البلاد ومساهمتها في النضال ضد سلطة النخبة.

هناك مدماك آخر في نضال «الفهود السود» هو دفعهم باتجاه صنع الانقلاب في صناديق الاقتراع العام ١٩٧٧ . وقد رافقت ثورتهم هذه أيضًا ثورة ثقافية، شملت شعر إيرز بيطون وموسيقى شلومو بار، وفرقة «الخيار الطبيعي»، ودراما مسرح جبرئيل بن سمحون، وظهور الكتابة النسائية الشرقية مثل جاكلين كهانوف، وبعد ذلك الشعر والأدب المسرحي لدى براخا ساري وآخرين.

انقلاب ١٩٧٧ وانتخابات ١٩٨١

حدث في العام ١٩٧٧ الانقلاب الذي صنعه حزب حيروت (الليكود – المترجم) والذي حظي بأصوات الشرقيين وأطاح بحزب مباي عن سدّة الحكم الذي استمرّ عشرات السنين، وذلك منذ أيام الهجرة الثانية. ولكن هذه الانتخابات خبّأت في داخلها الخطر الأكبر، فقد انضمّ حزب «داش» (الحركة الديمقراطية للتغيير – المترجم) إلى نجاح «حيروت» ودخل الكنيست. قضت المركّبات الليبرالية لرأس المال سواء داخل الليكود أو داخل «داش» على إمكانية تشكيل حكومة رفاه اجتماعي، وإنجازات حكومة رابين التي سبقت الحكومة الجديدة اختفت. وكان رابين قد ضاعف مرّتين وثلاث مرّات ميزانيات الرفاه الاجتماعي والتعليم والصحة، وذلك في أعقاب العصيان الكبير الذي خاضه «الفهود السود».

وكانت في العام ١٩٨١ الانتخابات التي اطلق فيها المرحوم

جرت الانتخابات في العام ١٩٩٩ في الظل ثقيل الوطأة لمقتل رابين، وسعى نتنياهو إلى الربط بين كراهية الآخرين بعضهم لبعض مثل الروس والشرقيين، وكراهية العربي الآخر. ولكن باراك فاز في هذه الانتخابات. وهتفت جماهير «اليسار» في الساحة العامة للمدينة : «فقط بدون شاس!». هذه هي إحدى الصرخات العنصرية الأكثر وضوحًا وجلاءً ومن الصعب أن تُنسى. كانت هذه الانتخابات حول مستقبل عملية أوسلو التي بدأت تلفظ أنفاسها. ولكنها جلبت الازدهار الاقتصادي الذي تخطى معظمه اليهودَ الشرقيين.

دودو طوباز على اليهود الشرقيين لقب «تْشَخْتْشَخيم» (*) واستغلّ مناحيم بيغن هذا القول ليدخل الشرقيين تحت خانة «اليهود». وهي الفئة التي تقابل فئة «العرب». ووسّع بيغن المستوطنات ونطاق الاستيطان، وشمل جزء من ترقية الشرقيين أيضًا مشاركتهم في مشروع الاحتلال. آمن اليهود الشرقيون بليبرالية بيغن وبقدرتهم على الاندماج في سوق العمل والتقدم من خلال ذلك، ورفضوا الاشتراكية المقصورة على الأشكنازيين في مباي الذين اعتنوا بأنفسهم وبمن هم على شاكلتهم فقط. وقد أبرز حزب تامي (حركة تقاليد إسرائيل) نهوض الإنتلجنتسيا الشرقية. وظهر هذا الحزب على خلفية التمييز المنهجي ضد الشرقيين في المفدال (الحزب القومي المتدين). وقد وحّد الحزب في نضاله الشرقيين – من التجمع العمالي أوزان، ومن المفدال فؤاد وفيكي شيران. وكان ذلك هو المؤشر الذي دفع حزب شاس إلى الساحة العام ١٩٨٤ . اعتقد الأشكنازيون في هذه السنوات أن الدولة سُرقت منهم في معارك الانتخابات التي جرت الواحدة تلو الأخرى، ونما الخوف من الشرقيين وتعاظم.

١٩٩٩

جرت الانتخابات في العام ١٩٩٩ في الظل ثقيل الوطأة لمقتل رابين، وسعى نتنياهو إلى الربط بين كراهية الآخرين بعضهم لبعض مثل الروس والشرقيين، وكراهية العربي الآخر. ولكن باراك فاز في هذه الانتخابات. وهتفت جماهير «اليسار» في الساحة العامة للمدينة : «فقط بدون شاس!». هذه هي إحدى الصرخات العنصرية الأكثر وضوحًا وجلاءً ومن الصعب أن تُنسى. كانت هذه الانتخابات حول مستقبل عملية أوسلو التي بدأت تلفظ أنفاسها. ولكنها جلبت الازدهار الاقتصادي الذي تخطى معظمه اليهودَ الشرقيين. وفضلت النخب ان يعود باراك إلى طريق رابين وأن يجلس مع المتديّن القومي ومع ممثلي المستوطنات، ولكنها لم تستطع تصوّر شمْل شاس ضمن اليسار. (وبعد ذلك أعربوا عن دهشتهم حين أصبحت شاس قومية متطرفة تخاف الأجانب وتكرههم، وحين أصبحت المتعاون الأكبر مع نتنياهو خلال السنوات العشر اللاحقة). لأول وهلة يبدو أن باراك احتوى الصوت الشرقي في قائمة «جيشِر» برئاسة دافيد ليفي، ولكن لم يكن هناك جسر حقيقيّ. كان هناك العكس تمامًا.

٢٠١١

وفي العام ٢٠١١ بشّرونا بأوراق نقدية جديدة، ستظهر عليها صور شعراء أشكنازيين فقط. ولم يسمع، على ما يبدو، قاضي المحكمة العليا المتقاعد، يعقوب تيركل، عن العصيان الشرقي. تقفز الأوراق النقدية الجديدة عن مصائب الحاضر، مباشرة إلى أرض إسرائيل الجملية التي يتصورونها.

و كان من المفروض في السنة نفسها (٢٠١١) ان تختار لجنة تعيين القضاة قضاة جددًا للمحكمة العليا، ولكن لم يجدوا ضمن الأسماء المقترحة قضاة شرقيين. وهكذا شاهدنا المسّ بمبدأ المساواة الدستورية. لقد سعى الجهاز القضائي إلى إبقاء جمهور كامل غريبًا عن الديمقراطية. واعتقد وزير القضاء، يعقوب نئمان، أنه لا يوجد سبب منطقي لتعيين قاضٍ استنادًا إلى أصله. وحسب أقواله «هذا حَمْل اسم السفارديم عبثًا. سمعت عن شخص من أصل شرقي (سفاردي) خالص كان رئيسًا للجنة تعيين القضاة لسنوات طويلة. وهو في الوقت الحاضر محامٍ عادي. اسمه موشيه نسيم... أنا أيضًا من أصل شرقي. لقد جرى إجلاء أجدادي من إسبانيا. أنا أرفض طريقة تعيين شرقي بدلاً من شرقي، وأرفض القول بأن هذا المنصب للشرقي وهذا المنصب لامرأة. يجب تعيين حكماء القانون الأفضل. هذا هو الاعتبار عندي، لا عربي ولا أشكنازي ولا امرأة، بل الأفضل». هذا العمى الليبرالي لدى وزير القضاء يظهر لنا تجاهله الصارخ

(*) كلمة عامية مسيئة للسمعة، تستعمل عادة ضد اليهود من شمال إفريقيا.

لملايين الشرقيين في إسرائيل الذين قدم آباؤهم من الدول العربية، والذين لم يجدوا بينهم قاضيًا واحدًا مناسبًا. فالحجة التي تقول بأن الجيدين فقط يدخلون المحكمة العليا لا تصمد للوهلة الأولى أمام امتحان الواقع. وهذه بالمناسبة الحجة نفسها التي تقدم ضد الشرقيين في مجالات أخرى. وحين نسأل أين كبار الشرقيين والشرقيات في قائمة الحائزين على جائزة إسرائيل، فالجواب هو أن الاختيار لا يجري حسب الأصل، ولكن هذا هو التظاهر بالسذاجة وثمنه الاجتماعي هو الاغتراب وتقليص الأفق المناسب للإسرائيلية.

لا تظهر العنصرية لدى اليسار الإسرائيلي فقط في التمثيل، بل في الوَسْم في أقوال السياسيين. في المجتمع الإسرائيلي إلصاق الوصمات أسهل من مواجهة النجاح. لقد خضع عمرام متسناع للسياسة المتدنية جدًا التي تلصق الوصمات بزعيم موهوب وتحاول أن تجعله غير شرعي أمام ناخبيه. المرشحون لقيادة حزب العمل جيدون جدًا في إبراز العنصرية الأشكنازية. ويمكن أن نذكر أقوال جيجي بيرتس شقيق شمعون بيرتس، حين فاز عمير بيرتس في الانتخابات على زعامة حزب العمل. «لقد سيطرت كتائب شمال إفريقيا على الحزب». وبعد ذلك سمعنا أقوال بوجي هيرتسوغ الذي ألصق ثلاثة أوصاف بعمير بيرتس: «غير مجرِّب، عدواني، ويهودي مغربي». وجاء عمرام متسناع العام ٢٠١١، المرشح ذو الاحتمالات القليلة، الفاقد للكاريزما، الذي أراد أيضًا مداهنة مصوّتيه العنصريين. وحسب ما نُشر تحدث متسناع عن عمير بيرتس بالمقارنة مع المرشحين الآخرين لزعامة الحزب بالقول: «لهيرتسوغ ويحيموفيتش قيمة مضافة هائلة. هما يختلفان عن عمير بيرتس الذي جاء من بلاد مختلفة. بالإمكان أن تبني معهما طاقم عمل ناجعا بعد الانتخابات. هذا الأمر لم يكن متوفراً خلال فترتي السابقة، حيث اهتمّ الجميع بالمصلحة الشخصية فقط. هذه المرّة يمكن أن يكون الأمر مختلفًا». عمير بيرتس الذي نجح بقدراته السياسية الممتازة في ضم منتسبين كثيرين إلى صفوف الحزب متّهَم بأنه «كائن غريب». السياسي الكُفء الذي قدّم للحزب مؤهلاته الممتازة وقدراته العالية يصبح مخلوقًا غريبًا من «كوكب آخر».

وكتب المفكر والكاتب إيال ميجد في السنة نفسها (٢٠١١) رأيًا في زاوية آراء في صحيفة «معاريف» اليومية، وفي الموقع الإلكتروني «إن آر جي» (nrg) في ٢٠١١/٨/١٨ تحت عنوان «نموذج ضخم للتقليد». وكان هذا الرأي مثالاً للكتابة التي تحطم الرقم القياسي في العنصرية ضد الشرقيين. في تلك الفترة عاشت الفنانة مرغليت صنعاني ظروفًا صعبة جدًا، وربما بسبب

اليهود الشرقيون: دور ذيلي في المشروع الكولونيالي.

حساسيتها وعُرضتها للهجوم، قرّر ميجد ركوب قطار العنصرية. إيال ميجد هو أحد متحدثي النخبة – وعائلة ميجد عائلة أدبية احتلت موقعًا في تحديد القيم والميول والنزعات والهوية في المجتمع الإسرائيلي. وإيال ميجد، كما هو معلوم، كاتب وشاعر إسرائيلي، ابن الكاتب أهارون ميجد والكاتبة إيدَه تسوريت. وهو متزوج للمرّة الثانية من الكاتبة والمحررة تسرويا شليف والفائز بجائزة رئيس الحكومة للكتاب العبريين للعام ٢٠٠٤.

أشار عنوان العمود في الصحيفة بشكل جيد إلى ما تلاه: «قضية مرغليت ليست المجتمع الإسرائيلي، إيجابًا وسلبًا» بل المجتمع في سلبياته، وما يطلق عليه «إسرائيل الجميلة» هو شيء ضئيل بالمقارنة مع المُتوسطيّة (نسبة إلى البحر المتوسط) التي يلمع نجمها في الدراما المرغليتية (نسبة إلى مرغليت صنعاني – المترجم). المطلوب الإشارة إلى تشويه السمعة في أقوال ميجد وليس إلى المسألة القانونية المتعلقة بالتحريض الذي تضمنته أقواله. فقد قال ميجد: «بغضّ النظر عن المسائل الجنائية التي ستُبحث في المحاكم» – وبذلك أراد الحديث عن شرقانية صنعاني وليس عن المسألة التي تُبحَث في المحكمة. وهو بالمفهوم الأساس جدًا، يقدم لائحة اتهام غير قانونية وأخطر بكثير ضد الجمهور الشرقي والعربي المتوسطي كلّه: «نشأت هنا فرصة لتحويل شاشة التلفزيون إلى مرآة تعكس نمط حياة وطبيعة أبطال الحدث وأرباب المال وضباب الكحول الذي يحيط بالنفوس الفاعلة، والإجرام الذي يتشكل كل الوقت ما بين السطور. ولأن تصعق بكل بساطة. هذا هو مجتمعنا بدون تجميل وهذه هي قيمه، وهي في ذلك أكثر من كل شيء آخر نراه على الشاشة في الآونة الأخيرة، وأكثر من الانتفاضة الاجتماعية والخيم».

وقال المؤلف والممثل المعروف يهورام غاؤون، في العام نفسه (٢٠١١)، في مقابلة في صحيفة طلابية في جامعة أريئيل أن «الموسيقى الشرقية قمامة لم يخلق مثلها الشيطان». هذا بالضبط ما قاله المغني الشهير، وقد أثار عاصفة شعبية. هاجم غاؤون الغناء الشرقي ووصفه بأنه «كارثة طبيعية»، كما هاجم العبرية الثقيلة التي تتسم بالتأتأة والأخطاء، والتكرار في الأفكار الرئيسية الموسيقية. صحيح أن غاؤون قيّد أقواله وذكر على نحو إيجابي أغاني أفيهو مدينَه وشلومو بار، ولكنه أكّد إلى جانب ذلك أن «الأغلبية هي عار على الذكاء. أنا أتطلع إلى اللحظة التي تزول فيها هذه الموجة العَكرة، وتخلي مكانها لصالح الجودة».

يقدم إيال ميجد للمحاكمة ويحاكم ويدين شرقانية مرغليت صنعاني باعتبارها أساس تدهور قيم المجتمع الإسرائيلي. فقد سرق الشرقيون، حسب قوله «المجتمع الإسرائيلي» من اليهود الغربيين (الأشكناز). وهؤلاء البرابرة، حسب تعبير يعقوب شبتاي، «كبير» الكتاب الأشكنازيم، الذين تجمّعوا في تل أبيب يخضعون الآن للاختبار. الحراك الاجتماعي من قبل مرغليت صنعاني والغناء المتوسطي – هذا النجاح الكبير لهذه الجماعة – الذي أنجز من القاعدة بعمل كثير وباستخدام التكنولوجيا من أجل تجاوز أحادية الصوت في المجتمع الإسرائيلي – ذلك يبدو لدى إيال ميجد «أرباب مال ملفوفين بضباب الكحول». والنخبة الأشكنازية التي تسيطر حتى اليوم على وسائل الإنتاج في المجتمع الإسرائيلي يعتبرها ميجد شفافة وغير ممتلئة بالرغبة للكحول ولا تصنع الأموال، وقد فازت بموقعها الرفيع بدون أن تدفع جانبًا الجماعات الإثنية والقومية الأخرى وبدون استعمال القوة، حاشا الله.

وقال المؤلف والممثل المعروف يهورام غاؤون، في العام نفسه (٢٠١١)، في مقابلة في صحيفة طلابية في جامعة أريئيل أن «الموسيقى الشرقية قمامة لم يخلق مثلها الشيطان». هذا بالضبط ما قاله المغني الشهير، وقد أثار عاصفة شعبية. هاجم غاؤون الغناء الشرقي ووصفه بأنه «كارثة طبيعية»، كما هاجم العبرية الثقيلة التي تتسم بالتأتأة والأخطاء، والتكرار في الأفكار الرئيسية الموسيقية. صحيح أن غاؤون قيّد أقواله وذكر على نحو إيجابي أغاني أفيهو مدينَه وشلومو بار، ولكنه أكّد إلى جانب ذلك أن «الأغلبية هي عار على الذكاء. أنا أتطلع إلى اللحظة التي تزول فيها هذه الموجة العَكرة، وتخلي مكانها لصالح الجودة».

انضمّ غاؤون في أقواله هذه إلى سلسلة من المؤلفين والفنانين الذين هاجموا علنًا الموسيقى والثقافة الشرقية ومن ضمنهم حافا ألبرشطاين، شالوم حَانوخ، الشاعر نتان زاخ، مناحيم بن وآخرون. لأول وهلة يبدو أنه يجب ألاّ تكون هناك مشكلة مع التفضيلات الشخصية لدى هؤلاء الفنانين. ولكن من الصعب التغاضي عن القضية الشرقية التي تبرز وتتسرّب من بين السطور.

وتجري محاولة تصفية مكانة الموسيقى الشرقية في الوقت الذي بلغت فيه أخيرًا مكانتها المتساوية في مجال الثقافة. فقد وصلت الموسيقى الشرقية في السنوات الأخيرة إلى مكان قريب جدًا من مركز المعيار والمحكّ والمبادئ المقرّرة، وذلك بعد سنوات من الإقصاء والتنكّر لأحد التيارات المركزية في الثقافة الإسرائيلية. صحيح أنه لا يوجد حتى الآن تمثيل متساوٍ للمغنّين في جميع الدوائر، وأن الدائرة الخاصة بـ «الموسيقى الشرقية» لا تزال قائمة، وهي أحيانًا موازية لـ«الموسيقى الإسرائيلية»، ولكن بالإمكان بشكل عام الاستماع إلى التعددية الثقافية حين تتسرب وتظهر.

يبدو أن عرض الموسيقى الشرقية يهدّد يهورام غاؤون. لماذا خرج غاؤون بالذات، وهو من عائلة شرقية، ليهاجم الموسيقى الشعبية المحبوبة جدًا، المتنوّعة، والتي تحظى بالتعاطف؟ ربما لأن التنصل من عامّة الشعب وذوقه الموسيقي يشكّلان إحدى الطرق لتصوير نفسك كنخبة. وها هو غاؤون بالذات يوضع في المربع «الشرقي» في البرنامج التلفزيوني الناجح «أقارب وجيران» الذي كتبه ب. ميخائيل وإفرايم سيدون.

وشاهدنا في أعقاب تصريحات غاؤون سلسلة مقابلات في وسائل الإعلام كرّرت المواقف نفسها. ولكن الموسيقى الشرقية هي جيش الطليعة فقط من أجل المساواة. فالتمثيل الرائع للغناء المتوسّطي في الثقافة لا يقارب تمثيل الشرقيين في الأكاديميا. فقد أشار بحث أجري في السنوات الأخيرة حول السلك الجامعي إلى أن تسعة بالمئة فقط من المحاضرين هم شرقيون وشرقيات (نتائج البحث صحيحة حتى تشرين الأول ٢٠٠٧). ولذلك فإن غاؤون يعيدنا إلى الوراء مرة أخرى بدلاً من أن يدرك أهمية الاندماج في إطار التعددية الثقافية. أنا لا أفهم لماذا يهاجم الجماهير التي حُرمت من إمكانيات دخول الجامعات، ولكنها لا

جوريبيتس، الذي فاز في احتلال مواقع في قوائم أصحاب المدوّنات الأكثر تأثيرًا في عالم المدوّنات (وعلى سبيل المثال، كواحد من أصحاب المدونات المؤثرين في الثقافة الرقمية في إسرائيل، من قبل مجلة تايم أوت) كتب خبرًا بعنوان «حين تمشي الديدان» في أعقاب الأحداث في مظاهرة ضد المهاجرين الأفارقة في حي هتكفا في تل أبيب. جوريبيتس يستهلّ الخبر هكذا: «في ليل يوم الأربعاء، بعد مظاهرة كبيرة ضد اللاجئين في جنوب تل أبيب – لا أقصد المظاهرة التي جرت مساء يوم الثلاثاء والتي رافقها التحريض من قبل أعضاء الكنيست ميري ريجف، داني دنون وبالطبع ميخائيل بن آري، خرج الرعاع اليهود المتعجرفون لتنفيذ مجزرة صغيرة».

تزال تحتفظ بالقدرة على اتخاذ القرار بصدد المغني الذي تحبّه. يبدو أنه لا بد من مرور جيل آخر كامل حتى نرى التغيير في المجتمع الإسرائيلي.

٢٠١٢

هناك لحظات قليلة يتم فيها الكشف عن الكراهية للشرقيين بكامل بشاعتها، وهذه اللحظات نادرة جدًا لدى ممثلي اليسار الراديكالي. وبعد المجزرة في حي «هتكفا»، توفرت لدينا فرصة ذهبية لكي نكتشف كم هو الجهل وكم هو كبير العنف الموجَّه ضد الشرقيين، وذلك بفضل يوسي جوريبيتس، أحد أصحاب المدوّنات المؤثرين جدًا في الإنترنت. لليسار الراديكالي تاريخ طويل مع اليهود الشرقيين، وقد كُتب عن ذلك الكثير في الماضي. خذوا على سبيل المثال نقد المرحومة فيكي شيران في فيلم «رخصة للحياة». تروي شيران في الفيلم أنها تظاهرت ضد قتل شمعون يهوشواع وذلك كجزء من مقاومة كفار شاليم، بدون ممثلين عن اليسار الأشكنازي. ولكن ناشطي السلام الآن كانوا يتصلون بها كي تأتي للتظاهر معهم بعد مقتل إميل غرينتسفايج. ما الذي تغير منذ ذلك الوقت وحتى اليوم؟ حين يصل ممثل اليسار الراديكالي بالذات إلى حي هتكفا لا يجري بناء علاقات مركبّة واستخدام المعرفة الخاصة بالرواية الشرقية في إسرائيل من أجل قراءة الوضع المركب بصورة عميقة. وبدلاً من ذلك كان من الأسهل استفزاز السكان والمعلقين المنتقدين.

سيكون الوضع مختلفًا لو جرى تدريس كتب مثل «النضال الشرقي في إسرائيل» أو «اليهود – العرب» ضمن مادة البجروت. ليس اليسار الراديكالي مذنبًا في جهله للرواية الشرقية – فالكثيرون في إسرائيل لا يتعلمون شيئًا عن الشرقانية. وحين يلتقون لأول مرّة مع الشرقيين، فإنهم يميلون إلى استخدام العنف. فهم لا يريدون خسارة الامتيازات المتعلقة بالمكانة والثروة الرمزية وأحيانًا الحقيقية الخاصة بكونهم يهودًا أشكناز.

جوريبيتس، الذي فاز في احتلال مواقع في قوائم أصحاب المدوّنات الأكثر تأثيرًا في عالم المدوّنات (وعلى سبيل المثال، كواحد من أصحاب المدونات المؤثرين في الثقافة الرقمية في إسرائيل، من قبل مجلة تايم أوت) كتب خبرًا بعنوان «حين تمشي الديدان» في أعقاب الأحداث في مظاهرة ضد المهاجرين الأفارقة في حي هتكفا في تل أبيب. جوريبيتس يستهلّ الخبر هكذا: «في ليل يوم الأربعاء، بعد مظاهرة كبيرة ضد اللاجئين في جنوب تل أبيب – لا أقصد المظاهرة التي جرت مساء يوم الثلاثاء والتي رافقها التحريض من قبل أعضاء الكنيست ميري ريجف، داني دنون وبالطبع ميخائيل بن آري، خرج الرعاع اليهود المتعجرفون لتنفيذ مجزرة صغيرة».

لكلمة «الرعاع» تاريخ كولونيالي طويل، وفي إسرائيل لهذه الكلمة طبعًا دلائل خاصة بالجمهور الشرقي، وذلك بسبب الطريقة التي بواسطتها يتصور بها الأشكناز جمهور الشرقيين. نفى جوريبيتس الادعاءات ضد العنوان وحاول متكلفًا السذاجة الليبرالية القول إنه لم يقصد الشرقيين أو اليهود – العرب وما شابه ذلك، (ولكنه اتهم منتقديه بالعنصرية تجاه يهود أوروبا: «من الجائز أن نلاحظ أن عنصريتهم لا تتوقف عند الفلسطينيين واللاجئين، بل هي موجّهة أيضًا ضد اليهود من أصل أوروبي»).

ونفى جوريبيتس أيضًا العلاقة بين الديدان والشرقيين. وحين نقرأ عن الرعاع الشرقيين ونعرف من هم الذين شاركوا في المظاهرة في حي هتكفا، لا يمكن إلاّ أن نستنتج أن جوريبيتس يهاجم الجمهور الشرقي في أحياء جنوب تل أبيب. ومع ذلك، لنفترض أن جوريبيتس لم يعرف أن المصطلح «رعاع» هو إشكاليّ، وأنه يصنّف ويسمُ الشرقيين بدون معرفة منه ويستجيب لنظرية المعرفة المضطهِدة التي يخرج لأول وهلة ضدّها ككاتب نقديّ. ولكن حتى لو كانت كراهيته للشرقيين غير واعية، ففي النص

كلمة «الديدان» موجودة في العنوان وكلمة «الرعاع» في الفقرة الأولى، وفي أساس النص تُستخدم بشكل غير واعٍ وسائل التشخيص والتصنيف التي تبني طبقتي الأشكنازية والشرقية ضيّقتين وسلبيّتين.

لقد كان بالإمكان السعي إلى مكان آخر حيث قرر فيه يهودا شنهاف قبل عدة سنوات أن الشرقانية والأشكنازية لا تشكلان ثنائيًا منفصلاً، وإنما هما فئتان تتماسّان في مجالات عديدة.

لنقُلْ مرّة أخرى أننا قرأنا بتسامح حتى الآن، ولكن لا يمكن التغاضي عمّا يردُ لاحقًا: «أولاً، أداء الشرطة. في حالات الاضطرابات والفوضى هناك من الناحية التاريخية تعليمات بإطلاق النيران على السارقين، لأن أعمال النهب على الصعيد المحلي ممكن أن تتدهور وبسرعة لتتحول إلى أعمل نهب بالجملة وعلى نطاق واسع. كذلك فإن أفراد الشرطة الذين يُفترض أن يدافعوا عن الناس إزاء أعمال لينش يقوم بها الرعاع – يُتوقع منهم أن يطلقوا النيران. هذا ما توقعناه، على سبيل المثال من أفراد الشرطة الفلسطينيين خلال عملية اللينش الشهيرة في جنين في بداية الانتفاضة الثانية (المترجم: في الواقع حصل هذا في رام الله). وهذا بالطبع لم يحدث، مثلما لم يطلق أفراد الشرطة النيران على مرتكبي اللينش اليهود الذين رشقوهم بالزجاجات الحارقة خلال أعمال الشغب الكبيرة في طبريا في شهر تشرين الأول ٢٠٠١. فالشرطة تعرف جيدًا ضد من لا يجوز لها استخدام القوة وضد من يُسمح لها باستعمال هذه القوة».

يقول جوريبيتس لنا عمليًا بأنه كان لزامًا على الشرطة أن تطلق النار. لا أن تطلق النار في الهواء، ولا أن تحذّر، ولا أن تتخذ كل الخطوات المطلوبة من الشرطة (قبل استعمال القوة الإنذارية ذات الصلة باحتكار السيطرة على العنف الذي حصلت عليه الشرطة). كان عليها ببساطة إطلاق النار على الديدان. ولمن لم يفهم الأمر، أشير هنا إلى الخطر الناشئ عن الدعوة إلى تصفية الرعاع الذين يقومون بأعمال الشغب، والذين يعرقلون الليبراليين الصهيونيين الأشكناز البيض في محاولتهم خلق عالم سام تسوده حقوق الإنسان، في الشرق الأوسط، وخلق مستعمرةً أوروبية في الشرق الأوسط.

ردّت الناشطة أورطال بن ديان في تدوينة لها على الفيسبوك على أقوال جوريبيتس بعنوان: جوريبيتس وغناء اليسار المعروف. أحد المبادئ التي وجّهتها مفاده أن جوريبيتس يتصرّف مثل دولة إسرائيل: يهاجم ويدّعي أنه الضحية. من خلال معرفتي لأعمال جوريبيتس القيمة (من على منصات مختلفة مثل مجلة ٩٧٢ ومدونته «أصدقاء جورج») توقعت منه التفهّم، الاعتذار ووضع حدّ لهذا الإخفاق التام البائس. ولكن جوريبيتس وأصدقاءه (في التويتر – Twitter) شنّوا هجومًا وحملة قذف (وما يمكن أن نسمّيه تكثيفًا أشكنازيًا للصفوف، مثل الجنرالات الذين يتجندون للدفاع عن زميلهم في الدوريّة الذي تعفّن وفسد). جوريبيتس وآخرون يتهمون الناشطين الشرقيين «باستغلال شرقيّتهم لتحقيق المكاسب» ولكنهم يتعامون عن الحقيقة بأن ثروتهم الرمزية (التي تشمل الثقافة، الأوروبية، معرفة اللغات، وغير ذلك) هي ثروة أشكنازية على الرغم من أنهم يفضلون أن يطلقوا عليها ثروة عامّة.

ثمّة تدوينة أخرى على الفيسبوك لبن ديان تثير الأسئلة حول وصول زوجة جوريبيتس، جَلينَه فاكس، إلى سوق هتكفا، وحول تصوير الفيديو الذي تُرجم جزئيًا إلى الانكليزية وعرض الحادثة بشكل منحاز. ولقد اضطر ذلك جوريبيتس إلى أن يكشف نهائيًا ردّ فعله على النقد الشرقي ضدّه. وفي ردّه على الفيسبوك بعنوان «العنصرية والقومية المتطرفة بقناع اليسارية: كَسْبَتة أورطال بن ديان»[*]، حاول حَرف الأسئلة الصعبة التي توجَّه إليه نحو اتجاه آخر، وأن يسخَفها ويستفزّ الآخرين. جوريبيتس يبدأ بشكل جيد: «أناس غير قليلين لم يستحسنوا التدوينة الأخيرة على الفيسبوك، وبالأساس بسبب الفقرة الأخيرة فيها، لأنها لم تكن مكتوبة بالشكل المناسب. الناس الذين يعملون في مجال الكتابة لا يمتلكون الامتياز ليقولوا أنهم لم يُفهَموا. يجب أن يكون عملهم مفهومًا وإذا لم يكونوا ناجحين في ذلك فإن المشكلة في الأساس هي مشكلتهم. كان لزامًا عليّ أن أوضّح أن ذنب سكان الأحياء بخصوص أوضاعهم هو جزئي، وأن أساس الذنب هو نتيجة أعمال الحكومة...».

يتضح لاحقًا أنه فقط يتظاهر بأنه يعتذر، ولكنه عمليًا يهاجم مرّة أخرى بقوة أكبر. وبدلاً من الوصول إلى استنتاج أخلاقي يستند إلى تحليل اجتماعي مطابق وعميق فإنه يستمرّ في تعاليه ويعتبر نفسه الأفق الكامل لتفسير أعمال العنف القومي اليهودي في فلسطين/ إسرائيل. كيف يريد هذا الليبرالي الأشكنازي النقدي أن تكون أقواله مقبولة لدى اليمين الذي ينتقده، إذا ما كان يستصعب هو ورفاقه في اليسار عقد لقاء وإجراء حوار وإقامة مبنى متعدّد الثقافات.

تحوّل النقد الذي وجّهته إليه بن ديان عند جوريبيتس إلى قومية متطرفة يهودية – عربية. وقد كتب على النحو التالي: «قومية متطرفة يهودية – عربية تتراجع أمامها دائمًا الفلسفة

[*] نسبة إلى بن كسبيت، الصحافي الذي يقدم تحليلات عن ا لعالم العربي لا أساس لها من وجهة نظر جوريبيتس.

الإنسانية. بالنسبة لبن ديان ومن شابهها، الشرقي ليس مذنبًا أبدًا، حتى حين يشارك في عملية اللينش، أو حين يتخيل الاغتصاب علنًا وينهب حوانيت اللاجئين. وإذا ما كان هناك ذنب فإنه ليس ذنبه. فالذنب دائمًا هو ذنب أشكنازيٍّ غريب».

أي أنه بدلاً من التفكير في موقعه ذي الامتيازات في الطبقة التي جرى وصفها فإن جوريبيتس يعتقد أن قدرته، كمعلق ناقد، على التسلل إلى الأحياء تعني خلق موقف أخلاقي عام. بدون التفكير في خليط الهويات الطويل الأمد الذي تقلص في الأحياء، وبخلاف يوسي جوريبيتس، فإن ياعيل بَرْدَه في مقالها «مثل عظْمة في حلق المدينة البيضاء» تفهم السياقات الاجتماعية، الطبقية، الاقتصادية، المدينية والتاريخية التي تنشأ وتتكون المدينة ضمنَها.... النقد المبرّر والمفهوم جزئيًا تحوّل إلى هجوم استفزازي ضد سكان الأحياء. وخلال عدة ساعات، ومن خلال الإعلام المسيطر والشبكة، وكذلك في الإعلام الإلكتروني، عاد سكان حي شبيرا وحي هتكفا ليصبحوا الـ«تشَحْتشَحيم» الأسطوريين و«الرعاع» و«القطيع» العنصري والسكان «الهمَج» العنيفين الذين «فقدوا صورة الإنسان». التفسير الأساس الذي قُدّم للعنف في تلك الليلة مرتبط بعنصرية هذا «القطيع العنيف»...».

جوريبيتس، الصوت الذي يمثل الراديكالية الإسرائيلية، مصرّ على الانفصال عن الحيّز الشرقي، وليس مستعدًا لمواجهة النقد. أقواله في التدوينة الأولى على الفيسبوك، وعدم قدرته على الإصغاء وتطوير حوار بنّاء، يعيدنا إلى عقلية «الفيللا في الغابة» حسب تعبير إيهود باراك في حديثه عن موقع إسرائيل في الشرق الأوسط.

ليست الشمولية التي يمثّلها جوريبيتس، تلك الإسرائيلية الشفافة وذات الامتيازات، موجودة حقًا بدون الشرقيين النقديين. ومن يعتقد خطأ أن الشرقيين يكرهون الأشكناز فهو يتنكر لمحاولاتنا المستمرّة لإيجاد تفسير للأحداث. وبدلاً من الدعوة إلى العنف وإلى تصفية الشرقيين في إسرائيل، نحن نقترح التنديد بالعنف والحوار إلى جانب ذلك. وعلى الرغم من ذلك، وبدلاً من أن نحظى بالإصغاء، فنحن نحظى بمشاهدة علامات أعراض العمى المكتسَب. الحديث يدور عن بناء اجتماعي ينطوي على مميزات مجتمعية تشمل المحافظة، المركزانية الأوروبية والاستشراق، وهو يعزز في نهاية المطاف ويصادق على النظام الاجتماعي القائم لليمين.

خلاصة

بدأت في مقالتي حول تعامل اليسار مع الشرقيين بالحديث عن غياب التمثيل الشرقي في حزبي اليسار «ميرتس» و«الجبهة الديمقراطية»، وتابعت الحديث بعرض تاريخيّ وأنهيت بمثال ملموس عن الفصل والعنصرية داخل اليسار الأشكنازي الراديكالي تجاه الناشطين النقديين. ولكن التعبيرات عن المعاملة القمعية لليهود الشرقيين يمكن مشاهدتها في أمثلة ثقافية أخرى كما أظهرت الأوراق النقدية، تمثيل القضاة، الخطاب الإنترنتي وغير ذلك.

يوجد في إسرائيل تمييز مؤسساتي ضد الشرقيين، وهو مرتبط، كما ذكرت، بعمليات تاريخية خاصة بتوزيع العمل وتوزيع البلدات في المحيط وبالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة التي لا متسع للحديث عنها هنا. وهذا لا يحدث عندنا فقط، ولكن الدول الحديثة السليمة تردّ على مثل هذا التمييز من خلال الإصلاح الاجتماعي. وبدلاً من الاحتفاظ بالصورة القديمة والنمطية نفسها الخاصة بالشرقيين، وهي صورة تبدو مأخوذة من «أفلام البوريكَس» مثل فيلم زئيف ريبَح «السارق من السارق مُعفًى»، يجب علينا التدخل في التاريخ والاهتمام بتمثيل مناسب لكل السكان في الأجهزة والمؤسسات المختلفة. هذا التصحيح مناسب في المجالات التي لم يحقق فيها الشرقيون المساواة والعدالة في التمثيل، مثل المحاكم. في مجالات أخرى جرى هذا التصحيح من تلقاء نفسه كما هي الحال في الموسيقى الشرقية وكرة القدم ومجالات أخرى. يجب على اليسار البدء بعملية الاعتراف والتصحيح إذ ما أراد الحديث عن عدالة اجتماعية شاملة ومتساوية.

[مترجم عن العبرية. ترجمة محمد كيـال]

عصام مخول (*)

أزمة الفكر والممارسة الصهيونية:
بين «اليسار الصهيوني» واليسار المناهض للصهيونية

نظرة إلى التاريخ

تحمل مقولة «اليسار الصهيوني» تناقضات داخلية وتركيبة هجينة، ولا تسمح هذه التناقضات بالقفز مباشرة إلى مناقشة العلاقة بينها وبين اليسار المناهض للصهيونية، من دون أن نتوقف لتفكيك مصطلح «اليسار الصهيوني». فالصهيونية في جوهرها وفي جيناتها نشأت في رحم الامبريالية، كحركة يمينية موغلة في الرجعية، واصطدمت على طول الطريق مع الحركة العمالية الثورية التي كانت في أوج انطلاقتها نحو الثورة الاشتراكية، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

التقت الحركة الصهيونية بكل تياراتها على ثلاث فرضيات تتناقض مع كل ما هو يساري وعلمي ومع التحليل المادي التاريخي للمسألة اليهودية:

فرضية وجود شعب يهودي عالمي، أمة عالمية واحدة فريدة! لا تسري عليها القوانين الموضوعية أو التعريفات المختلفة.

فرضية أن اللاسامية واضطهاد اليهود على أساسها تشكل ظاهرة أبدية، خالدة، ولا تاريخية، ناتجة عن مجرد وجود اليهود بين الأغيار من الشعوب الأخرى، ولذلك لن يتحقق اندماجهم بالشعوب التي يعيشون بينها.

فرضية أن حلّ المسألة اليهودية يكون بسلخ اليهود عن مجتمعاتهم وتركيزهم في دولة يهودية في فلسطين- «أرض إسرائيل»- على اعتبار أن فلسطين كانت إقليم الدولة العبرية القديمة. وهي مهمة تاريخية تؤديها «حركة تحرر قومي عالمية» لشعب يهودي عالمي، عابرة للحدود والدول متمثلة في الصهيونية. (إميل توما – «الصهيونية المعاصرة»)

(*) قيادي في الحزب الشيوعي الإسرائيلي ومدير «معهد إميل توما للدراسات»- حيفا

رفض اليسار المناهض للصهيونية فكرة وجود شعب يهودي عالمي، واعتبر أن حل المسألة اليهودية يكون باندماج اليهود في مجتمعاتهم والمشاركة في المعركة الطبقية التي تدور في أوطانهم كجزء من الطبقة العاملة المحلية. وشدد اليسار الماركسي اللينيني على أن اللاسامية ظاهرة تاريخية لها جذورها الطبقية تلجأ إليها البرجوازية الكبيرة الحاكمة والمأزومة، وتستثير أحقادا متخلفة دفينة لدى شعب الأكثرية الواقع تحت استغلالها البشع.

ومن دون التوسع في معالجة هذه الفرضيات هنا، أكتفي بتسجيل الحقيقة التاريخية الساطعة، بأن اليسار المناهض للصهيونية رفض دائما هذه الفرضيات جميعها ودحض أسسها، وفنّد منطقها، وفضح طابعها الرجعي، ودورها التضليلي، ومنهجها غير العلمي واللاتاريخي. إن استناد أي تيار صهيوني إلى هذه الفرضيات جميعها أو أي منها، يتناقض مع المنطلقات اليسارية العلمية والمفاهيم الثورية ولا يمت إليها بصلة.

لقد رفض اليسار المناهض للصهيونية فكرة وجود شعب يهودي عالمي، واعتبر أن حل المسألة اليهودية يكون باندماج اليهود في مجتمعاتهم والمشاركة في المعركة الطبقية التي تدور في أوطانهم كجزء من الطبقة العاملة المحلية. وشدد اليسار الماركسي اللينيني على أن اللاسامية ظاهرة تاريخية لها جذورها الطبقية تلجأ إليها البرجوازية الكبيرة الحاكمة والمأزومة، وتستثير أحقادا متخلفة دفينة لدى شعب الأكثرية الواقع تحت استغلالها البشع، للتستر على مسؤولية الطبقات الحاكمة عن البؤس الذي يعاني منه الشعب وطبقاته العمالية الفقيرة، ولإبعاد أنظار الشعوب عن عمق الاستغلال البشع الذي يتعرضون إليه، وتوجيه أحقادهم إلى الاقليات القومية والعرقية والدينية بما فيهم اليهود، بدلا من توجيهها إلى الطبقة الحاكمة والمطالبة «بإسقاط النظام».

وبدلاً من دعوة العاملين اليهود للاندماج في المعارك الطبقية الطاحنة في أوطانها، في مواجهة البرجوازية الكبيرة، لتغيير نظام الاستغلال القائم في مجتمعاتها التي تعيش فيها، فإن الصهيونية تستثمر معاناة الجماهير اليهودية العاملة والفقيرة، وتستثمر اللاسامية، وتتستر على جذورها الطبقية من أجل تبرير الصهيونية ذاتها وترسيخ أسسها، بصفتها «تيارا سياسيا رجعيا، وحركة قومية متعصبة، وأداة مهمة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار ضد القوى الثورية في عصرنا» كما عرفها الحزب الشيوعي الإسرائيلي في مؤتمره الـ ١٦ (العام ١٩٦٩).

ويعتبر المفكر الماركسي اللينيني وولف إيرليخ في كتابه «قوة الفكرة» أن النشاط الصهيوني يشكل جزءا لا يتجزّأ من الاستراتيجية الامبريالية الكونية. ولا يعني ذلك أنه لا توجد للقيادات الصهيونية ولكبار أصحاب رؤوس الاموال اليهود في البلاد وفي الاقطار الرأسمالية الاخرى، مصالح خاصة بهم، كالمصلحة في ترسيخ قاعدتهم المادية في إسرائيل، واستغلال جماهير العاملين في البلاد وسياسة التوسع والاحتلال. إن هذه المصالح الطبقية هي التي توجه نشاط القيادات الصهيونية ومشاريعها. ولكن في نهاية المطاف فإن كل نشاطاتهم وبرامجهم تخضع للإستراتيجية الامبريالية الكونية. وتستطيع هذه البرامج أن تتحقق فقط كجزء من الاستراتيجية الامبريالية الشاملة.

ليست حركة تحرر قومي
بل حركة اضطهاد قومي!

وتاريخيا، لم يعل صوت على صوت الحركة الشيوعية في البلاد، في رفضها للصهيونية والصراع ضدها في الفكر والممارسة، وتقويض فرضياتها جميعا. فمع نشوء نواة الحزب الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩١٩ كجزء من هذا الصراع وفي إطاره، ثم نشوء عصبة التحرر الوطني الفلسطيني العام ١٩٤٣، وقيام الحزب الشيوعي الإسرائيلي نهاية العام ١٩٤٨، دحض اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية مقولتها التي تدعي أن الصهيونية هي حركة تحرر قومي يهودية. واعتبرها على نقيض ذلك، حركة اضطهاد قومي. وإذا كان المحك لحركة التحرر الوطني ولقوى اليسار هو الموقف من الاستعمار، ومن النضال المعادي للاستعمار من جهة، والانحياز إلى حركات التحرر الوطني في المستعمرات ضد مستعمريها، والتحالف مع قوى الثورة الاشتراكية المنتصرة بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ من الجهة الأخرى، والاندماج في الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة عالميا في مواجهة البرجوازية الحاكمة في المراكز الرأسمالية، فإن نجاح الحركة الصهيونية قام تاريخيا على عكس ذلك. فالصهيونية

قامت على التعاون مع الاستعمار والاندماج في المشاريع الامبريالية ومعاداة الثورة الاشتراكية. وقام نجاحها في داخل الدول الرأسمالية على تعاون الصهيونية مع البرجوازية المحلية ضد حركة العمال الثوريين. وفي الشرق الأوسط، كانت الحركة الصهيونية منذ أيام الحكم العثماني، وخلال فترة الاستعمار البريطاني وحتى يومنا هذا، حليفا أمينا للمستعمرين على اختلافهم في مكافحتهم حركة التحرر القومي للشعوب العربية، ورأس حربة لمشاريع الهيمنة الامبريالية على المنطقة وتفكيكها وبسط نفوذها عليها.

ومقابل هذه السياسة طرح اليسار الشيوعي الأممي، اليهودي العربي المناهض للصهيونية في إسرائيل شعاره التاريخي : «مع الشعوب العربية ضد الامبريالية وعكاكيزها في المنطقة، وليس مع الامبريالية وعكاكيزها ضد شعوب المنطقة».

اليسار الصهيوني – صهيوني أولا ويطمح لأن يكون يسارا ما استطاع إلى ذلك سبيلا!

إن مصدر المزاوجة بين اليسار والصهيونية ملتبس يرتبط بطبيعة المرحلة التي نشأت فيها الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، حيث برز المد الثوري العمالي الاشتراكي وبدا أن المستقبل مرهون بالتحدي الكبير الذي تفرضه الطبقة العاملة وقواها الثورية في مراكز الرأسمالية، لإنجاز الثورة العمالية وتجاوز النظام الرأسمالي العالمي، الآخذ بالغوص في تناقضاته في أعلى مراحل تطوره.

وقد تميزت الصهيونية منذ بدايتها وحتى وقت قريب بوجود تيار يحاول بعناد التوليف بين الصهيونية والاشتراكية. والتف هذا التيار حول دعوة أحد آباء «الصهيونية الاشتراكية» البارزين– نحمان سيركين– الذي كتب في العام ١٨٩٨: «إن الصهيونية تستطيع أن تتحقق فقط من خلال إقامة دولة يهودية اشتراكية، بمعنى دولة الطبقات العاملة». وقال في الوقت نفسه إن الصهيونية هي مشروع بناء «لليهود»، وهي مع ذلك لا تتناقض مع فكرة صراع الطبقات، لكنها تقف فوق صراع الطبقات هذا، وبفعل فرادة الحالة اليهودية فإن قوانين الصراع الطبقي لا تنطبق عليها، ولا يشكل تناقض المصالح الطبقية في إطارها تناقضا رئيسيا.. بل تتعايش الطبقات القائمة في الشعب اليهودي بوئام وتصالح، بغض النظر عن انتمائها وموقعها الطبقي.

إن هذا الالتباس الفكري وما يحمله من تناقض بنيوي، هو

١٩٤٨: الاقتلاع.

الذي تخبط في إطاره «اليسار الصهيوني» من بدايات الصهيونية، وحتى اندثار حزب مبام، وحركة هشومير هتسعير، وإلى أن تخلت «حركة العمل» نهائيا عن اي ادعاء فكري او سياسي يساري، وإلى أن أخذت زعيمة حزب العمل الحالية تتوعد علنا إحدى المرشحات في قائمة العمل للانتخابات البرلمانية الأخيرة، لمجرد أنها تجرأت في مقابلة صحافية على تعريف نفسها كيسارية، بعد أن كانوا أكثر من حمل هذا المشروع وحاول التوليف غير الواقعي، بين الدولة اليهودية الصهيونية وبين الاشتراكية، والتنظير لأشكال الاستيطان الاشتراكي التعاوني في «الكيبوتس» و«الموشاف « وغيرهما من البنى التعاونية.

«نظرية المراحل» والتباس «اليسار الصهيوني»

إن «نظرية المراحل» التي طرحها مئير يعاري في العام ١٩٢٧، في الجلسة التأسيسية لحركة الكيبوتس القطري، التي تعالج التناقضات التي تخلقها محاولات التوليف بين الصهيونية والاشتراكية، قد وجدت ضالتها في الدعوة إلى تأجيل النضال من أجل الاشتراكية وتأجيل النضال الطبقي حتى الانتهاء من المرحلة الطلائعية (الصهيونية). وهو ما نهج عليه «اليسار الصهيوني» بكل تجلياته، بحيث جرى إخضاع المطالب الطبقية للأهداف الصهيونية دائما، وإخضاع النضال المعادي للاستعمار لمتطلبات المشروع الصهيوني أيضا.

وحتى نلمس ماذا يعني هذا في التطبيق، يكفي التوقف عند

تميزت الصهيونية منذ بدايتها وحتى وقت قريب بوجود تيار يحاول بعناد التوليف بين الصهيونية والاشتراكية. والتف هذا التيار حول دعوة أحد آباء «الصهيونية الاشتراكية» البارزين- نحمان سيركين- الذي كتب في العام ١٨٩٨: «إن الصهيونية تستطيع أن تتحقق فقط من خلال إقامة دولة يهودية اشتراكية، بمعنى دولة الطبقات العاملة». وقال في الوقت نفسه إن الصهيونية هي مشروع بناء «لليهود»، وهي مع ذلك لا تتناقض مع فكرة صراع الطبقات، لكنها تقف فوق صراع الطبقات هذا.

الشهادة التي أعدها مردخاي بيطون وقدمتها حركة «هشومير هتسعير» من «اليسار الصهيوني» أمام لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن فلسطين (اليونيسكوب) في تموز العام ١٩٤٧ عشية اتخاذ قرار التقسيم، وفي صلبها مطلب «هشومير هتسعير» بتمديد بقاء الانتداب البريطاني (اقرأ الاستعمار البريطاني)، وتأجيل جلائه عن فلسطين لمدة عشرين إلى خمسة وعشرين عاما أخرى، وذلك لضمان تشكل أكثرية يهودية مطلقة في فلسطين وشرقي الأردن يتم على أساسها وعلى أساس التوازن السكاني حينها حسم مصير البلاد.

ومقابل هذا الموقف الملتبس (وربما المتلبس) لليسار الصهيوني فقد تراوحت توصيات اليسار المناهض للصهيونية أمام اللجنة الدولية لتقصي الحقائق نفسها في تموز ١٩٤٧ ، بين موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي تشكل في هذه المرحلة بالأساس من الشيوعيين اليهود) الذي طالب في شهادته أمام اللجنة الدولية، بإنهاء الانتداب البريطاني فورا، وبضمان حق تقرير المصير لفلسطين كوحدة إقليمية واحدة. وعلى الرغم من اعترافه بوجود تجمعين قوميين في البلاد، فقد استمر في معارضة تقرير المصير المنفصل للعرب واليهود كلا على حدة.

أما موقف عصبة التحرر الوطني الفلسطينية (التي تنظم في إطارها الشيوعيون الفلسطينيون العرب) فقد أوصت أمام اللجنة الدولية «باتباع سياسة تضمن انهاء الانتداب البريطاني فورا، وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكان فلسطين عربا ويهودًا». وأكدت مطلبها: «بأن يضمن أي حل، الحقوق الوطنية للشعب العربي في فلسطين، وفي الوقت نفسه، أن يؤمّن الحل الحقوق المدنية والحريات الديمقراطية للسكان اليهود في فلسطين، هذه الحقوق وتلك الحريات التي لا تتعارض أبدا مع أماني الشعب العربي القومية».

لقد بات واضحا بعد هذه المقارنة، أن المزاوجة المضغوطة التي تتم بين الصهيونية كحركة موالية للامبريالية العالمية ولمصالح رأس المال الكبير (اليهودي والعالمي)، وبين نقيضها – الاشتراكية، هي مزاوجة هجينة كانت تهدف إلى تشويه الاشتراكية وتضليل الطبقة العاملة اليهودية وجذبها وسلخها عن مجتمعاتها، وعزلها عن معارك الطبقة العاملة في أوطانها الأم، ومحاربة اندماجها فيها، واقتلاعها منها، لتصبح أداة «طلائعية» طيعة وخاضعة لمشاريع الصهيونية التي تستهدف بناء وطن قومي يهودي في فلسطين على حساب وجود الشعب الفلسطيني وعلى أرض وطنه.

وإذا كانت الصهيونية «تشكل تيارا سياسيا رجعيا، وحركة قومية متعصبة، وأداة مهمة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار ضد القوى الثورية في عصرنا»، وإذا كانت الصهيونية تنفي الصراع الطبقي داخل الشعب اليهودي وتروج لتصالح وتوافق طبقي في إطار الدولة اليهودية، وإذا كان الصراع بالنسبة لمفكري الصهيونية، ليس صراعا طبقيا بين جبهة أممية تتشكل من العامل اليهودي والعامل العربي والعامل الفرنسي مثلا، ضد العدو الطبقي الذي يمارس الاستغلال والاضطهاد، وضد الامبريالية، وإنما جبهة يتحد فيها العامل اليهودي المستغل (بفتح الغين)، والرأسمالي اليهودي المستغل (بكسر الغين)، في مواجهة مع الفلسطينيين كل الفلسطينيين، ومع العرب كل العرب، ومع الفرنسيين كل الفرنسيين (بحجة اللاسامية)، وإذا كانت الصهيونية مسكونة بالقلق، من فكرة ان كل صراع طبقي جذري في إسرائيل يضعف الوحدة القومية في مفهومها الصهيوني، ومن شأنه أن يشكل خيانة قومية، وإذا كانت هذه مواصفات الصهيونية الجوهرية التي تلتقي عليها تياراتها جميعا، فماذا يبقى من يسارية «اليسار الصهيوني»، وما هي حدود العلاقة بين بعده اليساري وبعده الصهيوني؟.

بات واضحا بعد هذه المقارنة، أن المزاوجة المضغوطة التي تتم بين الصهيونية كحركة موالية للامبريالية العالمية ولمصالح رأس المال الكبير (اليهودي والعالمي)، وبين نقيضها - الاشتراكية، هي مزاوجة هجينة كانت تهدف إلى تشويه الاشتراكية وتضليل الطبقة العاملة اليهودية وجذبها وسلخها عن مجتمعاتها، وعزلها عن معارك الطبقة العاملة في أوطانها الأم، ومحاربة اندماجها فيها، واقتلاعها منها، لتصبح أداة «طلائعية» طيعة وخاضعة لمشاريع الصهيونية

هل نتخلى عن المعركة على الجمهور الإسرائيلي؟!

لقد ثبت بالفكر والممارسة التاريخية أن هذا التزاوج بين اليسار والصهيونية هو تزاوج هش لم يصمد في الامتحانات الحقيقية. وفي كل مرة اصطدمت القيم الصهيونية مع القيم الاشتراكية انتصرت مؤسسات اليسار الصهيوني لقيم الصهيونية، بينما وجد بعض من اعتبروا أنفسهم صهيونيين، أنهم مضطرون إلى الاختيار بين الانسلاخ عن الصهيونية والانضمام إلى المعسكر المناهض للصهيونية من جهة، أو إلى التخلي عن اليسار والغوص في مستنقع المفاهيم الصهيونية اليمينية الرجعية الموالية للامبريالية من الجهة الأخرى، وبخاصة حين تقصف المدافع ويعلو التوتر الأمني ويسيطر خطاب العسكرة.

لا توجد صعوبة في إبراز التناقض الوجودي القائم بين مصالح الشعب الفلسطيني والفكر والممارسة الصهيونية ، التي جعلت من الشعب الفلسطيني عدوها وضحيتها الأولى. إلا أن أحد الأهداف الأصعب في المعركة ضد الصهيونية التي يخوضها العرب واليهود في اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية، هو فضح التناقض بين مصالح الجماهير العمالية والشعبية اليهودية المنضوية تحت يافطة الصهيونية، وبين المؤسسة والأيديولوجية الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، وسلخ قطاعات أوسع من اليهود الذين اهتزت قناعاتهم بصدقية الصهيونية، ولسوا تناقضها مع مصالحهم وقيمهم عن الكتلة الشعبية الملتفة هو إجماع قومي صهيوني مضلل.

الصهيونية والفلسطينيون: تناقض وجودي.

إن بذل الجهود من أجل بناء التحالفات مع هذه المجموعات ودفعها للانفضاض عن الصهيونية، من خلال طرح بديل يساري ديمقراطي تقدمي، عادل قوميا وعادل اجتماعيا، يسقط هيمنتها، هو هدف استراتيجي أساسي لليسار المناهض للصهيونية.

لقد تبنى اليسار الشيوعي هذه الاستراتيجية منذ تأسيس أول تنظيم له في فلسطين وحتى اليوم، وقد برزت طبيعة هذه المواجهة، في خطاب أول سكرتير عام للحزب الشيوعي الفلسطيني مئيرتسيون في العام ١٩١٩، في دعوة العمال اليهود إلى اكتشاف التناقض بين مصالحهم وبين الصهيونية والانفضاض عنها فقال: «حزبنا لن يكف عن دعوة كل العاملين اليهود الذين يرون في هذه اللحظة، أن خلاصهم الوحيد هو في الصهيونية قائلين لهم: أيها العميان انظروا، وأيها الطرشان اسمعوا، وأيها المتلونون أزيلوا القناع عن وجوهكم، واعلموا أن كل الأبراج التي تفكر الصهيونية ببنائها هنا هي أبراج في الهواء، قائمة على مخزن بارود قد ينفجر في كل لحظة».. «ابحثوا عن طريق جديدة مأمونة، جدوا طريق السلام مع جماهير العاملين من الشعب العربي المقيم هنا. تذكروا أنه مع كل مواطن أو صديق صهيون يأتي هنا لكي «يخلص» المزيد من الأرض ويستغل سكانها – إنما يضيف مزيدًا من المواد المتفجرة من تحت أقدامكم» (كتاب «خمسون عاما على الحزب الشيوعي في البلاد»).

وفي بيان وجهه الحزب الشيوعي الفلسطيني اليهودي العربي إلى العمال اليهود في مدينة تل أبيب في الأول من أيار ١٩٣٦ جاء: «الصهيونية لا تشكل خطرا على مصالح الجماهير العربية في فلسطين وعلى مصالح الحركة الوطنية التحررية في المشرق العربي فقط، بل هي تشكل خطرا على

لم يكن اليسار المناهض للصهيونية وفي صلبه الحركة الشيوعية في الماضي وليس اليوم عاملا حياديا ومتفرجا على تناقضات الصهيونية، بما فيها اليسار الصهيوني، بل كان دائما عاملا نشيطا في تعميق هذه التناقضات وتأجيجها، وفي الصدام مع طروحات اليسار الصهيوني على المستويين الفكري والسياسي، والوصول إلى الجماهير العمالية اليهودية والقوى الليبرالية ذات النزعة الديمقراطية المضللة، المنضوية تحت لواء الايديولوجية الصهيونية و«اليسار الصهيوني» بهدف تأجيج هذا التناقض

مصالح الجماهير الشعبية اليهودية نفسها..». وأضاف البيان: «إن الحزب الشيوعي الذي يناضل منذ قيامه من أجل تآخي الجماهير العربية واليهودية في النضال ضد الامبريالية، يدعوكم إلى النضال ضد الصهيونية وضد سياسة احتلال العمل... إن الصهاينة يعملون على تحويل الجماهير اليهودية إلى قوة لاضطهاد الحركة التحررية العربية» (ماهر الشريف: «الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ – ١٩٤٨»، ص٩١– ٩٢).

اليسار المناهض للصهيونية فاعل في تأجيج التناقضات في الصهيونية

لم يكن اليسار المناهض للصهيونية وفي صلبه الحركة الشيوعية في الماضي وليس اليوم عاملا حياديا ومتفرجا على تناقضات الصهيونية، بما فيها اليسار الصهيوني، بل كان دائما عاملا نشيطا في تعميق هذه التناقضات وتأجيجها، وفي الصدام مع طروحات اليسار الصهيوني على المستويين الفكري والسياسي، والوصول إلى الجماهير العمالية اليهودية والقوى الليبرالية ذات النزعة الديمقراطية المضللة، المنضوية تحت لواء الايديولوجية الصهيونية و«اليسار الصهيوني» بهدف تأجيج هذا التناقض، وتشجيع عملية الفرز والسلخ في داخل المعسكر الذي يدعي أنه «يسار» و «صهيوني» في آن معا.

إن أهم الأسلحة التضليلية التي تحاول المؤسسة الصهيونية اللجوء إليها لمواصلة تضليل شعبها، هو الخلط لأغراض سياسية بين الصهيوني – واليهودي – وإسرائيل. ويجري التركيز على هذا الخلط من أجل تثبيت ثلاث مغالطات: أن كل اليهود صهيونيون بحكم كونهم يهودا. وهذا يلغي اليسار غير الصهيوني والمناهض للصهيونية، ويحول هذا الخلط الصهيونية من أيديولوجيا رجعية سائدة في إسرائيل، إلى صفة ملزمة لكل يهودي ولكل إسرائيلي، ويجعل من كل الإسرائيليين يهودا صهيونيين، وهذا يلغي شرعية الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل ودورها على الساحة الإسرائيلية، ويتنكر لوجود قطاعات واسعة من الإسرائيليين اليهود وغير اليهود الذين لا ينطبق عليهم تعريفهم كصهيونيين. والمغالطة الثالثة، أن إسرائيل الصهيونية هي الممثل ليهود العالم وهذا يلغي حق ملايين اليهود في العالم الذين لا يريدون الارتباط بإسرائيل وبالصهيونية وفكرها وسياستها بل يشكلون جزءا مهما من اليسار المناهض للصهيونية. ولكن الخطر الحقيقي في هذا الخلط هو أنه يلغي الفرصة لإحداث الفرز السياسي والفكري على الساحة الإسرائيلية وداخل الشعب اليهودي، ويلغي التناقضات الطبقية ويضع كل اليهود في إسرائيل وفي العالم في قارب واحد، عميقا في قفص الأيديولوجيا الصهيونية، ويقطع الطريق على الانفضاض عن الإجماع القومي الصهيوني.

وحين تدمغ الصهيونية بالعنصرية، تصور المؤسسة ذلك بالهجوم اللاسامي على اليهود، وحين تجري إدانة ممارسات حكام إسرائيل واحتلالهم وحروبهم، يجري تصوير ذلك كاعتداء على وجود إسرائيل مع كل ما يحمله ذلك من ابتزاز سياسي وعاطفي، ولا تتورع المؤسسة الصهيونية عن مطالبة اليهود في أوطانهم في أنحاء العالم بالولاء لإسرائيل، وليس لأقطارهم.

إن أي ترويج لهذا الخلط بين الصهيوني واليهودي وإسرائيل، حتى حين يأتي كجزء من مزايدة قومية عربية أو غير عربية معادية للصهيونية، يصب موضوعيا في خدمة الصهيونية، واليسار الصهيوني. كما أن محاولة بعض القوى الهروب إلى الأمام من المواجهة الفكرية مع الأيديولوجيا الصهيونية، والاستعاضة عن هذه المواجهة الجذرية، بافتعال مفهوم فضفاض غير واضح المعالم مثل «الأسرلة» من الجهة الاخرى، يصب موضوعيا هو الآخر في خدمة الصهيونية ويساعدها على التستر على الصراع الحقيقي.

يقوم خطاب المؤسسة الصهيونية في أيامنا على نهج تفريغ القضية الفلسطينية من فلسطينيتها، والبحث عن مبررات لمواصلة احتجاز حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتنكر لحقه في التخلص من الاحتلال، وفي التحرر والاستقلال الوطني، واحتجاز حق الأقلية القومية العربية الفلسطينية المواطنة في إسرائيل بالمساواة في الحقوق القومية والمدنية.

وفي سياق المعركة لدحر الأيديولوجيا الصهيونية، والمعركة على تخليص اليهود أيضا من هيمنة الصهيونية، ليس من مصلحة اليسار المناهض للصهيونية، ولا من العقل أن يجري تصنيف كل من يعرّف نفسه على أنه صهيوني على أنه عدو يجب مقاطعته. هناك أفراد ومنظمات لهم موقف تقدمي في قضية عينية. هناك أفراد ومجموعات راكموا وعيًا هزّ قناعاتهم الصهيونية، وتبين لهم أنهم كانوا عرضة لتضليل أيديولوجي ممنهج من المؤسسة الصهيونية. هناك عمال في أماكن العمل يخوضون نضالات نقابية مشتركة وعادلة دفاعا عن حقوقهم، هناك ضحايا جدد للسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة والضربات الاقتصادية المبيتة، وتعمق الفقر واتساع البطالة. هناك قطاعات واسعة توصلت إلى اكتشاف العلاقة بين الأزمة الاجتماعية العميقة، وبين الأزمة السياسية الخانقة واستمرار فظائع الاحتلال والاستيطان والحرب. واكتشفت العلاقة بين قمع الفلسطينيين في المناطق المحتلة وتفشي مظاهر العنصرية، والعنف، والتدهور الفاشي في إسرائيل، بين جوع الفلسطينيين وإفقارهم، وبين جوع قطاعات شعبية آخذة في الاتساع في إسرائيل.

إن فئات واسعة من المشاركين في هذه النضالات يعرّفون أنفسهم كصهيونيين، وعلى اليسار المناهض للصهيونية أن يطمح إلى تعميق التناقض بينهم وبين الإجماع القومي الصهيوني، وعليه أن يطمح إلى بناء تحالفات مع ضحايا المؤسسة الصهيونية، وضحايا سياسة الحرب والعسكرة والاستغلال في كل مرة تتوفر الامكانية لذلك.

لقد صاغ اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية في البلاد مفهوم الوحدة الكفاحية وبادر إلى بناء أطرها. إن أطر الوحدة الكفاحية لا تقوم على قاعدة أيديولوجية مشتركة بالضرورة. وتتمثل أهمية هذه الأطر في قدرتها على أن تخوض المعارك العينية، من خلال استقطاب قوى من مشارب فكرية مختلفة بما فيها قوى لا زالت تعرف نفسها على أنها صهيونية في الجمهور اليهودي وسلخها عن الإجماع القومي الصهيوني. هكذا في القضية السياسية وهكذا في قضايا الاحتجاج الاجتماعي والطبقي.

إن مثل هذا النضال المنفتح كفاحيا، مشروط بالقدرة على خوض النضال الفكري مع المختلفين أيديولوجيا. فالنضال الفكري يكمل التعاون السياسي والاجتماعي والنقابي في القضايا المشتركة. وسيكون من الانتهازية التعاون مع أناس كهؤلاء من دون خوض الصراع الفكري معهم، كما أن من الفئوية خوض الصراع الفكري معهم، من دون القبول بالتعاون على قاعدة تقدمية مشتركة ميدانيا.

ليست التقسيمة الأساسية بالنسبة لليسار الأممي المناهض للصهيونية بين اليهود في جهة والعرب في جهة أخرى، بل بين أولئك الذين لديهم مصلحة في النظام الاجتماعي والسياسي القائم ومن لديهم مصلحة في تغييره. ولذا يطرح هذا اليسار سياسة يهودية عربية تقدمية وديمقراطية حقيقية، بدلا من سياسة لليهود وأخرى للعرب.

«اليسار الصهيوني»: بين قبول «دولة المواطنين» ورفض المساواة في الحقوق القومية

إن محاولات المؤسسة الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، وفي طليعتها أحزاب «اليسار الصهيوني»، جرّ النقاش إلى مسألة حق إسرائيل في الوجود بعد مرور أكثر من ستة عقود على قيامها، هي محاولة إسرائيلية خطيرة لخلط الأوراق والتهرب من القضايا المستحقة، وهي محاولة لجعل القضية الملحة المطروحة للحسم هي قضية وجود إسرائيل وضمان أمنها والحفاظ على يهوديتها، وليس قضية تعطيل إقامة الدولة الفلسطينية وإجهاض

إقرث وبرعم: اليسار يرسب في امتحان المواطنة.

ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

يقوم خطاب المؤسسة الصهيونية في أيامنا على نهج تفريغ القضية الفلسطينية من فلسطينيتها، والبحث عن مبررات لمواصلة احتجاز حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتنكر لحقه في التخلص من الاحتلال، وفي التحرر والاستقلال الوطني، واحتجاز حق الأقلية القومية العربية الفلسطينية المواطنة في إسرائيل بالمساواة في الحقوق القومية والمدنية.

انعكس النهج الليبرالي الذي طغى على معسكر «اليسار الصهيوني» في العقدين الأخيرين في موقفين: الأول – قبوله لمشروع «دولة المواطنين» من جهة، واعتبار شولاميت ألوني، مؤسسة وقائدة حركة حقوق المواطن في إسرائيل، الأم الروحية لهذا الطرح، ما دامت حدوده هي المواطنة المتساوية، في الدولة الوحيدة القائمة في فلسطين التاريخية، والثاني – رفض اليسار الصهيوني المطلق لمشروع «المساواة في الحقوق القومية والمدنية» الذي طرحه اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية.

وتعتبر طروحات البروفسور روت غبيزون، كبيرة الخبراء القانونيين المعتمدين من قبل لجنة الدستور البرلمانية في مسألة إعداد الدستور في إسرائيل، والتي تعبر بوضوح عن الفكر السائد في «اليسار الصهيوني»، أن الدستور العتيد، يجب أن يوفر المساواة للمواطنين العرب في داخل دولة إسرائيل، أما الحقوق القومية فيمكن ممارستها في إطار الدولة الفلسطينية فقط، على افتراض أنها ستقوم بجانب إسرائيل. وتضيف غبيزون أن رفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، هو من منطلق الخوف الديمغرافي الطاغي على الإسرائيليين. وأن القلق يكتنف المؤسسة الإسرائيلية حول مستقبل التوازن السكاني في فلسطين التاريخية. وأن هذا القلق، وليس البعد الأخلاقي وعدالة القضية الفلسطينية و«المصالحة التاريخية»، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية، هي التي تستدعي حلا على أساس دولتين لشعبين. وأن دفع مسألة الدستور اليوم نابع من هذا القلق ومن الحاجة إلى تثبيت طابع إسرائيل كدولة يهودية مستقبلا.

وتعتبر غبيزون أن الدستور المنشود، يفترض حالة ينتهي فيها الاحتلال، وتقوم دولة فلسطينية، فكيف ستبدو دولة إسرائيل عندها؟. فالدستور المقترح ينطلق من ضمان مساواة المواطنين العرب في القضايا المدنية، ومن أن إسرائيل تعبر عن ممارسة الحقوق القومية لليهود في إطار دولة «يهودية وديمقراطية». أما ممارسة الحقوق القومية للفلسطينيين المواطنين في إسرائيل أيضا، فيتم التعبير عنها في إطار الدولة الفلسطينية، وليس داخل إسرائيل.

إن المحك الحقيقي لقلق غبيزون، والمحك الفاضح لسياسة المؤسسة الصهيونية الحاكمة في قضية «الخلل الديمغرافي»، هو في موقفهم المتنكر لحق ربع مليون مواطن عربي في إسرائيل، مهجرين عن بلداتهم المهدومة. ان معارضة عودة اللاجئين الداخليين إلى قراهم، على الرغم من أنها لا تمت إلى التوازن الديمغرافي بصلة تفضح حقيقة التستر على موقف صهيوني كلاسيكي في صلبه أن إسرائيل لن تقبل تحمل المسؤولية التاريخية عن نكبة الشعب الفلسطيني، أكثر من خوفها من التوازن الديمغرافي، فاللاجئون المهجرون في داخل إسرائيل هم مواطنو الدولة وجزء من ديمغرافيتها، ولا يوجد أي منطق يمنع أهالي إقرث وبرعم والغابسية على سبيل المثال، من العودة إلى قراهم التي هدمتها الدولة، ولا يوجد أي منطق بمنع اهالي الدامون او البروة في طمرة وكابول والجديدة من العودة إلى قراهم والعودة لاستعمال أرضهم، وبخاصة غير المستعمل منها، سوى الخوف من التاريخ. لقد كان الصحافي المعروف دان مرغليت الأكثر فظاظة ووضوحا خلال مراشقة في المواقف بيننا في مقصف الكنيست، نقله لاحقا على صفحات هآرتس حين أعلن أن المشكلة ليست في عودة بضعة عشرات الألوف من الفلسطينيين في اطار لمّ الشمل، وإنما بالمس في البعد الأخلاقي للصهيونية، التي لن تعترف بالمسؤولية عن النكبة، وبالمسؤولية تجاه ضحاياها.. ليست المسألة مسألة ديمغرافيا وإنما مسألة المصداقية والشرعية التي تحاول الصهيونية أن تضفيها على تاريخها.

لا تزال المؤسسة الإسرائيلية تتعامل مع أبناء الاقلية القومية العربية فيها كغرباء في وطنهم أو ضيوف عابرين. أن هذا التوجه لا ينحصر في نهج اليمين المتطرف الذي يطرح مشاريع الترانسفير والتبادل السكاني، فالمشكلة الحقيقية تتمثل في تجذر

لقد مرت أيام كانت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بقيادة اليسار الصهيوني تنشط فيها لمحاربة المركب الفلسطيني في هوية المواطنين العرب في إسرائيل، مستندة إلى الإرهاب الفكري والسياسي الذي مارسته أكثر أجهزة الدولة ظلامية، للحيلولة دون تجرؤ الناس على استنهاض الوعي بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني من جهة، ومن أجل ضمان مأسسة مقولة «الهوية» العربية الإسرائيلية» الهجينة، بديلا عن الهوية القومية الفلسطينية من الجهة الأخرى.

هذه الأفكار في الخطاب السياسي السائد في مركز السياسة في إسرائيل وفي خطاب القوى التي تزعم أنها «يسار صهيوني». إن سياسة «الخطر الديمغرافي» العنصرية، والهجمة لتثبيت الطابع اليهودي لإسرائيل (يهودية الدولة بدلا من إسرائيليتها)، وعقلية الفصل العنصري (نحن هنا، وهم هناك) ومشروع جدار الفصل العنصري، ليست حقيقة من صنع اليمين الإسرائيلي المتطرف، بل من صنع مدرسة حزب العمل ومدرسة «اليسار الصهيوني»، الذي يوفر البنية التحتية الفكرية لانفلات اليمين المتطرف.

جدلية النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية والمساواة في الحقوق القومية والمدنية!

يشكل العرب الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل أقلية قومية. ان مليون وثلاثمئة ألف مواطن عربي في إسرائيل يشكلون نسبة عشرين بالمئة من سكانها، هم ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي صمد في وطنه على الرغم من نكبة شعبه الفلسطيني في العام ١٩٤٨ . جزء من الشعب الفلسطيني دون انتقاص، ولكننا نصر في الوقت نفسه على أن نكون جزءا غير منقوص الحقوق من مواطني إسرائيل. وفي كلتا الحالتين فإننا نطرح تحديا أمام الأيديولوجيا الصهيونية وأمام «اليسار الصهيوني» بشكل خاص. إن اصرارنا على حقنا في المواطنة غير المنقوصة، ليس نابعا من أننا ظهرنا فجأة في إسرائيل، وإنما نابع من أن إسرائيل ظهرت في وطننا الذي لا وطن لنا سواه. إن مواطنتنا على خلاف الآخرين، متجذّرة بهذا المعنى؛ نابعة من ارتباطنا بوطننا، وليس من هجرتنا إليه.

تمثلت إحدى الوسائل المركزية التي لجأت اليها المؤسسة الإسرائيلية بقيادة حركة العمل، لاستدراك الفشل في تفريغ البلاد نهائيا من الشعب الفلسطيني، في محاولتها محو الهوية القومية للمواطنين العرب في إسرائيل، ومحو انتمائهم إلى شعبهم الفلسطيني، وافتعال هوية قومية جديدة للتعامل معهم كـ «عرب إسرائيل». لقد خاض اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية معركة قاسية منذ إقامة إسرائيل لإسقاط هذه الهوية الهجينة، وقاد معركة الأقلية القومية العربية في سبيل انتزاع الاعتراف بها أقلية قومية فلسطينية مواطنة في إسرائيل.

تتطلب الأوضاع المركبة إجابات مركبة. وقد حدد اليسار الشيوعي المناهض للصهيونية استراتيجيته في القضية القومية تاريخيا، على ركيزتين تناقضان وتتحديان الاستراتيجيا التي دفعت بها حكومات اليسار الصهيوني بقيادة حركة العمل بشأن موقع المواطنين العرب في إسرائيل.

الركيزة الأولى، أن المواطنين العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني وجزء من النضال من أجل تحقيق حقوقه القومية المشروعة وتحرره، وجزء من النضال المناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ومن أجل التخلص من التبعية لمشاريع هيمنتها في المنطقة.

والركيزة الثانية، أن هذه الأقلية القومية العربية الفلسطينية في إسرائيل، هي جزء من المجتمع الإسرائيلي، وجزء حاسم من النضال من أجل السلام العادل، ومن أجل إحداث التغيير الديمقراطي العميق داخل هذا المجتمع. وأن المواطنين العرب وحدهم ليس بمقدورهم إنجاز هذا التغيير. ولكن ليست هناك قوة أخرى في إسرائيل قادرة على إحداث التغيير الديمقراطي العميق، من دون مشاركة الجماهير العربية أو في المواجهة معها.

وفي إطار هذا المنظور الاستراتيجي فإن دور الاقلية القومية العربية في إسرائيل، جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية اليهودية، ومع قوى السلام الأكثر التزاما في إسرائيل، هو المساهمة في تحويل المجتمع، والعقلية السائدة ونظام الحكم في إسرائيل تحويلا ثوريا، نحو ديمقراطية حقيقية وسلام عادل ومجتمع تقدمي اشتراكي. أن الاقلية القومية العربية بقيامها بهذا الدور، وانخراطها في هذه النضالات، من موقعها المتميز في إسرائيل، إنما تقدم أكبر خدمة لقضية شعبها الفلسطيني

وتوجه ضربة موجعة للفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية.

لقد مرت أيام كانت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية بقيادة اليسار الصهيوني تنشط فيها لمحاربة المركب الفلسطيني في هوية المواطنين العرب في إسرائيل، مستندة إلى الإرهاب الفكري والسياسي الذي مارسته أكثر أجهزة الدولة ظلامية، للحيلولة دون تجرؤ الناس على استنهاض الوعي بانتمائهم إلى الشعب الفلسطيني من جهة، ومن أجل ضمان مأسسة مقولة «الهوية» العربية الإسرائيلية الهجينة، بديلا عن الهوية القومية الفلسطينية من الجهة الأخرى.

لقد هزمت هذه السياسة وسقطت المراهنة عليها والتفت الجماهير الواسعة حول وثيقة ٦ حزيران ١٩٨٠ التي قادها القائد والمؤرخ البارز إميل توما، وفي صلبها: «نحن أهل هذا الوطن ولا وطن لنا غير هذا الوطن... حتى لو جوبهنا بالموت نفسه فلن ننسى أصلنا العريق.. نحن جزء حي وفاعل ونشيط من الشعب العربي الفلسطيني..» (الكتاب الأسود الثاني– «المؤتمر المحظور»).

ومنذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين باتت مخاوف المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وقلقها، لا تنصبّ على المركب الفلسطيني فقط في هوية المواطنين العرب، بل أخذ المركب المدني «المواطني» في هويتهم كمواطنين في دولة إسرائيل يقلقها أكثر من أي مركب آخر.

ينعكس المركب المدني في هوية العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، في إصرارهم على النضال من أجل تحقيق المساواة التامة في الحقوق المدنية كمواطنين، والمساواة في الحقوق القومية كأقلية عربية فلسطينية داخل دولة إسرائيل. وينعكس أيضا في إصرارهم على الإلقاء بوزنهم السياسي المتميز من أجل التأثير على صورة المجتمع الإسرائيلي وسياساته ووجهة تطوره. ويبدو أنه كلما زاد وعي المواطنين العرب في إسرائيل لوزن مواطنتهم، وكلما زاد اصرارهم على توظيف ثقلهم لطرح بديل للإجماع القومي الصهيوني، إلى جانب القوى الديمقراطية اليهودية، والفئات المعنية منها بإحداث التغيير الجذري في إسرائيل، فان الوجه الإقصائي البشع «للمخاوف الديمغرافية» يتكشف بشكل سافر. إن أحزابا سياسية قوامها المطالبة بالترانسفير القسري للمواطنين العرب والتخلص من مواطنتهم، باتت جزءا شرعيا من الخطاب السياسي الرسمي السائد في إسرائيل والقابع في سدة الحكم.

لقد خاضت الأقلية القومية العربية في إسرائيل نضالا مريرا على مدى عقود من الزمن بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، من أجل البقاء في وطنها والدفاع عن أراضيها وحقوقها، بعد ان نفضت عنها نفسية النكبة وطورت بديلا لها نفسية النضال والتصدي.

طالبت المؤسسة الإسرائيلية المواطنين العرب على مدار أكثر من ستة عقود بإعلان ولائهم لدولة إسرائيل. وبشكل أساسي فان المواطنين العرب لم يخرجوا للنضال ضد وجود دولة إسرائيل. لكنهم ناضلوا دون هوادة في تلاحم مع اليسار المناهض للصهيونية وكل القوى الديمقراطية الحقيقية، من أجل اختراق ثوابت الإجماع القوي الصهيوني، من أجل إحقاق الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، من أجل إنهاء الاحتلال وتفكيك جميع المستوطنات، من أجل إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ عاصمتها القدس غير منقوصة السيادة، من أجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومن أجل المساواة في الحقوق القومية والمدنية للمواطنين العرب في إسرائيل .

أزمة «اليسار الصهيوني» اليوم من أزمة الصهيونية وخوائها!

ليس هناك شك في أن الصهيونية اليوم هي الأيديولوجيا والسياسة المسيطرة في إسرائيل، وهي القاسم المشترك للاحزاب الصهيونية المشاركة في الحكم وفي المعارضة. ولكن لا يوجد شك أيضا بأن الصهيونية تعيش أزمة خانقة وتتخبط في تناقضاتها أكثر من أي وقت مضى. ومصدر هذه الأزمة نابع من عدم قدرة الصهيونية وحكام إسرائيل على توفير أي حلول ومخارج من أزمتها السياسية والاجتماعية، ومن حلّ القضية الفلسطينية وقضية التناقض المستفحل بين يهودية إسرائيل وديمقراطيتها في معادلة «الدولة اليهودية الديمقراطية».

يشكل إفلاس المقولات المؤسسة للصهيونية، وتحولها إلى مفاهيم خارج السياق التاريخي والسياسي أرضا خصبة لتخبط الصهيونية وتهافتها. فمفاهيم مثل الشتات، والعمل العبري، والكيبوتس، والعمل في الأرض، والتكافل القومي والاجتماعي، وفرن الصهر، والهجرة اليهودية الواسعة إلى إسرائيل (علياه)، باتت جميعها خارج السياق ولم تعد ذات صلة، في وقت تتخبط فيه إسرائيل الرأسمالية، وسياساتها الليبرالية الجديدة المتطرفة، وتحمسها للقيام بدور فاعل في إطار اقتصاد العولمة الرأسمالية، وسيطرتها الكولونيالية الجديدة على المناطق الفلسطينية المحتلة، المعدة لتكون الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

والقدس المحتلة، إسرائيل التي أرادت التخلص من الارتباط بالعمال الفلسطينيين وحاصرت غزة وأغلقت أبواب الضفة الغربية، فغرقت في بحر من العمال الأجانب من مهاجري العمل، ولاجئي العمل عبر الحدود من السودان وإريتريا وغيرها من بلدان العالم الثالث، فلجأت إلى إحاطة نفسها بجدران الفصل العنصري وجدران العزل الالكترونية، ومطاردة العمال الأجانب وطردهم من أراضيها. وأعادت انتاج العنصرية بأشكال جديدة وعناوين جديدة وضحايا جدد بمن فيهم المهاجرون اليهود الاثيوبيون.

لم يبق من الأيديولوجيا الصهيونية وقد تهافتت المفاهيم التي كانت تدعيها كمفاهيم مؤسسة، غير عدوانيتها وولائها للامبريالية واندماجها في سياسات الليبرالية الجديدة وانفلاتها العنصري.

وأمام فشل اليسار الصهيوني بتجاوز هذه الأزمة من خلال فك الارتباط مع بعده الصهيوني، فقد حاول الهروب إلى الأمام، واللجوء إلى مقولات جديدة وأدوات تحليل جديدة، مثل تيار ما بعد الصهيونية، والتركيز على الاعتراف بـ «يهودية الدولة»، ومقولة «الخطر الديمغرافي»، وانتصار مدرسة الديمغرافيا على مدرسة الجغرافيا (ارض إسرائيل الكبرى) ، والترويج إلى أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير قابل للحلّ، وأن المطلوب هو التخلي عن حلّ الصراع والاكتفاء بإدارته. إن تطور هذه المفاهيم جميعها يعزز صهيونية «اليسار الصهيوني» ويميع يساريته، وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة.

وعندما تلجأ المؤسسة الصهيونية أمام الشعب في إسرائيل وأمام العالم إلى مغالطات الخلط الملغوم بين اليهودي والصهيوني، وإلى المماثلة بين إسرائيل بصفتها دولة ومؤسسة سياسية في الماضي والحاضر والمستقبل، وبين الصهيونية، فإنها تهدف إلى قطع الطريق على تطور أي وعي في الجمهور اليهودي في إسرائيل وفي العالم، يدعو للتحرر من الصهيونية كأيديولوجيا طبقية وعنصرية في خدمة البرجوازية اليهودية الكبيرة، وكأداة تابعة للامبريالية في المنطقة، وتقطع الطريق على مجرد التفكير بطرح بديل فكري وسياسي واجتماعي يقود إلى تطبيع إسرائيل بدلا من الانشغال الدائم في ابتزاز الآخرين للتطبيع معها. إن الوعي الزائف الذي تنتجه وتفرضه المؤسسة الصهيونية، بالتضليل والابتزاز وتوظيف اللاسامية والكارثة و«الإرهاب» والخطر الوجودي والعدو المشترك الذي يعاد إنتاجه في كل مرة من جديد، هو الذي يمكن الأيديولوجيا الصهيونية من إحكام هيمنتها بشكل جارف على قطاعات كبرى من الجمهور اليهودي في إسرائيل والعالم.

أودي أديب(*)

اليسار الإسرائيلي ما بين الثنائية القومية والقومية المدنية الديمقراطية

قطع اليسار الإسرائيلي طريقا طويلة، منذ حرب ١٩٦٧ وطوال أربعين عاما من النضال ضد الاحتلال. في العام ١٩٦٧ ، كان ذلك جمهورا صغيرا من اليسار المناوئ للصهيونية، من أعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي و«ماتسبين»، والذي عارض الحرب وناضل ضد احتلال المناطق. ولكن، منذ ذلك الحين وحتى اليوم، كبر واتسع معسكر اليسار الرافض للأيديولوجيا الصهيونية والمكافح ضد الاحتلال، حتى أصبح يشمل جمهورا واسعا ومتزايدا.

لقد حوّل احتلال المناطق الفلسطينية في حرب ١٩٦٧ «أرض إسرائيل» إلى بلاد للفلسطينيين، أيضا، وبدّل صورة إسرائيل كدولة قومية يهودية تقف في مواجهة «العالم العربي» الأجنبي والمعادي المحيط بها. والشعب الفلسطيني، الذي أصبح بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كأنه لم يكن وجزءا من «العالم العربي»، تحول إلى جزء من العالم الإسرائيلي. خلق التواجد الفلسطيني المباشر بين الجمهور الإسرائيلي تناشزا معرفيا زعزع، بدوره، صورة إسرائيل كمجتمع يهودي مستقل قائم بحد ذاته ولذاته. وقبل ذلك، فقدت إسرائيل في نظر الكثيرين والخيّرين من المواطنين الإسرائيليين، تدريجيا، صورتها الأخلاقية كدولة قومية يهودية وتحولت إلى إمبراطورية مصغرة، سياسيا وعسكريا، تسيطر على الفلسطينيين، سكان المناطق المحتلة. ومقابل ذلك، ظهرت بعد احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧ نهضة في الحركة الوطنية الفلسطينية. وهي نهضة حظيت في إسرائيل آنذاك بدعم فئة صغيرة هي أعضاء «ماتسبين»، لكن النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال اتسع وتعزز منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، في المناطق وفي داخل إسرائيل على حدّ سواء حتى أصبح

(*) أستاذ في الجامعة المفتوحة– إسرائيل.

أدّعي بأن مصدر ضعف اليسار الإسرائيلي يكمن في افتقار نضاله إلى غاية سياسية مدنية مشتركة، أي الدعوة إلى تحويل دولة إسرائيل إلى دولة قومية مدنية قائمة بذاتها ولذاتها تحقيقا للرؤية الإنسانية الكونية ولـ «الإرادة العامة» لجميع سكانها. صحيح أن المتحدثين بلسان اليسار ينتقدون طابع الدولة الإثنوقراطي اليهودي التمييزي والعنصري ويعارضون الاحتلال، غير أنهم يعودون، بالضرورة، في ظل غياب منظور سياسي مدني للوطنية، إلى النموذج «الثنائي القومي» الذي يطرحه اليسار الصهيوني.

يحظى بدعم صامت وفاعل من قطاع متزايد في أوساط اليسار. بل أكثر من هذا، فمنذ بداية الثمانينيات، بدأت تظهر إلى جانب الحزب الشيوعي ومنظمات اليسار الراديكالي، تحليلات نقدية للواقع الإسرائيلي من جانب من يطلق عليهم اسم «المؤرخون الجدد» وباحثي «ما بعد الصهيونية»، الذين حاولوا تقديم تحليل نقدي جديد للواقع الإسرائيلي الجديد. وهو تحليل يقدم تفسيرا نقديا للواقع الكولونيالي الجديد الذي نشأ هنا في أعقاب حرب ١٩٦٧ . وعلى الرغم من ذلك، لا تزال إسرائيل تحتل وتضطهدهم، والمستوطنات تتوسع وتزداد يوما بعد يوم والأيديولوجيا الصهيونية هي الأيديولوجيا السائدة بين الجمهور الإسرائيلي. إنها الأيديولوجيا التي تقدس الهوية اليهودية لدولة إسرائيل فتقود، عبر ذلك، إلى إقصاء المواطنين الفلسطينيين والتمييز ضدهم. وعلى هذا، يسأل السؤال: ما هو مصدر ضعف اليسار الإسرائيلي وما سبب إخفاقه، رغم جميع محاولاته، في وضع حد لصيرورة الاحتلال والتأثير الجدي على الجمهور الإسرائيلي بما يدفعه إلى تبديل معتقداته الصهيونية؟

أدّعي بأن مصدر ضعف اليسار الإسرائيلي يكمن في افتقار نضاله إلى غاية سياسية مدنية مشتركة، أي الدعوة إلى تحويل دولة إسرائيل إلى دولة قومية مدنية قائمة بذاتها ولذاتها تحقيقا للرؤية الإنسانية الكونية ولـ «الإرادة العامة» لجميع سكانها. صحيح أن المتحدثين بلسان اليسار ينتقدون طابع الدولة الإثنوقراطي اليهودي التمييزي والعنصري ويعارضون الاحتلال، غير أنهم يعودون، بالضرورة، في ظل غياب منظور سياسي مدني للوطنية، إلى النموذج «الثنائي القومي» الذي يطرحه اليسار الصهيوني. وبكلمات أخرى، الموقف النقدي اليساري موجه، إذن، ضد الجانب الثيوقراطي الكولونيالي من الأيديولوجيا الصهيونية وطريقة تطبيقه كأنه نص مقدّس أو كأنه «فراش سدوم» المفروض على الواقع الثنائي القومية في المجتمع الإسرائيلي. ولكن هذا النقد ليس موجها، إطلاقا، ضد مضمون الفكرة الصهيونية ذاتها، كما تعبر عنه «وثيقة الاستقلال» التي تقول بأنه «في أرض إسرائيل بُعث ونشأ الشعب اليهودي» ككيان قومي قائم بذاته ولذاته، بمعزل عن الشعب الفلسطيني المحلي وغير منوط به. ومن هنا، فإن المسألة في نظر هؤلاء ليست أكثر من إجراء تغييرات في أنظمة الدولة وقوانينها لتصبح متساوية أكثر، بما يتسق مع الفصل «الثنائي القومية» القائم. وعلى هذا، فعلى قاعدة نموذج «الثنائية القومية»، الحرية، المساواة والأخوة، المثل العليا التي يعتنقها اليسار منذ الثورة الفرنسية، يطرحها المتحدثون باسم اليسار هنا ليس كقيمة أو غاية سياسية قابلة للتحقيق، بل كوسيلة تستخدم لتحقيق تعايش سلمي بين «الشعبين». وهكذا، فطبقا لبرنامج الحزب الشيوعي «يناضل الحزب من أجل المصالح الوطنية لجماهير الشعب في إسرائيل... ومن أجل المساواة في الحقوق المدنية والقومية للجماهير العربية في إسرائيل». في معرض الحوار الأكاديمي الما بعد صهيوني، يوجه عالم الجغرافيا أورن يفتاحئيل (١٩٩٩) نقدا لطابع الدولة بوصفها «إثنوقراطية يهودية»، أي بوصفها دولة تسيطر فيها الأغلبية القومية الإثنية اليهودية على جميع الأجهزة السلطوية، التي لا تضمن تمثيلا مناسبا لمن يطلق عليهم اسم «جماعات الضواحي في المجتمع الإسرائيلي»، وخصوصا الفلسطينيين. أما المؤرخ أمنون راز – كركوتسكين (٢٠٠٣) فيؤكد، في مؤلفاته ومحاضراته جميعها، هويته القائمة على كونه وطنيا يهوديا يختلف عن الصهيونيين في أنه مستعد للعيش في دولة ثنائية القومية، بجانب الفلسطينيين. ويوجه ميرون بنفينستي (٢٠٠٠)، في مؤلفاته جميعها، نقدا للنظام السياسي الإسرائيلي لأنه يفرض سيطرة الجماعة القومية اليهودية الصارمة ويتجاهل الواقع القائم المتمثل في وجود «جماعتين قوميتين – يهودية وعربية – في أرض إسرائيل». وعلى نحو مماثل، يصف المؤرخ شلومو ساند في كتابه (٢٠٠٩) «متى وكيف اختُرع الشعب اليهودي»، لكنه لا ينتقد سوى غياب الاعتراف من جانبها بـ «وجود» الشعب الفلسطيني،

تتمثل حجة متحدثي اليسار - السياسي والأكاديمي - في جوهرها، في الحاجة إلى تضييق حدود الدولة فقط بغية ملاءمتها للواقع الثنائي القومية القائم. وهكذا، وحتى حيال الداخل أيضا، فإن الحل الذي يقترحون هو تقسيم «الكعكة» بصورة أكثر عدلا ومساواة، من خلال إشراك عدد أكبر من «العرب» في السلطة.

أيضا. وفي المستوى التربوي، النفسي الاجتماعي، يرتكز رمزي سليمان (Suleiman 2004) على نظريات الهوية الاجتماعية (Social Identity Theory (Turner et al 1979 –)، ويدعي بأن العلاقة غير المتوازية بين جماعة الأغلبية اليهودية وبين جماعة الأقلية العربية هي التي تقرر العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعتين وهي التي تحددها. ويرثي سليمان لنزعة تجاهل هيمنة طابع الجماعة اليهودية حيال الجماعة العربية. وعلى الرغم من هذا، فحتى أبحاث سليمان نفسه ترى إلى اللقاءات بين أبناء الشبيبة باعتبارها وسيلة تربوية تتيح لأبناء الشبيبة مواجهة واقع «الشعبين» غير المتوازي بدرجة أكبر من الوعي والواقعية.

إلى ذلك، فإن حجة متحدثي اليسار – السياسي والأكاديمي – تتمثل، في جوهرها، في الحاجة إلى تضييق حدود الدولة فقط بغية ملاءمتها للواقع الثنائي القومية القائم. وهكذا، وحتى حيال الداخل أيضا، فإن الحل الذي يقترحون هو تقسيم «الكعكة» بصورة أكثر عدلا ومساواة، من خلال إشراك عدد أكبر من «العرب» في السلطة. لكن السؤال الذي أطرحه هو: لماذا المحاولة العبثية لملاءمة هيكلية الدولة إلى الواقع «الثنائي القومية» القائم، وليس التفكير بطريقة معاكسة ـ كيف يمكن إلغاء الفصل القومي الإثني ـ الثقافي القائم في داخل حدود دولة المواطنين الإسرائيلية ـ الفلسطينية؟ وبحيث تقوم الدولة على مبادئ الدستور وإعلان حقوق الإنسان المنبثقين عن الثورة الفرنسية، اللذين يقضيان بأن غاية المجتمع والدولة هي ضمان الخير العام ومصلحة جميع مواطني الدولة وسكانها. ذلك بأنه فقط في دولة المواطنين الديمقراطية يمكن، بالضرورة، إلغاء هيمنة النخبة الإسرائيلية الحاكمة، ومن ثم أيضا إلغاء مكانة الشعب الفلسطيني كمجموعة «أقلية» تعيش في قاع المجتمع الإسرائيلي وعلى هوامشه.

إن الهدف من هذه المقالة، إذن، هو اقتراح منظور نظري نقدي للأيديولوجيا القومية اليهودية السائدة.

في الجزء الأول من المقالة، سأعرض للخلفية التاريخية والمنبع الفكري للقومية اليهودية الصهيونية.

وفي الجزء الثاني، على ضوء ما يتقدم، سأعرض موقفي النقدي إزاء طروحات المتحدّثين بلسان اليسار، والتي يرفضون فيها المقترح المثالي بشأن القومية المدنية الديمقراطية ويستنسخون، بوعي أو بدونه، فكرة الثنائية القومية التي يطرحها اليسار الصهيوني.

القومية المدنية الديمقراطية

من الناحية التاريخية، شكل المعتقد الديني وسيلة حاول الإنسان بواسطتها الخروج من دائرة وضعه الفردي والجماعي الخاص ليعثر على درجة من التسامي الروحاني بالتماهي مع صورة الرب السامية. ويبدو أن الإنسان استطاع، بواسطة الإيمان بوجود الرب ككيان أزليّ، تحقيق نوع من الربط بين حياته القصيرة في هذا العالم وبين ما في العالم الآخر من خلود وأبدية. وبهذا المعنى، شكلت الديانة السماوية الروحانية، بغير أدنى شك، خطوة كبيرة جدا نحو الأمام، نظرا لأنها حررت الإنسان من مشاعر الاغتراب والخوف إزاء عالم الموت المجهول وأثارت لديه التفكير بدلالات أفعاله، هنا والآن. غير أن الإيمان الديني لم يكن، بعد، سوى تحقيق ذاتي روحاني خالص للعالم الكبير. فالكيان الروحاني الخالص كان قابلا للتحقق بصورة روحانية فحسب، ولذا فقد شكل نوعا من الجهد السيزيفي الذي أدى، مجددا، إلى إثارة مشاعر الخوف والاغتراب، وهذه المرة إزاء صورة الرب السامية. فشخصية الرب المثالية، الكبيرة والقادرة على كل شيء، التي رفعت الإنسان البسيط من لحم ودم أولا ومنحته معنى لحياته، تحولت بمرور الزمن وبالتفكير المجدد إلى ما أسماه هيغل «وعي بائس»، من جراء عجز الإنسان عن تحقيق المثل الأعلى الإلهي وتطبيقه، بصورة عملية وتاريخية.

وإلى جانب الأديان، تطور منذ اليونان القديمة الفكر الفلسفي الذي حاول، بطريقته هو أيضا، إلغاء وضعية الإنسان الخاصة وتقريبه من العالم الرحيب المحيط به. لكن الفلسفة، بخلاف الأديان، كانت تؤمن بقدرة الإنسان على تفسير العالم بمصطلحات منطقية وكذلك، في الوقت نفسه وفي ضوء المعرفة المكتسبة عن العالم، قدرته على أن يقيم على وجه الأرض دولة مثالية تقوم فيها ما أسماه أرسطو «الحياة الخيّرة»، أو بلغة

هيغل الفلسفية: «الدولة هي التي تنقل الخصوصية الفردية إلى شمولية مجتمعية». وفي وقت لاحق، خلال العصر الروماني، حاول شيشرون (كيكرو) تطبيق الفلسفة الأفلاطونية في الحياة العامة بواسطة ما أطلق عليه اسم «التربية الإنسانية». وهكذا، أصبحت الدولة الأفلاطونية، لا التقاليد المحلية والديانة الشعبية، هي المثل الأعلى في نظر الجيل الجديد، منذ عصر شيشرون، في الجمهورية الرومانية.

شكلت فترة النهضة في إيطاليا بداية العصر الحديث وعند ذاك، بُعث إلى الحياة من جديد، بعد ألف عام، تراث الفلسفة الإنسانية في روما الجمهورية، كنقيض للفكر الديني القروسطي وكنوع من العودة الجدلية إلى الفلسفة السياسية اليونانية. وتمثلت الفكرة المركزية في الانقلاب الذي حصل في مكانة الإنسان ووضعيته في العالم، إبان عصر النهضة. وهو الانقلاب الذي تجسد، للمرة الأولى، في رؤية مكيافيلي الجمهورية والقائلة بأن الدولة تقام من أسفل إلى أعلى، نتاج عمل الإنسان ولخدمته.

خلال القرن الـ ١٨، تطور فكر عصر التنوير الفرنسي، كمحاولة لإعادة إحياء التقاليد السياسية الإنسانية التي كانت سائدة إبان عصر النهضة والجمهورية الرومانية. وبالفعل، ففي نهاية القرن الـ ١٨، تحقق المثل الأعلى الإنساني في الفكر الفرنسي إبان عصر التنوير وتجسد في تأسيس الجمهورية بفعل الثورة الفرنسية الكبرى. وهكذا، ففي نطاق الدولة الجمهورية أو دولة المواطنين التي تم إنشاؤها، وبواسطتها، تمكن الشعب الفرنسي من إلغاء مكانته القديمة، في أسفل المجتمع وفي هوامشه، وتغييرها ليصبح ما أطلق عليه أرسطو اسم «المخلوق السياسي»، أي الجمهور المدني السيادي الذي يقرر، عن وعي، إجراءات الدولة وخطواتها وفقا للمبدأ القومي الجمهوري بشأن «الخير العام» ومصلحة الجمهور. وقد حمل مصطلح الأساس «الشعب» على كاهله دلالات جانبية وثانوية تخص تدني الكرامة والاحترام، إرثا من حِقب سابقة. فعلى سبيل المثال، كان ثمة في اللغة الفرنسية مستوى من التطابق بين عدد من دلالات كلمة «شعب» (populе) وبين الدلالة المركزية لكلمة ذات جذر لاتيني مماثل (populace)، أي «الجمهور»، بمعنى «الرعاع» و«بسطاء الشعب»، الناس الذين يعيشون ظروف الفقر والجهل والأمية. وفي المقابل، اكتسب «الشعب» من خلال الثورة دلالة مهمة انعكست في كتابات وتصريحات قادة الثورة – مارا (جان بول)، دانتون (جورج جاك)، روبسبير (ماكسميليان) وبابوف (غراشيوس/ فرانسوا نويل). وهكذا، مثلا، سميت صحيفة مارا باسم «أصدقاء الشعب». كما أوضح الرسام جان لوي ديفيد، الذي رسم جريمة قتل مارا، أنه عبّر عن «صوت الشعب». كما أطلق على أبناء الشعب البسيط في باريس الذين لبوا دورا مركزيا في الثورة اسم «سان كيلوتيم» (بلا سراويل)، وهو وصف يرمز إلى افتخار بالانتماء إلى الطبقات الفقيرة.

قائد آخر من قادة الثورة، هو القسيس سييس (إيمانويل جوزيف)، كتب آنذاك مؤلفه المعروف بعنوان «ما هو الشعب»، والذي يشرح فيه التغيير المذكور في مكانة الشعب البسيط باعتبارها المكانة الاجتماعية التي تشكل «العمود الفقري للأمّة». كما يؤكد على المعنى الحديث للأمة بوصفها جماعة اجتماعية تعمل في هدي مبادئ سياسية مشتركة وتسعى، واعية، نحو تحقيقها.

النموذج الثاني هو الذي يطلق عليه اسم «القومية العضوية» التي ظهرت في ألمانيا للمرة الأولى، وتحديدا كردة فعل مضادة على التحدي الجمهوري الذي وضعته الثورة الفرنسية. وكما القومية الفرنسية، كذلك فإن القومية الألمانية أيضا سعت إلى توحيد الممالك والإمارات الألمانية الثلاثمئة والستين في إطار دولة قومية واحدة موحدة. ولكن، في الظروف الرجعية التي سادت في ألمانيا في بداية القرن الـ ١٩، في غياب أية حركة جمهورية، كانت القومية الألمانية حركة ثقافية أكثر منها سياسية. فقد كان عمادها حفنة من المثقفين الرومانسيين الذين أحيوا مصطلح «volk». فمن الناحية التاريخية، كان مصطلح «volk» يستخدم في الإشارة إلى «الشعب» بعديد من الدلالات، الجزء الأكبر منها سلبي بمعنى «الجمهور»، «الرعاع» و«عامة الشعب». وقد أسبغ يوهان غوتفريد هيردر، المفكر الألماني من الصنف الحديث، دلالة رومانسية جديدة على الكلمة بكونها قومية تدعى «عرقية» (volkisch). هذا النوع من القومية يتمحور في تنبيل وتمجيد الشعب البسيط، إلى حد السجود أحيانا، فيما المقصود، بشكل أساس، طبقة المزارعين والفلاحين. وطبقا لهيردر، فإن «الشعب» ليس من صنع الإنسان، وإنما «الشعب هو نبتة في الطبيعة، كما العائلة، لكنّ له فروعا كثيرة». وبالتزامن مع انتشار واتساع الصراع ضد نابليون، حظي مصطلح الأساس «الشعب»، أيضا، بمعنى اجتماعي ـ طبقي اكتسبه إبان الثورة الفرنسية. وقد طمس هذا المعنى تلك الهوة بين الدلالة الجارفة والشاملة لكلمة «شعب»، التي تعتبر جميع الناطقين بالألمانية ألمانيين أبناء شعب واحد، أيا كان موطنهم، مكانتهم الاجتماعية، مستوى ثقافتهم وحجم ممتلكاتهم، وبين دلالة «شعب» للتعبير عن ازدراء موجه إلى الطبقات السفلى و«الرعاع».

و اكتسب مصطلح «شعب» خلال سنوات الصراع ضد الاحتلال النابليوني مستوى إضافيا آخر من مثل هذه الدلالة،

يبدو، إذن، أن القومية الفرنسية قد تشكلت كتجسيد سياسي حقيقي لأفكار عصر التنوير وكتمرد عامة الشعب ضد السلطة الأوتوقراطية القديمة المكونة من النبلاء والكنيسة. وفي مقابل ذلك، سعى الكتاب والشعراء الرومانسيون في ألمانيا، حقا، إلى إيقاظ وتحفيز الوعي القومي لدى الشعب، لكن بما ينصبّ فقط ضد الاحتلال النابليوني، من دون إحداث تغيير جذري في وعيه ومكانته الاجتماعيين. هكذا، شكلت أفكار الفلسفة والعلوم العصرية في فرنسا تحديا أمام الشعب البسيط واستحثته على التفكير والعمل

غطت لاحقا وطغت على الدلالات الأخرى كافة. إنه المستوى الذي منح مصطلح «volk» هالة من الغموض والقِدَم الزمني، كما تجسد في شخصيات الجنيّات والساحرات الشريرات في حكايات الأخوين غريم ورسومات الطبيعة المكسوة بالضباب، قبور الأبطال والكنائس القوطية المسيحية، التي رسمها كاسبر ديفيد فريدريك، تعبيرا رمزيا عن «الشعب الألماني» بوصفه كيانا كبيرا وبطلا غارقا في الجليد ينتظر الخلاص والبَعث.

يبدو، إذن، أن القومية الفرنسية قد تشكلت كتجسيد سياسي حقيقي لأفكار عصر التنوير وكتمرد عامة الشعب ضد السلطة الأوتوقراطية القديمة المكونة من النبلاء والكنيسة. وفي مقابل ذلك، سعى الكتاب والشعراء الرومانسيون في ألمانيا، حقا، إلى إيقاظ وتحفيز الوعي القومي لدى الشعب، لكن بما ينصبّ فقط ضد الاحتلال النابليوني، من دون إحداث تغيير جذري في وعيه ومكانته الاجتماعيين. هكذا، شكلت أفكار الفلسفة والعلوم العصرية في فرنسا تحديا أمام الشعب البسيط واستحثته على التفكير والعمل، بينما في ألمانيا شكل تعبير «الأمة الألمانية» لوصف وتجسيد انبعاث كيان أسطوري مغرق في القدم، في نظر الألماني البسيط، من لحم ودم، تعبيرا عن كيان صغّره وحقّره. وبعد ذلك بنحو قرن من الزمن، في الربع الثاني من القرن الـ ٢٠، انبعثت تلك القومية المبهمة وغير العقلانية من جديد في صورة الأيديولوجيا النازية، كوعي كاذب من القوة والعظمة. وهي الأيديولوجيا التي ولّدت نظرية التفوق العِرقي والإبادة الجسدية بحق أشخاص آخرين وشعوب أخرى طريقة لتطبيق الاعتقاد بتفوق «الأمة الألمانية» على سائر الشعوب الأخرى قاطبة.

القومية اليهودية الصهيونية

تكفي قراءة سطحية لمؤلفات آباء الصهيونية للكشف لديهم عما أسميته مستويَيّ القومية الرومانسية الألمانية: المستوى الأول المتمثل في العودة إلى الطبيعة وتقديس فلاحة الأرض كثقل معاكس للعقلانية ولسيرورة التصنيع والتمدن في العصر الحديث والمستوى الميثولوجي المتمثل في عبادة الآباء الأولين وبعث الماضي. وكما وضعها غلنر بصيغة تعميمية: «في جميع القوميات في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ثمة استخدام مكثف لفكرة «البعث» » (غلنر، ١٩٩٧).

وهكذا أيضا، تاريخيا، أنشئت الحركة الصهيونية، كما القومية الألمانية في عهد الاحتلال النابوليوني، بمبادرة حفنة من المثقفين الذين أصابتهم خيبة الأمل جراء فشل الإصلاحات الديمقراطية التي أجراها ألكسندر الثالث في الإمبراطورية الروسية خلال الربع الثالث من القرن الـ ١٩، فتبنوا فكرة القومية الإثنية اليهودية كردة فعل على القومية الإثنية ـ الدينية الروسية. فعلى سبيل المثال، أحاد هعام، أحد الآباء الروحيين للصهيونية الشرق أوروبية، بعد نحو مئة عام من هيردر، شلينغ وفيخته، منظّري القومية الألمانية، يؤكد في مؤلفاته جميعها فرادة «الأنا القومية» اليهودية الروحانية. بل أكثر من ذلك، فهو يعتبر العنصر الثقافي الروحاني ميزة «الشعب اليهودي» وأفضليته عن بقية الدول والشعوب الأخرى المحيطة به. «شعب إسرائيل لم يكن في نظره مجرد تجمع أشخاص كانوا يعيشون، صدفة، معا وفي زمن واحد... فالشعب، كشعب، هو شيء حقيقي اكتسب، عبر أجيال طويلة، طابعا مميزا خاصا به... وقد ميّز لدى شعبه مزايا داخلية وقاعدية تشكل أساس روحه» (حاييم يهودا روت، ١٩٦٨). وبكلمات شلومو أفنيري، كانت الصهيونية «أيديولوجيا تحويلية لكنها ضالعة، أيضا، في إعادة تفسير الخطاب التاريخي، التقليدي والديني» (أفنيري، ١٩٩٤).. ويبدو، إذن، أن الصهيونية جسدت، في نظر أحاد هعام وآباء الصهيونية الآخرين، الانبعاث السياسي لتلك «المزايا التي تشكل أساس روح شعب إسرائيل» وأشاعتها في العصر الحديث. أكثر من هذا، ربما كان لدى اليهود، هناك وآنذاك في مركزيّ اليهودية الأكبرين بولندا وروسيا القيصرية، ثمة مغزى روحاني معين لفكرة البعث القومي، لكن التناقض الأكبر كان

أنزلت الفكرة القومية اليهودية في أوروبا الشرقية إلى مستوى أداة تم توظيفها لضرورات الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ويمكن القول، بلغة علم الاجتماع، إنه في واقع الصراع مع الفلسطينيين، لم يعد الأساس متمثلا في جوهر الفكرة الصهيونية ومصدرها الإيماني، بل في طريقة أدائها وتطبيقاتها السياسية في الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

يكمن في محاولة تحقيق فكرة البعث القومي اليهودي الشرق أوروبي بواسطة الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وعلى هذا، أنزلت الفكرة القومية اليهودية في أوروبا الشرقية إلى مستوى أداة تم توظيفها لضرورات الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ويمكن القول، بلغة علم الاجتماع، إنه في واقع الصراع مع الفلسطينيين، لم يعد الأساس متمثلا في جوهر الفكرة الصهيونية ومصدرها الإيماني، بل في طريقة أدائها وتطبيقاتها السياسية في الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية. ويبدو، إذن، أن وجه الصعوبة المركزي في الفكرة القومية اليهودية يكمن في تحولها إلى السلاح الأيديولوجي الأمضى ووسيلة التجنيد والعضوية المركزية في يد مشروع الاستيطان الصهيوني ودولة إسرائيل في صراعهما التاريخي مع الحركة الوطنية الفلسطينية. ويمكن القول، إذن، بعكس قولة ماركس المعروفة، إنه لم تكن تجربة الاستيطان الصهيوني في فلسطين هي التي حددت وعيه القومي، إنما وعيه القومي هو الذي حدد موقفه حيال الفلسطينيين. وإن استعراضا سطحيا لتاريخ النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يبين، حقا، أنه ليس الاستيطان اليهودي بحد ذاته هو الذي أثار، بداية، المقاومة الوطنية الفلسطينية. فـ«اليشوف» اليهودي القديم كان يعيش بسلام ووئام مع سكان البلاد طوال مئات السنين. وكذلك لاحقا، في عهد الانتداب، وقف الشيوعيون، أعضاء «تحالف السلام» («بريت شالوم») وبعض أعضاء «الحارس الشاب» («هشومير هتسعير») إلى جانب الحركة الوطنية الفلسطينية وحاولوا التوصل إلى تسوية معها. وقد كتب إليعازر هكوهين، أحد قادة «هشومير هتسعير» آنذاك:

«سياسة النعامة في مناطق العرب تقود الصهيونية في مسارات كارثية النهايات... وسنصحو على واقع مر، كما الصحو من أحلام السراب. ويتحمل حزب عمال أرض إسرائيل المسؤولية عن هذا... لزام علينا... السعي بلا هوادة نحو تحقيق أمل الصهيونية التاريخي الأكبر ـ اتفاق مع الشعب العربي (إليعازر هكوهين، «فحص السبل»).

ولكن، في أعقاب صعود هتلر إلى الحكم وموجات الهجرة الواسعة لليهود من ألمانيا خلال الثلاثينيات، استجمع الاستيطان الصهيوني، تدريجيا، قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فيما كان بن غوريون ورفاقه في قيادة «مباي» («حزب عمال أرض إسرائيل») والجناح التنقيحي اليميني يزدادون تطرفا في رؤيتهم القومية فيسببون تصعيدا تدريجيا في النزاع مع الفلسطينيين. وقد تبنت قيادة «اليشوف»، في تلك السنوات، سياسة التطرف القومي والعسكري التي استنفرت، كردة فعل طبيعية حتمية، تطرفا قوميا عربيا مضادا مما أشعل نيران الصراع التاريخي مع الفلسطينيين. وباسم تلك الأيديولوجيا القومجية اليهودية، اتخذت قيادة «اليشوف» في الـ ١٥ من أيار قرارها الاستفزازي بشأن إنشاء الدولة. وهو القرار الذي أدى إلى توسيع دائرة الحرب وتم، بجريرته، طرد أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين وهدم القرى والمدن، ثم الرفض المتواصل لعودة اللاجئين إلى منازلهم. وثمة تشابه بين ذلك وبين ما نراه اليوم، أيضا، من تعصب قومي وديني متطرف لدى المستوطنين يعزز ويكرس الاحتلال، بما يصعّد ويعقد من طبيعة النزاع مع الفلسطينيين. فالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني هو، في المحصلة، تحقق القومية اليهودية وقوتها المحركة، على حد سواء.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين الماركسية والقومية اليهودية

صحيح أن الماركسية، في زمانها ومكانها، قد وسعت وعمقت فكر عصر التنوير والثورة الفرنسية، وخصوصا في سعيها إلى الكشف أمام العمال البسطاء، أيا وأينما كانوا، عن طريق واقعي لتحقيق الخلاص الاجتماعي. أما اليوم، في امتحان التجربة التاريخية وفي ضوئها، فيمكن أن نرى أنه من دون الرؤية السياسية الجمهورية التي صاغها مفكرو التنوير والثورة الفرنسية، لم تكن الطريق الاقتصادية ـ العمالية التي اقترحها ماركس سوى ما وصفه ماكس فيبر وبنديتو كروتشه «الممارسة الاقتصادية العقلانية». وهي الممارسة التي تحولت، في حد ذاتها، إلى مسخ قد قام على خالقه لا يقود العمال، والعالم بأسره،

ولكن، في أعقاب صعود هتلر إلى الحكم وموجات الهجرة الواسعة لليهود من ألمانيا خلال الثلاثينيات، استجمع الاستيطان الصهيوني، تدريجيا، قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فيما كان بن غوريون ورفاقه في قيادة «مباي» («حزب عمال أرض إسرائيل») والجناح التنقيحي اليميني يزدادون تطرفا في رؤيتهم القومية فيسببون تصعيدا تدريجيا في النزاع مع الفلسطينيين.

سوى نحو زيادة متواصلة في الغنى المادي، بعيدا عن أي أهداف عقلانية. ويبدو، إذن، أن الخطأ الحاسم الذي وقع فيه ماركس يكمن في إيلائه العمل والنضال العمالي أهمية مبالغا فيها، مقابل التقليل من أهمية المثل الأعلى السياسي الجمهوري الذي رفعته الثورة الفرنسية. وقد شكل هذا، ولا يزال، النقيصة الأكبر في النظرية الشيوعية الإسرائيلية، التي ترفع الكفاح المهني الذي تخوضه الطبقة العاملة الإسرائيلية إلى مرتبة القداسة، بينما ترى إلى الفكرة القومية الديمقراطية، في المقابل، بوصفها وسيلة ليس إلا، في أفضل الحالات، أو بوصفها ـ في منهج النفي ـ اغترابا ووعيا زائفا يستدعيان الإلغاء، في أسوأ الحالات. ويتمثل همّ الشيوعيين، كما يبدو، في محاولة إقناع العمال الإسرائيليين بأن جل الفكرة القومية ليس سوى أيديولوجيا زائفة كاذبة وبأن الحرية، المساواة والأخوة قابلة للتحقق فقط في أفياء المجتمع الشيوعي المستقبلي. ولذا، فإن قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الواقعين في سبي عالم المصطلحات المنبثق من النظرية الماركسية، لا يدركون كيفية الربط بين الفكرة القومية المدنية وبين النضال الطبقي ـ العمالي في داخل إسرائيل. وهكذا، فهم يتحركون بين هذين القطبين ـ الاقتصادي الطبقي والسياسي الديمقراطي ـ فيسقطون، في نهاية المطاف، بين الكراسي ويخسرون العالَمَين

الحزب الشيوعي: أساس أممي لشراكة عربية يهودية.

كليهما. وعلاوة على هذا، فمن حق الحزب الشيوعي أن نشير إلى أنه كان، منذ بداية طريقه إبان الانتداب وحتى إقامة الدولة، التنظيم السياسي الوحيد الذي ضم بين صفوفه، معا، أعضاء يهودًا وعربًا عملوا سوية على هدي رؤية سياسية أممية مشتركة باعتبارها بديلا للأيديولوجيا القومية اليهودية الانفصالية التي تبنتها القيادة الصهيونية. وهي الأيديولوجيا ذاتها التي تقف في صلب الصراع وتشكل ـ منذ انطلاق مشروع الاستيطان الصهيوني وحتى اليوم ـ قوته المحرّكة. غير أن قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني التاريخيين، الذين رفضوا تاريخيا، رفضا قطعيا، فكرة الدولة اليهودية في فلسطين، قد تحولوا، بين ليلة وضحاها، في أعقاب خطاب غروميكو في أيار ١٩٤٧ ، إلى وطنيين يهود متحمسين يعتبرون دولة إسرائيل تجسيدا لـ «حق شعبنا في تقرير المصير». أولئك القادة أنفسهم يتحركون، منذ ذلك الوقت وتكرارا، على خيط يمتد بين الرؤية الماركسية التي ليس فيها أي مكان للقومية، كما ذكرنا، وبين القومية اليهودية الصهيونية. وفي سياق ذلك، ينظر هؤلاء إلى دولة إسرائيل بوصفها وحدة أضداد، أو «من جهة... ومن جهة أخرى». فمن جهة، يعتبرونها «دولة قومية لشعبنا»، ومن جهة أخرى هي دولة تحكمها «الإمبريالية من الخارج والدوائر الرأسمالية من الداخل». وعلى هذا النحو، تبدو الوطنية اليهودية لدى تمار غوجانسكي، دوف حنين ورفاقهما في الحزب، تعبيرا مثيرا للشفقة خاليا من أي مضمون أو دلالة ديمقراطية مدنية، مثلما لا يخرج نقدهم الماركسي العمالي ضد «الإمبريالية والصهيونية» عن حدود التعريف القومي اليهودي للدولة. ويبدو أن الشيوعيين ينسون أن الدولة الصهيونية التي اعترفوا بها وحاربوا من أجل إنشائها، بأوامر من موسكو، لم تلغ التناقض القائم بين المجموعتين السكانيتين في فلسطين، وإنما كرسته وعززته، تحديدا. وبنظرة إلى الوراء، يبدو جليا أن إقامة «الدولة اليهودية» لم تكن سوى تحقيق لسلطة الاستيطان الصهيوني وسيادته، ومن خلال ذلك إنزال الشعب الفلسطيني إلى مرتبة «أقلية عربية» منزوعة الحقوق خاضعة لسلطة الدولة

يفاخر قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، حتى يومنا هذا، بروح الأخوة والصداقة السائدة في داخل حزبهم، روح يصفونها بـ «الأخوة اليهودية ـ العربية». وأكثر من هذا، فهم يقولون إن سر تميز الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأفضليته عن بقية الأحزاب الصهيونية الأخرى، يكمن في روح «الأخوة اليهودية ـ العربية» ذاتها التي تخيم في فروع الحزب وخلاياه جميعها. لكن فحص الواقع بصورة أكثر تعمقا ونقدية من شأنه أن يكشف زيف هذا الادعاء

الصهيونية الحديثة. ونظرا لذلك، تبنى الشيوعيون رؤية اليسار الصهيوني «الثنائية القومية»، التي لا ترى إلى المستجدات بكونها استمرارا لذلك التناقض الكولونيالي بين المستوطِن الصهيوني وبين الشعب الفلسطيني المحلي، وإنما بأنه وجود منفرد ومستقل لمجموعتين قوميتين مختلفتين تعيش كل منهما وتنشط، في ذاتها ومن أجل ذاتها.

الأخوة اليهودية العربية

يفاخر قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، حتى يومنا هذا، بروح الأخوة والصداقة السائدة في داخل حزبهم، روح يصفونها بـ «الأخوة اليهودية ـ العربية». وأكثر من هذا، فهم يقولون إن سر تميز الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأفضليته عن بقية الأحزاب الصهيونية الأخرى، يكمن في روح «الأخوة اليهودية ـ العربية» ذاتها التي تخيم في فروع الحزب وخلاياه جميعها. لكن فحص الواقع بصورة أكثر تعمقا ونقدية من شأنه أن يكشف زيف هذا الادعاء، وأنه لا يزيد عن كونه واحدا آخر من الشعارات الفارغة التي يرفعها الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

لقد نشط الشيوعيون اليهود والفلسطينيون سوية، حقا، إبان عهد الانتداب البريطاني في إطار «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، من أجل «تعاون الجماهير العربية واليهودية». وفي المقابل، صدر نداء «الأخوة اليهودية ـ العربية»، للمرة الأولى، في نهاية الثلاثينيات، من طرف حانوخ باجوزه، شموئيل أتينغر وموشي ميشكينسكي، قادة «الفرقة اليهودية»، الذين كانوا من النشطاء في داخل «الجامعة العبرية» في القدس آنذاك، سوية مع أعضاء «عمال صهيون يسار» («بوعلي تسيون سمول») و«تحالف السلام» («بريت شالوم»)، في إطار «عصبة التقارب والتعاون اليهودي ـ العربي». ويبدو، إذن، أن دعوة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بعد قيام الدولة، إلى «الأخوة اليهودية ـ العربية» شكلت، بصورة أوسع، بديلا للتنازل عن رؤية الحزب الشيوعي الفلسطيني الديمقراطية الفلسطينية الموحدة. وفي مثل تلك الحالة، لم يتبق أمام قادة

.الشيوعي الإسرائيلي": شعارات الأخوة لا تكفي»

الحزب الشيوعي الإسرائيلي، في غياب رؤية قومية ديمقراطية موحدة، سوى المبالغة الفارغة بشأن «الأخوة اليهودية ـ العربية»، كطريق وحيدة للتوسط مع الدولة ودفعها إلى تليين علاقتها المتسيّدة حيال مواطنيها الفلسطينيين. وهكذا، إذن، كانت «الأخوة العربية ـ اليهودية»، في أفضل الحالات، تعبيرا عن شعور ذاتي بالشفقة، وضريبة كلامية في أسوأ الحالات، لكن توجها أحاديا من جانب الشيوعيين اليهود فحسب، في كل الأحوال. ويبدو أن عاطفة «الأخوة» لدى الشيوعيين الإسرائيليين حيال السكان الفلسطينيين منهم منحتهم، فعلا، إحساسا متوهما بالتفوق الأخلاقي. وهو الإحساس الذي ربطهم، ظاهريا، بالسكان الفلسطينيين وميّزهم، في الوقت ذاته، عن طبقة الأسياد الإسرائيلية. ولكن من المحزن القول، هنا والآن، إن «الأخوة اليهودية ـ العربية» أصبحت، على مر السنوات، المثل الأعلى الأخلاقي الذي يهتدي بنوره الأعضاء اليهود في الحزب الشيوعي الإسرائيلي كنوع من الوعي الزائف

يبدو أن المتحدثين باسم سياسة الهويات يقدسون الهوية المشرقية باعتبارها هوية تميّز وتخصص «المجموعة المشرقية» عن «المجموعة الأشكنازية». لكن هذه، في عرفهم، أيضا وبالأساس، الهوية اليهودية التي تميزهم، سوية، عن الهوية الفلسطينية وعن جميع الشعوب «المشرقية» الأخرى التي تعيش في منطقتهم. ومعنى هذا، أن الهوية المشرقية تحظى بالاعتراف هنا وتجد التعبير عنها في نطاق القومية اليهودية المهيمنة، فقط لا غير.

الذي يتيح لهم أن يكونوا أخلاقيين من دون التخلي عن الهيمنة القومية اليهودية، كما تستوجب الأخلاقيات الحقيقية.

النظرية النقدية

كما ذكرنا أعلاه، شهدت حقبة الثمانينيات ظهور تنظيمات، مجلات، مواقع ودور نشر «ما بعد صهيونية» مدفوعة بنزعة تقويضية ونقدية. وقد بدا النقد «الما بعد»، حقا، خطوة واعدة ومباركة، لكنه تبين، مع مرور الوقت وفي اختبار الزمن، أنه نقد من أجل النقد يرمي الطفل مع مياه الشطف. أي أنه لم يكن نقدا موجها ضد الدولة الصهيونية القائمة فحسب، وإنما كان موجها أيضا ضد فكرة الدولة القومية المدنية بحد ذاتها، وهي الفكرة التي أطلقها مفكرو عصر التنوير والثورة الفرنسية. وعلى هذا المنوال، جرى النظر إلى التحرير بمنظور النفي فقط، بوصفه «تفكيكا» للنظام السياسي ـ الاجتماعي القائم، من غير دلالات التحرير بالمعنى الإنساني المتصل بخلق وإبداع نظام سياسي أممي يجسد تحقيقا للمثل العليا الإنسانية، وفي مقدمتها «الإنسان المفكر» ورجل العالم.

وعلاوة على هذا، فقد نظر دعاة النظرية المتعددة الثقافات إلى الدولة الصهيونية ودولة المواطنين الديمقراطية بوصفهما ـ لا أقل ولا أكثر – صورتين (تجسيدين) قمعيتين وتعسفيتين للهيمنة الثقافية الغربية ذاتها، التي تتناقض، مفهوميا وتعريفيا، مع تعدد الطوائف، الأديان والمجموعات «الشرقية» التي تكوّن المجتمع اليهودي. وفي سياق ذلك، تحقق الحرية والمساواة كـ «تفكيك» ثقافي يتم إنجازه وتجسيده بواسطة مصطلحات مثل «الحوار الثقافي»، «سياسة الهويات»، «الأشكنازية»، «المشرقية»، «النسوية» وما إلى ذلك. وعليه، فليست رؤية دولة المواطنين الجمهورية، بل تعدد الطوائف والثقافات القائمة تحديدا، هي التي تشكل في منظورهم الوضع الجدير والمصطلح المعبر المناسبين للمجتمع الإسرائيلي. ويبدو أن هؤلاء ينسون أن مفهوم تعدد الطوائف والثقافات لا يقدم ولا يؤخر شيئا في سديروت، في حي «هتكفا» وفي أم الفحم، حيث السكان غارقون حتى العنق في الدين وفي الثقافات الإثنية الطائفية كملاذ من، أو كتعويض عن، غياب دولة القومية المدنية. ويبدو، من وجهة نظر هؤلاء السكان، أن كل ما يقوم به دعاة سياسة الهويات، من الوحدة القسرية للقومية اليهودية المهيمنة وحتى تعدد الهويات الإثنية ليس إلا استكمالا وإقرارا للواقع الطائفي التقليدي القائم. ذلك أنه فيما يخص الضواحي والبلدات المحيطة، لا يقتصر الحديث عن الحضور القمعي للدولة القائمة فقط، أو بدقة أكبر: عن حضور الدولة الانتقائي، الشُرطيّ والأيديولوجي فقط، بل عن غياب الدولة المدنية والمتساوية المرغوبة، أيضا وفي الوقت ذاته. هذا أولا. وثانيا، ليس من الواضح لماذا يرون أن تعدد الهويات الثقافية أفضل من الأيديولوجيا القومية اليهودية المهيمِنة، سيما وأن الحديث في كلتا الحالتين يجري عن هويات ثابتة ومقدسة يمكن تحقيقها والتعبير عنها بصورة غير فعالة، مباشرة من خلال الانتماء «الأصيل»، المولود، إلى الجماعة القومية. ويبدو أن أيديولوجيي «سياسة الهويات» يتجاهلون، عن وعي أو بغير وعي، نتاج الفكر القومي السياسي الحديث، الذي يشرح ويؤكد أفضلية الدولة القومية الجمهورية التي تقام وتدار على هدي الرؤية الإنسانية الكونية، كنقيض للجماعة الدينية، أو الجماعة الطائفية التقليدية، التي تدار بصورة دائمة ثابتة، منذ أجيال عديدة، وفقا للموتيف المخفف في أغنية «على طريقتي، فقط». ثالثا، من الجدير حقا نقد التأثيرات السلبية المترتبة على الحداثة الغربية، وخاصة انحسار الروحانيات والنسق الأداتيّ الماديّ الكامن في أسسها، على نحو أساس، أي تحويل الثقافة إلى أداة في أيدي النخبة الإسرائيلية الحاكمة لإحكام سيطرتها وتكديس الأرباح المادية. وتكمن الصعوبة هنا في أن الهوية والثقافة الشرقيتين، أيضا، تشكلان أداة في أيدي نخبة دينية تقليدية للسيطرة والاحتيال. ولذا، فإن المسألة ليست تنازعا

تتجسد استقلالية الدولة وقوتها، بوجه أساس، في تعاملها القمعي مع السكان الفلسطينيين المحليين، ومن خلاله أيضا مع المهاجرين الشرقيين الذين قدموا خلال السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة. ويتمثل إدعائي المركزي، إذن، في أن هذه هي دولة النخبة الصهيونية ذات الأقدمية والتي لا تزال مسيطرة، حتى يومنا هذا، في جميع محاور ومراكز القوة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

بين «المحتوى الأساس» في القومية اليهودية المهيمنة، من جهة، وبين تعدد الهويات الثقافية من جهة أخرى. فهذان ليسا سوى وجهين لثقافة خصوصية محافظة، جل مضمونها وغايتها هو تضييق آفاق الإنسان الروحانية وتكريس وضعه الطبيعي ومكانته الاجتماعية المعطاة. وهي مكانة تتناقض، جوهريا وإطلاقيا، مع جوهر الإنسان، كما جرت صياغته منذ أيام اليونانيين القدماء، بوصفه مخلوقا سياسيا يدرك العالم ويقوم بتغييره.

وفضلا عن هذا، يبدو أن المتحدثين باسم سياسة الهويات يقدسون الهوية المشرقية باعتبارها هوية تميّز وتخصص «المجموعة المشرقية» عن «المجموعة الأشكنازية». لكن هذه، في عرفهم، أيضا وبالأساس، الهوية اليهودية التي تميزهم، سوية، عن الهوية الفلسطينية وعن جميع الشعوب «المشرقية» الأخرى التي تعيش في منطقتهم. ومعنى هذا، أن الهوية المشرقية تحظى بالاعتراف هنا وتجد التعبير عنها في نطاق القومية اليهودية المهيمنة، فقط لا غير. هكذا، مثلا، يذهب عالم الجغرافيا أورن يفتاحئيل، أحد المتحدثين البارزين باسم منهج التعددية الثقافية الما بعد صهيونية، إلى تعريف دولة إسرائيل بأنها «إثنوقراطية استيطانية». وهذا، طبقا ليفتاحئيل، نظام يتيح ويساعد على انتشار مجموعة إثنية ـ قومية في منطقة متعددة الإثنيات ومختلف عليها. ويخدم هذا النظام أهداف القومية الإثنية المهيمِنة في مجالات الحيّز، الاقتصاد، السياسة والثقافة، وبحيث يصبح الانتماء الإثني، لا المدني المواطني، طبقا لتعريفات النظام، هو المفتاح المركزي لتوزيع الموارد ومصادر القوة. والواضح، إذن، أن المجتمع الإسرائيلي، مثل المجتمعات الاستيطانية الأخرى، مقسم، وفق النموذج الإثنوقراطي، إلى ثلاث مجموعات ثانوية: مجموعة المستوطنين المركزية (من الأشكنازيم، بوجه أساس)، الشعب الأصلاني المحلي (الفلسطينيون) والمهاجرون الذين قدموا إلى البلاد بعد العام ١٩٥٠ (غالبيتهم الساحقة من بلدان الشرق الأوسط). هذه البنية الإثنية تقوم، في أساسها، على نتائج حرب العام ١٩٤٨، التي كان أبرزها هروب و/ أو طرد ٨٠ بالمئة من السكان الفلسطينيين من البلاد واستيلاء لاجئين يهود من أوروبا والشرق الأوسط على مواقعهم.

ويبدو أن يفتاحئيل يرفض، حقا، الأيديولوجيا القومية اليهودية ويؤكد أن هذا ما يصفه «سيرورة بناء القومية الإسرائيلية» القائمة على طرد وإقصاء الشعب الفلسطيني إبان حرب ١٩٤٨ ودفع المهاجرين المشرقيين إلى المناطق الحدودية النائية. وعلى الرغم من هذا، يبدو أنه يقوم بعرض الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بلغة الماضي فحسب، ما يعني أنه لم يكن، في نظره، سوى قاعدة و/ أو وسيلة لـبناء القومية الإسرائيلية، وليس قوة محركة للقومية الإسرائيلية وغاية لوجودها. كما تم، طبقا ليفتاحئيل أيضا، شمل المهاجرين الشرقيين، خلافا للشعب الفلسطيني المحلي، في المشروع القومي الإسرائيلي فأصبحوا شركاء في «تهويد الحيز الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، على الرغم من أن توطين المهاجرين المشرقيين في مناطق الحدود النائية كان موجها، في الوقت نفسه، ضدهم هم أيضا. ومن هنا، يعتبر يفتاحئيل أنه من الواضح أن الشرقيين شركاء في «المشروع القومي الإسرائيلي» وليسوا في صف واحد مع الفلسطينيين باعتبارهم من ضحاياه.

وهكذا، يبدو أن سعي أولئك الأكاديميين ما بعد الصهيونيين من دعاة النظرية النقدية و«سياسة الهويات» نحو ملء الفراغ الفكري الذي نشأ في إسرائيل في عهد ما بعد الصهيونية يبلغ منتهاه عند حدود القومية اليهودية المهيمنة. وعليه، فبماذا يختلف النقد «الما بعد صهيوني»، إذن، عن النقد الشيوعي الإسرائيلي؟

خلاصة

ناقشنا في هذه المقالة، على وجه التحديد، الأيديولوجيا القومية اليهودية السائدة، التي تحجب الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع في إسرائيل. وكما أوضح كيمرلينغ (١٩٩٥)، فقد أقيمت دولة إسرائيل، تاريخيا، من الأسفل إلى الأعلى،

بواسطة مجتمع من المهاجرين اليهود الذين جاؤوا واستوطنوا في فلسطين. ولكن، خلال عملية إنشاء الدولة، في حرب العام ١٩٤٨، أخذت تتحول تدريجيا إلى جسم سلطوي مهيمِن وذي قوة كبيرة جدا يقف في وجه المجتمع وفوقه. وتتجسد استقلالية الدولة وقوتها، بوجه أساس، في تعاملها القمعي مع السكان الفلسطينيين المحليين، ومن خلاله أيضا مع المهاجرين الشرقيين الذين قدموا خلال السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة. ويتمثل إدعائي المركزي، إذن، في أن هذه هي دولة النخبة الصهيونية ذات الأقدمية والتي لا تزال مسيطرة، حتى يومنا هذا، في جميع محاور ومراكز القوة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وهي نخبة تؤسس سيطرتها على الأيديولوجيا القومية اليهودية. ولذا، فإن نضال الفلسطينيين والطبقات والمجموعات الأخرى في المجتمع الإسرائيلي ضد سلطة النخبة الإسرائيلية المتسيدة وهيمنتها، هو ليس نضالا إثنيا ـ ثقافيا، كما يدعي دعاة التعددية الثقافية، بل هو نضال سياسي جمهوري. إنه نضال من أجل تحويل ما وصفه غلنر «المثاليقراطية» اليهودية القائمة ـ دولة النخبة الإسرائيلية الحاكمة ـ إلى دولة قومية مدنية، أي دولة تقوم على قيم أممية كونية، مشاركة مدنية وتكافل اجتماعي. وخلاصة القول، كما حاولت أن أبين، فإن مشكلة اليسار ما بعد الصهيوني تكمن في غياب المثال الأسمى الوحدوي للدولة. وهو مثال يقوم على الفكر الإنساني الجمهوري، الذي يعلمنا أن العالم واحد ويمكن تحقيقه بواسطة دولة المواطنين التي يمكن للإنسان فيها، وفيها فقط، أن يتجاوز وضعه الطبيعي، مكانته الاجتماعية وهويته الطائفية الخاصة ليصبح، بوصفه مواطنا، سيد مصيره، العارف به وصاحب القرار بشأنه. ولهذا، فإن المسألة، هنا والآن، لا تنحصر في نقد الأيديولوجيا الصهيونية ومحاولة توصيف الواقع الإسرائيلي، «كما هو في الحقيقة». لكن المسألة تشمل، في الوقت نفسه، تقديم مثال أعلى سياسي، وحدوي، يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون، من خلاله وبهديه، تجاوز التناقض القائم بين القومية اليهودية والقومية العربية ليتحولوا، معا، إلى مواطنين متساوي الحقوق باعتبارهم السيد المسيطر على دولته وعالمه.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

المراجع

أفنيري، شلومو «الصهيونية والتراث الديني اليهودي: جدلية الخلاص والعلمنة»، من: شموئيل ألموغ، يهودا راينهرتس، أنيتا شبيرا (محررون)، **الصهيونية والدين**، مركز «شزار» لتاريخ إسرائيل، القدس، ١٩٩٤، ص ٩ – ١٨.

أحاد هعام، ١٩٥٨، **المؤلفات الكاملة لأحاد هعام**، القدس: دفير.

دوتان، شموئيل، **حُمر: الحزب الشيوعي في أرض إسرائيل**. دار النشر شبنا هسوفير، تل أبيب، ١٩٩١.

هيغل، غيورغ فريدريش، ٢٠١١، **فلسفة القضاء**، دار النشر شاليم، القدس.

فرح، بولس، من الدولة العثمانية حتى الدولة العبرية. القدس ٢٠٠٩.

ميكونس، شموئيل. **تناقضات واستخلاصات**. تل أبيب، ١٩٧٢.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي. المؤتمر الـ ١٣، تل أبيب يافا، ١٩٥٧.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي. المؤتمر الـ ١٩، حيفا ـ الناصرة، ١٩٨١.

أورون، يائير، ٢٠١٠. **هويات إسرائيلية ـ يهود وعرب مقابل المرآة والآخر**. تل أبيب: ريسلينغ.

غورني، يوسف، ١٩٨٥. **المسألة العربية والمشكلة اليهودية: تيارات سياسية ـ أيديولوجية في الصهيونية حيال الوجود العربي في أرض إسرائيل في السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٩٢**. تل أبيب: عام عوفيد.

يونا، يوسي، ٢٠٠٥. قوة **الاختلاف: مشروع تعدد الثقافات في إسرائيل**. القدس: دار النشر هكيبوتس همئوحاد ومعهد فان لير.

يونا، يوسي وشنهاف، يهودا، ٢٠٠٥. **التعددية الثقافية، ما هي؟ عن سياسة الاختلاف في إسرائيل**. تل أبيب. دار النشر بابل.

يوسي يونا ويهودا شنهاف، «الوضع المتعدد الثقافات»، في **نظرية ونقد**، العدد رقم ١٧، ٢٠٠٠، ص ١٦٣.

يفتاحئيل، أورن، ٢٠٠٠، أراض، **تخطيط وعدم مساواة: تقسيم الحيز بين اليهود والعرب في إسرائيل**. تل أبيب، مركز أدفا.

.....، ١٩٩٧، **يحرسون الكرم: مجد الكروم نموذجا**. مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، فان لير.

ميرون بنفينستي، «لن تقوم هنا دولتان»، آري شفيط، «**هآرتس**»، ملحق نهاية الأسبوع، ٢٠١٢/١٠/٤.

سموحة، سامي. ١٩٩٦. «ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج بدئي»، في هـ. غينوسار وأ. برئيلي (محرران)، **صهيونية: نقاش معاصر**، سديه بوكير: مركز تراث بن غوريون، ص ٢٧٧ – ٣١١.

سبيفاك، تش. غياتري (٢٠٠٤). «هل يستطيع التابعون الحديث؟» في ي. شنهاف (محرر)، **كولونيالية والوضع ما بعد الكولونيالي**، القدس: هكيبوتس همئوحاد ومعهد فان لير، ص ١٣٥ – ١٨٥.

كيمرلينغ، باروخ، ٢٠٠٤. **مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون**. تل أبيب: عام عوفيد.

Adiv, Udi, 2005. «The challenge of Globalization for the Left: Marxism, Post-Colonialism or Republican Nationalism», *Discourse of Sociological Practice*, 7(1/2): 61-74.

Bhabha, Homi K., 1996. *Location of Culture: Discussing Post-Colonial Culture*, London: Routlege.

Gellner, Ernest, 1994, *Encounter with Nationalism*, Oxford:Blackwell.

Raz-Karkotzkin. Amnon, *Exil et souveraineté : Judaïsme, sionisme et pensée binationale, preface par Carlo Ginzburg*. Paris: La Fabrique editions, 2007.

Suleiman, Ramzi. (2004). «Planned encounters between Jewish and Palestinian Israelis: A social-psychological perspective». *Journal of Social Issues*, 60(2), 323-337.

Turner, R. J., Tajfel, H. & Brown, R. J. (1979). Social comparison and group interest in in-group favouritism. *European Journal of Social Psychology*, 9(2), 187-214.

عروض المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

للمعنيين داخل فلسطين

يسر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار » عرض إصداراته المتخصصة في الشأن الإسرائيلي، والتي تشمل أبحاثا وترجمات حول قضايا سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وغيرها، ويمكنكم الحصول على إصدارات المركز من خلال اشتراك للسنة الجارية أو شراء إصدارات من السنة الحالية أو سنوات سابقة.

تشمل الإصدارات السنوية:

- فصلية مجلة «قضايا إسرائيلية».
- كتب، أبحاث وترجمات: سبعة إصدارات سنوية على الأقل.

للمزيد من المعلومات عن إصداراتنا يرجى زيارة موقعنا، حيث تجدون ملخصاً عنها.

أسعار الاشتراك للعام الحالي(٢٠١٣) :

- للأفراد(٨٠ $)، وللمؤسسات (١٢٠$).
- للاشتراك فقط في «قضايا إسرائيلية»: للأفراد (٢٠$)، للمؤسسات (٣٠$).
- للحصول على إصدارات « مدار » من عام ٢٠٠١–٢٠١٢ بقيمة (٤٠٠$).

ملاحظة:

يلتزم المركز مبدئياً بتزويد المعنيين بجميع إصداراته، ما عدا بعض الإصدارات القديمة التي نفذت نسخها ولم تعد متوفرة لديه.

للمعنيين خارج فلسطين:

- من خلال المعارض الدولية التي تقام في العديد من الدول العربية.
- لمزيد من التفاصيل انظر موقع «مدار» http://www.madarcenter.org

للاستفسار والاشتراك يمكنكم الاتصال على:

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

هاتف: ٢٩٦٦٢٠١-٢-٠٠٩٧٠

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥-٢-٠٠٩٧٠

بريد الكتروني: madar@madarcenter.org

إسحق غال- نور (*)

السجال الصهيوني حول التقسيم (١٩١٩- ١٩٤٧)

ملخّص

اتخذت الحركة الصهيونية بين الحرب العالمية الأولى وإقامة دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، قرارات تتعلّق بالأرض، ما زالت صالحة لتشكّل مصدراً لاستخلاص الدروس بشأن المعضلة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم.

عبّرت الحركة الصهيونية في هذه القرارات المتعلقة بالإقليم أو بمسألة الأرض، عن استعدادها للنظر في مبادلة الأرض بقيم أخرى، منها وفي المقام الاول السيادة السياسية. وقد انعكست في هذه القرارات ازدواجية المواقف اليهودية تجاه مسألة الأرض؛ فمن جهة أولى، كانت المواقف المتعلّقة بالأرض عاطفية متّصلة بالإحساس بالهوية الجماعية، وطن الآباء، الوطن الأم، والوطن القومي، ما أدّى إلى اتخاذ مواقف تعبيريّة؛ ومن جهة ثانية، نظرت الصهيونية إلى الأرض كمَوْرد ملموس، فتعاملت معها كوسيلة لتلبية احتياجات معيّنة – الأمن، الجدوى الاقتصادية، التطور الاجتماعي، والثروات الطبيعية. وتدلّ الموافقة على المبادلة أن قرارات الحركة الصهيونية في فترة ما قبل العام ١٩٤٨ احتكمت باستمرار إلى الجانب الأداتيّ البراغماتيّ، وقد هيمن هذا النهج على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧.

مقدّمة

اتخذت الحركة الصهيونية بين الحرب العالمية الأولى وإقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، ثلاثة قرارات داخلية عكست توجّهها نحو ثلاث مسائل، هي: الأرض والحدود والتقسيم. شكّل كلّ من هذه القرارات مفترَقاً – في ١٩١٩، ١٩٣٧، و١٩٤٧ – ولكن مضامينها

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية– القدس وباحث زميل في «معهد فان لير»– القدس

على الرغم من أن بريطانيا تعهّدت في إعلان بلفور العام ١٩١٧ بالمساعدة في إنشاء «وطن قوميّ يهوديّ» في فلسطين – التي لم تكن حينذاك تحت سيطرتها – فإنها لم تعيّن أيّ حدود. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اجتمع ممثلو القوى الكبرى في مؤتمر السلام في فرساي لتقطيع أراضي امبراطورية هابسبورغ والامبراطورية العثمانية ومن ضمنها «الشرق الأدنى». وللمرّة الأولى كان على الحركة الصهيونية النظر في الأبعاد العملية لتطلعاتها الإقليمية وتحديد المنطقة التي ترغب في أن يقوم عليها «الوطن القومي» اليهودي.

ذات الدلالات الحاسمة لا تتعلق فقط بواقع تلك السنوات التكوينية، فهي محمّلة بالدروس المستفادة لدى بحث المعضلة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين اليوم. كانت هذه القرارات في حينها موضوعًا لجدل داخليّ كثير؛ وحالما حُسم الأمر واتّخذت القرارات رسخت كسوابق ذات وزن حاسم في تشكيل إجماع صهيوني حول القيمة النسبية لقضايا ثلاث، هي، سيادة الدولة، والأرض والحدود، وحول المقايضات المحتملة بين هذه القضايا.

السؤال المركزي الذي جرت مناقشته هو: هل الحركة الصهيونية على استعداد للنظر في تقسيم فلسطين؛[١] أي لمقايضة الأرض والحدود وقيم أخرى؟ لقد كانت القيمة الرئيسة في ذلك الحين إقامة الدولة ذات السيادة. وفي النهاية يُطرح هنا السؤال: هل تضمنت قرارات ما قبل العام ١٩٤٨ – وبخاصة الخطاب العامّ سنة ١٩٣٧ – نقاطًا محدّدة للخيارات التي تواجهها إسرائيل اليوم؟

مفترقات القرارات[٢]

مذكّرة ١٩١٩

على الرغم من أن بريطانيا تعهّدت في إعلان بلفور العام ١٩١٧ بالمساعدة في إنشاء «وطن قوميّ يهوديّ» في فلسطين – التي لم تكن حينذاك تحت سيطرتها – فإنها لم تعيّن أيّ حدود. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اجتمع ممثلو القوى الكبرى في مؤتمر السلام في فرساي لتقطيع أراضي امبراطورية هابسبورغ والامبراطورية العثمانية ومن ضمنها «الشرق الأدنى». وللمرّة الأولى كان على الحركة الصهيونية النظر في الأبعاد العملية لتطلعاتها الإقليمية وتحديد المنطقة التي ترغب في أن يقوم عليها «الوطن القومي» اليهودي. وقد وضعت المنظمة الصهيونية أهدافها ومبادئها وحججها في المذكرة التي رفعها في شباط ١٩١٩ وفد ترأسه حاييم وايزمان.

اشتملت المذكرة على نوعين من المطالب:[٣] أولاً الحق التاريخي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل، والعلاقة مع السهول الخصبة شرقي نهر الأردن؛ ثانيًا، الحاجة إلى مساحة تكفي لتلبية احتياجات الاستيطان والتطور الاقتصادي القابل للنموّ. إضافة إلى ذلك، أكّدت المذكّرة الحاجة إلى ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تضمن نموّ وتطوّر الوطن القومي وتؤدّي في نهاية الأمر إلى إقامة «كومونولث» أو رابطة لها استقلالها الذاتي. كانت مساحة الأرض التي وُصفت في المذكّرة ٤٥ ألف كيلومتر مربع، تشمل «الجليل الشمالي» (جنوب لبنان، اليوم)، وهضبة الجولان، وجبال عجلون، ونحو ١٨ ألف كيلومتر مربع شرقيّ نهر الأردن.

ومع ذلك، تعتبر هذه المطالب المقدّمة من المنظمة اليهودية تسوية، إذ تضمّنت عدّة تنازلات مهمّة: فأولاً، هي رسمت الحدود الشمالية عند صيدا لتشمل معظم نهر الليطاني في الوطن القومي اليهودي، ولكن أيضا لتدعم البريطانيين في مفاوضاتهم مع الفرنسيين؛ وثانيًا، لم تطلب ضمّ جميع منطقة شرقي الأردن ضمن حدود الوطن القومي اليهودي، وذلك في مسعىً إلى تحصيل دعم الحركة القومية العربية برئاسة الأمير فيصل.[٤] وكان أقصى ما يمكنهم تأمله من خطّ الحدود شرقيّ الأردن أن يجاري امتداد مسار سكّة الحجاز؛ ثالثًا، الحدود الجنوبية في المقترح الأوليّ كانت تجاري امتداد خط العريش – العقبة لتشمل جزءًا من شبه جزيرة سيناء، ولكن نتيجة لضغط بريطانيّ، تُركت هذه المسالة في المذكّرة الرسمية للعام ١٩١٩ مفتوحة للتفاوض مع الحكومة المصرية.

عرضت خريطة العام ١٩١٩ التطلعات الإقليمية الصهيونية، وقد اشتملت «عنصر التقسيم»، وأظهرت استعدادًا براغماتيًا لاحتساب الأهداف غير الإقليمية، والمحدوديّات السياسية لذلك الوقت. الإقليم الذي طالبت به المنظمة الصهيونية كان أصغر من

صادقت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٢، على مكانة منفصلة لشرقي الأردن وإنشاء إدارة مستقلة هناك. وأصبح الأمير عبد الله حاكمًا هناك في العام ١٩٢٣ تحت الولاية الرسمية للمندوب السامي البريطاني على فلسطين. وهكذا فمواد الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لم تسرِ على شرقي الأردن. وقد عبّرت الحركة الصهيونية عن اعتراضها على هذا «التقسيم»، ولكنها كانت بلا حول ولا قوّة أمام السياسات البريطانية وانتداب عصبة الأمم المتحدة.

تعريف «أرض إسرائيل في حدودها الطبيعية»، والتي تشمل نحو ٥٩ ألف كيلومتر مربع،[٥] أو «أرض الميعاد». كذلك كانت المطالب الصهيونية في العام ١٩١٩ بشأن شرقي الأردن أقل من مساحة الانتداب البريطاني لاحقاً هناك، وكانت ٩٠ ألف كيلومتر مربع.

وعلى الرغم من أن خريطة العام ١٩١٩ كانت نتاج عدّة مسوّدات داخلية، فإن إعدادها لم يرافقه جدال ساخن داخل الحركة الصهيونية يضع الإقليم مقابل اعتبارات أخرى. وعليه فالخريطة لم تكن قراراً خلافيًا مقارنة بالقرار التالي الذي شكّل مفترقاً آخر العام ١٩٣٧.

خصّصت عصبة الأمم في اتفاق سان ريمو العام ١٩٢٠، الانتدابَ على سورية ولبنان لفرنسا، والانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا، وبهذا ثبّتت الحدود الشمالية للخريطة الصهيونية من العام ١٩١٩.

صادقت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٢، على مكانة منفصلة لشرقي الأردن وإنشاء إدارة مستقلة هناك. وأصبح الأمير عبد الله حاكمًا هناك في العام ١٩٢٣ تحت الولاية الرسمية للمندوب السامي البريطاني على فلسطين. وهكذا فمواد الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لم تسْرِ على شرقي الأردن. وقد عبّرت الحركة الصهيونية عن اعتراضها على هذا «التقسيم»، ولكنها كانت بلا حول ولا قوّة أمام السياسات البريطانية وانتداب عصبة الأمم المتحدة. وهكذا، على الرغم من استمرار اعتراض الحركة التنقيحية أو التصحيحية، اقتصر الجدال داخل عموم الحركة الصهيونية على الـ ٢٧ ألف كيلومتر مربع في «أرض إسرائيل الغربية»، علمًا أن المطالبات بضمّ شرقيّ الأردن أو أجزاءَ منه إلى الوطن القومي استمرّت طيلة عهد الانتداب.

ومع ذلك كانت مذكّرة العام ١٩١٩ بمثابة سابقة وضعت هيكلاً لابتناء لاحق. فقد كانت تسعى إلى تأسيس شرعية المطالب الصهيونية في محفل دوليّ. وفوق ذلك، كان سعي الحركة الصهيونية إلى أن تعريف الخريطة وحدود الوطن القومي قد فُهمَ داخليًا كتسوية بين تطلّعات تعبيرية واحتياجات أداتية.[٦]

قرار ١٩٣٧

عيّنت الحكومة البريطانية نتيجة لـ «الثورة العربية» التي اندلعت في نيسان ١٩٣٦، لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل، لتنظر في «جذر أسباب الاضطرابات».. [وما إذا كانت] لدى العرب أو اليهود أيّة شكاوى أو مظالم مشروعة».[٧]

نشرت لجنة بيل تقريرها في تموز ١٩٣٧، وقد استخلصت استعصاء الوضع في فلسطين ووصوله إلى طريق مسدود، وأنه في ظل الانتداب البريطاني لن تكون هناك أية تسوية دائمة بين اليهود والعرب. وبالتالي، اقترحت اللجنة «التقسيم» – تقسيم أرض فلسطين على النحو التالي:

(أ) دولة يهودية مستقلة ذات سيادة على امتداد الساحل، والسهول الشمالية، والجليل، وتبلغ مساحة هذه الحصّة نحو ٥ آلاف كيلومتر مربع.

(ب) دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في ما تبقّى من فلسطين، تكون مرتبطة بشرقيّ الأردن.

(ت) انتداب جديد لبريطانيا في جيب على شكل ممرّ يمتدّ من يافا إلى القدس وعدد من المدن الأخرى.

(ث) بقدر الإمكان، يجري تبادل أراضٍ وسكان بين الدولتين المقترحتين.

أقرّت الحكومة البريطانية «خطة التقسيم» التي اقترحتها لجنة بيل، ولكن سرعان ما أعادت النظر، مع تزايد التوتر في أوروبا ما رفع القيمة الاستراتيجية لفلسطين. وقبل أن تتراجع بريطانيا، كانت الحركة الصهيونية والـ «ييشوف» (تجمّع المستوطنات اليهودية في فلسطين) قد علقا في دوّامة ما سُمّي «السّجال الكبير» (The Great Pulmus) حول مقترح تحويل قسم من الوطن القومي اليهودي إلى دولة يهودية: هل يقبلون السيادة على

ثورة ١٩٣٦: اعتراض فلسطين على منهجية الإحلال.

مجرّد ٥ آلاف كيلومتر مربع، وهي أقلّ بكثير ممّا يلزم عمليًا لإقامة دولة قابلة للتطور، أم يتخلّون كليًا عن السيادة في تلك المرحلة على الأقل؟.

لأول مرّة، نوقشت إمكانية إنشاء دولة يهودية، ليس فقط بين اليهود، ولا فقط تحت العنوان المبهَم «وطن قومي»، وإنما كطرح من قبل السلطة الحاكمة في الشرق الأوسط. للمرّة الأولى، وجدت الحركة الصهيونية نفسها أمام ضرورة اتخاذ قرار حقيقيّ بشأن الدولة وأمام ضرورة مناقشة أبعادها الإقليميّة. شكّلت الحاجة لصياغة ردّ على اقتراح اللجنة الملكية مفترقاً في عملية اتخاذ القرار، حيث فرضت عملية بحث أيديولوجي وتأمّل ذاتيّ غير مسبوق، كما فرضت مداولات عملية بين مؤيدي ومعارضي التقسيم. وقد بدأ الجدال قبل نشر تقرير لجنة بيل (في ٧ تموز ١٩٣٧) منتجًا شروخًا وانشقاقات داخل وبين الأحزاب السياسية، والحركات الشبابية، والمنظمات الطوعية، والأكاديميين، والمعلمين، والكتّاب، والحاخامين. لقد اجتاح ما عُرف بـ «السِّجال الكبير» ليس فقط «الييشوف» (المستوطنات اليهودية) في فلسطين وإنما الحركة الصهيونية في الخارج أيضًا. كان ردّ الفعل الأوليّ سلبيًا لأن العرض البريطاني بدا قليل الجاذبية ومحفوفًا بالمخاطر. ومع ذلك، فالردّ اليهودي الرسمي الذي أعلن بعد شهر لدى انعقاد المؤتمر الصهيوني الـ٢٠ في ١١ آب ولدى انعقاد مجلس الوكالة اليهودية في ٢٠ آب، كان مختلفًا.

لقد كان في جذر القرار النهائيّ عاملان متناقضان: ضَعف الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، الذي أملى تبعيّة مطلقة لبريطانيا، والتزامها القويّ والموحّد حول هدفها الأساس – إقامة الدولة –ولو كان على حساب أهدافها الأخرى. وفي النتيجة تمازجت في القرار البصمتان السياسيتان لكلّ من وايزمان وبن غوريون؛ واقعية وايزمان نبعت من كونه جوهريًا إنسانا «لا– أيديولوجي» بالمفهوم الأوروبي لذلك الوقت، ومن كونه يمثل تيار «الصهيونية العامّة» («General Zionists») كما كان هو ورفاقه يدعون أنفسهم. وقد شكّل الكفاح لأجل الدولة اليهودية مركز عالم وايزمان الروحاني والعملي.

وعلى عكس واقعية وايزمان، كان بن غوريون صهيونيًا واشتراكيًا، بهذا الترتيب. وعندما تصادم هذان المعتقدان، مثلما حصل في مسألة التقسيم، رفض الحلول الاشتراكية – التي طرحتها أحزاب الجناح اليساري، بما في ذلك حزبه هو – وتشبّث بلافتة فريق وايزمان الصهيونية السياسية ذات النزعة البراغماتية. أمّا بيرل كَتسنلسون – قائد مركزيّ في حزب مباي – فقد كان شخصية حاسمة في قرار العام ١٩٣٧. في اعتراضه الأوليّ القويّ على التقسيم تجنّب المحاججات الأيديولوجية من طرف الاشتراكيين، والمحاججات الدينية الأصولية من طرف اليمين. ولأن تحفّظاته نجمت أساسًا من عدم ثقته في النوايا البريطانية، استطاع المساعدة في صياغة التسوية بدعمه المدروس لمبدأ التقسيم.

وهكذا، تولّد إلى حين انعقاد المؤتمر الصهيوني سجال قويّ جدًا بين مؤيّدي ومعارضي التقسيم. وفيما يلي ملخّص الحجج الأساسيّة للفرقاء كما يلي:

فريق المعارضين الأشدّاء لفكرة التقسيم، كانوا مؤيّدين لفكرة الدولة اليهودية ولكن «على كامل أرض إسرائيل» (خلافًا لآخرين رفضوها كلّية)؛ وكانت حججهم الأساسية: اجتماعية (هشومير هتسعير، هكيبوتس همئوحاد)، ودينيّة (مزراحي)، وقومية (الحركة التنقيحية أو التصحيحية، وهي قسم من الصهيونية العامّة وهكيبوتس همئوحاد). أمّا فريق المعارضين المعتدلين، وكان يشمل أجزاء من «مباي» والصهاينة الأميركان («American Zionists») فقد صاغوا حجّتهم بمصطلحات الجدوى الاقتصادية والقدرات الاستيعابية. ولم يكن الأمن اعتباراً رئيسيًا في العام ١٩٣٧، لأن الفرضية كانت أن الجيش البريطاني سيبقى وسيحافظ على القانون والنظام.

ومن الناحية الأخرى، كانت حجج فريق مؤيّدي التقسيم أن السيادة هي الوسيلة الرئيسة لتحقيق الأهداف الصهيونية. لقد كانوا براغماتيّين يطرحون اعتبارات تكتيكية، ويحاججون – بين حجج أخرى – أن مقترحات لجنة بيل يمكن تحسينها، وأن الحدود يمكن توسيعها في المستقبل.

أمّا فريق المؤيّدين الأشدّاء فقد ناصروا مقترح التقسيم بحجّة أنه إمّا سيزيد من احتمالات التعايش اليهودي– العربي، أو أن

الحكم الذاتي (وحتى إنشاء مركز روحاني) هو أكثر أهمية من مساحة الأرض.

أمّا الفريق المتردّد فقد طرح أربعة شروط مسبقة قبل النظر في التقسيم:

١. يجب أن تكون المساحة المقترحة للدولة اليهودية «كافية» لدعم دولة قابلة للتطور. وقد كان بن غوريون الوحيد بين القادة المركزيين الذي قال صراحة إن ١٢ ألف كيلومتر مربع يمكن أن تكفي، على الأقل في الوقت الحالي.[٨]

٢. يجب أن تكون الحدود قابلة للدفاع عنها. ولم تكن الاعتبارات الدفاعية مركزية لأنه كان مفترضًا أن بريطانيا ستبقى مسؤولة. وعليه فمصدر القلق الرئيس كان أمن المستوطنات اليهودية.

٣. يجب أن يكون اليهود في الدولة اليهودية أغلبية بارزة، بحيث تشمل الدولة أقلّ عدد ممكن من العرب. لقد كانت هذه قضية رئيسة بسبب أهمية رفع القيود عن الهجرة اليهودية. وقد وردت في التقارير تقديرات تشير إلى أن هجرة سنوية بواقع ٦٠ ألف يهودي من شأنها أن تنتج أغلبية يهودية ليس قبل الخمسينيات. وحيث جاء في التقرير أنّ ٢٢٥ ألف عربي سيبقون في الدولة اليهودية (و١٢٥٠ يهوديا في الدولة العربية)، ورد اقتراح «أنه يجب إجراء نقل أراضٍ، وتبادل سكّاني أيضًا، قدر المستطاع. جميع القادة اليهود عارضوا علنًا هذا المقترح؛ ولكن بعضهم في إدلاءات خاصّة أيّد الفكرة، في حال فرضتها بريطانيا».

٤. من طرفهم، يجب أن يوافق الفلسطينيون والدول العربية على خطة التقسيم موافقة واضحة صريحة. الفريق المتردّد، لا سيّما بيرل كتسنلسون، خشي من أن الدولة اليهودية ستظل تعاني نقص الأرض والسلام.

كانت حجة البراغماتيّين الرئيسة أن الموافقة المبدئية على التقسيم من شأنها أن تمهّد الطريق نحو سيادة يهودية. وكان لديهم خوف من أن رفض التقسيم قد يستتبع تغييرًا في السياسة البريطانية يؤدّي إلى خنق الاستيطان اليهودي أو إلى إقامة دولة عربية على كامل أرض فلسطين. لقد اعتقدوا أن قبول مبدأ التقسيم سيمنح المشروع الصهيوني شرعية دولية، وسيوفر حلاً لمعاناة اليهود في أوروبا. كثيرون كانوا على أمل أن قبول التقسيم سيمهّد الطريق أيضًا نحو إنهاء الصراع العربي – اليهودي.

الجدال

كان من شأن اقتراح لجنة بيل أن يحقق لليهود ١٠ بالمئة من المطالب التي طرحوها العام ١٩١٩، ونحو ٢٠ بالمئة من أرض إسرائيل الغربية. من ناحية أخرى، كان يتيح فرصة إقامة دولة ذات سيادة. كان هذا هو جوهر النقاش في العام ١٩٣٧. وإذا كان ردّ الفعل السلبي الأول على الاقتراح هو الموقف السائد، ففي المؤتمر الصهيوني كان المؤيدون والمتردّدون هم الأغلبية. لقد شمل الجدال كلّ المؤسسات في المستوطنات اليهودية (اليشوف) وفي الحركة الصهيونية في الخارج، والمداولات عالية النبرة كانت عاطفيّة ومؤثرة ونوعيّة جدًا. وكانت هناك أيضًا بعض المفارقات المفاجئة.[٩] فالمعارضون، الذين كانوا عمومًا ضد البريطانيين، فضّلوا استمرار الانتداب البريطاني. والمعارضون التعبيريون، الذين كانت حججهم أخلاقية، رغبوا في تشكيل تحالفات سياسية مع معارضين أيديولوجيين، بينما مؤيدو التقسيم البراغماتيون أظهروا ولاءً تنظيميًا أقوى لأحزابهم. ميزة أخرى لافتة في هذا الجدال، كانت تتعلق بالتساؤل ما إذا كان الوقت يلعب لمصلحة أم ضدّ مصلحة مساعي المشروع الصهيوني.[١٠] وكذلك التأكيد على الإحساس بأن الموضوع عاجلٌ وملحّ، وعلى الإيمان القوي بأن الحصول على دولة سيعزّز هجرة يهود أوروبا البائسين، لإنقاذهم من جهة، ولتحقيق الأهداف الصهيونية من جهة أخرى.

في نظرة إلى الوراء، ساعد الانقسام إلى معسكرين – مؤيدون ومعارضون – على خلق خطاب عامّ شامل وعريض حول الخيارات التي يجب طرحها ومناقشتها ومن ثمّ اتخاذ القرار، حيث رفض القادة الصهاينة خيار «نقرّر ألاّ نقرّر». ودون علم الصهاينة، كانت بريطانيا قد غيّرت موقفها السابق الذي كان لمصلحة التقسيم، ولذلك لم يكن أثر آنيّ ومباشر مهمّ للقرار الصهيوني. ولكن هذه الحقيقة لا تقلّل من أهمية السجال الداخلي.

القرار

القرار/ التسوية التي صيغت بحذر، والتي تبنّاها المؤتمر الصهيوني في العام ١٩٣٧ أيّدت مبدأ التقسيم كتنازل، لقاء دولة ذات سيادة:

- أكد القرار من جديد على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، وعلى حقه في وطن قوميّ كحق ثابت غير قابل للتصرّف.
- رفض القرار تأكيد اللجنة الملكية أن الانتداب لم يعد صالحًا وطلب استمرار الالتزام به.
- رفض القرار ما خلصت إليه اللجنة بشأن استحالة التوفيق

تجاهل الفلسطينيون في إصرارهم على هذا الموقف عمليًا الواقع السياسي الناشئ حينذاك. لقد اختاروا منهج إمّا كلّ شيء أو لاشيء، كما المعارضون المتطرّفون اليهود: إمّا حُكم كلّ فلسطين، أو استمرار الخضوع للبريطانيين. ونتيجة لهذا النهج الاختزاليّ في طرح الخيارات تمّ اعتماد الخيار الأول، ما أدّى إلى المطالبة بإنهاء الانتداب وإقامة دولة عربية فلسطينية بدلاً عنه على كامل مساحة أرض فلسطين.

بين التطلعات الوطنية اليهودية والعربية في فلسطين، وأعلن استعداد الشعب اليهودي التوصل إلى تسوية سلمية مع العرب في فلسطين على أساس الاعتراف المتبادل في الحقوق.

- أعلن القرار أن الخطة التطبيقية للتقسيم التي اقترحتها اللجنة الملكية غير مقبولة.
- فوّض القرار اللجنة التنفيذية الصهيونية الدخولَ في مفاوضات للوقوف على شروط الحكومة البريطانية لمقترح إقامة الدولة اليهودية.
- تمّ التوصل إلى اتفاق أنه إذا انبثقت خطة تطبيقية معيّنة لإقامة الدولة اليهودية، تُعرَض الخطة لإقرارها في مؤتمر منتخب جديد.

على الرغم من أن القرار لم يحظَ بالإجماع (اتّخذ بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر)، فقد تم التوصل إلى تسوية بين المؤيدين والمتردّدين كانت لها تداعيات مهمّة على مستقبل ديمقراطية عملية اتخاذ القرار في الحركة الصهيونية.

بعد انقضاء المؤتمر الصهيوني وتأجيل البت في القرار النهائي، ادّعى بعض المعارضين أنهم لم يصوّتوا لصالح التقسيم، قائلين إن اللجنة التنفيذية لم تفوَّض سوى دراسة عرض بريطانيا إقامة دولة – بمعنى آخر الجانب السيادي وليس التقسيم. ومع ذلك فإن المعنى السياسي لقرار المؤتمر كان واضحًا.

الموقف الفلسطيني

رفضت جميع فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية رسميًا مبدأ التقسيم – ليس فقط اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، إنّما أيضًا النشاشيبيّون الأكثر اعتدالاً والمقرّبون من الأمير عبد الله. فقد رأت هذه الفصائل أن الثورة العربية، التي أدّت إلى إنشاء اللجنة، قد فشلت في تحقيق أهدافها إذا كان تقسيم فلسطين هو النتيجة.[١١] وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي حول مسائل أخرى، فإن القيادة الفلسطينية تمسّكت بمطلب إقامة دولة عربية على كامل أرض فلسطين، ورفضت التقسيم لأسباب شبيهة بأسباب المعارضين الأشدّاء للتقسيم في الطرف اليهودي.[١٢]

كان موقف الفلسطينيين والدول العربية أن اليهود لا يمتلكون أي مطالب شرعية على أرض فلسطين، وأن مجرّد فكرة إقامة دولة يهودية على أيّ جزء من أرض فلسطين هي غير عادلة وغير مقبولة.

كان من شأن الموافقة على التقسيم، أي أن تكون لليهود سيطرة إقليمية، أن تتضمّن الاعتراف بحقوقهم في فلسطين، وكانت لتشكّل نقطة تحوّل في الموقف الفلسطيني. وفعلاً، مثل هذا التطور الذي سينجم عنه هجرة يهودية كان هو بالذات ما هدفت الثورة العربية إلى منعه.

تجاهل الفلسطينيون في إصرارهم على هذا الموقف عمليًا الواقع السياسي الناشئ حينذاك. لقد اختاروا منهج إمّا كلّ شيء أو لاشيء، كما المعارضون المتطرّفون اليهود: إمّا حُكم كلّ فلسطين، أو استمرار الخضوع للبريطانيين. ونتيجة لهذا النهج الاختزاليّ في طرح الخيارات تمّ اعتماد الخيار الأول، ما أدّى إلى المطالبة بإنهاء الانتداب وإقامة دولة عربية فلسطينية بدلاً عنه على كامل مساحة أرض فلسطين. وما تحقق في الواقع على المدى القصير هو الخيار الثاني– استمرار الانتداب، ولكن على المدى البعيد ضاعت كلّ فلسطين. وفوق هذا، كان الفلسطينيون أقلّ استعدادًا للنظر في التقسيم عندما طرح قرار التقسيم العام ١٩٤٧ في الأمم المتحدة.

أهميّة ١٩٣٧

وضعت اللجنة الجديدة لتقسيم فلسطين (لجنة وودهِد) في تشرين الأول ١٩٣٨ نهاية لمقترح التقسيم البريطاني. وفي أعقاب ذلك، عقدت بريطانيا مؤتمر لندن العام ١٩٣٩، ودُعي إليه ممثلو الحركتين الصهيونية والفلسطينية والدول العربية بهدف التوصل

إلى موقف يرضاه الطرفان. أعقب فشل المؤتمر إصدار «الكتاب الأبيض» في أيار ١٩٣٩، والذي فرض قيودًا شديدة على الهجرة اليهودية والمُلكية اليهودية للأرض في فلسطين.

كان التأثير الفوريّ والمباشر لقرار الحركة الصهيونية العام ١٩٣٧ محدودًا نسبيًا. ولكن أهميته الداخلية كانت حاسمة، إذ أكّد مبدأ قبول النظر في التقسيم وتسوية إقليمية، وفي الوقت نفسه أكّد أن السيادة هي الأمر المهمّ. قرار ١٩٣٧ مهّد الطريق لإجماع بين أغلبية اليهود (امتدّ ٣٠ عامًا، من ١٩٣٧–١٩٦٧) على التقسيم الجغرافي لأرض إسرائيل.

صيغت مصطلحات كثيرة في العام ١٩٣٧: تقسيم أرض إسرائيل، حقوق تاريخية، حدود آمنة، حدود طبيعية، ترانسفير/نقل، ترسيم خرائط وعدم ترسيم خرائط. صاغ المعارضون مصطلحات مثل: ولا شبر واحد (من الأرض)، إسرائيل الكبرى (غير المقسّمة)، سلامة الأرض، ضفّتا نهر الأردن (وأيضًا، دولة على ضفتي نهر اليركون)، أرض أجدادنا، صرخة من أجل الأجيال القادمة. ومن الجهة الثانية، صاغ مؤيّدو التقسيم مصطلحات مثل: تسوية تاريخية، السلام مقابل السيادة، دولة الآن، عقدة مسّادا، حدود سياسية، أرض الميعاد كتطلّع مجرّد.

إقرار التقسيم في ١٩٤٧

تغيّر العالم اليهودي تمامًا بين العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ نتيجة للحرب العالمية الثانية والهولوكوست (المحرقة). لدى نهاية الحرب، كانت الحاجة لإيجاد حلّ ليهود أوروبا اللاّجئين أكثر إلحاحًا. وقد أدّت أحداث عديدة متعلقة بالأرض والحدود إلى طرح التقسيم في الأمم المتحدة.

اقترحت اللجنة الأنجلو- أميركية لتقصّي الحقائق (نيسان ١٩٤٦) إقامة نظام الوصاية في فلسطين – وليس تقسيمها بين العرب واليهود – كما اقترحت منح تأشيرات هجرة لمئة ألف يهودي من أوروبا.[١٣] واقترحت خطة موريسون – غاردي (تموز ١٩٤٦) نوعًا ما كَنتنة فلسطين، أي تقسيمها بطريقة مشابهة لمبدأ التقسيم إلى كانتونات أو مقاطعات.[١٤]

على الصعيد الصهيوني الداخلي، كان القرار الأكثر أهمية قد اتخذته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية الموسّعة في باريس آب ١٩٤٦، وذُكر فيه: «اللجنة التنفيذية على استعداد لمناقشة مقترح إقامة دولة يهودية قابلة للتطور على مساحة مناسبة من أرض إسرائيل».

مقارنة مع قرار العام ١٩٣٧، الذي لم يُذكر فيه التقسيم، إذ أقرّ المبدأ فقط وبشكل غير مباشر، فإن عبارة «مساحة مناسبة» تضمّنت إشارة إلى التقسيم. وقد كان ذلك سعيا من الوكالة اليهودية لكسر الجمود الذي اعترى المداولات البريطانية، ولكن في المقام الأول، سعيًا لإقناع الولايات المتحدة بدعم إقامة دولة يهودية.

في كانون الأول ١٩٤٦، جمع الكرَب المجلس الصهيوني الثاني والعشرين تحت غمامة تدمير يهود أوروبا ومحنة اللاجئين اليهود، فأعلن المجلس دعمه التامّ لإقامة دولة يهودية حالاً وسريعًا. الحاجة الماسّة للسيادة في هذه الظروف أجبرت معظم القادة الصهاينة على الموافقة على التقسيم، فقد أصبح حتى ذلك الحين استنتاجًا حتميًا لدى الجميع، عدا غُلاة المعارضين الأيديولوجيين في اليمين (التنقيحيون) وفي اليسار (هشومير هتسعير).

نشرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) تقريرها في آب ١٩٤٧. وقد دعت غالبيةُ أعضاء اللجنة إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وإنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين – واحدة يهودية، وواحدة عربية – وجَعل القدس تحت الوصاية الدولية بإشراف الأمم المتحدة. وقاربت المساحة المقترحة للدولة اليهودية ١٦ ألف كيلومتر مربع، نحو ٦٢ بالمئة من فلسطين. كذلك اقترحت الخطة المطروحة، وللمرة الأولى، دولة فلسطينية عربية منفصلة ومستقلة عن شرق الأردن.

وفي حين أن القيادة الفلسطينية والدول العربية رفضت مقترح UNSCOP، فقد اعتبرته الحركة الصهيونية انتصاراً على الرغم من تعقيدات الهيكلية الإقليمية والحدود الطويلة جدًا للدولة اليهودية المقترحين، وعلى الرغم من استبعاد معظم الجليل والقدس و٣٩ مستوطنة من تلك الدولة. وقد تمّت المصادقة على مقترح UNSCOP في المجلس العامّ الصهيوني الخامس عشر الموسّع بأغلبية كبيرة،[١٥] ورحّب به معظم اليهود؛ وحشدت الوكالة اليهودية لأجل تبنّي المقترح في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

صوّت أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٤٧، لصالح خطة التقسيم. وكانت الخطة مماثلة في جوهرها لمقترح الأغلبية في لجنة تقصّي الحقائق الخاصة بفلسطين UNSCOP سوى أن المساحة المقترحة للدولة اليهودية جرى تقليصها إلى ١٤ ألف كيلومتر مربع، أي نحو ٥٥ بالمئة من فلسطين (أرض إسرائيل). وفي حماس كبير رحّب معظم اليهود في فلسطين والحركة الصهيونية بقرار الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فالمشاكل التي أثارها معارضو التقسيم المعتدلون، والشكوك والمخاوف التي شغلت بال المتردّدين في ١٩٣٧ لم تتبخّر في ١٩٤٧. فالشروط الأربعة التي طُرحت في جدال ١٩٣٧ لم تتمّ

أشارت موافقة الحركة الصهيونية على التقسيم العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ إلى استعدادها لتعريف المصالح القومية كخيار بين قيم متناقضة، في سياق سياسيّ محدّد. وليس مهمًا ما إذا كان الاستعداد للتخلّي عن أرض هو مسألة تكتيكيّة مجرّدة، إذ كان يُنظر إلى التنازلات الإقليمية على أنها مخاطرة كبيرة ولا رجعة عنها. ولذلك، فإن قرارات ما قبل ١٩٤٨ التي اتخذتها الحركة الصهيونية حسمها على نحو ثابت التوجّه البراغماتي، وهو الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧.

تلبيتُها أو لُبّيت جزئيًا فقط؛ مساحة الدولة اليهودية المقترحة في خطة التقسيم العام ١٩٤٧ لم تُضِفْ إضافة مهمّة في الأراضي الصالحة للزراعة، والتي اعتُبرت في ذلك الوقت أقلّ من كافية لاستيعاب الملايين من اليهود؛ والحدود المقترحة لم توفّر حلاً لمشكلة الأمن، وقد أصبح واضحًا أن الدولة اليهودية لن تحظى بموافقة العرب داخل فلسطين ولا خارجها؛ وأخيراً، لم تكن الأغلبية اليهودية أغلبية بارزة (فقط ٦٠ بالمئة) على الرغم من أن خطوط التقسيم رُسمت لتضمن أغلبية يهودية في الدولة اليهودية.

يدل استعداد الحركة الصهيونية لتجاهل كل هذه النواقص على أنها قرّرت تبنّي خطة التقسيم للعام ١٩٤٧ لأنها أعطت الأولوية لهدف تحقيق السيادة على الأهداف الأخرى بما فيها القيم التعبيرية. كفّة السياسة، وليس الجغرافيا، هي التي رجحت في الموافقة الصهيونية على خطتي التقسيم للعام ١٩٣٧ والعام ١٩٤٧ .

نتيجة لحرب ١٩٤٨– ١٩٤٩ ، أوصلت الحدود الموسّعة مساحة دولة إسرائيل إلى ٢٠،٦٠٠ كيلومتر مربع. وضُمّت بقيّة الأراضي إلى الأردن، وضمّ قطاع غزة إلى الإدارة المصرية. لم تنشأ دولة فلسطينية، وحتى العام ١٩٦٧ كان التقسيم بين إسرائيل ودولتين عربيّتين.

عبّرت الحركة الصهيونية في القرارات الرئيسة بشأن الأرض، التي اتخذتها في فترة ما قبل الدولة، عن استعدادها مقايضة الأرض لقاء قيَم أخرى. وكانت السيادة السياسية هي القيمة الرئيسة «الأخرى». هناك ازدواجية تنعكس في المواقف اليهودية تجاه الأرض في قرارات الأعوام ١٩١٩ و ١٩٣٧ و١٩٤٧.[١٦] كانت هذه المواقف عاطفيّة متّصلة بالإحساس بالهُوية الجماعية، بوطن الآباء، بالوطن الأمّ، وبالوطن القومي، وأدّت إلى مواقف اتّسمت بالتعبيريّة. ومن جهة ثانية نُظر إلى الأرض كمورد ملموس، كوسيلة لتلبية احتياجات معيّنة – مثل قابليّة النموّ والتطور، الأمن، الجدوى الاقتصادية، التطور الاجتماعي، والثروات الطبيعية، إلخ – وهذا أدّى إلى اتخاذ مواقف أداتيّة.

أشارت موافقة الحركة الصهيونية على التقسيم العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧ إلى استعدادها لتعريف المصالح القومية كخيار بين قيم متناقضة، في سياق سياسيّ محدّد. وليس مهمًا ما إذا كان الاستعداد للتخلّي عن أرض هو مسألة تكتيكيّة مجرّدة، إذ كان يُنظر إلى التنازلات الإقليمية على أنها مخاطرة كبيرة ولا رجعة عنها. ولذلك، فإن قرارات ما قبل ١٩٤٨ التي اتخذتها الحركة الصهيونية حسمها على نحو ثابت التوجّه البراغماتي، وهو الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية حتى العام ١٩٦٧ .

لا تتجاهل المقارنة بين قرارات ما قبل الدولة مع تلك التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين حاليًا الظروف المختلفة جدًا القائمة اليوم. فمثلاً، منذ ١٩٤٨ أصبحت مسألة السيادة ثانوية، ويظهر هذا في التحول من شعار «الأرض مقابل السيادة» إلى شعار «الأرض مقابل السلام». ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن الشعارين ما زالا راهنَين. ولذلك فإن المقارنة لا تتناول مضمون القرارات وإنما الاستعداد لتعريف الخيارات بمصطلحات تطرح قيمًا متضاربة أو متناقضة.

هذا النوع من الخيارات موجود في القرارات المتعلقة بالمسائل الإقليمية فقط في حالة النظر إلى الأرض نفسها أداتيًا وموازنة قيمتها مقابل احتمالات تحقيق قيم أخرى مثل السيادة، السلام... ويختفي الخيار تمامًا عندما يُنظر إلى الأرض كلّها كقيمة تعبيرية – غير قابلة للتفاوض تحت أي ظرف. وفي نظرة إلى الوراء، فإن كلمات بن غوريون قبل قرار ١٩٣٧ ما زالت صامدة في اختبار الزمن: «نحن أمام اتخاذ قرار، وليس إصدار حُكم».[١٧]

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة رجاء زعبي]

الهوامش

١. فلسطين هو الاسم الرسمي الذي استخدمه البريطانيون للدلالة على منطقة غربي نهر الأردن.

٢. اعتمادًا على إسحق غال- نور، تقسيم فلسطين (نيويورك، ١٩٥٥).

3. PRO FO 371\4170 (شباط ١٩١٩). تبرير ذلك يظهر في رسالة وايزمان إلى لويد جورج بتاريخ ١٩١٩/١٢/٢٩. وانظروا أيضًا: حاييم وايزمان، رسائل وأوراق حاييم وايزمان (سلسلة أ، رسائل)، حرّره ليونارد شتاين (لندن، ١٩٦٨-١٩٨٥) ٩: ٢٧٧-٢٧٩.

٤. جدعون بايجر، تاج مستعمَرة أم وطن قومي؟ (القدس، ١٩٨٣) ٣٢ / عبري.

٥. تشمل هذه المنطقة ٢٧,٠٠٠ كم مربع من فلسطين الغربية؛ ونحو ١٧,٠٠٠ في شرق الأردن، ١١,٠٠٠ في سورية (مرتفعات الجولان والباشان)، ١,٠٠٠ في جنوب لبنان (حتى نهر الليطاني)، و٣,٠٠٠ كم مربع في سيناء. انظروا م. براور «حدود أرض إسرائيل»، في الموسوعة العبرية (القدس ١٩٥٧) / عبري.

٦. الحجج الأداتية تستثير «حاجات» مثل الدفاع، الجدوى الاقتصادية؛ وهي ترغب في مقارنة التكلفة والمردود. أمّا الحجج التعبيرية فتستثير مبدأ أعلى: الدين، الأيديولوجيا، التاريخ، اللغة، القومية، أو الثقافة، وذلك لكي تثبت أن منطقة ما «تنتمي»، وبالتالي لا ينبغي أن تكون موضوعًا لتسوية أو حتى لنقاش.

٧. تقرير اللجنة الملكية بشأن فلسطين (تموز ١٩٣٧) لندن Cmd. 5854:2.

٨. بروتوكول اللجنة المركزية لحزب مباي، ١٠ نيسان ١٩٣٧، ص ١٢.

٩. يوسف غورني، المسألة العربية والمشكلة اليهودية (تل أبيب، ١٩٨٥) ص ٣١٥-٣١٦ / عبري.

١٠. يونتان شابيرا، تنظيم القوّة (تل أبيب، ١٩٨٩) ص ٣١٦ / عبري.

١١. و. ف. عبوشي، العرب الغاضبون (فيلادلفيا، ١٩٧٤) ص ٤٩. / إنكليزي

١٢. يهوشواع بورات، من الانتفاضات إلى الثورة: الحركة الوطنية العربية - الفلسطينية ١٩٢٩ - ١٩٣٩ (تل أبيب، ١٩٧٨) ص ٢٧٢ / عبري.

١٣. تقرير اللجنة الأنجلو- أميركية لتقصّي الحقائق (١٩٤٦).

١٤. مقترحات لمستقبل فلسطين (تموز ١٩٤٦ - شباط ١٩٤٧).

١٥. اجتماع المجلس العام الصهيوني الموسع، زيوريخ، أيلول ١٩٤٧، الأرشيف الصهيوني المركزي، ملف 320/S/5.

١٦. جان غوتمان، أهمية الأرض (تشارلوتسفيل، VA، 1973) ص ١٤-١٦.

١٧. مسار سياستنا: بروتوكول المجلس العالمي لبوعَلي تسيون - عمال صهيون (القدس ١٩٣٨) ص ٢٩١ / عبري.

إيفا إيلوز (*)

لماذا ينبغي لليسار أن يقود إسرائيل؟

في السيرك، الذي هو السياسة الداخلية الإسرائيلية، يعتبر السياسيون الأخلاقيون والمستقيمون متطرفين أو منبوذين. لكن التاريخ يثبت أن القيم اليسارية هي التي تشكل قاعدة المجتمعات والدول الأكثر قوة واستقرارا

أضحت كلمة «يسار» كلمة نابية في السياسة الداخلية الإسرائيلية. هذا ما تشي به المحاولات اليائسة التي قامت بها رئيسة حزب «العمل» شيلي يحيموفيتش لإفراغه من أي ملمح يربطه بأفكار اليسار التقليدية (التمحور في القضايا الاجتماعية هو طريقة للاهتمام باليهود وحدهم، فقط، من دون الاهتمام بمصير الفلسطينيين)، أو الأطياف الرمادية اللانهائية من المركز ـ اليمين التي صبغ بها أنفسَهم قادة سابقون كثر في الحزب. والوزير غدعون ساعر، الذي أتفق مع آرائه السياسية، قدم ملاحظة لامعة في نشرة «المفكرة» مع أيالا حسون، يوم الجمعة ٧ كانون الأول ٢٠١٢.

«اليمين»، قال ساعر، «قويّ، لأننا قادرون على وضع الخلافات جانبا والتوحّد حول رؤية واحدة. أما اليسار فمقسّم، لأنهم جميعهم، هناك، يحاربون من أجل مصلحة شخصية». فحتى لو كان ثمة أصحاب مصالح شخصية وأصحاب مبادئ في كلا الجانبين، وحتى لو كان سياسيون من اليمين يستطيعون تعليم الآخرين جميعَهم رقصة المنيوويت في الكنيست، فإن ملاحظة ساعر تعبر، تعبيرا صادقا، عن الصورة التي يُنظَر بها إلى اليسار واليمين. وبكلمات الفيلسوف البريطاني جون ستيورت مِل: «إنسان واحد مسلح بالإيمان يمتلك قوة تعادل مئة ألف شخص لديهم مصالح شخصية فقط». وحتى اللحظة، يبدو أن

(*) أستاذة جامعية. هذا المقال نُشر بالأصل في صحيفة «هآرتس»– ٢٠١٢/١٢/٢٦

نقلت حقوق الإنسان قدسية الرب إلى بني البشر، الذين أصبحوا الآن متساوين في إنسانيتهم، العارية والمقدسة. ثم تواصلت الرؤية الإنسانية الطموحة طوال القرن الـ ٢٠، الذي حاربت خلاله مجموعات مضطَهَدَة ومغبونة عديدة، في دول ديمقراطية غربية وغير غربية، من أجل حقها في المساواة ومن أجل ما أصبح يعتبر اليوم حريات مقبولة وشائعة. النساء، السود، العجزة، المرضى، الغرباء، اللاجئون، مثليو الجنس، الأشخاص الذين عاشوا أنظمة دكتاتورية – جميع هذه المجموعات كانت تنظر إلى حقوقها باعتبارها حقا فائضا، امتيازا، مكرسا لها، كمجموعات إنسانية.

اليمين هو الذي يمتلك الإيمان.

مسببات هذه السياسة غير المتشكلة التي يعتمدها اليسار معروفة جيدا: الفشل المدوي لاتفاقيات كامب ديفيد، غياب الطاعة الكتلوية لدى سياسيين متعطشين للسلطة، وجهات ديمغرافية تمنح المستوطنين والمتدينين مزيدا من القوة والبلبلة السياسية التي تلازم «الفتور» ما بعد الحداثي. لكن ثمة مسبّبا أكثر عمقا ومراوغة: الأحزاب القليلة التي ما تزال تمثل قيم اليسار – «ميرتس» أو «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» – يُنظر إليها باعتبارها غير واقعية. فثمة كثيرون يعتقدون بأن قيمها لا تتسق مع «الواقعية السياسية» التي لا يستطيع الذود عنها سوى اليمين، وحده. بل ثمة يساريون كثيرون يؤمنون بالكليشيه القائل بأن الأخلاق منافية للواقعية السياسية وبأن إحداهما تحل مكان الأخرى. العكس هو الصحيح: المؤسسات الأخلاقية وحدها هي التي تُنتج قوة سياسية حقيقية.

من المؤكد أن القراء يقطبون الآن حواجبهم، استهجانا واستهزاء: فبما أنكم معتادون على مشاهدة السيرك السياسي اليومي لدينا، ستقولون، بلا شك، إنه ينبغي فقط رؤية ما آل إليه، مؤخرا، مصير كل من بيني بيغن، ميخائيل إيتان ودان مريدور ـ ثلاثة أعضاء في الكنيست، محترمون وأصحاب مبادئ ـ كي ندرك إلى أي حدّ هو ضئيل دور الأخلاق في السياسة. وتشكل صعوبة إقناعكم بهذه الفكرة ـ إن الأخلاق تُنتِج قوة سياسية ـ بمعنى معين، المشكلة في حد عينها. فنحن غارقون، إلى أبعد حد، في النزعة الأمنية (نتأرجح بين الخوف وبين الاستهتار بالعدو)، القومجية الدينية العدوانية، جنون المصالح الشخصية، اللامبالاة حيال حقوق غير اليهود، اللامبالاة حيال رخاء الجمهور عامة، إلى الحدّ الذي تجعل فيه هيكليات التفكير والإحساس لدينا من الصعب طرح مبادئ أخلاقية للحوار السياسي، تخيّل صورة السياسة القائمة على المبادئ. وبالطبع، ثمة سياسيون أصحاب مبادئ: زهافا جالئون، نيتسان هوروفيتس، دوف حنين ومحمد بركة. غير أن حقيقة اعتبارهم ينتمون إلى المتطرفين في الخريطة السياسية الحالية تثبت، في حد ذاتها، صحة ما أدعيه.

فترة الانتخابات هي الوقت المناسب، تماما، للتذكير بالعقائد الملحّة التي يمثلها اليسار وبالمنجزات الكبيرة التي تم تحقيقها بفضل هذه العقائد. وكما قال المؤرخ الأميركي البارز هوارد زين: «من دون التاريخ، بإمكان كل ذي سلطة الإمساك بميكروفون وقول ما يشاء (مثلا، مجبرون على شن هذه الحرب أو تلك). وإن لم يكن لكم تاريخ، فلا سبيل أمامكم للفحص». ولذا، فإزاء مسيرات الأشخاص الذين يصعدون إلى المنصات ويروجون الأكاذيب من غير فحص، تعالوا نذكّر أنفسنا بما يمثله اليسار. ويدلنا التاريخ على أن اليسار ـ لا اليمين ـ هو الذي عرض مقترحات بشأن الطرائق الناجعة لتصوّر المجتمعات وإعادة بلورتها من جديد.

اليسار هو عائلة كبيرة فيها عدد كبير من الأشقاء. إنه منتشر على طول القوس الممتد من الفوضوية حتى الاشتراكية الديمقراطية، مرورا بالماركسية. لكن يوجد في هذه العائلة الكبيرة والمتنافرة فرعان مركزيان: الليبرالية (الدفاع عن حريات الإنسان وحقوقه الأساسية) والاشتراكية (إنشاء منظومات لضمان العدالة التوزيعية). الجزء الأكبر من الفوارق بين فصائل اليسار المختلفة نابع من الوزن النسبي الذي يوليه كل من هذين الفرعين لموضوع

الحرية أو المساواة (في الولايات المتحدة ـ أغلبية ليبرالية؛ في أوروبا – دمج بين الليبرالية وبين الاشتراكية). ولكن، على الرغم من هذه الفوارق، لا يزال اليسار يتمسك بمبدأ أخلاقي واحد بارز، وبكلمة واحدة: الأممية، أو الإيمان بأن بني البشر جميعهم متساوون ويستحقون الحريات والموارد ذاتها، بصرف النظر عن الدين أو الطبقة الاجتماعية. وقد كان لهذا الموقف الأخلاقي عميق الأثر في بلورة الظاهرة التاريخية الهائلة التي نطلق عليها اسم «الحداثة»: الحق الكوني في التصويت، المساواة بين الرجال والنساء، إعادة توزيع الغنى وإنشاء «سلع» جماهيرية عامة، مثل المدارس والمتنزهات العامة، مساواة جميع بني البشر أمام القانون، حرية التعبير والصحافة، حرية الدين / المعتقد، جميع المكوّنات التي تبدو لنا مفهومة ضمنا، المكوّنات «الحيادية» في الدول الحديثة، كانت من اكتشاف اليسار الليبرالي وغيّرت عالمنا، من النقيض إلى النقيض.

حقوق الإنسان

تشكل فكرة أن الناس يولدون وهم يمتلكون حقوقا طبيعية، ليس في مقدور أية دولة أو سلطة سياسية سلبها أو مصادرتها منهم، أحد الابتكارات الكبرى في تاريخ البشرية. كان الثوار الفرنسيون هم الذين أوجدوها، حينما صاغوا إعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩ (النموذج الفرنسي، لا الأميركي، هو الذي تم تبنيه في أنحاء أوروبا). وهو، أيضا، النموذج الذي شكل عاملا ملهما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صيغ في الأمم المتحدة بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ . وكان أحد أعضاء اللجنة الفرعية التي وضعت نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هيرنان سانتا كروز من تشيلي، قد أجمَلَ عصارة المبادرة بالقول: «شاركت في حدث تاريخي مهم تم التوصل خلاله إلى اتفاق بشأن قيمة الإنسان العليا، وهي قيمة لا تنبع من أي قرار أو سلطة دنيوية أيا كانت، بل من حقيقة الوجود الإنساني، التي ولّدت حقا غير قابل للنقض في العيش حياة حرّة خالية من النقص والاضطهاد وفي تطور الإنسان، تطورا تاما».

وقد نقلت حقوق الإنسان قدسية الرب إلى بني البشر، الذين أصبحوا الآن متساوين في إنسانيتهم، العارية والمقدسة. ثم تواصلت الرؤية الإنسانية الطموحة طوال القرن الـ ٢٠، الذي حاربت خلاله مجموعات مضطَهَدَة ومغبونة عديدة، في دول ديمقراطية غربية وغير غربية، من أجل حقها في المساواة ومن أجل ما أصبح يعتبر اليوم حريات مقبولة وشائعة. النساء، السود، العجزة، المرضى، الغرباء، اللاجئون، مثليو الجنس، الأشخاص الذين عاشوا أنظمة دكتاتورية – جميع هذه المجموعات كانت تنظر إلى حقوقها باعتبارها حقا فائضا، امتيازا، مكرسا لها، كمجموعات إنسانية. إن تكريس حقوق الإنسان – الإنصاف والمساواة أمام القانون، حرية الحركة والتنقل، حرية اختيار مكان الإقامة – هو أمر واضح ومفهوم ضمنا اليوم في دول أوروبا الغربية، إلى درجة أننا ننسى، أحيانا، أن اليسار هو الذي أوجد هذه الحقوق.

لكن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد وفرت هذه الحقوق حماية للأفراد في وجه سلطة الدولة وسطوتها التعسفية، وهو ما أدى، بالذات، إلى تعزيز قوتها. وتبيّن أبحاث عديدة أن الدول التي تحفظ حقوق الإنسان وتحميها هي أكثر منعة ومناعة من غيرها، لأنها أكثر استقرارا من الناحية السياسية، أكثر ازدهارا من الناحية الاقتصادية، مؤهلة لاستيعاب مهاجرين، تحظى بشرعية دولية، وقادرة على تجسيد ما يسمى في العلوم السياسية «القوة الناعمة». والعكس صحيح، إذ لا يلزم أكثر من مشاهدة النشرات الإخبارية المسائية للتأكد من أن القائمة الطويلة من الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان تمتاز بثقافة سياسية متقلبة وغير مستقرة. وحتى الصين العظيمة لا تفنّد هذا الادعاء. وبناء على ذلك، فإن حقوق الإنسان لا تعكس تقدما أخلاقيا فحسب، بل تشكل موردا براغماتيا يزيد من قوة الدولة القومية ومناعتها.

حقوق العمال

من الدارج ربط كارل ماركس، بطريقة تاريخية بعض الشيء، باليسار المتطرف. ولكن، هل كانت أفكاره متطرفة إلى هذا الحد حقا؟ هيا ننظر في القرائن. مع دخول المكننة إلى خطوط الإنتاج خلال القرن الـ ١٩، حدد الرأسماليون يوم العمل بـ ١٥ ـ ١٧ ساعة، سوية مع تشغيل النساء والأولاد، على نطاق واسع. ففي

كانت الحرب ملائمة للمجتمعات قبل الحديثة، لأن اقتصادياتها كانت تقوم على التوسع الإقليمي وعلى السيطرة على السكان. وهذا هو السبب في أن المجتمعات ما قبل الحديثة قد بنيت على أساس تقسيم العالم إلى «نحن وهم»، «أصدقاء وأعداء» وما إلى ذلك. وكان يتعين على الرؤية الكونية أن تغير نمط التفكير هذا. ومثلت الحرب العالمية الأولى الحدث الذي اتحد فيه، معا، أعضاء النقابات المهنية، الفوضويون والماركسيون، في معارضتهم الحرب لأنهم رأوا إنسانية حاملي الرايات.

بريطانيا، مثلا، شكلت النساء والأطفال ٥٠٪ ـ ٦٠٪ من القوة العاملة في صناعات القطن خلال النصف الأول من القرن الـ ١٩ . وفي أعقاب ذلك نشأ، بالطبع، قطاع كبير من العاطلين عن العمل، ما أدى بالتالي، كما سيتوقع خبراء الاقتصاد، إلى انخفاض أجور هؤلاء إلى ما دون المستوى اللازم لضمان الحد الأدنى من العيش. وقد كان وضع العاملين خلال القرن الـ ١٩ ، في بعض مناحيه، أسوأ من حال العبيد، إذ بينما حصل الأخيرون على المأوى والغذاء والعلاج (كـ«سلعة» غالية الثمن)، جرى استغلال العمال لدى الرأسمالية الصناعية بصورة وحشية فعاشوا في ظروف اجتماعية مزرية. ولم يكن موت العمال يثير أدنى قلق لدى أصحاب الرساميل الذين كانوا يدركون أنهم يمثلون مصدرا لا ينضب للقوة العاملة.

كان عمال المصانع يقومون بأعمال شاقة، يعيشون في ظروف المجاعة ويعانون من الأمراض ومن الوفيات المبكرة. وعلى هذه الظروف ردّ ماركس (والماركسية)، ما أثار الغليان في أوساط الطبقة العاملة وأدى إلى ظهور وتنامي حركات اشتراكية مختلفة تحولت، لاحقا، إلى منظمة العمل الدولية، التي أقيمت في العام ١٩١٩ ، في نطاق عصبة الأمم، بغية الدفاع عن حقوق العمال. هذه الحقوق، التي اعتبرها كثيرون في ذلك الحين خطرا يهدد النظام الاجتماعي، شملت حق العمل، حظر تشغيل الأولاد، ضمان حد أدنى من شروط السلامة والأمان في العمل، تشكيل نقابات عمالية وحق الإضراب. ومع الوقت، أصبحت هذه الحقوق مكوّنا أساسيا في مجتمعنا، حتى أننا لا نفكّر بها بوصفها تحمل صبغة سياسية معينة.

ولكن، مرة أخرى، هاكم حقائق مفاجئة: بإتاحتهما تنظيم حقوق العمال، ساهمت الماركسية والاشتراكية، بصورة غير مباشرة، في توسيع الرأسمالية واستقرارها، وبالذات لأنهما جعلتا الاقتصاد الرأسمالي محتملا بالنسبة لقطاع واسع جدا من الناس الذين استغلّهم هذا الاقتصاد. وساهم تنظيم سوق العمل، بواسطة الأجور، في تنظيم العمل وفي رفع الأجور، ما شكل مساهمة حاسمة في تطور الرأسمالية. وكما تبين في أعقاب «الفورديّة» (نسبة إلى هنري فورد ـ المترجم) في العقد الثاني من القرن الـ ٢٠، فقد كانت تلك طبقة من العمال الذين تقاضوا أجورا مرتفعة نسبيا هي التي أتاحت الانتقال إلى الاستهلاك الجماهيري، الذي مثّل تطور الرأسمالية الحاسم (برنامج الـ «نيو ديل» الذي وضعه روزفلت أثبت، أكثر فأكثر، مدى قوة هذه الرؤية إبان فترة الكساد الكبير، إذ أطلق سياسات استهدفت تحقيق عمالة كاملة). لذا، فقد كان اليسار هو الذي ساعد في منع القوى التكنولوجية الهائلة في عملية الإنتاج الرأسمالي من تدمير المجتمعات بصورة غير قابلة للإصلاح، كما ساعد في التأسيس لتوزيع الموارد بصورة أكثر عدلا (أنظروا كتاب المؤرخ الاقتصادي كارل بولاني «التحول الكبير»). من سخرية الأقدار أن اليسار هو الذي أنقذ الرأسمالية من ذاتها.

فصل الدين عن الدولة

القانون الفرنسي من العام ١٩٠٥ الذي أقرّ فصل الكنيسة عن الدولة تم سنّه في عهد الجمهورية الثالثة وأسّس لنظام علماني في فرنسا (laicite). وكان يحكم فرنسا في تلك الفترة الـ «Bloc de gauche» (تحالف اليسار) برئاسة الاشتراكي

إميل كومب (Combes). وقد أرسى هذا القانون أحد الأسس الأكثر أهمية للدولة الديمقراطية، وهو أنه يتعين عليها الإبقاء على موقف حيادي إزاء الدين. وكما أوضحت المادة الأولى من القانون، فقد تغيّت هذه الحيادية صيانة مبدأ أخلاقي لا يعلى عليه: «الجمهورية تصون حرية الضمير». لماذا يشكل فصل الدين عن الدولة شرطا لصون «حرية الضمير»، التي هي على هذا القدر من الأهمية بالنسبة إلى النظام الديمقراطي؟ لأن الدولة التي يتم تعريفها بواسطة الدين تعتمد التسامح في تعاملها مع فئة واحدة محددة وتمنحها امتيازات، دون الفئات الأخرى. وفي حالة وجود تنوع ديني، ستتحول الدولة سريعا إلى أداة مباشرة في يد الأغلبية الدينية لقمع الأقليات الدينية. ولو عن غير وعي حتى، تقوم دولة كهذه بمأسسة التمييز والعنصرية وتجعلهما أمرا عاديا، روتينيا.

خذوا، مثلا، عضو الكنيست من «الليكود» داني دانون، الذي دعا في العام ٢٠٠٥ إلى منع عضو الكنيست العربي محمد بركة من المشاركة في حفل إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست في أوشفيتس. ما الذي يمكن أن يفسّر مثل هذا التصرف المقيت؟ ليس سوى المماثلة الوثيقة بين المراسم الرسمية وبين الأغلبية اليهودية، والتي تعني أن «هذا من شأن اليهود فقط». ومن هنا، فإن مبدأ حيادية الدولة دينيا ضروري لوضع مواثيق اجتماعية واسعة ومرنة تكون قادرة على احتواء طيف من المجموعات وإرساء علاقات سلام بينها.

السلمية

كانت الحرب ملائمة للمجتمعات قبل الحديثة، لأن اقتصادياتها كانت تقوم على التوسع الإقليمي وعلى السيطرة على السكان. وهذا هو السبب في أن المجتمعات ما قبل الحديثة قد بنيت على أساس تقسيم العالم إلى «نحن وهم»، «أصدقاء وأعداء» وما إلى ذلك. وكان يتعين على الرؤية الكونية أن تغير نمط التفكير هذا. ومثلت الحرب العالمية الأولى الحدث الذي اتحد فيه، معا، أعضاء النقابات المهنية، الفوضويون والماركسيون، في معارضتهم الحرب لأنهم رأوا إنسانية حاملي الرايات. وعلى الرغم من أن كثيرين منهم قد غيروا مواقفهم لاحقا، إلا أن ذلك كان كافيا لعقد الرباط الشجاع بين اليسار وبين السلمية. وكان ألفونس مريم (Merreim)، وهو ثوري فرنسي وعضو في النقابات، قد توقع حجم سفك الدماء المترتب على الحرب العالمية الأولى. ففي العام ١٩١٥ ، وفي معرض حديثه عن الزعماء السياسيين الفرنسيين، قال: «إنهم يكذبون. الحقيقة أنهم يدفنون، تحت أنقاض البنايات والعائلات التي دمروها، حرية أبناء شعبهم، كما استقلال أمم أخرى أيضا». وطوال النصف الثاني من القرن الـ ٢٠، تبلور رويدا رويدا إجماع حول فكرة أن الحرب تمس بحرية الأمة التي تم احتلالها، كما بحرية الطرف الذي استخدم القوة العسكرية، أيضا، على حد سواء.

انتشر موقف اليسار المتشكك حيال الحرب بين جماهير المواطنين في أوروبا الغربية، الذين تعتبر غالبيتهم الحرب غير أخلاقية وغير فعالة. وكما يذكّر هوارد زين نفسه: «الحروب ليست طرقا براغماتية لتحقيق الأهداف. في الفترة الأخيرة، تتزايد باستمرار الأمم التي تكتشف أنها غير قادرة على احتلال أمم أضعف منها بكثير. وينطلق النفور الأخلاقي من الحرب كطريقة وحيدة لتنظيم السيادة القومية من الفهم البراغماتي الخالص بأن الحرب تعيق تطور الأمم الاقتصادي والثقافي».

يمكننا عند هذه النقطة طرح سؤال بسيط: لماذا أثبتت الكونية نفسها طريقا أخلاقيا وبراغماتيا ناجعا جدا لتنظيم المجتمع؟ والجواب، في رأيي، بسيط إلى حد يثير الدهشة: لأنها تشجع التعاون. فالترتيبات السياسية الخصوصية تتمحور، من حيث تعريفها، في مجموعة واحدة فقط ولا بد لها، في مرحلة ما، من تفضيل مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، بما يخلق عدم مساواة وتمييزا، ينتجان بدورهما عنفا بين المجموعات أنفسها وبين المجموعات وبين الدولة. أما الكونية فتنتج، في المقابل، قوانين وهيكليات غايتها تسهيل انخراط الجميع وانضمامهم إلى العقد الاجتماعي، ما يتيح وضع مواثيق اجتماعية ثابتة ومستقرة.

ومع ذلك، يتمتع الليكود الجديد بميزة جيدة: فسياسيّوه غير موبوئين بشائبة التلون. إنهم يمثلون الأشياء كما هي، حتى أنهم لا يتظاهرون بأنهم يدافعون عن رؤية سخية بالإنسانية، عن واجب

مساعدة الضعفاء، عن التطلع الجامح إلى المساواة أو عن حقوق أساسية لبني البشر. وتشعر سياستهم براحة تامة مع الجوانب الساخنة والهمجية من الخصوصية الإثنية والدينية.

إن الدولة التي ستكون في انتظارنا غداة صعود الليكود الجديد إلى الحكم ستكون غير مستقرة ومتقلبة، لأن أعضاء الليكود الجديد يتماهون، في غالبيتهم، مع المشروع الاستيطاني، الذي هو حملة واسعة تقوم منظومتها القضائية والاقتصادية على قاعدة التماثل الوثيق جدا بين الدولة وبين اليهود، على أساس المفهوم الحريجي للسياسة الخارجية وعلى سلب حقوق الإنسان الأساسية (مثلا ـ حرية التنقل والحركة، حق البناء وحق الملكية. وقد بدأت تسير في المناطق مؤخرا حافلات خاصة باليهود فقط). الليكود الجديد لن يحقق الاستقرار السياسي ولا الازدهار الاقتصادي، لأن رؤيته الاقتصادية خصوصية: ستواصل خدمة وتلبية الاحتياجات غير النهائية للحريديم، للمستوطنين ولنسبة واحد بالمئة فقط من الشريحة الأكثر ثراء. هذا كله لا يزعج أعضاء الليكود الجديد، لأنهم ـ بالخفاء، أو ليس بالخفاء تماما ـ يتمنون اندلاع حرب كبيرة تحدد، مرة واحدة وإلى الأبد، من هو صاحب السيادة العسكرية في المنطقة، كما يتمنون حالة من الحرب الدائمة التي يتم تمويلها من أموال الولايات المتحدة والعلمانيين. الليكود الجديد يعمل هنا وفق قواعد الفوضى والعنف المعروفة جيدا من تاريخ أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا: بواسطة خلق حالة من العنف، هو يأمل في فرض حالة من الخوف والصمت، أو يستدعي ردا عنيفا قد يؤدي إلى استخدام عنف شرعي من جانبه.

وكما انتصر اليمين على اليسار بتحويله إلى كلمة نابية، كذلك انتصر اليسار في المعركة ضد اليمين حين أوضح للجميع أنه الصوت الوحيد الذي ينطق باسم الأخلاق الكونية والبراغماتية السياسية. وكما ادعيت هنا، آنفا، فقد أثبتت رؤية اليسار الأخلاقية، مرات عديدة عبر التاريخ، أنه هو الطريق البراغماتي الوحيد الذي يقود إلى تنظيم المجتمع وتطوره ليصبح جمهورا مزدهرا ومستقرا من المواطنين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه سيتعين علينا التغلب على القرف الذي تثيره فينا السياسة المحلية، هيا لا ننسى أن السياسة ليست حكرا على الأحزاب، بل هي حق للشوارع وللناس.

ومرة أخرى، هوارد زين: «حقيقة هي أن الأميركيين يدلون بأصواتهم كل بضع سنوات لانتخاب أعضاء الكونغرس والرئيس. لكن حقيقة هي أيضا أن التغيرات الاجتماعية الأكثر أهمية في تاريخ الولايات المتحدة ـ الاستقلال عن بريطانيا، تحرير السود، تنظيم القوة العاملة، المنجزات في مجال المساواة بين الجنسين، حظر الفصل العنصري، انسحاب الولايات المتحدة من الفيتنام – حصلت، جميعها، ليس من خلال صناديق الاقتراع، بل بواسطة عمل مباشر من النضال الاجتماعي، من خلال تنظيم حركات شعبية بطرق غير قضائية وغير قانونية».

ليست الأحزاب السياسية فقط، بل المجتمع المدني والمواطنون العاديون أيضا يمكنهم معارضة سياسة الموت التي ينتهجها الليكود الجديد، ويستطيعون مواصلة النضال نفسه الذي خاضته النساء والرجال سوية طوال القرون الثلاثة الأخيرة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

نافيه برومر (*)

نعم للتشاؤم الصحّي...
(ردّ على إيفا إيلوز)

دعت إيفا إيلوز اليسار إلى تقديم نفسه على نحو أكثر فاعلية وكفاءة من اليمين. لكن المسألة تكمن في إجراء تغيير جدي وعميق في جدول الأعمال، لا في تحقيقه بصورة أشدّ كفاءة. إن ما يحتاج اليسار إلى الاقتناع به هو أن منظور اليمين ليس متساويا، بل تسلّطي، عدواني واستغلالي.

في مقالتها بعنوان «حجة تأييد اليسار» (ملحق «هآرتس» – ٢٠١٢/١٢/٢٦)، تقترح إيفا إيلوز أن تكون لليسار بطاقة هوية أخلاقية واستراتيجيا إقناع براغماتية. فاليسار يعني أولا وأساسا، كما تقول صادقة إلى حد بعيد، الالتزام برؤية أخلاقية في صلبها الحرية والمساواة لجميع بني البشر، دونما أي فرق، والنضال ضد أي شكل من التمييز، الإقصاء والاستغلال. لكن التجديد المركزي الذي تعرضه، والرامي إلى مساعدة اليسار في ترميم ثقته بنفسه وإلى تزويده بأدوات مناسبة لإقناع الآخرين بصواب طريقه ومصداقيتها، هو الادعاء البراغماتي القائل بأن اليسار، ببساطة، يقوم بالمهمة على نحو أفضل. وخلافا للصورة التي من عادة اليمين رسمها، عن أن الرؤية اليسارية مثالية وغير عملية، فإنه (اليسار) هو بالذات الوصفة الأكثر ضمانا للمجتمعات التي تنعم بالاستقرار والرخاء وبالمِنعة التي تمكّنها من مواجهة الأزمات. أما السياسة التي يمثلها اليمين، والتي تتراوح ما بين التنكر الجارف لقيم الحرية والمساواة وبين تحقيقها بصورة جزئية أو إساءة استغلالها (ديمقراطية لليهود، نمو وازدهار للأغنياء)، فستؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الاستقرار وإلى غياب الازدهار، على المدى البعيد.

على الصعيد المحلي، تؤكد التكهنات بشأن النتائج المترتبة

(*) طالب دكتوراه في الفلسفة، جامعة «المدرسة الجديدة» في نيويورك، ومركز «منيرفا» للدراسات الإنسانية، جامعة تل أبيب.

إسرائيل الجديدة: طغيان الخطاب اليميني.

على استمرار النهج الحالي في فترة ما بعد الانتخابات (هذا المقال كُتب ونشر قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل، والتي جرت في أواخر كانون الثاني ٢٠١٣) أن الاحتلال سيتواصل بتكلفة متزايدة، وأنه سيقود في نهاية الأمر إلى حرب متواصلة تترتب عليها نتائج مدمرة، وإلى عزلة دولية ترتد علينا وبالا. وفي المقابل، سنكون شهودا على تعمق النهج الاقتصادي القطاعيّ، الفئويّ، اللا اجتماعي، الذي يخدم، بوجه أساس، أصحاب الرساميل والقطاعات ذات النفوذ السياسي، على حساب رفاهية الأغلبية الساحقة من الجمهور وتكريس الفوارق القائمة، بل تعميقها. وفي كلتا الحالتين، هي سياسة قد تحقق الهدوء والنمو السريع في المدى القصير، لكنها عاجزة عن ضمان الاستقرار والازدهار الحقيقيين للمدى الطويل.

من الصعب التفكير بأن شخصا، أيا كان، ممن يحملون الآراء اليسارية يمكن أن يختلف مع إيلوز حول القاعدة الأخلاقية التي تعرضها، أو مع التشخيص المثير للقلق الذي تضعه بشأن تعاظم قوة اليمين. ولكن، أود الادعاء بأن محاولة تزويد اليسار بحجة الضربة القاضية البراغماتية، ومهما كان الأمر مغريا، لا بد من أن تقود، تحديدا، إلى تعقيم الأجندة اليسارية ذاتها والقاعدة الأخلاقية نفسها التي تسعى إيلوز إلى تعميمها وتعزيزها. أولا، قد يتضح أن الادعاء بشأن عدم الاستقرار المزمن في السياسة اليمينية (في البلاد، كما في العالم أجمع) مغرق في التفاؤل المبالغ به، ومن الأجدر استبداله بالحديث عن الفارق بين ثمن الاستقرار الذي يطرحه اليمين وبين رؤية الاستقرار البديل الذي يقترحه اليسار. لكن الأخطر من ذلك هو أن عرض اليسار بوصفه عمليّا أكثر يخفف من حدة الفارق الأساس بينه وبين اليمين. وبكلمات أخرى، استراتيجيا الإقناع هذه تخطئ الجوهر الذي تروم ترويجه، بدلا من دعمه، ويتعين عليها إخلاء مكانها لصالح لغة نقدية من طراز آخر.

لنأخذ، مثلا، استخدام إيلوز الصين للنمذجة على الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، ولذا فإن النمو الهائل فيها على المدى القصير يفرض ثمنا يتمثل في انعدام الاستقرار. ومقابل ذلك، يجدر النظر في التحليل الذي يسوقه، من بين أشياء أخرى، الفيلسوف سلافيو جيجيك، إذ يقول إن «النمور الآسيوية» تحقق تطورا لا يدركه اليسار ولا اليمين القديم، على السواء: «الرأسمالية التوريوية» (رأسمالية التوريو) التي تتميز بكفاءة أعلى، وبالذات لأنها متحررة من قيود الديمقراطية، الحقوق والعدالة الاجتماعية. ويمكن الادعاء بأنه من السابق لأوانه تحديد درجة الاستقرار في هذا النموذج، لكن يتعين الأخذ في الحسبان أن هذا التطور قد يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية إلى درجة يصبح معها نموذج الاستقرار الذي تتحدث عنه إيلوز غير ذي صلة.

وثمة سيناريو آخر يثير القلق هو ذاك الذي يقترحه الجغرافيّ ديفيد هارفي. فإلى جانب الإقرار بحقيقة أن الأزمة المالية في

النقطة المركزية هنا هي أن الحديث عن الحقوق باعتبارها «موردا براغماتيا» لا يختلف كثيرا عن الخطاب اليميني إنْ لم يكن متضمنا دلالات أخرى لمصطلحات مثل الانتعاش، الازدهار والنمو، ولقيم مثل المساواة والحرية. وبصياغة أكثر فظاظة: الادعاء بأن اليسار قادر على «تزويد البضاعة» أكثر وأفضل من غيره يبقى جزئيا فقط إذا لم يؤكد حقيقة أن «البضاعة» ذاتها أفضل وأجدر.

العام ٢٠٠٨ كانت إحدى نتائج عدم الاستقرار الداخلي في المنظومة الاقتصادية العالمية، لا ينفي هارفي احتمال أن تؤدي هذه الأزمة، بالذات، إلى عالم تتكرس فيه وتتعمق مظاهر الفوارق، الاستغلال والنهب، وإنْ بصورة حديثة. ويمتاز هذا العالم ليس فقط بتعمق الفجوة بين اقتصاد رأس المال في دول العالم الأول وبين سوق العمل في بلدان العالم الثالث، وإنما أيضا بالفصل الجهوي الأشدّ حدّة بين «المجتمعات المسيَّجة» وبين غيتوات الفقر في قلب الدول المتطورة. ومن الممكن تحقيق الاستقرار في عالم كهذا، لكن بثمن يتمثل في صور جديدة وأشد خطرا من عدم المساواة: بدءا بخصخصة منظومات ديمقراطية، مرورا بشبكة من أجهزة الشرطة الخصوصية، وانتهاء بمجموعات سكانية كبيرة جدا تعيش في ظروف مزرية ومخزية.

ما يوازي هذه السيناريوهات في بلادنا هو منهج بنيامين نتنياهو ويوفال شتاينيتس (وزير المالية السابق) الاقتصادي، الذي يفاخر بإنجازات إسرائيل في مؤشرات النمو الدولية ويتجاهل باستخفاف المعطيات حول اتساع وتعمق عدم المساواة (مثلا، المعطيات التي عرضها مركز «أدفا»، مؤخرا). وقطعا للشك، ليس ثمة اشتباه في أن إيلوز هي مُناصِرة خفيّة لهذه السياسة. ولكن، مَن يضمن لنا أنه بالإمكان الارتكان إلى أن الطريقة النيو ليبرالية، سواء على المستوى الكوني أو على المستوى المحلي، ستؤول إلى الانهيار الداخلي، لا أن تواصل تعميق الامتيازات التي تسبغها على ملوك المال، خصخصة الخدمات العامة والإفقار البطيء، لكن الواثق، بحق الأغلبية الساحقة؟ حتى في أوساط اليسار الماركسي، الذي درج على الاعتقاد بأنه كلما تفاقم عدم المساواة تعجّلت نهاية الطريقة المحتومة، تنامى الإدراك بضرورة التحرر من وهم هذا السيناريو والشروع في مواجهة الاحتمال الأكثر تشاؤما والمتمثل في استمرار اللا مساواة، بطرق أخرى. وليس في مقدور النقد من اليسار المراهنة على عدم الاستقرار في سياسة اليمين. بدلا من ذلك، يتعين عليه التأكيد، أولا وقبل أي شيء آخر، على الثمن الباهظ المترتب على ذلك الاستقرار الموهوم وعلى ماهيّة الازدهار الذي سيتحقق لقلة قليلة مقابل «التقطير للجماهير» الذي تقترحه.

ومثل هذا الكلام يُقال، أيضا، حول النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وسلطة الاحتلال. هنا، أيضا، تقترح إيلوز على اليسار أن يوجه سهامه للتوقعات التي تفيد بأن استمرار النهج السياسي الراهن سيقوده إلى الانهيار. ويبدو، ظاهريا، إن المسألة مسألة وقت ليس إلا: متى سيعود اليمين إلى رشده فيدرك أن السياسة التي يقترحها اليسار هي البديل الوحيد الممكن على المدى الطويل. ولكن، هنا أيضا، أثبت نظام الاحتلال الإسرائيلي (والدعم، أو الصمت، الذي يوفره، غالبا، المجتمع الدولي، بما فيه أيضا دول نقشت على راياتها مبادئ المساواة وحقوق الإنسان) مرونة واستقرارا طيلة عقود. هكذا، مثلا، «أفلحت» إسرائيل (بصورة براغماتية، بالطبع) في استبدال كمية تصاريح التواجد للفلسطينيين (في داخل إسرائيل – المترجم) بتأشيرات دخول لعمال أجانب، تفضيل التقطيع الجغرافي والحواجز على الحضور الكامل والمكثف في المنطقة، والانتقال إلى نموذج «إدارة» الصراع الذي يستخدم وسائل تكنولوجية متطورة للرصد والمراقبة من بعيد وللاغتيالات من الجو.

إن من يمثل هذا التوجه بصورة أكثر جلاء وأقل اعتذارا ليس الليكود الجديد، وإنما نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي» – المترجم). فمن منطلق رفض أية إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يقترح بينيت مشروع «الاحتلال لايت (المخفف)» مع مؤثرات «الهايتك»، والذي يتمثل نجاحه في حقيقة أن الثمن المترتب عليه هو أكثر احتمالا، في الظاهر. فهل يتعين علينا، في اليسار، أن نثق بالتكهن الذي يتوقع انهيار هذا كله، انهيارا داخليا، على المدى البعيد؟ ألم ننتظر كفاية لكي يحصل مثل هذا الأمر؟

ينبغي فهم هذا التهديد الذي يشكله اليمين المحافظ الجديد

إسرائيل الجديدة: طغيان الخطاب اليميني.

بطريقة مغايرة. النظام الجديد الذي يتعين الاحتراس والتخوف منه لن يكون، بالضرورة، نظاما غير مستقر، بل سيكون استقراره متكئا على قواعد أخرى للعبة، أصبح الجزء الأكبر منها حاضرا أمامنا: استخدام متزايد للتقنيات «الذكية» في السيطرة، الرصد والمراقبة (بما في ذلك على مستوى القياس الحيوي/ البيومتري والتحليل الوراثي)، أيديولوجيا الـ «لا مفرّ» والفصل المادي بين سكان الأبراج العالية وبين القابعين في القاع، من كلا جانبي الخط الأخضر، بحيث لا يحدث أي اتصال إطلاقا، تقريبا، بين هاتين الفئتين. هذا هو الأفق المثير للقلق الذي نتقدم نحوه بخطى حثيثة، والذي يتوجب على اليسار تعيينه نقيضا له.

تظهر في ضوء هذا التهديد المشكلة الثانية والأكثر خطورة في التوجه الذي تقترحه إيلوز، ذلك أن «خط الكسر» الحقيقي الذي ينبغي على اليسار تحديده هو أي نوع من الاستقرار وأي نوع من الازدهار يعدنا بهما اليمين، ثم مقابلتهما بوضع بديل لتحقيق استقرار وازدهار من نوع آخر، مختلف تماما. إن الادعاء بأن اليسار يقترح حلولا أكثر كفاءة وفاعلية للمشكلات عينها التي يحددها اليمين من شأنه، فقط، أن يحجب حقيقة أن اليسار (وإيلوز بضمنه) يسعى إلى إجراء تغيير جذري وعميق في المسائل المطروحة على جدول الأعمال: التطلع إلى مجتمع يتحقق فيه النمو ليس على حساب المساواة، الربح ليس على حساب الرخاء، المنافسة الدولية ليست على حساب حقوق العمال وانتعاش المجتمع والثقافة اليهوديين ـ العبريين ليس على حساب المجتمع والثقافة الفلسطينيين.

وبكلمات أخرى، ليس من الواضح تماما بماذا يختلف تعامل إيلوز مع مصطلحات مثل «العظـَمة» أو «قوة الدولة القومية» عن حديث نتنياهو حول «المناعة القومية» وعن تعابير بائسة مثل «قبة حديدية اقتصادية». ذلك بأن الفارق الذي بقي غير محدد يتمثل في السؤال حول كيفية قياس ذلك الانتعاش والاستقرار، بصورة دقيقة: هل وفق انتعاش سوق التأمينات الصحية الخاصة، أم وفق عدد الأسرّة في المستشفيات؟ هل وفق الإنجازات التي تسجلها تقارير الشركات الفصلية، أم وفق عمال المقاولات الفقراء الذين تشغلهم هذه الشركات؟ هل وفق مؤشرات أسهم الشركات الإسرائيلية في أسواق البورصة العالمية، أم وفق مستوى التعليم الذي يؤهّل الشبان الإسرائيليين للعمل في تلك الشركات؟ ليست هذه مسألة درجة الكفاءة والنجاعة، إن كانت أعلى أم أدنى، وإنما هي مسألة النجاعة والانتعاش اللذين يجري قياسهما وتقييمهما بطريقة مغايرة تماما. إنه الشيء الذي يضيع منا عَبر التوجه البراغماتي. وليس ثمة داع لأن يساور قراء إيلوز أي شك بشأن طرف المعادلة الذي تنتمي إليه وتقف فيه. لكن، بينما يتكئ الحل الذي تقترحه هي لإخراج اليسار من حالة الوهن التي يتخبط فيها على القيم الصحيحة، فإن التوجه الذي يغري بعرض اليسار كأنما هو منافس جيد في الحلبة ذاتها مثل اليمين لا بد من أن يقود، في منتهاه، إلى إفراغ النقد والبديل اللذين يتعين على اليسار طرحهما من مضمونهما وجدواهما.

النقطة المركزية هنا هي أن الحديث عن الحقوق باعتبارها «موردا براغماتيا» لا يختلف كثيرا عن الخطاب اليميني إنْ لم يكن متضمنا دلالات أخرى لمصطلحات مثل الانتعاش، الازدهار والنمو، ولقيم مثل المساواة والحرية. وبصياغة أكثر فظاظة: الادعاء بأن اليسار قادر على «تزويد البضاعة» أكثر وأفضل من غيره يبقى جزئيا فقط إذا لم يؤكد حقيقة أن «البضاعة» ذاتها أفضل وأجدر.

إن الطريق نحو تحديد وتعليم الفارق السياسي بين المعسكرين

تستوجب رسم صورة واضحة للفجوة ما بين الثمن الذي تفرضه الرؤية اليمينية وبين الأمل الذي يحاول اليسار نشره. وخط الإقناع الذي يتعين على اليسار تبنيه مبني على أن رؤية اليمين غير متساوية، في أفضل الأحوال، وتسلطية، عدوانية واستغلالية في أسوئها.

فمن الناحية السياسية، يقترح اليمين علينا مواصلة العيش على حِرابنا كشعب من الأسياد يحكم شعبا ينبغي عليه أن يكون شاكرا ممتنا على شبكة الشوارع المتشعبة التي نقترحها للوصل بين شظايا الحيز السياسي الذي نعرضه عليه.

أما من الناحية الاقتصادية، فهو يقترح الخيار السيء، في كلا وجهيه: العيش، إما ضمن الذين يزدادون ثراء باستمرار وإما ضمن الذين يجمعون الفتات بينما تسحقهم عجلات النمو. هذا هو، بالضبط، الفارق الذي يمحوه التوجه البراغماتي، مع كل النوايا الطيبة، بدل أن يحددّه (من حدّة).

إن التفاؤل المنهجي الذي تبديه إيلوز ومحاولتها تشييد الأخلاق على البراغماتية يجب استبدالهما بتشاؤم صحّي يشكل، في دوره، قاعدة لبلورة وإرساء أجندة يسارية. وتغيير التوجه هذا بعيد جدا عن أن يمثّل الكلمة الأخيرة في تلك الأجندة. لكن، من دون الخطوة الأولى هذه لن يكون في وسع اليسار سوى أن يردد، بصورة أساسية: «ألم نقل لكم؟»، بدلا من صياغة موقف نقدي وأفق بديل ينهلان من الجذور الأخلاقية ذاتها التي تضعها إيلوز، بحق، في مركز الحلبة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

دراسة

نمر سلطاني (*)

إنتاج الدونية:
المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل

أحاول أن أبرهن هنا أن البنية الإسرائيلية الأساسية (أعني المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية)، إذا ما استخدمنا عبارة جون رولز تُخضع المواطنين الفلسطينيين لعملية عزل في الغيتوات تُنزلهم إلى مرتبة منفصلة وغير متساوية.

وهذه البنية الأساسية غير عادلة، حيث أنها لا توفر لهؤلاء المواطنين ظروف الحد الأدنى للحياة الكريمة. والدولة لا تخفق في معالجة هذا الإجحاف فقط، بل هي متورّطة بشكل فعّال في صُنعه. وتتقاطع هذه العملية داخل إسرائيل مع عملية فصل السكان وضم الأراضي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وهاتان العمليتان تُحدثان معًا التآكل في وضع مواطنة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

عملية عزل في غيتوات

«غياب سلطة القانون» هو التعبير الذي يخطر على البال. وحسب مصادر الشرطة فإن ٦٧ بالمئة من المشبوهين بارتكاب جريمة القتل العمد و٧٠ بالمئة من المشتبهين بمحاولات القتل في العام ٢٠١١ هم مواطنون فلسطينيون في إسرائيل (لابين ٢٠١٢). وعلى الرغم أن هؤلاء المواطنين يشكلون أقلّ من ١٩ بالمئة من عدد السكان، فقد شكّلوا العام ٢٠٠٩ نصف السجناء الجنائيين.

هذا الارتفاع في الجريمة بشكل عام – وفي الإجرام المنظم والعنف المحلي بشكل خاص – ليس مفاجئًا لأولئك الذين

(*) باحث حاصل على منحة لدراسات ما بعد الدكتوراه في كلية الحقوق في جامعة بافالو – الجامعة الحكومية لولاية نيويورك. وقد تخرّج وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق في هارفارد. ترجم هذا المقال عن الانكليزية حيث صدر في:

Israel Studies Review, Vo. 27, Issue 2, Winter 2012

يتابعون التطورات داخل الأقلية الفلسطينية (حاج يحيى ٢٠١٠؛ أورن ٢٠١١). فهذا الارتفاع متأثر بالظروف العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحدد السياسات الحكومية والقوانين بصورة قاسية هذه الظروف التي من الملائم وصفها بأنها عملية عزل في غيتوات.

وشملت هذه العملية خمسة عوامل أساسية مترابطة: تراتبية العمل، الاستيلاء على الأراضي، منع التطوّر، التعليم المنقوص، وإنتاج الفقر.

تراتبية العمل

جرى منذ تأسيس دولة إسرائيل دمج المواطنين الفلسطينيين في سوق عمل منفصلة دفعت بهم إلى مرتبة اقتصادية أدنى. وتشكلت هذه التراتبية على أساس قومي من خلال ضبط الدولة لحرية وإمكانية وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل ومنع نشوء بنية اقتصادية فلسطينية مستقلة. فقد فرضت الدولة نظام الحكم العسكري على مواطنيها العرب فقط (١٩٤٨– ١٩٦٦) وحرمتهم من حقوقهم الأساسية، بما فيها حق التنقل والحركة، الذي جرى ضبطه بواسطة نظام تصاريح المرور. وقد شكلت سياسة الإخضاع الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من البناء الصهيوني للدولة وكانت تهدف إلى السيطرة على الأقلية (لوستيك ١٩٨٠؛ روزنهيك ٢٠٠٣).

الاستيلاء على الأرض

رافق الدمج التراتبي في سوق العمل تحويل هؤلاء المواطنين من مالكي أرض إلى أيد عاملة رخيصة وغير مهنيّة وغير محمية نسبيًا، ومن خلال مشروع تشريعي وقضائي محكم استولت الدولة بموجبه على الغالبية العظمى من أراضي المواطنين الفلسطينيين لمنفعة النظام الاستيطاني الإثنوقراطي الناشئ (هولزمان – غزيت ٢٠٠٧؛ كيدار ٢٠٠٣؛ ميحوزاي ٢٠١٢). وفي الوقت نفسه ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل من ١٥٦ ألفًا العام ١٩٤٨ إلى نحو ١٫٤ مليون العام ٢٠١٢، وأصبحت قراهم مكتظّة بينما انخفض احتياطي الأرض لديهم باستمرار. ولقد جرى نقل الأرض من أيدي مالكيها الفلسطينيين إلى سيطرة الدولة. وحولت هذه العملية اقتصاد الأقلية من اقتصاد كان يعتمد إلى درجة كبيرة على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الريع العائد من العمل اليدوي الرخيص في المدن اليهودية الناشئة. وهذه المدن استفادت أيضًا من التوزيع المتفاوت لميزانية الدولة الذي ميّز ضد السكان الفلسطينيين.

منع التطور

ساهمت هيئات الدولة المسؤولة عن التخطيط وتوزيع المناطق في هذه العمليات وذلك بمنعها تصنيع المناطق التي يسكنها الفلسطينيون مستخدمة ذرائع مختلفة مثل المحافظة على البيئة والسياحة (ويسلي ٢٠٠٦). هذا الأمر هو عملية «منع تطور» (de-development) إذا استعرنا تعبير سارة رُويْ (١٩٩٩) في سياق حديثها عن المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. فالقرى والمدن الفلسطينية تعاني من النقص في خطط التوزيع الملائمة إلى مناطق، إذ توجد فيها مناطق صناعية قليلة فقط. كما أن سلطات التخطيط لا تعترف ببعض القرى على الرغم من أنها كانت موجودة قبل قيام إسرائيل، والحكومة نادرًا ما تصنّف البلدات العربية باعتبارها مناطق أفضلية قومية. ومثل هذا التصنيف لو تمّ يعود عليها بمنافع ضريبيّة ويؤهّلها للحصول على دعم مالي حكومي، ومن شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي. وهذه الظروف تقوّض وجود فرص العمل في هذه البلدات.

نسبة النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل أقلّ من نسبة النساء اليهوديات العاملات، ونسبتهن أقل أيضًا من نسب النساء العربيات العاملات في أماكن أخرى في المنطقة، إذ أن نسب النساء العربيات والمسلمات العاملات في موريتانيا والمغرب وحتى في عُمان والسعودية أعلى من نسب النساء العربيات العاملات في إسرائيل (زعبي ٢٠٠٩). الأسباب الأساسية هي بشكل واضح اجتماعية – اقتصادية وليست ثقافية، فالنقص في فرص العمل في المدن الفلسطينية، وشبكة المواصلات العامة غير الملائمة التي تخدم السكان الفلسطينيين، والعدد القليل جدًا لمؤسسات رعاية الطفولة اليومية التي تموّلها الحكومة في المدن الفلسطينية مقارنة مع المدن اليهودية، وجهاز التعليم المتهالك، كلّها عوامل مساهمة في ذلك (زعبي ٢٠٠٩).

التعليم المنقوص

يعامل جهاز التعليم الحكومي الإسرائيلي الأطفال الفلسطينيين بمنزلة الدرجة الثانية (كورسِن – نيف ٢٠٠٤؛ هيومان رايتس ووتش ٢٠٠١). والدولة تمارس التمييز ضد جهاز التعليم العربي الحكومي في النواحي جميعها عمليًا. فقد انخفضت نسبة الطلاب الفلسطينيين الذين يحملون شهادة الثانوية العامّة التي تؤهّلهم لفرص التعليم العالي خلال السنوات الماضية من ٤٢٫٢ بالمئة

خسارة الأرض، وفقدان فرص العمل الكريم، وفرص التعليم، هي أسباب رئيسة لنسب الفقر العالية في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وقد ارتفعت هذه النسب بشكل كبير مع مرور الوقت بين العائلات والأطفال، ففي العام ١٩٩٠ بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر ٥ر٣٤ بالمئة، وارتفعت هذه النسبة العام ٢٠٠٩ لتبلغ ٥ر٥٣ بالمئة، مقابل ٢ر١٥ بالمئة من العائلات اليهودية

العام ٢٠٠٣ إلى ٩٤ر٣١ بالمئة العام ٢٠٠٨ (زيليكوفيتش ٢٠٠٩). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الذين تأهلوا للتعليم العالي في العام ٢٠١١ (٣ر٣٨ بالمئة) فإن هذه النسبة لا تزال أقل بكثير من النسبة في الوسط اليهودي حيث بلغت ٦ر٦٤ بالمئة في ذلك العام (كاشتي ٢٠٠٧).

علاوة على ذلك فإن الزيادة الظاهرة مضلّلة لأنها مصحوبة بانخفاض بنسبة ٤ بالمئة في عدد الطلاب الفلسطينيين الذين ينهون المدرسة الثانوية (٢٠ بالمئة لم ينهوا الدراسة الثانوية العام ٢٠١١)، ومصحوبة بانخفاض في عدد الطلاب الذين يسجّلون للامتحانات (نيشر ٢٠١٢).

وتضر سياسات القبول لدى الجامعات بشكل نموذجي بالطلاب القادمين من الضواحي، الأمر الذي أدركه رؤساء الجامعات حين قرروا العام ٢٠٠٣ تغيير شروط القبول من أجل قبول المزيد من الطلاب اليهود الفقراء (ساعر ٢٠٠٣). وأثارت زيادة عدد الطلاب الجامعيين الفلسطينيين التي جاءت في أعقاب هذا التغيير مؤسسات التعليم التي قررت العودة إلى السياسات السابقة (المصدر نفسه). إضافة إلى ذلك أدخلت كليات الطب شروطًا أساسية عديدة للقبول خفّضت بشكل مؤثر عدد الطلاب الفلسطينيين الذين جرى قبولهم (شتيرن وتراوبمان ٢٠٠٦؛ تراوبمان ٢٠٠٧).

علاوة على ذلك فإن موارد الدولة تكرَّس لاستخدام جهاز التعليم العربي كوسيلة مهمة للسيطرة (الحاج ١٩٩٥). ويمثل تدخّل جهاز المخابرات العامة (الشاباك) المستمر منذ فترة طويلة في تعيين المستخدمين في مجال التعليم استنادًا إلى الاعتبارات السياسية هذه السياسة (إتينغر ٢٠٠٤؛ سلطاني ٢٠٠٤). والسيطرة على جهاز التعليم هي مظهر واحد فقط من مظاهر سياسة المؤسسة الأمنية المتعلقة بالمراقبة العامة للأقلية والسيطرة السياسية عليها، والتي استمرت بعد الإلغاء الرسمي للحكم العسكري الإسرائيلي العام ١٩٦٦ (كوهين ٢٠١٠). وكانت الدولة قد أعلنت العام ٢٠٠٥ عن نيّتها إلغاء منصب ممثل جهاز الأمن العام في جهاز التعليم العربي وذلك في أعقاب الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل– إلى المحكمة العليا. ومع ذلك يبقى تدخّل جهاز الأمن سؤالا مفتوحا.

إنتاج الفقر

خسارة الأرض، وفقدان فرص العمل الكريم، وفرص التعليم، هي أسباب رئيسة لنسب الفقر العالية في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وقد ارتفعت هذه النسب بشكل كبير مع مرور الوقت بين العائلات والأطفال، ففي العام ١٩٩٠ بلغت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر ٥ر٣٤ بالمئة، وارتفعت هذه النسبة العام ٢٠٠٩ لتبلغ ٥ر٥٣ بالمئة، مقابل ٢ر١٥ بالمئة من العائلات اليهودية (مؤسسة التأمين الوطني ٢٠١١).

وفي حين بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين الفقراء ٨ر٥٦ بالمئة في العام ٢٠٠٢، ارتفعت هذه النسبة إلى ٨ر٦٥ بالمئة في العام ٢٠١٠، مقابل ١ر ٢٤ بالمئة من الأطفال اليهود (المجلس الوطني لسلامة الطفل ٢٠١١).

تستطيع الدولة التدخل في مثل هذه الحالات لإنقاذ مواطنين كثيرين من دائرة الفقر من خلال دفع مخصصات الرفاه الاجتماعي، ولكن المواطنين اليهود الذين تنقذهم سياسات الدولة من دوائر الفقر أكثر من المواطنين الفلسطينيين، وذلك بسبب التمييز في سياسات توزيع مخصصات الرفاه. ففي العام ٢٠٠٨ خفضت الدولة الفقر بنسبة ٢ر٤٦ بالمئة لدى السكان اليهود مقابل ٥ر١٣ بالمئة في صفوف السكان الفلسطينيين (عدالة ٢٠١١).

وإكمالاً للحلقة المفرغة، فإن الفقر يقلص امكانية الحصول على التعليم العالي وعلى أعمال مرتفعة المدخول. وتباعًا فإن فقدان الأعمال ذات الدخل العالي يولّد ثانية الفقر في التجمعات المكتظة بالسكان. والفقر المركّز في الأحياء المعزولة عنصريًا، كما يلاحظ في سياق المجتمعات الإفريقية – الأميركية في الولايات المتحدة،

على الرغم من التأثير المتزايد لأيديولوجيا العولمة والنيو- ليبرالية في إسرائيل فإن الدولة لا تزال تحتفظ بحضورها القوي وذلك من خلال التعاون المركّب مع شركات خاصة من أجل خلق نظام حيّزيّ ملائم ومناسب للتهويد. وفي ما يسمى المدن المختلطة أيضًا تخلق سلطات التخطيط من جديد الفصل العرقي على أرض الواقع بين السكان اليهود والفلسطينيين (يعقوبي ٢٠٠٩). وجدار الفصل موجود ليس فقط في الضفة الغربية بل داخل إسرائيل أيضًا، بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في المدن المختلطة، مثل اللد والرملة، وبين بلدتي قيسارية وجسر الزرقاء المتجاورتين.

يساهم في تحويل هذه التجمعات إلى مناطق ذات نسبة إجرام عالية ومدارس متهالكة ونسب وفيات عالية وسكان يعتمدون على مخصصات الرفاه الاجتماعي (ماسي ودنتون ١٩٩٣). وبكلمات أخرى تصبح هذه التجمعات غيتوات.

العزل العنصري – واقعيًا وقانونيًا

الغيتو، حسب ما يقول عالم الاجتماع لويس فاكانت (٢٠٠٠) هو «سجن اجتماعي»، والسجن هو «غيتو قضائي». الأفراد الذين يحاولون الهروب من مصير الغيتو يواجهون واقعًا فيه الحراك الاجتماعي محدود جدًا. فالأفكار النمطية والمواقف العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين السائدة لدى الأغلبية اليهودية تسهم في محدودية هذا الحراك الاجتماعي. هذه المواقف التي يرعاها جهاز التعليم في إسرائيل تغذيها عسكرة المجتمع الإسرائيلي وتصريحات الشخصيات الدينية البارزة وتهافت وسائل الإعلام (بارتال وتايخمان ٢٠٠٥؛ بيلد – إلحنان ٢٠١٢). وهذا يقلل بشكل فعّال الاحتمال بأن يقبل المواطنون اليهود تأجير الشقق أو بيعها للمواطنين الفلسطينيين.

ولكن العوامل الرئيسة المؤدية إلى حراك اجتماعي وحيزيّ متدنّ هي عوامل قانونية ومؤسساتية. فالفصل في التعليم بارز في الفصل المؤسساتي لنظام التعليم في الدولة إلى نظام تعليم عربي ونظام تعليم يهودي (والأخير ينقسم إلى نظام تعليم علماني ونظام تعليم ديني). ديمومة الوضع المنفصل والمتدني للتعليم العربي مرتبطة بالمبنى اللاتركيزي لقانون الحكم المحلي. وكما يدعي يشاي بلانك (٢٠٠٦) فإن الفصل في نظام التعليم ليس ناتجًا عن خيارات حرّة للمواطنين اليهود والعرب، بل هو نتيجة للقواعد الخلفية التي يخلقها قانون الحكم المحلي والتي تؤطر خيارات المواطنين. الفصل في التعليم متواصل لأنه بنيوي.

يسير الفصل في التعليم جنبًا إلى جنب مع الفصل في الإسكان (دنتون ١٩٩٦). قوانين الدولة وسياساتها في مجال توزيع الأرض والإسكان تقيّد الحراك الحيّزيّ لدى الأزواج الفلسطينية الشابة. ففي حين أقامت الدولة مئات التجمعات السكنية لليهود، فإنها لم تبنِ بلدة واحدة جديدة للفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨– باستثناء التركيز القسري للسكان البدو في مدن فقيرة وقد رافق ذلك طردهم من أرض آبائهم وأجدادهم وهدم قراهم. هيئات ومنظمات صهيونية شبه حكومية – مثل الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية – أقامت بلدات مغلقة، لليهود فقط. وقرار المحكمة العليا في قضية قعدان العام ٢٠٠٠ لم يعترض أو يتحدّى هذا الفصل. ورغم أن المحكمة منعت التمييز في السكن وفي توزيع الأراضي إلاّ أنها لم تفحص السياسة العنصرية الخاصة بالأراضي المستمرّة منذ عدة عقود ولم تفحص دور لجان القبول في البلدات المغلقة. وقد حصّنت الكنيست هذا المنفذ القانوني في آذار ٢٠١١ عندما شرعنت دور لجان القبول وقدرتها على رفض المرشحين للسكن على خلفية «عدم التوافق الاجتماعي».

وعلى الرغم من التأثير المتزايد لأيديولوجيا العولمة والنيو– ليبرالية في إسرائيل فإن الدولة لا تزال تحتفظ بحضورها القوي وذلك من خلال التعاون المركّب مع شركات خاصة من أجل خلق نظام حيّزيّ ملائم ومناسب للتهويد. وفي ما يسمى المدن المختلطة أيضًا تخلق سلطات التخطيط من جديد الفصل العرقي على أرض الواقع بين السكان اليهود والفلسطينيين (يعقوبي ٢٠٠٩). وجدار الفصل موجود ليس فقط في الضفة الغربية بل داخل إسرائيل أيضًا، بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في المدن المختلطة، مثل اللد والرملة، وبين بلدتي قيسارية وجسر الزرقاء المتجاورتين.

الفصل بين السكان العرب واليهود هو أيضًا أثر لقانون الأحوال الشخصية. فالتزاوج اليهودي – العربي نادر جدًا. هذه

الندرة لا يمكن فهمها بدون خلفية عدم وجود زواج مدني في القانون الإسرائيلي من جهة، والاحتفاظ بالمكانة المستقلة للسلطات الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية ومسؤوليتها عن الأحوال الشخصية، التي أقرها القانون العثماني، من جهة أخرى.

تولّد الدولة من خلال مثل هذه القوانين والممارسات من جديد الفصل العرقي في مجال التعليم والسكن بين المواطنين اليهود والفلسطينيين. وإذا ما كان هذا الفصل ظرفًا واقعيًا بعد العام ١٩٤٨ وطرد الشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته، فإنه يجري الإبقاء عليه وإعادة إنتاجه منذ ذلك الوقت بواسطة نظام قانوني وسياسي محكم.

دور النظام القانوني

هناك ثمانية أوجه أساسية لمساهمة القانون في إخضاع الأقلية الفلسطينية. لقد ذكرت أعلاه أن القانون كان ولا يزال الأداة الرئيسة للاستيلاء على الأرض، وأن قانون الحكم المحلي يديم الفصل العرقي في مجالي التعليم والسكن.

وسوف أبحث أدناه ستة عوامل إضافية.

١. مواطنة ذات طبقتين: ينتج النظام القانوني مسارين للحصول على المواطنة: قانون المواطنة وقانون العودة. القانون الثاني فقط هو الذي يؤدي دور قانون المواطنة الإسرائيلية. تتمثل المكانة المتدنية لمواطنة الفلسطينيين في القانون الذي يمنع منح الجنسية لأزواج وزوجات المواطنات والمواطنين الفلسطينيين ويسري مفعوله منذ العام ٢٠٠٣. هذا القانون موجّه حصريًا ضد المواطنين الفلسطينيين لأنه لا يؤثر على تجنيس أزواج وزوجات المواطنات والمواطنين اليهود حسب قانون العودة.

٢. غياب المساواة الشكلية: أنتج سن القوانين الأساسية الإسرائيلية خلال سنوات التسعينيات قائمة جزئية من الحقوق تجاهلت بشكل فاضح وواعٍ مبدأ المساواة. وكما ظهر فشل محاولات المشرّعين الفلسطينيين لإدخال مبدأ المساواة الشكلية إلى كتاب القوانين الإسرائيلي، فإن الكنيست يخشى أن تقوّض المساواة يهودية الدولة. قرارات المحكمة العليا أخضعت حتى الآن مبدأ المساواة ليهودية الدولة باعتبارها القيمة الأساس، وأخفقت حتى اليوم في الاعتراف بالحق الجماعي للمواطنين الفلسطينيين في المساواة، رغم أنها اعترفت بالمساواة في قضية حقوق النساء.

٣. عمى الألوان القضائي: التمييز الذي يبدو محايدًا يكمل غياب المساواة الشكلية. فقد جرى استخدام معيار الخدمة العسكرية كذريعة للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين على الرغم من أن القانون لا يطلب منهم أداء هذه الخدمة. وكان لهذا المعيار تأثير في مجال الإسكان والتشغيل، ولكن المعايير تكاثرت على مدار السنين. وقد أجازت المحكمة العليا هذا التمييز الذي يبدو محايدًا وشرعنته عن طريق توجه قضائي متجاهل لتباين ظروف المجموعات المختلفة («عمى ألوان») وبذلك فشلت في الاعتراض على تأثير التمييز في الواقع (بنفنيستي وشاحم ٢٠٠٤).

٤. السقف السياسي: الدولة لا تحصّن طابعها اليهودي في قوانينها الأساسية فحسب، بل تمنع أيضًا المحاولات السياسية لتغيير قواعد اللعبة المعدّة من أجل منفعة الأغلبية اليهودية. قانون أساس: الكنيست يسمح بمنع أحزاب سياسية أو مرشحين أفراد من المشاركة في انتخابات برلمانية معينة إذا رفضوا علنا أو ضمنا الطابع اليهودي للدولة من خلال مطالبتهم بالدمقرطة والمكانة المتساوية لجميع المواطنين. ولقد منعت المحكمة العليا في السنوات الأخيرة عدة محاولات لشطب أحزاب فلسطينية من المشاركة في الانتخابات، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير إذا ما أخذنا بالحسبان تنامي تأثير معسكر اليمين في المحكمة.

٥. المركزية الإثنية في القضاء: في امتحانات مهمة لمكانة المواطنة أخفقت المحكمة في حماية الحقوق المتساوية في المواطنة. ففي العامين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ أيدت المحكمة القانون الذي يمنع تجنيس أزواج المواطنات وزوجات المواطنين الفلسطينيين في حال كونهم من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو من دول عربية مجاورة. وعلى الرغممن أن المحكمة استخدمت الحجج ذات الصلة بالأمن إلاّ أنها أيدت في الحقيقة المنطق الديمغرافي للقانون، وبذلك شرعنت وصف الأقلية

الفلسطينيون في إسرائيل: مساواة شكلية.

الفلسطينية بأنها خطر ديمغرافي.

٦. التجريم: المواطنون الفلسطينيون المشتبه بهم بمخالفة القانون الجنائي هم أكثر تعرّضًا لمواجهة لوائح اتهام ضدّهم، من المواطنين اليهود المشتبه بقيامهم بالمخالفة نفسها، كذلك هم أكثر تعرّضًا لأن يُدانوا ويُحكَم عليهم بالسجن في المحاكم الدنيا (راتنر وفيشمان ١٩٩٨). هذا الأمر يُظهر التباين في تطبيق القانون الجنائي والتشديد الأكثر تجاه المواطنين الفلسطينيين. خلال فترة الحكم العسكري جرى تجريم المواطنين الفلسطينيين لخرقهم نظام تصاريح العبور الذي ضبط تنقلهم وحرية وصولهم إلى سوق العمل (كورن ٢٠٠٤). والتجريم واضح أيضًا في الحالات ذات الصلة بالخطاب السياسي والاحتجاج الشعبي، فالاعتقالات الجماعية التي تعرّض لها المواطنون الفلسطينيون خلال الاحتجاجات في أكتوبر العالم ٢٠٠٠ والاعتقالات في أعقاب الاحتجاج ضد الهجوم الضاري على قطاع غزة (كانون الأول ٢٠٠٨ – كانون الثاني ٢٠٠٩) هي أمثلة على هذه الظاهرة (أنظروا على سبيل المثال، بكر وعسلي ٢٠٠٩).

التقاء العزل في غيتوات بالعزل في بانتوستانات

إن سياسات الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل لا تكشف فقط عن الممارسات القمعية في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بل تبرز أيضًا مكانة المواطنين الفلسطينيين المتضعضعة داخل إسرائيل. هذه المكانة هي نتيجة عوامل قانونية ومؤسساتية وبنيوية راسخة ومستديمة وهي عوامل غير عادلة وغير ديمقراطية بشكل جذري. التغيير الجوهري ضروري من أجل منح المواطنين الفلسطينيين ظروف حياة كريمة باعتبارهم مواطنين أحراراً ومتساوين.

ولكن النخب الإسرائيلية الحاكمة لا تبدي الرغبة في مثل هذا التغيير. وعلى العكس من ذلك تعمّق هذه النخب عملية العزل في الغيتوات. هذه العملية توازي وتشابه عملية «العزل في بانتوستانات» في الضفة وقطاع غزة التي تتحدث عنها ليلى فرسخ(٢٠٠٣) . كلتا العمليتين تفصلان الفلسطينيين عن اليهود وتحوّلان التجمعات السكنية الفلسطينية إلى حالة تبعية بدون بنية تحتية اقتصادية قابلة للحياة ومستقلة. وتجري السيطرة المحكمة على الفلسطينيين المواطنين وغير المواطنين بالوسائل الأمنية، ويُنزَلون إلى وضع قانوني أدنى من الوضع القانوني للمواطنين اليهود. وأخيراً يمنح القانون الإسرائيلي حقوقًا فردية للأفراد الفلسطينيين المواطنين وغير المواطنين ولكنه لا يعترف بهم كجماعات قومية لها حقوق جماعية (انظروا على سبيل المثال، برزيلاي ٢٠٠٣، ٩٧– ١٤٦).

كلتا العمليتين تتحديان السردية التي تقول إن «سياسات إسرائيل حسنة النية». ففي المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ تعزز إسرائيل باستمرار سيطرتها على السكان وعلى الأرض وتقطّع أوصالها وتزيد عدد المستوطنين بشكل متطرّف. وفيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين فإن الدولة لم «تسدّ الفجوات» بين العرب واليهود، بل على العكس تمامًا تواصل سياساتها المتعلقة بالعزل العرقي والتمييز المأسسَين.

يمكن فهم أوجه الشبه بين العمليتين بشكل أفضل إذا فهمنا أطول احتلال عسكري منذ الحرب العالمية الثانية بمفهوم الضمّ الفعلي (بن نفتالي وآخرون ٢٠٠٥). يتعرض طول الاحتلال مع افتراضات القانون الدولي بصدد الطابع المؤقت لمفهوم الاحتلال. وفي الحقيقة فإن الموقف الرسمي الإسرائيلي لا يعترف حتى الآن بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها مناطق محتلة، وقد رفضت إسرائيل ولا تزال تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على هذه المناطق (باستثناء ما يسمى البنود الإنسانية). هذا الضم الفعلي يظهر أيضًا في القوانين الخاصة. فقد جرى دمج المناطق المحتلة في النظام القانوني والاقتصادي، كما يظهر ذلك في قرار المحكمة العليا بخصوص أبو عفو فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. يمكن ملاحظة هذه الحقيقة أيضًا في التوفيق المتزايد بين قوانين العمل، على سبيل المثال في الحالات المتعلقة بدعاوى التعويض عن الأضرار وخرق اتفاقيات العمل الخاصة بالفلسطينيين العاملين في شركات المستوطنين (كريني ٢٠٠٩).

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هاتان العمليتان التوأمتان – عملية عزل المواطنين الفلسطينيين في غيتوات، وعملية عزل الفلسطينيين غير المواطنين في بانتوستانات – فإن الخط القانوني الفاصل بين المواطنين وغير المواطنين سيستمر في الاندثار. الفلسطينيون في إسرائيل هم مواطنون واقعون تحت الاحتلال، والفلسطينيون القاطنون في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ هم مواطنون غير معترف بهم. على أية حال، سواء بقي الخط الفاصل القانوني أم لم يبق فإن هذا الأمر قد لا يكون مهمًا، لأن النتيجة ستكون على الأرجح نفسها، وهي استمرار إخضاع الفلسطينيين ودونيتهم.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة محمد كيال]

المراجع:

Adalah. 2011. *The Inequality Report: The Palestinian Arab Minority in Israel*. Haifa: Adalah–The Legal Center for Arab Minority Rights.

Al-Haj, Majid. 1995. *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany: State University of New York Press.

Baker, Abeer, and Rana Asali. 2009. *Prohibited Protest: Law Enforcement Authorities Restrict the Freedom of Expression of Protestors against the Military Offensive in Gaza*. [In Hebrew.] Haifa: Adalah–The Legal Center for Arab Minority Rights.

Bar-Tal, Daniel, and Yona Teichman. 2005. *Stereotypes and Prejudice in Conflict: Representations of Arabs in Israeli Jewish Society*. Cambridge: Cambridge University Press.

Barzilai, Gad. 2003. *Communities and Law: Politics and Cultures of Legal Identities*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Ben-Naftali, Orna, Aeyal Gross, and Keren Michaeli. 2005. «Illegal Occupation: Framing the Occupied Palestinian Territory.» *Berkeley Journal of International Law* 23, no. 3: 551–614.

Benvenisti, Eyal, and Dahlia Shaham. 2004. «Facially Neutral Discrimination and the Israeli Supreme Court.» *New York University Journal of International Law & Politics* 36: 677–716.

Blank, Yishai. 2006. «Brown in Jerusalem: A Comparative Look on Race and Ethnicity in Public Schools.» *Urban Lawyer* 38, no. 3: 367–436.

Cohen, Hillel. 2010. *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948–1967*. Trans. Haim Watzman. Berkeley: University of California Press.

Coursen-Neff, Zama. 2004. «Discrimination against Palestinian Arab Children in the Israeli Educational System.» *International Law and Politics* 36: 749–816.

Denton, Nancy A. 1996. «The Persistence of Segregation: Links between Residen- tial Segregation and School Segregation.» *Minnesota Law Review* 80: 795–824.

Ettinger, Yair. 2004. «Tirosh Admits: Shabak Monitors Arab Principals.» [In Hebrew.] *Ha'aretz*, 25 August.

Farsakh, Leila. 2003. «Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Pales- tinian State?» *Middle East Journal* 59, no. 2: 230–245.

Haj Yahia, Mohammad, ed. 2010. «Violence in Palestinian Society: Types, Motives and Solutions.» Jadal 6, June. http://mada-research.org/en/201015/06//jadal-issue-6-june-2010/.

Holzman-Gazit, Yifat. 2007. *Land Expropriation in Israel: Law, Culture and Society*. Aldershot: Ashgate.

Human Rights Watch. 2001. *Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children in Israel's Schools*. http://www.hrw.org/reports/2001/israel2/.

Karayanni, Michael. 2009. «Choice of Law under Occupation: How Israeli Law Came to Serve Palestinian Plaintiffs.» *Journal of Private International Law* 5, no. 1: 1–48.

Kashti, Or. 2007. «Matriculation Exam Success Rate among Israeli Arabs Contin- ues to Drop.» *Ha'aretz*, 11 June.

Kashti, Or. 2011. «Sa'ar Hails 2.2% Rise in Bagrut Pass Rate.» *Ha'aretz*, 12 April. Kedar, Alexander (Sandy). 2003. «On the Legal Geography of Ethnocratic Settler States: Notes toward a Research Agenda.» *Current Legal Issues* 5: 401–444.

Koren, Alina. 2004. «Political Control and Crime: The Use of Defense (Emergency) Regulations during the Military Government.» *Adalah's Review* 4: 23–32.

Lappin, Yaakov. 2012. «Law and Order: Cracking Down on Arab Sector Violence.» *Jerusalem Post*, 20 January.

Lustick, Ian. 1980. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press.

Massey, Douglas M., and Nancy A. Denton. 1993. *American Apartheid: Segregation and the Making of the Underclass*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Mehozay, Yoav. 2012. «The Rule of Difference: How Emergency Powers Prevent Palestinian Assimilation in Israel.» *Israel Studies Review* 27, no. 2: 18–40.

National Council for the Child. 2011. «Data Selection from the Annual Report: Children in Israel—2011.» [In Hebrew.] http://www.children.org.il/Files/File/leket2011int.pdf.

National Insurance Institute. 2011. Annual Survey, 2010. http://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Publications/AnnualSurvey/2010/Pages/default.aspx.

Nesher, Talila. 2012. «Fewer Israeli Students Matriculating, Less Improvement inTest Results.» *Ha'aretz*, 9 August.

Oren, Ram. 2011. «Taking on Arab Crime Lords.» *Ha'aretz*, 15 June.
Peled-Elhanan, Nurit. 2012. *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education*. London: I.B. Tauris.

Rattner, Arye, and Gideon Fishman. 1998. *Justice For All? Jews and Arabs in the Israeli Criminal Justice System*. Westport, CT: Praeger Publishers.

Rosenhek, Zeev. 2003. «The Political Dynamics of a Segmented Labour Market: Palestinian Citizens, Palestinians from the Occupied Territories and Migrant Workers in Israel.» *Acta Sociologica* 46, no. 3: 231–249.

Roy, Sara. 1999. «De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo.» *Journal of Palestine Studies* 28, no. 3: 64–82.

Sa'ar, Relly. 2003. «Universities Return to Aptitude Exams to Keep Arabs Out.» *Ha'aretz*, 27 November.

Stern, Yoav, and Tamara Traubmann. 2006. «Hebrew Univ. to Review Application Process Deemed Discriminatory.» *Ha'aretz*, 22 November.

Sultany, Nimer. 2004. «The Shabak's Education Ministry.» [In Hebrew.] Ha'aretz, 29 August.

Traubmann, Tamara. 2007. «Tel Aviv Medicine Faculty Ups Minimum Age to 20.» *Ha'aretz*, 15 March.

Wacquant, Loïc. 2000. «The New 'Peculiar Institution': On the Prison as Surrogate Ghetto.» *Theoretical Criminology* 4, no. 3: 377–389.

Wesley, David A. 2006. *State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Devel- opment in Arab Towns in Israel*. Berghahn Books.

Yacobi, Haim. 2009. *The Jewish-Arab City: Spatio-Politics in a Mixed Community*. London: Routledge.

Zelikovich, Yaheli Moran. 2009. «Major Gaps between Jews, Arabs in Matricula- tion Eligibility.» *Ynet*, 7 September. http://www.ynetnews.com/articles/ 0,7340,L-3744164,00.html.

Zu'bi, Himmat. 2009. «Palestinian Women in the Israeli Labor Market.» *Jadal 4*. http://mada-research.org/en/200904/10/jadal-issue-4-october-2009/.

أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

الأستاذ الجامعي والمؤرخ المتخصص في شؤون الحركات القومية والفاشية

زئيف شتيرنهل: احتلال ١٩٦٧ جرح مفتوح أخلاقيًا وسياسيًا!

***المشروع الصهيوني كان في الأصل مشروعا لاحتلال البلاد وإسكانها باليهود، ولم يكن هناك خيار آخر، وليست لدي أي مشكلة أخلاقية إزاء هذا. المشكلة الأخلاقية عندي تبدأ من العام ١٩٤٩، الذي كان يجب أن توضع فيه نهاية للاحتلال بعد أن نجحت الصهيونية في تحقيق جميع أهدافها وفي تطبيقها ميدانيًا*.**

في ٢٥ أيلول ٢٠٠٨، تعرّض المؤرخ الإسرائيلي البروفسور زئيف شتيرنهل، إلى محاولة اغتيال على خلفية الأفكار السياسية التي يتبناها. وقد تمثلت ردة الفعل الأولية التي بدرت عنه في القول: «في حالة أن من قام بهذا العمل ليس مجنونا فردا، وإنما جهة تمثل تيارا سياسيا أو شعبيا، فإن هذه ستكون بداية انحلال الديمقراطية الإسرائيلية. إنّ مجرد تنفيذ هذا العمل يدل على هشاشة الديمقراطية الإسرائيلية، وعلى الحاجة إلى أن نتجنّد من أجل الدفاع عنها بإصرار وحزم».

وكانت تقديرات صادرة عن الشرطة الإسرائيلية قد أشارت إلى أن تنظيما يهوديا يمينيا متطرفًا، يدعى «جيش التحرير الرسمي»، هو الذي يقف وراء محاولة الاغتيال هذه، وإلى أن هذا التنظيم يعتزم أن يمسّ بشخصيات يسارية إسرائيلية أخرى على غرار شتيرنهل. وقد استندت تقديرات الشرطة هذه إلى بضعة أدلة عثرت عليها في بيت شتيرنهل في القدس، من بينها العبوة الناسفة التي انفجرت أمام باب البيت، والتي أسفرت عن إصابته بجروح، وتبين أن تركيبها يحتاج إلى خبرة، وأيضًا إلى تعقب الجناة له ومعرفة تحركاته، حيث أن الانفجار وقع لدى عودته من رحلة في خارج البلاد، إضافة إلى وجود مناشير قرب البيت تمنح جائزة بقيمة مليون ومئة ألف شيكل لـ «من يقتل ناشطا يساريا».

وتناولت الصحف الإسرائيلية محاولة اغتيال شتيرنهل على نطاق واسع. غير أن أغلبية المقالات والتحليلات، التي نُشرت مباشرة بعد وقوع الحادث، ظلت متواضعة للغاية في تناول التأثير السلبي المترتب على المشروع الاستيطاني وعلى تطرف المستوطنين على إسرائيل، والذي ينعكس في تزايد العنف وخرق القانون في المجتمع الإسرائيلي من جهة، وفي منع تقدم العملية السياسية من جهة أخرى.

وأوضح أحد ضباط الشرطة أن المعتدين «عملوا بصورة منظمة جدا، وهذا يدل بشكل أكيد على تصاعد نشاط اليمين المتطرف ضد الناشطين اليساريين». كما أشار إلى أن «الحديث يدور عن نشاط موجه، وزرع العبوة الناسفة لم يكن عملا عشوائيا». وأقر جهاز الأمن العام [شاباك] والشرطة بفشلهما، عندما أعلنا أنهما فوجئا من محاولة المسّ بشتيرنهل، وأنه لم تتوفر لديهما أية معلومات بشأن نشاط تنظيم يميني هدفه التعرّض لناشطين يساريين. وقد شددت الشرطة على أن «هذا الاعتداء لم يكن هدفه إخافة المعتدى عليه فحسب، وإنما هو أيضًا محاولة واضحة للتسبب بأذى له على الرغم من أن العبوة الناسفة كانت صغيرة».

عن جوهر «الديمقراطية الإسرائيلية»

في واقع الأمر تبدو الزاوية التي اختار شتيرنهل أن يتطرّق منها إلى ما تعرّض له [زاوية هشاشة الديمقراطية الإسرائيلية] هي الأكثر إثارة للاهتمام، حيث أن ما قاله ينم عن الجوهر الحقيقي لهذه الديمقراطية، والذي عادة ما يتم ستره بغلالة شفافة.

وقد سبق له نفسه [في سياق مقابلة مطولة أدلى بها، قبل تعرضه لمحاولة الاغتيال بفترة وجيزة، إلى مجلة «ديمقراطية» الإلكترونية] أن أبدى امتعاضه من كون هذه الديمقراطية رسمية/ شكلانية لا أكثر. وأشار إلى أنها تتحقق، من وجهة نظر كثيرين، فقط في اللحظة التي يتوفر فيها حق انتخابي وحسم بواسطة الأغلبية.

ولدى الاستعانة بما قاله في تلك المقابلة في الإمكان تحديد جوهر الديمقراطية الإسرائيلية ضمن العناوين الرئيسة التالية:

- هذه الديمقراطية الرسمية لا تشمل حقوق الإنسان. وهذه الحقوق جديدة تمامًا، أدخلت إلى النظام السياسي الإسرائيلي بواسطة المحكمة العليا، عبر ما درج على تسميته بـ«الصرامة القضائية». أمّا «وثيقة الاستقلال» فقد اعتبرت بمثابة وثيقة إعلانية ليس لها أي مغزى قانوني أو سياسي أو حتى أخلاقي. والأنكى من ذلك أن حقوق الإنسان تُعتبر في نظر مسؤولين كثيرين عائقاً أمام الدولة وأمام قدرة أدائها، كما لو أن هذه الحقوق تقوّض حقوق الدولة.
- إنّ حقوق الإنسان ليست جزءًا من مفهوم إسرائيل الديمقراطي. وكانت ثمة ضرورة لإدخالها من الباب الخلفي، ولذلك فإنها هشة للغاية، وبالتالي فهي ليست مضمونة إلى حد كبير. علاوة على ذلك فإن معارضي المحكمة العليا رأوا في ذلك هيمنة من جانب القضاة، الذين سرقوا حقوقا تخضع جوهريا للسلطة التشريعية. وإذا كانت هذه الأخيرة لا تعبأ بحقوق الإنسان فمن هم القضاة حتى يحلوا محل تلك السلطة؟! ولذا فهو يعتقد أن هذه واحدة من نقاط الضعف الأكثر أساسية في الديمقراطية الإسرائيلية.
- يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن الأمن أهم من الديمقراطية. وعلى الرغم من توكيده أن هذا صحيح أحياناً، إذ باستطاعتك أن تقول إن الحياة أهم من الديمقراطية، إلا أن ذلك يُعدّ نوعاً من المبررات والذرائع التي يمكن أن تستخدمها فقط في حالات متطرفة تماماً، غير أن اللجوء إليها يتم أيضًا في حالات ليست كذلك. لذا ثمة شعور بأنه عندما يمر المجتمع في وضع طارئ فإن الديمقراطية تغدو مجرد ترف. على سبيل المثال هناك من يعتقد أنه إذا ما توصلت إلى استنتاج بأن ثمة خطرا وجوديا يتهدد دولة إسرائيل فإن في إمكانك تعطيل السيرورات الديمقراطية الاعتيادية... بمعنى أنك لست ملزمًا بالسير أو التصرف بحسب القواعد المقبولة، وأن في استطاعتك تدوير الكثير من الزوايا. ووفقًا للثقافة السياسية السائدة يكفي أن تجري انتخابات وأن تكون هناك أحزاب وحرية تعبير، وفي اللحظة التي يؤخذ فيها حسم بواسطة الأغلبية ينتهي كل الموضوع في الواقع.
- تُفهم الديمقراطية في إسرائيل بالمعنى الأكثر رسمية الذي يمكن تصوره، أي من زاوية أو من منظور المساواة الشكلية. فما دام في إمكان كل إنسان التصويت، بمعنى وجود مساواة سياسية رسمية، فهذا يكفي. لا يوجد فهم مفاده أن الديمقراطية تستوجب ما هو أكثر من ذلك. ففي الديمقراطية لا تتجسد فقط الحقوق السياسية، وإنما أيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ومثل هذا الموقف يعتبر في إسرائيل غير ذي صلة بالديمقراطية. في الديمقراطية، هكذا يزعمون، أنت لست ملزمًا بتأمين حقوق اجتماعية. وقد بدأوا حتى باستخدام مصطلح «شفقة» وهو تعبير مستعار من الأميركيين. فالدولة «تشفق» على مواطنيها البائسين الذين يعانون من ضائقة لا لأنهم يستحقون مساعدة بحكم مبدأ حقوق الإنسان وإنما بحكم «منّة» وليس حقا. وبحسب هذا الفهم فإن ذلك ليس جزءا من حقوق الإنسان. الديمقراطية لا تستوجب شيئًا عدا التصويت في صندوق الاقتراع. وفي اللحظة التي يقوم فيها الإنسان بذلك فإنه يجسد مبادئ الديمقراطية. لكن هذا الفهم يعود كضربة مرتدة، وهو ما أدركته دول أوروبا مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية. ولقد أدركت أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلاّ إذا أضيفت

عناصر ومكونات اجتماعية. كان واضحاً للجميع أنه لم يعد في الإمكان الاكتفاء بالتعريف الرسمي للديمقراطية، فأضافوا حقوقاً اجتماعية، وأقاموا دولة الرفاه.

– في الثقافة السياسية السائدة يمثل الكنيست (السلطة التشريعية) عمليا ذراعًا للحكومة. لا توجد من ناحية عملية ثلاث سلطات وإنما سلطتان فقط: السلطوية، التي تنقسم إلى حكومة وكنيست، والسلطة القضائية. والكنيست لا يقوم بوظيفته كسلطة تشريعية، بل يشرع ما تريد الحكومة تشريعه، فضلاً عن أنه لا يراقب الحكومة. وفي الحقيقة فإن الكنيست هو جثة هامدة، أو جسم ميت، وهذه هي حاله دائمًا وأبدًا. فهو لا يستطيع استدعاء الوزراء أو كبار موظفي سلك الدولة، ليدلوا بالشهادة، كما هو متبع في الولايات المتحدة وأوروبا. كذلك فإن الكنيست لا يملك أدوات للحصول على معلومات مستقلة وهو يعيش على ما يقولونه له، في حين أن للكونغرس الأميركي أدوات ووسائل خاصة به، وحين يمثل رئيس هيئة الأركان الأميركية أمامه فإن أعضاء الكونغرس يستطيعون مساءلته والضغط عليه. الكنيست لا يستطيع الضغط على أحد، لأن أعضاء الكنيست لا يعرفون شيئًا عدا ما تزودهم السلطة (الحكومة) به. تعتبر هذه المشكلة مشكلة أساسية، فالكنيست يعمل في خدمة الحكومة، وليس أكثر من ذلك، وهذه مشكلة عويصة جدًا.

– في ضوء الضعف الذي تعانيه السلطة التشريعية، ثمة أهمية بالغة لوجود سلطة قضائية مستقلة وقوية، إذ لا بد من وجود جهة ما لكبح الحكومة. ومبدأ التوازن والكبح بين السلطات لا يطبق ببساطة. فالكنيست لا يكبح الحكومة ولا يوازنها. وإذا كان هناك من يمارس الكبح فهو الحكومة التي تكبح الكنيست وليس العكس. إن وجود سلطة قضائية قوية يعتبر أمراً حيويًا من أجل القيام بوظيفة الكبح، إذ ما هي الطريق المتاحة اليوم أمام مواطن متضرر، أو يعتقد أنه تضرر، جراء قرار إداري؟ إنها طريق المحكمة فقط أو أحدى الهيئات التطوعية، والتي تتوجه بدورها، في نهاية المطاف، إلى المحكمة أو الصحافة. وبما أن الصحافة تعمل بطريقة انتقائية للغاية، ففي النهاية يصل الجميع إلى نفس المكان: إلى المحكمة. ولذا أصبحت قيمة هذه المحكمة لا تقدر بثمن.

وقد حدّد شتيرنهل [من الحدّة] طروحاته هذه في وقت لاحق لدى تناوله أداء اليمين في ظل ولاية حكومة بنيامين نتنياهو الثانية [٢٠٠٩– ٢٠١٣]، في سياق مقالة مطولة تحت العنوان «اليمين سيقضي على الديمقراطية» [٢٠١١]، وأكد فيها أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظ المعربد في المناطق الفلسطينية في كل يوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشارع الإسرائيلي، هو أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ تدريجيًا الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها.

وأضاف: إن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وباسم هذا التيار يعمل وزيرا العدل والخارجية في تلك الحكومة [يعقوب نئمان وأفيغدور ليبرمان]، بدعم من جانب كل القيادة البرلمانية لليمين، عدا رئيس الكنيست. وشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.

كما نوّه في سياق آخر بأن اليمين الإسرائيلي، العلماني والديني على حد سواء، يتحدّى الآن المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها. وجوهر الثورة الدستورية لليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، بل إطار يسمح بممارسة تفوق اليهود على غير اليهود. وأكد أنه لا يجوز الخطأ في نوايا اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية في الآونة الأخيرة تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كلي، وتخدم هدفًا واضحًا، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

غير أن مساهمات شتيرنهل في تشخيص الواقع الإسرائيلي غير منحصرة في هذه المواقف فقط، وإنما أيضًا كامنة في الاستنتاجات الفكرية التي خلصت إليها أبحاثه وكتبه، ولا سيما كتابه «بناء أمة أو تصحيح مجتمع؟: القومية والاشتراكية في حركة العمل الإسرائيلية ١٩٠٤– ١٩٤٠» الذي صدر بالعبرية في العام ١٩٩٥، وصدر بالعربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار في العام ٢٠٠١ مترجمًا عن الانكليزية بعنوان «الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية، الاشتراكية، وقيام الدولة اليهودية».

وقد حاولنا في هذه المقابلة الخاصة معه أن نستعيد تشخيصه لما كان، ولما هو كائن، ولما يمكن أن يكون، في ضوء

آخر المستجدات، وخاصة انتخابات ٢٠١٣، وتراجع قوة اليسار، وتغير مقاربة حزب العمل الذي كان منتميًا إليه في الماضي.

«هاجرت إلى البلاد مدفوعًا بهاجس المشاركة في بناء الدولة»

(*) سؤال: كيف ترغب في تقديم نفسك؟

شتيرنهل: «ولدت في العام ١٩٣٥ في بولندا، في غاليسيا، أي في المقاطعة النمساوية التي أصبحت جزءا من بولندا بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت ولادتي في مدينة بشيميشل، وهي مدينة صغيرة تقع الآن عند الحدود بين بولندا وأوكرانيا، وقبل ذلك كانت هذه هي الحدود بين بولندا والاتحاد السوفياتي السابق. وكانت غاليسيا آنذاك مقاطعة نمساوية مليئة بالحياة الثقافية النمساوية واليهودية. فقد كان اليهود يشكلون قرابة ثلث السكان في هذه المناطق. وكانوا، في تلك الفترة، يمرون في خضم عملية انصهار سريعة في الثقافة البولندية. وكانت اللغة الأم لدى ثلث اليهود، في نهاية الثلاثينيات، هي اللغة البولندية. ليس اليديش وإنما البولندية، على الرغم من أن الجميع كانوا يتقنون اللغة اليديشية. كذلك فإن المثقفين، وبينهم أبناء عائلتي، كانوا يعرفون الألمانية. بعضهم درس في فيينا، لأن جدي، الذي كان جنديا نمساويا، نقل العائلة إلى فيينا إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب عادوا إلى بشيميشل. وكنا هناك عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، وكان عمري أربعة أعوام. كانت المدينة مقسمة، ويمر في وسطها نهر سان، الذي شكل الحدود بين القسم الذي احتله الألمان والقسم الذي احتله الروس. وكان حظنا جيدا لأننا كنا نسكن في القسم الشرقي، الذي كان تحت سيطرة الروس. ولم تكن الحياة جيدة خلال العامين الأولين، لكنها كانت محتملة. وتمثل الفارق بين ما جرى لليهود لدى الروس وما جرى لهم لدى الألمان في المعاناة داخل الكنيس. فقد حوّل الجيش الأحمر السوفياتي الكنيس إلى إسطبل لخيوله، بينما أحرق الألمان الكنيس وكل من تواجد داخله.

«خلال هذين العامين توفي جدي، وبعد ذلك توفي والدي أيضا، الذي كان جنديا بولنديا. وفي صيف العام ١٩٤١ احتل الألمان هذه المنطقة وأقاموا الغيتو فيها. وقد ذهبت أمي وشقيقتي إلى هناك اعتقادا منهما بأنه معسكر عمل. وكنت حينذاك قد بلغت السابعة من عمري، وأبقيتاني لدى خالتي الصغرى، والتي كان زوجها يعمل ممرضا في المستشفى، ويحمل تصريحا يسمح له بالدخول إلى الغيتو والخروج منه. وقد أخرجهما من الغيتو وانتقلنا جميعا إلى المدينة المجاورة، وكان اسمها بالبولندية فوف، وبالألمانية ليبر، وبالأوكرانية فيف. وأصبحت مدينة كبيرة في أوكرانيا الآن. ووضعت الحرب أوزارها، ونحن نعيش في هذه المدينة بصفتنا مسيحيين. وفي صيف العام ١٩٤٤ دخل الجيش الأحمر. وبالطبع كان هذا تحريرا بالنسبة إلينا. وقد تم إنقاذ الجميع. ومن هناك عدنا إلى بولندا. أمّا أنا فسافرت إلى فرنسا، إلى خالتي الثانية، التي عاد زوجها من [معسكر الإبادة النازي] أوشفيتز. وبقيت عندهم من العام ١٩٤٦ حتى العام ١٩٥١. وبالتأكيد أصبحت اللغة الفرنسية لدي في مستوى لغة أم تقريبا. في العام ١٩٥١ هاجرت إلى البلاد. ولم أكن قد بلغت السادسة عشرة حينها. وقد هاجرت مع هجرة الشبيبة. وحصلت على ورثة صغيرة، بفضل ظروف عائلية حدثت هنا. بعد ذلك ذهبت إلى الكيبوتس. وبمساعدة هذه الورثة الصغيرة تمكنت من إنهاء الدراسة الثانوية في حيفا. وفي العام ١٩٥٤ تجندت في صفوف الجيش الإسرائيلي».

(*) سؤال: هل كانت دوافع هجرتك إلى البلاد صهيونية؟

شتيرنهل: «في واقع الأمر، هاجرت لدوافع خاصة بي بشكل أساس. فقد أردت أن أشترك في هذا المشروع الكبير، وهو بناء دولة إسرائيل. كذلك فإنني لم أكترث لأن أغادر فرنسا، ذلك بأنه كانت لدي مشكلة في الهوية. فقد كنت فتى يهوديا، أدّى دور الفتى الكاثوليكي، وكان لدي إيمان كاثوليكي، وهذه هي الفترة الوحيدة في حياتي التي كنت فيها مؤمنا. وعندما لم أعد كاثوليكيا انتهى لدي الإيمان. وكنت حينها فتى كاثوليكيا، وذهبت إلى الكنيسة دائما، وما زلت أشعر بحرّيتي في الكنيسة حتى يومنا هذا.

«بعد أن أنهيت الدراسة الثانوية ذهبت إلى الجيش، وحصلت فيه على رتبة ضابط، وحاربت في العام ١٩٥٦ [العدوان الثلاثي على مصر]. بعد ذلك بدأت أدرس في الجامعة وحصلت على شهادتي البكالوريا والماجستير، وفي العام ١٩٦٤ أرسلوني لإكمال دراسة الدكتوراه في باريس. لكنني عدت إلى إسرائيل في العام ١٩٦٦ لأنهم كانوا بحاجة إليّ في العمل. بعد ذلك اندلعت حرب الأيام الستة [حرب حزيران في العام ١٩٦٧] واشتركت فيها. وعدت إلى باريس في العام ١٩٦٨، بعد أن تزوجت، وحصلت على الدكتوراه في العام ١٩٦٩. ومنذ ذلك الحين أعمل في الجامعة، وقضيت كل حياتي، منذ أن أصبحت بالغا، في الجامعة العبرية. كما أنني عملت في العديد من الجامعات في شتى أنحاء العالم. كانت لدي مسيرة أكاديمية عادية. لكنني مضطر إلى القول، من دون تواضع، بأني ألّفت كتبا تمت ترجمتها إلى ثماني لغات».

(*) سؤال: وكان اختصاصك في موضوعي القومية والفاشية.

النكبة: فلسطينيون خارج المكان.

شتيرنهل: «بالضبط. لقد تخصصت في القومية والفاشية وفي ما أسميه العداء للتنوير. وكان هذا موضوع الكتاب الأخير الذي ألّفته. إنه كتاب كبير يحتوي على ٥٠٠ صفحة، وصدر باللغتين الانكليزية والفرنسية. وصدرت منه أخيرًا طبعة جديدة وموسعة وتحتوي على قرابة ألف صفحة. وقبل بضعة أسابيع أصدرت في فرنسا كتابا، وهو موجود بالعبرية، بعنوان «لا يمين ولا يسار» وصدر هنا عن دار النشر عام عوفيد. وهذه الطبعة الرابعة، وأعتقد أنها الأخيرة أيضا. فأنا لا أريد أن تصدر طبعة جديدة بعد عشرة أعوام. وعلى الرغم من أن عمر هذا الكتاب ٣٠ عاما، لكن يتم بيعه بصورة جيدة. هذه هي مسيرتي الأكاديمية، وقد رافقتها بطبيعة الحال أسفار كثيرة، وخاصة إلى الولايات المتحدة. كذلك عملت في جامعة أكسفورد، وقضيت عامين في باريس أيضا بعد أن حصلت على الدكتوراه. وقد اندلعت حرب يوم الغفران [حرب تشرين الأول/ أكتوبر في العام ١٩٧٣] عندما كنت في أكسفورد. واشتركت في الحرب وكنت حينذاك ضابط العمليات في لواء المدرعات. وعدت بعدها إلى أكسفورد. كذلك حصلت على جائزة إسرائيل في العام ٢٠٠٨، وبعدها وضعوا قنبلة عند باب منزلي هنا. ثم انتخبت عضوا في الأكاديمية الوطنية للعلوم».

المجتمع الاشتراكي الذي حلمت به لم يكن قائمًا بتاتًا

(*) سؤال: قرأنا مقولة لك تتعلق بحرب العام ١٩٤٨ وعلاقة ذلك بهجرتك إلى إسرائيل في العام ١٩٥١، قلت فيها ما يلي «إن حرب الاستقلال ألهبت مخيلتي. وقراري الهجرة إلى إسرائيل كان قرارا شخصيا، وجاء [بتأثير] من تاريخ عائلتي، ومن الرغبة في بناء الدولة اليهودية أيضا». لكن في الوقت نفسه قلت في مكان آخر إن ما سمعته وما رووه لك عن إسرائيل قبيل هجرتك، كان مختلفا عن الواقع الذي وجدته في إسرائيل، إذ قالوا لك إن هذه دولة اشتراكية، لكنك وجدت واقعا مختلفا.

شتيرنهل: «حسنا، إنه أمر مثير جدا. هذا صحيح، لقد ألهبت حرب الاستقلال [١٩٤٨] مخيلتي، فتاريخ العائلة كان صهيونيا في بولندا. وكانت شقيقتي عضوا في حركة شبيبة [صهيونية]. لكن كانت هذه عائلة صهيونية ومنصهرة في الحياة الثقافية. وكان هذان الأمران يسيران معا، لأن اليهود الحريديم والمتدينين لم يعتبروا صالحين [في بولندا]، بينما كان اليهود العلمانيون صالحين في نظر البولنديين من الناحية الثقافية. وقد وُلدت حركة هشومير هتسعير في غاليسيا، وقادتها، أمثال مئير يعاري ويعقوب حزان، جاؤوا من غاليسيا. ولقد كانت غاليسيا مركزا كبيرا. ومارتين بوبر جاء منها. عائلتي كانت صهيونية، وهذا ألهب مخيلتي. وحملت كل هذا معي عندما جئت إلى هنا. هذا الاقتباس صحيح».

(*) سؤال: لكن هل وجدت في إسرائيل مجتمعا مختلفا عن ذاك الذي حدثوك عنه قبل هجرتك؟

شتيرنهل: «هذا الجزء من السؤال، ومن المقولة السالفة، يشكل اختزالاً لسيرورة طويلة جدا. فأنا لم أدرك ذلك مرة واحدة. لقد عرفت، قبل أن أهاجر، أن هذه دولة اشتراكية، دولة الكيبوتسات والموشافيم. ورويدا رويدا بدأت أتساءل، ولقد استغرقني هذا وقتا طويلا: ماذا حصل لهذه الدولة الاشتراكية؟ وكان هذا التساؤل بمثابة سبب وجيه لكي أستوضح، وأشرع في دراسة وبحث الأمور. وكتابي حول إسرائيل [صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار في العام ٢٠٠١ بعنوان «الأساطير المؤسسة لإسرائيل– القومية، الاشتراكية، وقيام الدولة اليهودية»، بترجمة عن الانكليزية أنجزها الروائي الراحل عزت الغزاوي] هو النتيجة الفعلية لهذه التساؤلات والبحث. لقد اتضح لي أن الاشتراكية كانت مسألة ثانوية بالنسبة إلى القومية، وكانت مجرّد وسيلة تجنيد لغرض بناء الدولة. هكذا رأى ذلك دافيد بن غوريون وبيرل كتسنلسون وحزب مباي، منذ الثلاثينيات، وقبل ذلك أَحْدوت هَعَفوداه. وهم حاولوا فعلا المضي قدما باتجاه الاشتراكية. لقد أرادوا الحفاظ على نوع من الاتزان، لكنهم ساروا خلف مباي في نهاية الأمر. وقد قال بن غوريون مرة، لمئير يعاري ويعقوب حزان، في الثلاثينيات: 'أنتم تتحدثون مثل اليسار وتتصرفون مثل مباي'. فقد تعين عليهم الحصول على الميزانيات من الوكالة اليهودية. فكيف أقيمت الكيبوتسات هنا؟ لقد أقيمت من ميزانيات

وقد توصلت إلى الاستنتاج بأن هذه الاشتراكية لم تكن قائمة بتاتًا. لقد كانت هنا وهناك بعض التعاونيات في المدينة، لكن خارج الكيبوتس، عمليا، كان المجتمع اليهودي يعيش كمجتمع برجوازي جدا. وقد كانت تل أبيب مدينة برجوازية جدا. ولم تكن الفجوات الاجتماعية كما هي عليه اليوم، وكانت أصغر مما كانت في أوروبا. وكان هذا مجتمعا مؤلفا من المهاجرين. والبلاد كلها كانت فقيرة جدا. لكن النظام الاقتصادي في أرض إسرائيل، قبل قيام الدولة، كان نظاما اقتصاديا ليبراليا.

منحتها الوكالة اليهودية. وعندها، بدأت تتضح لي الأسئلة أولا ثم الأجوبة. وعمليا، فإن هذا المجتمع الاشتراكي الذي حلمنا به لم يكن موجودا هنا. وعندما طرحت هذه الأسئلة، هنا وهناك، كان الجواب غالبا أن الهجرات [اليهودية] الجديدة دمرت وغيرت وجه الييشوف، كما كان في فترة ما قبل قيام الدولة. ولم يرقني هذا الجواب. وأردت أن أعرف ما الذي حدث. وأين اختفت هذه الاشتراكية. وقد توصلت إلى الاستنتاج بأن هذه الاشتراكية لم تكن قائمة بتاتًا. لقد كانت هنا وهناك بعض التعاونيات في المدينة، لكن خارج الكيبوتس، عمليا، كان المجتمع اليهودي يعيش كمجتمع برجوازي جدا. وقد كانت تل أبيب مدينة برجوازية جدا. ولم تكن الفجوات الاجتماعية كما هي عليه اليوم، وكانت أصغر مما كانت في أوروبا. وكان هذا مجتمعا مؤلفا من المهاجرين. والبلاد كلها كانت فقيرة جدا. لكن النظام الاقتصادي في أرض إسرائيل، قبل قيام الدولة، كان نظاما اقتصاديا ليبراليا. وقد بنى الحكم الانتدابي [البريطاني] الاقتصاد الإسرائيلي كاقتصاد مفتوح وتوجد فيه حركة حرة للأموال والأفراد والبضائع. وقد تغيرت الأمور فقط في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم فرض قيود على حركة الأموال. فقد تغير العالم فجأة. لكن بشكل عام كان هذا مجتمعا برجوازيا عاديا. وهذا ما أبينه في الكتاب، والكثيرون من أصدقائي لم يحبوا استنتاجاتي. لكن ليس ثمة ما يمكن أن أفعله، فأنا لا أتلقى راتبا من أجل أن يحبوني، أو من أجل أن أكتب ما يتماشى مع المُسَلمات».

(*) سؤال: ما هي الأفكار التي اطلعت عليها في فرنسا قبل هجرتك وتعتقد أنها أثرت فيك، هل كانت الأفكار الاشتراكية أم الصهيونية؟

شتيرنهل: «لقد أدّت هذه الفترة دورا هائل الأهمية في حياتي، وأستطيع القول إنها بلورتها حتى يومنا هذا. ماذا اكتشفت؟ عليّ أن ألفت النظر هنا إلى أن الحديث يدور على فتى في الحادية عشرة والنصف من عمره، عندما جئت إلى فرنسا، وأنه عايش النازية والستالينية. إن الأمر الأول هو أنه جاء إلى مكان توجد فيه حرية. وقيم الحرية، والديمقراطية، وحرية التعبير عن الرأي، والعلمانية، تحتل مكانة مهمة للغاية في فرنسا. الأمر الثاني، أنه بالنسبة إليّ في المجتمع العلماني، وهذا يسري حتى الآن، لا وجود لله في المدرسة الحكومية التي توجد فيها أغلبية كاثوليكية، وبروتستانت، وعدد قليل جدا من اليهود، كما كانت الحال في تلك الفترة في جنوب شرقي فرنسا. وقد تزايد عدد اليهود بفضل الذين جاؤوا إليها من الجزائر بعد العام ١٩٥٨ . وقبل حرب الجزائر كان عدد اليهود في فرنسا قليلا جدا. إذن في المدارس لم يكن الله حاضرا، ولا وجود للكتب المقدسة ولا للإيمان الديني. لا شيء من هذا كله. وقد كان هذا الوضع بالنسبة إليّ شيئًا ما هائل الأهمية. والأمر الثالث، هو أنه في تلك الفترة، ١٩٤٦ – ١٩٤٨ ، تم بناء دولة الرفاه في فرنسا. وكانت هناك مظاهرات وإضرابات، وكان اليسار قويا في فرنسا وإيطاليا، وفي انكلترا أيضا، وتم تشكيل حكومة حزب العمال حينها. وقد خرج اليسار في أوروبا الغربية من الحرب ليس من أجل العودة إلى الوضع الذي كان قبلها، وإنما من أجل بناء شيء ما مغاير كليًا. وأنا كنت شاهدًا على هذا كله، وكان له تأثير هائل عليّ، لا شك في ذلك».

(*) سؤال: إذن كيف نشأت لديك العلاقة بين هذه الأفكار والفكرة الصهيونية؟

شتيرنهل: «نشأت من خلال أمرين. الأمر الأول، هو أنه بعد ما مرّ على اليهود فإنهم يستحقون دولة خاصة بهم. والأمر الثاني، هو أن هذه الدولة يجب أن تكون مغايرة، أي دولة جيدة، بحيث يكون فيها مجتمع مبني على المساواة والعدالة الاجتماعية. هكذا كان جوهر العلاقة الأساسية، في عقلي، بين الصهيونية والاشتراكية، الاشتراكية الديمقراطية».

(*) سؤال: كان هناك شخصيات صهيونية بين المثقفين اليهود تحدثت عن موضوع إقامة هذه الدولة، وكيف يجب التعامل مع سكان البلاد الأصلانيين، العرب. وقد ذكرت مارتن بوبر، الذي

كان عضوا في «بريت شالوم» (ميثاق السلام)، وكان بينهم رئيس الجامعة العبرية، يهودا ماغنس، الذي تحدث عن الدولة الثنائية القومية. هل اطلعت على أفكار هؤلاء؟

شتيرنهل: «لقد سمعت عن «بريت شالوم». ووصلت إلى الجامعة العبرية في العام ١٩٥٧. وشاركت في احتفالات ذكرى ميلاد مارتن بوبر التي جرت في المكان الذي كان يسكنه في حي الطالبية. وتواجد هناك جميع أولئك الذين كانوا نشطين. وكان ماغنس قد توفي قبل ذلك بعدة سنوات. لكن الجميع تحدث عن ماغنس. وقد اطلعت على كل هذا إبان حدوثه، إلا أن هذا لم يؤد دورا لدي من الناحية العاطفية. لقد جئت من اليسار الصهيوني الصرف، والكيبوتس كان الأمر المثالي في نظري».

(*) سؤال: لماذا لم تبق في الكيبوتس إذن؟

شتيرنهل: «لم أبق في الكيبوتس لأنه لم يتم استيعابي جيدا فيه. غير أن المُثل التي سعى لها الكيبوتس كانت المساواة، التنظيم المهني القوي، الاهتمام بالضعفاء، صندوق المرضى، وما إلى ذلك».

بداية الاهتمام بالمسألة العربية

(*) سؤال: لكن ما ذكرته بشأن الكيبوتس كان لليهود فقط؟

شتيرنهل: «صحيح، كل هذا تم في إطار الاهتمام باليهود. فالمسألة العربية لم تكن تهمني حتى بداية الستينيات. كيف بدأت أهتم بذلك؟ من خلال الحكم العسكري [الذي فرضته إسرائيل على المواطنين العرب خلال الأعوام ١٩٤٨– ١٩٦٦]. كان لدي أستاذ، ربما سمعتما به، اسمه يهوشواع أريئيلي. وهو باحث في التاريخ الأميركي. وكان شخصا غير عادي، وانكشفت على المسألة العربية لديه. لقد تساءلت، كيف يمكن احتجاز ١٥ بالمئة من السكان تحت وطأة حكم عسكري؟ ومن هنا بدأ اهتمامي بالعرب. وبعد ذلك جاءت حرب الأيام الستة، وعندها تحول كل هذا الموضوع إلى موضوع مركزي في الجدل العام وفي وعينا السياسي. وهذا الأمر كان حاسما».

(*) سؤال: تحدثت في مقال لك نشر في كتاب بعنوان «الوضع الآن»، من إعداد الكاتب الصحافي الإسرائيلي غدعون سامت، عن نقطة مهمة جدا من وجهة نظرك، وهي أنه في العام ١٩٤٨، وخاصة بعد اتفاقيات الهدنة في العام ١٩٤٩، كانت هناك فرصة سانحة لإغلاق حدود الدولة اليهودية، لكن قادة إسرائيل في حينه فضلوا إبقاءها مفتوحة، وأن هذا هو ما أدى إلى حرب العام ١٩٦٧.

شتيرنهل: «نعم. ما كان ينبغي علينا أن نفعله في العام ١٩٤٩

١٩٦٧: جيش الاحتلال في القدس.

هو أن نقول لأنفسنا إن هذه هي نقطة النهاية لمشروع بناء الدولة. كما كان ينبغي أن نقول، باستقامة، إن ما فعلناه حتى العام ١٩٤٩، والثمن الذي دفعه العرب، إذ أنهم دفعوا ثمنا باهظًا، كان ضروريا، ولذلك فإنه كان عادلا. كان هذا ضروريا بالنسبة إلينا، وكل ما جاء بعد ذلك لم يكن ضروريا، وليس عادلا، ولذلك فإنه ليس شرعيا. وأنا أرى الأمور على هذا النحو حتى يومنا هذا. كان اليهود بحاجة إلى قطعة أرض، كي يضعوا فيها الأغلبية، ويبنوا فوقها سقفا. وقد بدأت المأساة اليهودية الأوروبية تتطور في نهاية القرن التاسع عشر. وذهبت الأغلبية الساحقة، ٩٦ بالمئة أو حتى ٩٨ بالمئة، من اليهود إلى أميركا، إذ لم يتمكنوا من الوصول إلى هنا. وحتى لو تمكنوا من ذلك، من كان سيستوعبهم هنا؟ وهؤلاء الذين وصلوا إلى هنا، جاؤوا من أجل شراء دولة للشعب اليهودي، وهم لم يخفوا أبدا هذا الأمر. كما أنه ليس صحيحا أيضا القول إنهم لم يروا المسألة العربية. فقد كانوا يعرفون أنه يوجد عرب هنا، وكانوا يعرفون أن العرب لا يريدونهم. ولم تكن لديهم ادعاءات. وبن غوريون كان نزيها، وهو لم يعتقد أنه يجب على العرب أن يستقبلونا بأذرع مفتوحة، وإنما اعتقد أنه لا ينبغي أن نأخذ ما يريده العرب في الحسبان. وتحفظ بيرل كتسنلسون من ذلك، ولكن عندما ظهرت قضية أراضي مرج بن عامر، أي عندما اشترت الوكالة اليهودية المرج، تمت إقامة كيبوتسات مِزراع ومِرحافيا وكيبوتسات 'هشومير هتسعير' مثل مِشمار هعيمق وغيره».

(*) سؤال: لقد اشتروا هذه الأراضي من عائلة اقطاعية لبنانية، هي عائلة سرسق.

شتيرنهل: «هذه هي النقطة بالضبط. لقد اشتروا الأرض من الأفندي الذي يسكن في بيروت. وهذه نقطة مثيرة، وقد تحدثت عنها قبل فترة قصيرة. لقد سألوا بيرل كتسنلسون حول هذا الموضوع، لأنه كانت هناك مشكلة الفلاحين الذين سكنوا تلك

الأراضي، ونحن يساريون رغم كل شيء، اشتراكيون، نؤمن بشعار 'أخوة الشعوب'، فماذا علينا أن نفعل بهؤلاء السكان؟ وكان القرار أنه يجب أن ننقلهم من هناك لأن اليهود يريدون البناء في هذه الأراضي. فأين العقلانية والعدالة الأخلاقية إذن؟ عندها قال كتسنلسون إنه كأفراد يحق لهؤلاء السكان أن يحصلوا على تعويض، وكجماعة فإنهم لا يملكون حقا، وبالإمكان أن يسكنوا في مكان آخر. لا يوجد لديهم حق جماعي في الملكية على البلاد. البلاد لنا. بن غوريون ما كان سيتحدث بهذا الشكل، وما كان سيتلوى بصياغات ملتوية كهذه. وقد قال في بداية العشرينيات: جئنا لكي نحتل البلاد. هكذا كان معنى أقواله. نحن نقف أمام جدار حديدي وعلينا أن نحطمه. كتسنلسون كان يلتف على الأمور، لكن في الواقع كليهما قالا الأمر نفسه: الملكية على البلاد... البلاد لنا. ويجب احتلالها».

(*) سؤال: هل تعتقد إذن أن الحركة الصهيونية هي حركة احتلال، وأن المشروع الصهيوني هو مشروع احتلال؟

شتيرنهل: «لقد كان المشروع الصهيوني في الأصل مشروعا لاحتلال البلاد وإسكانها باليهود، وكانت الأمور على هذا الشكل لأنه لم يكن هناك خيار آخر. وأنا لا توجد لدي أية مشكلة أخلاقية إزاء هذا. المشكلة الأخلاقية لدي تبدأ من العام ١٩٤٩. في هذا العام كان يجب أن توضع نهاية للاحتلال، ذلك بأن جميع أهداف الصهيونية قد تحققت وتم تطبيقها، ولا يوجد أي سبب كي نتحرك ولو مليمترا واحدا آخر. لذا أنا ضد المستوطنات التي أقيمت بعد العام ١٩٦٧، لأن هذا لم يكن ضروريا قطّ. حتى العام ١٩٤٩ نفذنا ما هو ضروري وحيوي. وحرب الاستقلال بالنسبة إلينا كانت حربًا على الوجود، أو الفناء لو أننا خسرنا تلك الحرب. ولذا توجب علينا أن ننتصر في هذه الحرب. والعرب دفعوا ثمنا باهظًا...».

الاستيطان وراء الخط الأخضر غير شرعي ويجب إقامة دولة فلسطينية مستقلة

(*) سؤال: الإنسان الفلسطيني سيقول لك «ما ننبي أنك تعرضت إلى كارثة ومحرقة، لتأتي وتحتل بلادي»؟.

شتيرنهل: «نعم، أعلم ذلك. سيقول ماذا تريد مني، وهل أنا مذنب في هذا؟ وأنا سأقول له: أنت غير مذنب على الإطلاق في هذا. ولا أريد منك شيئًا، وإنما أريد قطعة أرض وحسب. وكل هذا يقودني قدما، لكن إلى ماذا؟ إلى أنه لا يجوز الاستيطان وراء الخط الأخضر، وأن القدس العربية يجب أن تكون عربية، فليس لدينا ما نبحث عنه في القدس الشرقية، وأن العرب الفلسطينيين– لأن العرب الإسرائيليين هم مواطنون إسرائيليون– يستحقون الحقوق نفسها التي باسمها أقمنا دولة اليهود، وفي مقدمها الحق في الحرية والاستقلال والحكم الذاتي والكرامة. إن هذه الحقوق هي حقوق عالمية، ولذا فإنها تنطبق على جميع البشر، وفي أي مكان في العالم. إذا كان لدي الحق في الحرية والاستقلال والحكم الذاتي، فإن للفلسطيني أيضا حقوقًا كهذه. هذه هي المبادئ التي توجهني حتى الآن من الناحية الفكرية. ولم يتغير شيء. يحق لنا أن نقيم دولة خاصة بنا، ويحق للفلسطينيين دولة خاصة بهم.

«وقد كنت أحمل هذه الأفكار في فترة غولدا مئير وشمعون بيريس، التي كان لا يجوز فيها الحديث عن مصطلحات مثل دولة فلسطينية وشعب فلسطيني، لأنهما كانا يعتقدان أنه إذا كان هناك شعب فلسطيني فإن لديه حقوقا في البلاد. ولكي لا يكون لدى أي كان، باستثنائنا، حق على البلاد فإن ثمة أهمية في ألا يكون هناك شعب فلسطيني، وإنما أن يكون هناك عرب أرض إسرائيل فقط. وفي العام ١٩٧٧، بعد الانقلاب [وصول حزب الليكود إلى سدّة الحكم في إسرائيل لأول مرة منذ قيام الدولة]، أقمنا حلقة باسم 'حلقة ٧٧'، وكانت هذه حلقة داخل حزب العمل، وقد تحدثنا من خلالها عن هذه الأمور. وأحاول بين حين وآخر أن أعيد ترتيب أوراقي، وقد تعثرت مؤخرا بملفين يتعلقان بـ 'حلقة ٧٧'، يحتويان على أوراق كتبناها حينذاك، ولا ينبغي تعديل أي شيء فيها، وإنما تطبيقها وحسب. وبالمناسبة فإنه من خلال هذه الحلقة، التي حاربت من أجل هذه الأمور، ولم نكن ندرك أبعاد ما نفعله في ذلك الوقت، أوجدنا شرعية للتحدث عن أمور كان يحظر التحدث حولها. وقد بقيت هذه الحلقة ناشطة حتى العام ١٩٨٢، وتم حلها عندما شن أريئيل شارون ورفائيل إيتان ومناحيم بيغن حرب لبنان الأولى، وكنا نعلم أن هدف هذه الحرب هو تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية، أي تحطيم الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد عارضنا هذه الحرب، على الرغم من أنني اشتركت فيها. فقد تم تجنيدي في الساعة الواحدة ليلا، وارتديت لباسي العسكري ووضعت الرتب وخرجت إلى الحرب. كنت ضمن الفيلق الشمالي، ولم نر تقريبا مخيمات اللاجئين، إذ كنا منشغلين مع السوريين. لكن أيقنا أن هذه الحرب كانت حماقة. وأنا، كشخص بحث منذ بداية طريقه الأكاديمية في موضوع القومية، أدركت أن هذه [منظمة التحرير] هي حركة قومية مثل الحركات القومية الوطنية الأخرى، وبصفتها كذلك ليس بالإمكان تحطيمها من خلال إرسال دبابات لمحاربتها».

(*) سؤال: أنت خبير كبير في مجال القومية. هل تعتقد أن الحركة الصهيونية، التي يدعي اليهود أنها حركة قومية، هي

كذلك فعلا، لأن أية حركة قومية يجب أن تكون لشعب. لكن، في حينه، قبل إقامة الدولة، فإن أغلبية اليهود، حتى لو اعتبرناهم شعبا على الرغم من وجود نقاش في هذا الشأن، لم تكن صهيونية، أي أنها لم تنخرط في الحركة الصهيونية. من جهة أخرى، فإن الحركة الصهيونية، وهي حركة علمانية، تستند إلى فكرة دينية، أي إلى «حق اليهود في أرض إسرائيل». على ضوء هاتين النقطتين، هل تعتقد أن الحركة الصهيونية تطورت بشكل طبيعي أم غير طبيعي؟

شتيرنهل: «هذا سؤال جيد جدا، وعموما جميع أسئلتكما جيدة. انبثقت الحركة الصهيونية من داخل المجتمع اليهودي من أجل حل ضائقة اليهود. ولهذا الغرض، ومن أجل حل مشكلة اليهود، كان ينبغي احتلال أرض يتمكن اليهود فيها من حكم أنفسهم. وهذه الحركة القومية استخدمت رموزا دينية، لكنها لم تكن حركة دينية. لقد استخدم مؤسسوها التوراة، لكن التوراة هي الإبداع الثقافي الأكبر لليهود، وحتى بدون الجانب الديني الذي فيها. وبالإمكان قراءة التوراة من دون الله. وعندما تعلمت التوراة في المدرسة لم يتحدثوا عن الله، على الرغم من أنه مكتوب فيها كلمات مثل يهوى والرب، لكن هذا لم يلعب دورا، وإنما كان هذا إبداعًا ثقافيًا. وقد استخدموا التوراة كأدب، كما استخدموا الأناشيد التوراتية، واستخدموها كمصدر تاريخي أيضا. وبالمناسبة، لقد دققوا فيها دائما على ضوء البحث الأثري اللغوي. وهذه الحركة القومية انبثقت بصورة طبيعية وعفوية من داخل الضائقة اليهودية. لولا الضائقة اليهودية لما كان هناك يهود في أوروبا الشرقية نشطوا من دون ارتباط مع [مؤسس الفكرة الصهيونية ثيودور] هرتسل، كما أنه ما كان هرتسل ولا الذين جاؤوا من بعده، سينشغلون باستقلال اليهود. وهناك نقطة أخرى ينبغي ذكرها. لو أن حركة التحرر ومنح اليهود حقوقا في أوروبا نجحت، لما كانت هناك حركة صهيونية أصلا. لكن حركة التحرر هذه فشلت. والأمر الذي أدهش هرتسل بشكل كبير، وقد تم إثبات ذلك في الأبحاث بصورة غير مرتبطة باليهود، هو كيف أنه في نهاية القرن التاسع عشر، وفي بلاد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، وفي هذه البلاد العلمانية، تطورت حركة هائلة معادية للسامية. وقد تم تأليف كتب حول ذلك، من وجهة النظر الفرنسية الأوروبية، ومن دون أية صلة لذلك باليهود. والأشخاص الذين عايشوا هذا الواقع مثل هرتسل، الذي أقام في باريس عدة سنوات كصحافي، عايشوا هذا سابقا في فيينا، التي كانت فيها حركة معادية للسامية كبيرة للغاية. وقد علم هرتسل و[المفكر الصهيوني ماكس] نوردو وغيرهما من الذين أسسوا الصهيونية السياسية الغربية، أنه توجد حركة معادية للسامية كبيرة جدا، وارتكبت أعمال تنكيل واسعة باليهود، في فيينا وبودابست وغاليسيا، لكن أن تنشأ حركات كهذه في فرنسا وألمانيا، وخاصة في فرنسا، بلاد التنوير، فإن هذا يعني أنه توجد هنا مشكلة جذرية، صعبة، ولا يوجد لها سوى حل راديكالي. وأنتم تعرفون بالتأكيد قصة أوغندا وهنا وهناك [اقتراحات بإقامة دولة يهودية في أوغندا أو روسيا أو غيرها]... وفي نهاية المطاف أدرك هؤلاء أن ثمة معنى لأرض إسرائيل بالنسبة إلى الشعب اليهودي. هذه هي الحقيقة. هؤلاء اليهود العلمانيون، سواء في الغرب أو في الشرق، كانوا حقا يصلون نحو القدس. لكن لم يصلوا بالمفهوم الديني وإنما في قلوبهم. وكانوا بحاجة إلى هذه الأرض. كانت مهمة. وكانوا على قناعة بأن أوروبا على أبواب كارثة. وقصد بن غوريون ذلك عندما تحدث عن 'الجدار الحديدي الذي علينا هدمه'. لقد قصد احتلال البلاد وأن اليهود كانوا يعيشون في أوروبا فيما السيف مسلط على أعناقهم. وقد رأوا أن كارثة آخذة في التبلور، وأن مئات آلاف اليهود يهاجرون إلى أميركا. لقد خرج مليونا يهودي من أوروبا وهاجروا إلى أميركا، وذلك حتى إغلاق الحدود الأميركية أمامهم في العام ١٩٢٣ أو العام ١٩٢٤ . وقد رأى قادة الصهيونية أن أساس الوجود اليهودي [في أوروبا] قد انهار. ولم يفكر أحد في أسوأ أحلامه بحدوث ظاهرة مثل المحرقة. وحتى عندما بدأت، لم يصدقوا أن هذا ما سيحدث. لقد كان هذا وضعا كارثيا يحتاج إلى إيجاد حل له. وكان هذا الحل هو الحل الصهيوني. وهذا لم يكن حلا كولونياليا، إذ لم تكن أبدا هنا موارد طبيعية، وعلينا أن نخرج هذه الفكرة من رؤوسنا. لم تكن هناك نوايا لدى الحركة الصهيونية للسيطرة على العرب [الفلسطينيين]. وما يجب أن ننتبه له هو أن اليهود بنوا الييشوف إلى جانب العرب، وليس على حساب العرب. الحركة الصهيونية لم تعتزم السيطرة على العرب، وإنما كانت عازمة على أن تحتل أرض إسرائيل منهم. أية مساحة كانت تعتزم أن تحتل؟ هذه كانت مسألة مفتوحة...».

(*) سؤال: أنت تتحدث عن مراحل سبقت العام ١٩٤٨؟

شتيرنهل: «نعم، أتحدث عن مراحل سابقة. ولم يعط أحد إجابة بشأن حجم المساحة التي يجب احتلالها. وجاءت وفود لهذا الغرض... وبن غوريون بنفسه ترأس وفدا توجه إلى العريش من أجل الاطلاع على المكان. وقد نظروا إلى أرض إسرائيل بشكل عام. وكان بن غوريون في العام ١٩٣٨ شخصية مرموقة، وغالبية الحركة الصهيونية، وبضمن ذلك [زعيم التيار اليميني رئيف] جابوتينسكي، وافقت على خطة بيل، انطلاقا من مفهوم أن علينا أن نحصل على أساس ما، شيء ما يكون لنا، ويسمح

قصة الاشتراكية كلها لم تكن جادة، لأن الحركة الصهيونية لم تكن لتسمح لنفسها بإجراء تجارب اجتماعية، وتعين عليها أن تحافظ على وحدة البيشوف، والقول للمزارعين في البيارات، ولأولئك الذي جاؤوا من بولندا من أجل بناء بيت في تل أبيب: 'إننا نريدكم هنا وسوف نستغلكم'. إذن كان لهذه البراغماتية هذان الوجهان، من الناحيتين السياسية والقومية، وهما أن نأخذ ما يمكن أخذه، وعدم إجراء تغيير جذري في المبنى الاجتماعي.

بجلب يهود إلى هنا».

(*) سؤال: هناك من يدعي أن بن غوريون كان براغماتيا. وقد وجّه رسالة إلى نجله، عاموس، الذي انتقد موافقة الحركة الصهيونية على تلك الخطة. وكتب بن غوريون في هذه الرسالة: إن التملك مهم ليس فقط في حد ذاته، ولكن لأننا بواسطته نزيد من قوتنا، وكل زيادة في القوة تساعدنا على حيازة وتملك باقي الأرض. إن إنشاء دولة – حتى ولو كانت منقوصة وجزئية – يعتبر أقصى ما يمكن عمله لتعزيز قوتنا في المرحلة الراهنة، ويشكل رافعة قوية لجهودنا التاريخية لتحرير كامل الأرض.

شتيرنهل: «صحيح. ربما لم يوافق أحد في حينه على التقسيم. ولم يحارب أحد من أجل التقسيم كمبدأ. وقد اعتقد بن غوريون، وآخرون أيضا، أن هذا ما هو ممكن الحصول عليه الآن، وأن ما يمكن الحصول عليه ينبغي أخذه».

(*) سؤال: هل برأيك يكمن سر نجاح الحركة الصهيونية في أنها كانت براغماتية، وأنها تحايلت على ما كانت تتطلع إليه من غايات؟

شتيرنهل: «هذه البراغماتية أدت، من جهة، إلى أن تأخذ ما يمكن الحصول عليه، ومن الجهة الأخرى إلى عدم القيام بأي تجارب اجتماعية ثورية. وهذا كان سبب ادعائي بأن قصة الاشتراكية كلها لم تكن جادة، لأن الحركة الصهيونية لم تكن لتسمح لنفسها بإجراء تجارب اجتماعية. وتعين عليها أن تحافظ على وحدة البيشوف، والقول للمزارعين في البيارات، ولأولئك الذي جاؤوا من بولندا من أجل بناء بيت في تل أبيب: 'إننا نريدكم هنا وسوف نستغلكم'. إذن كان لهذه البراغماتية هذان الوجهان، من الناحيتين السياسية والقومية، وهما أن نأخذ ما يمكن أخذه، وعدم إجراء تغيير جذري في المبنى الاجتماعي. داخل هذا، فإن جزر الاشتراكية كانت أمرا رائعا، ألهب مخيلة كل من رآه، وهذا يشمل الفرنسيين في سورية، إذ أنهم جاؤوا للزيارة وشاهدوا الكيبوتسات، في غور الأردن ومرج بن عامر. وكان هذا المجتمع الشيوعي الوحيد الذي وُجد في أية فترة في التاريخ. لم يكن أبدا شيء أجمل من الكيبوتس. وقد كان جميلا إلى درجة أنه صمد على مدار جيلين. وقد انتهى مثلما انتهت أمور أخرى».

حرب ١٩٦٧ كانت أكبر كارثة حلت بنا

(*) سؤال: وأنت تعتبر أن حرب العام ١٩٦٧ شوشت بشكل جاد للغاية الحياة في إسرائيل.

شتيرنهل: «بنظري، كانت هذه الحرب كارثة. إن أكبر كارثة أنزلها الله علينا هي حرب الأيام الستة. وستجدان أشخاصا يقولون إنهم ينظرون إليها بصورة مغايرة. فقد كنا مستعدين لهذه الحرب بشكل أقل من استعدادنا لحرب يوم الغفران [في العام ١٩٧٣]. وكان تقويم الوضع حينها، من جانب إسحق رابين، رئيس هيئة أركان الجيش، أنه لن تنشب حرب في الشرق الأوسط قبل السبعينيات، لأن المصريين عالقون في اليمن وغير متفرغين للحرب. ونحن لم نكن جاهزين للحرب ولم نرغب فيها. غير أنها كانت نجاحا لم يتوقعه أحد في أكثر الأحلام وردية. مع ذلك، هذه الحرب هي كارثة. وأوجدت المشكلة التي لم ننجح في حلها حتى اليوم».

(*) سؤال: هل تعتقد أن إسرائيل، والحركة الصهيونية أيضا، أصبحتا استعماريتين، بعد العام ١٩٦٧؟

شتيرنهل: «ليس بشكل واعٍ. غير أن المستوطنات أوجدت حالة استعمارية. وفي إسرائيل لم يحاسبوا أنفسهم، على ما حدث في [مستوطنتي] ألون موريه وسبسطية وماذا فعل الحاخام ليفنغر في الخليل. لم يعرفوا كيف يتصرفون حيال هذا. لم تكن هناك طاقة فكرية وأخلاقية لمواجهة هذا الأمر. ولم تكن هناك قوة لكي يُقال للأشخاص الذين ذهبوا إلى سبسطية لماذا من المسموح الاستيطان في حنيتا [وهو كيبوتس قريب من الحدود بين إسرائيل ولبنان]، ولماذا يحظر الاستيطان في هضبة الجولان والسامرة. ما الفرق؟ لقد قلنا إنه تم الاستيطان

اليسار شريك في الواقع الكولونيالي في الأراضي المحتلة عام ٦٧.

في حنيتا لأن هذا كان ضروريا، بينما الاستيطان في هضبة الجولان والسامرة ليس ضروريا. وقد قال موشيه دايان أيضا، في مقابلة تم نشرها بعد موته في صحيفة يديعوت أحرونوت حسبما أذكر، إن القرار بالصعود إلى هضبة الجولان [للاستيطان] كان أكبر خطأ ارتكبه، وأن هذا تم تحت ضغوط مارستها البلدات والكيبوتسات في منطقة الجليل الأعلى. لقد أرادوا هذه الأرض. وما كان ينبغي قوله لهؤلاء الأشخاص هو أمر بسيط، مفاده أن ما كان جيدا وشرعيا وعادلا حتى العام ١٩٤٩، ليس جيدا ولا شرعيا ولا عادلا الآن. ولذلك ليس ثمة شيء نبحث عنه في الضفة الغربية وهضبة الجولان. وكان يجب التوصل إلى اتفاقيات حول مناطق منزوعة السلاح مع السوريين، وليس ثمة ما نفعله في الضفة الغربية. ويجب أن تقام هناك الدولة الفلسطينية التي لم تقم في العام ١٩٤٧، وإن بتأخير ٢٠ عاما».

تجاهل اليسار الصهيوني للقضية الفلسطينية دليل على إفلاسه

(*) سؤال: وجهت انتقادات شديدة إلى اليسار في إسرائيل في مقالاتك الأخيرة. هل يوجد في إسرائيل الآن يسار يستحق هذه الصفة؟

شتيرنهل: «فيما يتعلق باليسار، أنا أعتقد أن قرار [رئيسة حزب العمل] شيلي يحيموفيتش بتجاهل القضية الفلسطينية ومشكلة المناطق [المحتلة]، وتجاهلها لقضية السلام والحرب، والقول إن الموضوعين الاقتصادي والاجتماعي هما المهمان فقط، هو أمر غير صحيح من الناحية الفكرية ولا من الناحية السياسية. وأنا أرى بذلك إفلاسا مطلقا. وعمليا فإن اليسار الإسرائيلي الوحيد الذي بقي هو حزب ميرتس، حيث بقي مخلصا لطريق اليسار. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة هي إشكالية وأنتما تعرفان السبب [لأنها غير صهيونية]. لكن في اليسار الصهيوني يوجد ميرتس الذي يرى أنه لا يوجد حل للمشكلة الاجتماعية من دون سلام. كذلك فإن الادعاء بأنه لا يوجد حل للصراع هو ادعاء غير صحيح ومستحيل، لأن اليسار لا يمكنه أن يوافق على نشوء وضع كولونيالي في المناطق. ولا يمكننا الموافقة على هذا الأمر بشكل مخالف لكافة مضامين مصطلح اليسار في العالم. حزب العمل تحرك نحو الوسط، بمعنى أن هذا ليس وسطا بالضبط، وإنما يمين. حزب العمل تحرك نحو الوسط – اليمين. وهذا ليس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الوحيد في أوروبا، وهذا هو المجال الذي أعرفه، الذي دار فيه السجال حول ما إذا كان ينبغي التوجه نحو الوسط أو التمترس في مواقف اليسار. لكن هناك [في أوروبا الغربية] يدور الحديث على دول سعيدة ولا توجد فيها حروب، وإنما توجد لديها

مشكلات اقتصادية واجتماعية فقط. وهي مستعدة للتضحية بحياتها من أجل مشكلات كهذه. لكن القضية عندنا وجودية أكثر. أنا آخر من يستخف بقضايا العدالة والمساواة. والقضية الوجودية عندنا تتعلق بالسلام والحرب وهي مشكلة المناطق. ولا يمكن أن يتجاهل اليسار المناطق، لأن هذا الجرح المفتوح هو جرح أخلاقي وسياسي. إذ لا يمكن القول إنك تتجاهل حقيقة وجود ملايين الفلسطينيين وتتجاهل حقوقهم الإنسانية. هذا ليس يسارا. وفي اللحظة التي تتجاهل فيها الحقوق الإنسانية لأحد ما، وتحول ذلك إلى مسألة غير مهمة، فإنه لا يمكنك أن تكون في اليسار. هذه هي وجهة نظري. ولذا فإني أعتقد أن ما فعله حزب العمل هو أمر هدام. وأنا أعرف أن هناك أشخاصا لن يستمروا في الموافقة على ذلك لفترة طويلة. ولا يزال في حزب العمل أشخاص يدركون أن هذا التوجه هدام، وليس صحيحا من الناحيتين الأخلاقية والسياسية. ولهذا أنا لا أدفن حزب العمل. وفي هذه الأثناء فإنه موجود في وضع يحتاج إلى ترميم. حزب العمل يجب أن يعود إلى نفسه. قسم منه قد يذهب إلى اليمين وقسم آخر قد ينضم إلى ميرتس. وعندها سيكون هناك أمل بتشكيل حزب يساري أكبر وأكثر جدية وأقوى. اليهود الإسرائيليون هم أقل غباء مما يعتقد البعض. والغالبية تدرك المسألة، لكن الأغلبية، في العالم كله، لا تملك الشجاعة لقول هذه الأمور، والسير في الثلم يكون أسهل دائما، ولذلك تسير الأغلبية في إسرائيل في الثلم. لكنني أعتقد أن الإسرائيليين في معظمهم يدركون أنه من دون حل القضية الفلسطينية، لن يكون لنا مستقبل حقيقي هنا. ومستقبلنا هو في العيش مع الفلسطينيين، وإلى جانب الفلسطينيين، وبالتعاون مع الفلسطينيين، بهذا الشكل أو ذاك. ولذا فإنني أعارض دولة ثنائية القومية، لأني أعتقد أن هذا ليس حلا، وإنما حمام دماء. والشعوب ليست أبدية. ستختفي ذات مرة. إن الأمم بالمفهوم المعاصر بدأت في القرن السادس عشر وحتى الآن. قبل ذلك، عاش البشر من دون وجود للدول. والدولة القومية هي ظاهرة حديثة. وهي ليست ظاهرة طبيعية. كانت لها بداية وستكون لها نهاية أيضا. ونحن نعيش في هذه الفترة التي فيها الدولة القومية هي مصدر التضامن أو هوية البشر. وبالكاد ينجحون في أوروبا الغربية في التعامل مع هذا الأمر وهناك محاولات قليلة، لكن هذا الأمر ما زال في بداياته وحسب، وما زالت الطريق طويلة. وما زالوا بعيدين عن هذا الأمر في أوروبا الشرقية. هذا كل شيء فيما يتعلق باليسار، الذي عليه أن يتبنى مبادئ تجعله يستحق هذه التسمية فعلا».

(*) سؤال: ما هي وجهة إسرائيل الحالية؟ إلى أين تتجه في قراءتك؟

شتيرنهل: «سأجيب بما يلي: وجهتنا يجب أن تكون قبل أي شيء نحو السلام، وإقامة دولة فلسطينية، والعيش بسلام معها، ومع العالم العربي عموما. لكن، وهذا ما أريد أن يعرفه قراؤكم في الضفة الغربية والدول العربية، إن أشخاصا مثلي يرون أن هذا الأمر يجب ألا يسير في اتجاه واحد، أي أنه يجب أن يكون هناك تجاوب عربي. على العرب أن يفعلوا أمرين: أولا، الاعتراف بحقيقة وجود دولة إسرائيل وبشرعية هذه الحقيقة. ثانيًا، لزام على الفلسطينيين في المناطق أن يعبروا عن ذلك بالاعتراف بحقيقة أنهم لن يعودوا إلى الأماكن التي وُلد فيها آباؤهم وآباء آبائهم. لا إلى حيفا ولا إلى الرملة ولا إلى يافا. قبل عدة أعوام دُعيت من قبل مثقفين عرب في حيفا، لديهم ناد جميل في حي وادي النسناس. وهؤلاء مجموعة من أصحاب المهن الحرة وأساتذة الجامعات والصحافيين. وجميعهم يتحدثون العبرية مثلي إن لم يكن أفضل. وتحدثنا لساعات، واتفقنا على كل شيء تقريبا، باستثناء نقطة واحدة، هي حق العودة. قال لي أحدهم: 'ما تطلبه مني، عمليا، هو أن أقول لابن عمي الذي يسكن في مخيم للاجئين في لبنان، أنه لأن جدك كان أكثر ذكاء من جدي فإن عليه أن يبقى في بيته وأنا في بيتي. وأن جدك قرر الذهاب. وبسبب هذا الجد فإنه لن يعود إلى حيفا. هذا ما تريد أن أقوله لابن عمي'. وقد أجبته أن هذا هو بالضبط ما أريد أن يقوله إلى ابن عمه، لأن هذا هو الأمر العادل والمباشر الوحيد الذي بإمكانه أن يقوله له. وعليه الآن أن يأخذ كل ما تقدمه دولة إسرائيل والأسرة الدولية والدول العربية، التي والحمد لله لديها المال، مثل قطر والسعودية، لكن نحن الإسرائيليين أيضا يجب أن نمكنه من بناء حياته. يجب أن يأخذ تعويضات، وعليه أن يبني حياته، إما في الدول العربية وإما في مكان آخر، وإما في الضفة، حيث ستقوم الدولة الفلسطينية المستقلة. لكنه لن يعود إلى حيفا».

(*) سؤال: لماذا تريد أن تسلب منه هذا الحلم بالعودة؟

شتيرنهل: «لأن هذا الحلم هو مأساتنا. لو لم يكن لدى [الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر] عرفات هذا الحلم، لكان قال لنا في فترة [مفاوضات] أوسلو: سنقيم دولة فلسطينية، وأنا ذاهب إلى مخيمات اللاجئين، وسأقول لهم: إخوتي وأخواتي، لقد انتهى الأمر. احتفظوا بمفتاح البيت، لكنكم لن تعودوا إلى حيفا والرملة. هذا ما يجب قوله للإسرائيليين، كي نتمكن نحن في اليسار من كمّ أفواه اليمين، لأنه دائما توجد أجوبة محرجة لدى اليمين. وأعتقد أن أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس]

قال هذا، وهو أمر بالغ الأهمية، عندما أكد أنه سيزور صفد فقط كسائح. لكن بعد أيام قليلة قالوا إنه تراجع عن أقواله. يبدو أنه تعرض لضغوط. أن تكون زعيما هو أمر صعب، وقد تخاطر بأن تُقتل. ورابين دفع حياته ثمنا. وهذا حدث في التاريخين الأوروبي والأميركي أيضا، فالرئيس أبراهام لينكولن دفع حياته ثمنا. وبن غوريون لم يكن بعيدا عن أن يطاله القتل، عدة مرات. وثمة حاجة إلى زعيم كبير قادر على قول الأمور الصعبة، وأن يقود وألا ينجرّ. وقد كان بإمكان عرفات القيام بذلك. وأنا كنت آمل بأن يفعل ذلك. ومثلما جاء [الرئيس المصري السابق أنور] السادات إلى القدس، كان بإمكان عرفات أن يأتي إلى الكنيست وأن يقول هذه الأمور، لو أراد ذلك. كان سيربح عالمه، ولربما كانت ستقام دولة فلسطينية، وينحصر النقاش فيما بيننا حول حصص الماء وخطوط الكهرباء وأمور كهذه. وإذا لم تفعل دولة إسرائيل هذا الأمر واستمرت في الاتجاه الذي تسير فيه الآن، ولم يفعل الفلسطينيون في الضفة شيئا بالغ الأهمية، فإننا سنستمر في هذا الوضع ونواصل تعميق الكارثة الحاصلة. وماذا سنبقي لأولادنا وأحفادنا؟».

(*) سؤال: قوة اليسار الإسرائيلي تراجعت بشكل كبير، بينما قوة اليمين ارتفعت بشكل هائل. هل توجد هنا، ربما، وأنت خبير كبير في هذا، مؤشرات على وجود فاشية في إسرائيل؟

شتيرنهل: «يوجد كل شيء. وتوجد مؤشرات على ذلك أيضا. لكن يجب أن نأخذ في الحسبان أن الانتخابات الأخيرة غيرت شيئا ما. لقد تم كبح اليمين المتشدد. وعدم توافق [رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير] لبيد مع حزب العمل، الذي لم يعد حزبا اشتراكيا ديمقراطيا، هو مشكلة أخرى. لكن هذا الاحتمال قائم. وتم نشر استطلاع، قبل الانتخابات، وبيّن أن ٧٣ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون إخلاء مستوطنين وقيام دولة فلسطينية. على الرغم من ذلك صوتوا لصالح حزب الليكود، وهذا تناقض. لكنهم يصوتون لليكود لأنهم يؤمنون بأنه لا توجد قيادة في الوسط – اليسار تكون قادرة على فعل شيء ما. هناك أزمة قيادة. لكن معظم الإسرائيليين، وعمليا نحو ثلاثة أرباع الإسرائيليين، ونتحدث هنا عن اليهود فقط، مستعدون لوضع نهاية للاحتلال. بكلمات أخرى يزداد عدد الأشخاص الذي يدركون أن الاحتلال هو كارثة، وأنه سرطان يأكل أجسادنا».

(*) سؤال: هل تعتقد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو شخصيا هو مشكلة أمام أي تسوية؟

شتيرنهل: «نتنياهو جزء من المشكلة، ولذا لا يشكل جزءا من الحل. ولا شك في أن الوضع سيكون أفضل لو أنه لم يكن على رأس الليكود شخص مثل نتنياهو، وإنما شخص آخر يحمل أفكارا كالتي يحملها دان مريدور. إن غالبية الإسرائيليين تريد إنهاء الاحتلال لكنها ليست مستعدة لحرب أهلية. وبالتالي يجب التوصل إلى حل يبقي الكتل الاستيطانية الكبرى تحت سيادة إسرائيل، وفي المقابل تحصل الدولة الفلسطينية على تعويض. ويجب أيضًا إخلاء المستوطنين من الخليل».

وديع عواودة (*)

قراءة في انتخابات الكنيست

حكومة غربان

ليس في حكومة إسرائيل الجديدة ما يبشّر بالخير ولا بالسلام ولا بالمساواة. حكومة واحدة برأسين أولهما يمثّل «دولة تل أبيب» ويخدم مصالح النخب القديمة، البرجوازية الأشكنازية المؤمنة بالرأسمالية الليبرالية الخالية من الرحمة تجاه الفقراء والمهمشين يهودا وعربا، ورأسها الآخر لا يقل خطورة، ويمثل المستوطنين. وعلى الرغم من الفوارق والتوترات بين مركباتها الجديدة والقديمة تمخضت انتخابات الكنيست التاسع عشر كما كان متوقعا عن حكومة يمينية متجانسة في المجالين السياسي والاقتصادي.

كما كان في الحملات الانتخابية التي استبدلت الصراع ومستقبل العلاقات مع الشعب الفلسطيني بالقضايا الداخلية، فإن وجهة حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة تذهب نحو البحث عن البقاء أطول مدة أكبر، والانشغال بكل شيء عدا القضية الفلسطينية، وإبقاء خطاب بار إيلان حبرا على ورق.

هكذا كان في حكومة نتنياهو الثانية، لكن هذه الجديدة أشد خطرا لعدة أسباب.

ربما بشكل غير مسبوق توضع مفاتيح المقدرات الاقتصادية والسياسية بيد المستوطنين للمرة الأولى: وضعت وزارتا الإسكان والتجارة والصناعة ورئاسة اللجنة المالية في الكنيست بيد مندوبي المستوطنين (البيت اليهودي)، ووضعت وزارة الدفاع صاحبة الصلاحيات والمؤثرة على تسمين الاستيطان، بيد قائد الجيش اليميني المتطرف موشيه يعالون.

بالنسبة لمعسكر المستوطنين، هذه فرصة تاريخية لقطع

(*) صحافي فلسطيني- كفر كنا (الجليل)

الشك باليقين ووأد تسوية الدولتين، دفنها في التراب المستباح في الضفة الغربية. منذ وقعت اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣ تضاعف الاستيطان ثلاث مرات، وهم اليوم يعُدون (مع القدس) نحو نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية. ويتطلع قادة المستوطنين لمضاعفة عددهم بمساعدة الحكومة الجديدة حتى تغدو تسوية الدولتين خيالا ووهما مطبقين. يكمن خطر حكومة المستوطنين بتوّفر فرص زيادة النهب والسلب، فسمك القرش يزداد توحشا حينما يستنشق رائحة الدم.

من هذه الناحية حكومة نتنياهو الثالثة هي أشد خطرا من سابقتها لحيازتها ورقة تين على صورة وزيرة العدل تسيبي ليفني التي أوكلت مهمة الثرثرة مع السلطة الفلسطينية إلى ما شاء الله وطحن الماء. تدرك ليفني بخلاف تصريحاتها المعسولة أن احتمالات إدارة حكومة نتنياهو مفاوضات مع الجانب الفلسطيني ضئيلة، وهذا ما يقر به عدد كبير من المراقبين الإسرائيليين، لكن ليفني آثرت المقعد الوزاري الوثير بعيدا عن صحراء المعارضة ولتغطية عورتها وعورة حكومتها سترضى بلعب دور المزيّن لتجميل صورة إسرائيل في العالم، وتخفيف الضغط عن حكومتها كما فعل من قبلها وزراء حزب العمل في حكومتي الليكود وكاديما السابقتين.

وتزداد مخاطر مثل هذه الحكومة عند استنشاقها رائحة الدم الفلسطيني المسفوك على مذبح الخلافات الداخلية القاتلة التي ستّمكن المحتلين من تمرير مخططاتهم دون خجل أو وجل. وهذا ما يؤكده المعلق الإسرائيلي البارز يوسي ميلمان (الإذاعة العبرية العامة ٢٠١٣/٣/٣١) الذي يشير إلى أن زيارة باراك أوباما الحميمة لإسرائيل وانحيازه لها ولليهود ودعمه السخي لهم لن تدفع نحو إنهاء الاحتلال طالما بقي مريحًا ومجانيًا، سيما في ظل خلافات داخلية تستنزف طاقات الشعب الفلسطيني ومعنوياته، وتدّمر تضامن العرب والأجانب معهم.

ومن المرجح أن تزداد الحكومة الجديدة وقاحة وطمعًا واستخفافًا بالفلسطينيين، على الرغم من قوة حقهم نتيجة عوامل أخرى، كانشغال أوروبا بمشاكلها الاقتصادية وتغليب مصالحها وفقدان البيت الأبيض الرغبة في الضغط الحقيقي على إسرائيل. وهناك مؤشرات على أن أوباما قد قام بزيارة سياحية دون خطة سياسية تتجاوز إدارة الصراع نحو تسويته. تتجه إسرائيل اليوم بحكومتها المتجانسة لإدارة الصراع وتراهن على تجاوز خطر نشوء نظام الأبارتهايد أو الدولة ثنائية القومية من خلال كانتونات فلسطينية.

النتائج

على الرغم من أن المراقبين الحزبيين والسياسيين قد اعتبروها جولة انتخابية مملة نتيجتها معروفة سلفا، لكن انتخابات الكنيست الـ ١٩ بأبعادها المتنوعة تخللتها أمور جديدة، شهدت تطورات درامية ما زالت تبعاتها ماثلة أمامنا بوضوح.

جرت الانتخابات البرلمانية المبكرة في إسرائيل في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ بعد قرار رئيس الحكومة نتنياهو إجراء انتخابات مبكرة. وقتها سوغ نتنياهو قراره رسميا بوجود خلافات حول الموازنة العامة ومن أجل حمايتها من الابتزاز، لكن أسبابا أخرى غير معلنة دفعته لذلك ترتبط بحسابات حزبية.

في الانتخابات التي شارك فيها ٣٢ حزبا، تنافست على أصوات الإسرائيليين البالغ عددها ٥ر٦ مليون، لم ينجح منها سوى ١٢ حزبا فيما بلغت نسبة التصويت العامة ٦ر٦٦٪ مقابل ٢ر٦٥٪ في انتخابات ٢٠٠٩ و٢ر٦٣٪ في انتخابات ٢٠٠٦.

وهذا يعني أن نسبة المشاركين في الاقتراع تتجه للازدياد في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، علما أنها شهدت هبوطا واضحا منذ انتخابات ١٩٩٩ حيث بلغت وقتها ٧ر٧٨٪.

ويستدل من نتائج التصويت أن نحو ربع مليون صوت لم تحتسب خلال تحديد قوة الأحزاب واختيار الناجحة منها لأن الكثير من الأحزاب (٢٠ حزبا) حاز على عشرات آلاف الأصوات، لكنها لم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم، وهذا ما دفع بعض الأوساط السياسية للحديث مجددا عن ضرورة رفع نسبة الحسم (٢٪).

الخريطة الحزبية: أحزاب كثيرة وطروحات متشابهة

وكانت الحلبتان السياسية والإعلامية قد انشغلت غداة الإعلان عن الانتخابات المبكرة بالسؤال: هل يشارك رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت بالمنافسة على رئاسة الحكومة من خلال عودته لقيادة كاديما أو بقائمة جديدة، مثلما هو الحال مع وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني؟.

«الحركة»

وبعد ترجيحات وتخمينات كثيرة طالت نحو الشهر ونصف الشهر، كشف أولمرت عن أوراقه معلنا عدم نيته عدم خوض الانتخابات، ما شق الطريق لتسيبي ليفني للإعلان عن حزب

«الليكود بيتنا": فوز موضع تساؤل.

«الحركة» بعد انسحابها من كاديما. وهناك من اعتبر قبل إجراء الانتخابات أن تأخر ليفني في طرح ترشيحها نال من هيبتها السياسية كمشروع حقيقي لرئاسة الحكومة يهدد حقا زعامة نتنياهو. وفعلا جاءت نتائج «الحركة» مخيبة لآمال مؤسسيه طبقا لتوقعات استطلاعات الرأي حيث فاز بستة مقاعد فقط.

لا يختلف طرح «الحركة» بقيادة ليفني بشيء عن طرح الحزب الأم كاديما الذي انشقت عنه ليفني من ناحية رؤيته السياسية، فهو يضع تسوية القضية الفلسطينية بموجب «الدولتين» التحدي الأكبر بالنسبة لإسرائيل اليوم.

كاديما

وكاديما برئاسة شاؤول موفاز، حزب جديد نسبيا كان قد أسسه رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون العام ٢٠٠٥ غداة انفصاله عن الحزب الأم الأول (الليكود) بغية تنفيذ خطة فك الارتباط عن غزة، وهو يرى بعكس الحكومة الحالية أن الصراع مع الفلسطينيين أخطر من إيران، ويدعو لتسوية معهم، ويقترح تسوية تقوم على إعادة ثلثي الضفة الغربية للسيادة الفلسطينية.

العمل

حزب العمل أقدم الأحزاب في إسرائيل ومؤسسها وشريك منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣، خاض الانتخابات هذه المرة بقيادة شيلي يحيموفيتش القادمة هي الأخرى من عالم الصحافة.

يؤمن العمل بتسوية الصراع من خلال «الدولتين» ويبرز في طروحاته التوجهات الاشتراكية الديمقراطية، وهو عضو في الاشتراكية العالمية.

ميرتس

وعلى يساره حزب صغير – ميرتس– بقيادة النائبة زهافا جالئون، وهو الحزب الصهيوني الوحيد الذي يعرف نفسه بـ «اليسار الصهيوني» والوحيد الذي شملت قائمته مرشحا عربيا، وهو يركز على تسوية الصراع وفق حل الدولتين.

«الليكود- بيتنا»

وقاد معسكر اليمين (على الرغم من اختلاط الأوراق وعدم وضوح الفوارق بين يمين ويسار في إسرائيل اليوم) في هذه الانتخابات ائتلاف «الليكود– بيتنا»، وهو قائمة مشتركة لحزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو وقائمة «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان. في برنامجهما السياسي يؤيد طرفا القائمة المشتركة تسوية الصراع من خلال «تسوية الدولتين» والدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة مع الاحتفاظ بالقدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة، وكلاهما يتهمان السلطة الفلسطينية برفض تسوية الصراع.

وقد أقدم الحزبان على توحيد المرشحين ضمن قائمة واحدة، آخذين بنصيحة المستشار الإستراتيجي الأميركي آرثر فينكلشتاين بهدف ضمان تشكيل الحكومة القادمة.

«البيت اليهودي»

تلاه حزب يميني متدين جديد هو «البيت اليهودي» – أتباعه ومرشحوه هم بالأساس مستوطنون– برئاسة المستوطن نفتالي بينيت الذي أطاح بالزعامة التقليدية لحزب «المفدال».

وبينيت (٤٢ عاما) وجه جديد بارز في هذه الانتخابات، ضابط سابق في وحدة خاصة تتبع لقيادة هيئة الأركان، يستمد قوته من مواقفه المتشددة ومن اتجاه الإسرائيليين نحو اليمين ومن شخصيته الكاريزمية.

وعلى يمين «البيت اليهودي» خاض حزب «العظمة لإسرائيل» بقيادة النائبين المتطرفين أرييه إلداد وميخائيل بن آري الداعي لتهجير الفلسطينيين، لكنهما فشلا في تجاوز نسبة الحسم.

شاس ويهدوت هتوراه

وينتمي لمعسكر اليمين، حزب المتدينين الأصوليين الشرقيين (شاس) وشقيقه حزب الأصوليين الغربيين (يهدوت هتوراه). وعلى الرغم من توجهاتهما اليمينية، يشارك هذان الحزبان الأصوليان عادة في كافة الائتلافات الحكومية، وهذه المرة سيبقيان خارج الحكومة.

«يش عتيد»

ويقود الصحافي سابقا يئير لبيد حزبا جديدا يعرف بـ «حزب الوسط»، ويتطلع لتمثيل الطبقات الوسطى و«رفع الغبن» عنها، وهو غير واضح في توجهاته السياسية، لكنه يؤمن بتسوية الدولتين مع الاحتفاظ بـ «الكتل الاستيطانية» والقدس موحدة.

ولا تختلف الطروحات السياسية وتسوية الصراع لدى أحزاب الوسط مثل «الحركة»، كاديما برئاسة شاؤول موفاز، العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش، أو حتى ميرتس برئاسة زهافا جالئون، على الرغم من أن هذا الحزب يقدم ما هو أقرب للحد الأدنى الفلسطيني.

وبالخطوط السياسية العريضة والرؤية العامة تلتقي هذه الأحزاب أيضا مع حزب «يش عتيد» برئاسة يائير لبيد من ناحية تبني فكرة الدولتين لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، ومن ناحية تركيز الدعاية الانتخابية على قضايا داخلية ومدنية (عدا ميرتس)، لكن هذه الأحزاب تباينت في تكتيكاتها الانتخابية واهتماماتها الدعائية.

الأحزاب العربية

خاض المواطنون العرب في إسرائيل انتخابات الكنيست في إطار قائمتين عربيتين مركزيتين (التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة) وقائمة عربية يهودية مركزية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وأخرى هامشية، قائمة «دعم».

كما شاركت قائمة عربية جديدة ، «الأمل للتغيير»، لكنها انسحبت من المنافسة قبيل الانتخابات بتبرير مقتضب رسمي مفاده أنها ترغب في المحافظة على أصوات العرب من الهدر. وضم الكنيست السابق ١١ نائبا عربيا عن الأحزاب العربية، وثمانية نواب عن الأحزاب اليهودية، ستة منهم من العرب الدروز.

وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع العرب ٧٩٠ ألفا، تقل نسبتهم (١٤٪) عن نسبتهم الديمغرافية (١٧٪).

وعلى الرغم من أن للجبهة توجهات اشتراكية وللموحدة توجهات إسلامية وللتجمع توجهات قومية لا تختلف الأحزاب العربية بجوهر طروحاتها وتصوراتها السياسية، وتؤمن بتسوية الصراع بـ «الدولتين» وبالمساواة التامة للمواطنين العرب في إسرائيل، مع وجود تمايزات في سقف المطالب القومية والمدنية.

الحملات الانتخابية:
تغييب السياسي واستحضار الاجتماعي

سهّل هذا الشبه الواضح في جوهر هذه الأحزاب على السياسيين مهمة المناورة والانحياز للحسابات الشخصية وللاعتبارات الانتهازية، فترك وزير الدفاع السابق عمير بيرتس بيته السياسي، حزب العمل، إلى «الحركة» بذريعة أن رئيسته شيلي يحيموفيتش لا تكترث بالقضية السياسية ولا تنفي بالقطع احتمال الانضمام لحكومة برئاسة نتنياهو.

وكان «الحركة» برئاسة ليفني أول المنضمين للائتلاف الحكومي الجديد، وقد خصصت حقيبة حماية البيئة لعمير بيرتس نفسه. وهكذا بالنسبة للجنرال في الاحتياط ورئيس بلدية حيفا عمرام متسناع الذي غادر هو الآخر حزبه العمل وانضم لـ «الحركة» بسبب عدم الاتصال به وضمان مقعد له في قائمة العمل الذي سبق وترأسه ذات مرة. وفي تصريحات للإذاعة العبرية العامة قال متسناع (الإذاعة العبرية العامة ١٢/١٢/٢) بوضوح إن أحدا لم يدعه للانضمام مجددا لقائمة العمل مبديا بتلميح غليظ استعداده لذلك، ولما لم يتلق أي عرض لجأ لقائمة «الحركة» وأشغل المكان الثاني في قائمتها دون تردد.

ركزت معظم الأحزاب الإسرائيلية على القضايا الداخلية في الدعاية الانتخابية هذه المرة، وسعت للظهور بصورة المتماثل مع الهموم الحياتية التي تشغل الإسرائيليين.

وسعت أغلبية الأحزاب لتحدي الحزب الحاكم (الليكود بيتنا) من خلال برامج ودعايات انتخابية تبرز الاهتمام بالطبقة الوسطى وبالضعفاء وبتقليص الفوارق الطبقية.

وتتهم أحزاب الوسط واليسار حكومة إسرائيل اليمينية التوجهات في الناحية الاقتصادية– الاجتماعية أيضا بالاهتمام بمصالح الشرائح الغنية فقط، وبتبني سياسات رأسمالية ليبرالية «متوحشة».

ويعتبر حزب العمل المعارض أكثر الأحزاب الإسرائيلية اهتماما بالناحية الاقتصادية الاجتماعية، في انتخابات الكنيست الـ١٩ ، وسط تغييب شبه كامل لقضايا الاحتلال والصراع. وقد دفع ذلك الكاتب الإسرائيلي عاموز عوز لتوجيه انتقادات لاذعة لرئيسة الحزب يحيموفيتش على خلفية تجاهلها المتعمد للقضايا السياسية في خطابها وتصريحاتها ودعايتها. ووجه عوز ليحيموفيتش لائحة اتهام بقوله إنها أسوأ من إيهود باراك. وقال عوز في ندوة في تل أبيب «باراك ينفي وجود حل للقضية الفلسطينية، ويحيموفيتش تنفي وجود المشكلة»! (هآرتس ٢٠١٣/١/١١).

على الرغم من عدم الاختلاف في الطروحات العامة المتشابهة جدا سياسيا تتباين الأحزاب المعرفة بـ «الوسط» و«الوسط– اليسار» بعضها عن بعض بالتوجهات، أو بإبراز أولويات القضايا الداخلية والخارجية في الدعاية الانتخابية.

ففيما يبرز العمل الأجندة الاجتماعية، ركّز «يش عتيد» على ما يعرف بـ «تقاسم الأعباء» وإشراك الشباب اليهود المتدينين الأصوليين في سوق العمل والخدمة العسكرية.

وما يغيبه العمل يبرزه حزب ميرتس اليساري – الصهيوني، وبطروحاته وحملاته الانتخابية ربط بين الأزمة الاقتصادية المتزايدة في إسرائيل، وبين استمرار الاحتلال والاستيطان، واهتم بالتأكيد على خطر الاحتلال على الشعبين وعلى ضرورة اعتبار عملية إنهائه المهمة الأولى.

وشدد ميرتس –على العكس من العمل الذي اعتمد تكتيكا لم يثبت ذاته يقوم على إبراز القضايا الاجتماعية– على أنه «لا عدالة اجتماعية من دون تسوية سياسية للصراع ومن دون وقف الدعم غير المحدود للمستوطنين وللرشاوى الممنوحة لليهود المتدينين الأصوليين مقابل مشاركتهم في الائتلاف الحكومي».

كما تطابقت طروحات ميرتس مع رسائله الدعائية قبيل الانتخابات لزيادة الموازنة العامة بنفس نسبة الزيادة الطبيعية السنوية، وفرض الجمارك على السجائر والكحول، وتسهيل منح القروض، وإصلاح نظام الضرائب بحيث يتم تخفيف العبء عن الطبقات الوسطى والعاملة.

وما تحدث عنه ميرتس بالتلميح أشار له حزب «يش عتيد»، مشددا على كونه رسولا للطبقة البرجوازية وحارسا لمصالحها.

ووظف «يش عتيد» جل طاقاته خلال الحملات الانتخابية لتبيان الهدف الأهم من طرفه: توزيع أعباء الضرائب بشكل عادل بدلا من تحميل وزرها للطبقة الوسطى. مشددا على ضرورة إنفاق المزيد من الميزانيات على التربية والتعليم.

و ركز لبيد لهذا الغرض في برامجه وتصريحاته على ضرورة وقف ضخ الميزانيات للمتدينين الأصوليين (الحريديم) الذين يثقلون كاهل الاقتصاد لأنهم لا يعملون ولا يتعلمون بذريعة التفرغ لتعلم التوراة.

بالمقابل، استغل حزب المتدينين الأصوليين (شاس) ارتفاع نسب الفقر في إسرائيل للتركيز على محاربته بواسطة برامج وتصريحات قادته، دون تقديم خطط اقتصادية حول السبل العملية لذلك. كما ركّز شاس على ظاهرة أرّقت الإسرائيليين، وتكمن في تسلل آلاف الأفارقة عبر سيناء، وفاخر قادته – خاصة وزير الداخلية–

يحيموفيتش: «عمل» بلا مشروع سياسي!

بالمبادرة لوقف الظاهرة وطرد الكثير منهم.

وبقدر ما ركزت هذه الأحزاب على القضايا الداخلية الملحة، هرب الحزب الحاكم «الليكود بيتنا» منها وحاول تجاهلها، ولاحقا تبين أن ذلك كان أحد أسباب تسديده ثمنا باهظا، في النتائج.

وعمد «الليكود بيتنا» للتركيز على قضايا الأمن والمخاوف الأمنية المتعلقة بالنووي الإيراني، الربيع العربي والجهاد العالمي. وكما في معركتي الانتخابات اللتين فاز بهما نتنياهو وحزبه (١٩٩٦ و ٢٠٠٩) فقد استخدم هذه المرة فزاعة الأمن لترهيب الإسرائيليين في محاولة لدفعهم للالتفاف حوله بصفته «حامي الحمى».

كما فاخر بإنجاز جدار على طول الحدود مع مصر، وفي الشأن الداخلي حاول التظاهر بالاهتمام بقضايا داخلية تساوقا مع المزاج العام السائد في الشارع الإسرائيلي فركز على ما وصفه بـ «الثورة الخليوية»، في إشارة لخفض أسعار خدمات الاتصالات الهاتفية التي تمت بفضل وزير الاتصالات الليكودي موشيه كحلون.

ويعكس ذلك مدى اهتمام الإسرائيليين بهموم توفير السكن والصحة والتعليم، إضافة للناحية النقابية والأجور ومكافحة الغلاء.

ويبدو أن معظم الأحزاب الإسرائيلية تساوقت مع هذه الهموم كما يتجلى ببرامجها التي ستبقى على ما يبدو حبرا على ورق بحكم تجارب الجولات الانتخابية السابقة التي تظهر متابعتها أنها لم تنزل من برج الشعارات ولا تخلو أيضا من البرامج الشعبوية والديماغوغية.

و استخدمت بعض أحزاب اليمين كما في جولات انتخابية سابقة التحريض على المواطنين العرب لكسب الأصوات، وبرز ذلك في متلازمة «الحقوق مقابل الواجبات» التي تكررت في حملات حزب «إسرائيل بيتنا» و«العظمة لإسرائيل».

ويلاحظ أن الأحزاب الإسرائيلية بشكل عام وبخلاف تجارب الماضي لم تركّز على تبيان برامجها وطروحاتها وتمايزاتها الفكرية والسياسية بقدر التركيز على هوية المرشحين ونجوميتهم، وعلى الطعن بالمتنافسين.

قراءة في النتائج

وتمخضت الانتخابات التي شارك فيها نحو ٦٧٪ من المقيدين بكشوف الناخبين، عن نجاح كبير لحزب «يش عتيد» (وسط) بقيادة الصحافي يئير لبيد (١٩ مقعدا). كما أسفرت عن شبه تساوٍ في حصة ما يعرف بمعسكري اليمين و«الوسط- اليسار».

كان حزب «يش عتيد» مفاجأة الانتخابات وفاز بـ ١٩ مقعدا بصفته ممثلا للطبقات البرجوازية الوسطى في إسرائيل. وعلى الرغم من عدم تعريفه لنفسه كحزب يميني لكن مواقفه السياسية والاجتماعية مشابهة لمواقف اليمين مع بعض الفوارق في الخطاب وحدة الطروحات والتصريحات، علما أنه استفاد من ضبابية مواقفه السياسية على غرار أحزاب الوسط الإسرائيلية التي تطل في كل انتخابات بثوب جديد وتتلاشى في أغلبية الحالات.

سياسة عصرية

اعتبر المعلق السياسي يوسي فيرتر أن النتائج مثلت «صفعة» لنتنياهو من مصوتي اليمين، مشيرا إلى أن فوز الشابين لبيد وبينيت يعكس نجاح السياسة العصرية المعتمدة على التواصل مع الجمهور، ما مكنهما من استقطاب الأصوات «الطائشة».

وبدوره، يقدم المحلل غدعون ليفي (هآرتس ٢٣،٠١،١٣) قراءة أكثر وضوحا لنتائج الانتخابات بتأكيده أن إسرائيل ولسان حالها يقول «دعونا نعيش بهدوء حياة جيدة وهانئة»، لافتا إلى أن ذلك تجسد في نتائج حزب «غير سياسي (يش عتيد) في انتخابات غير سياسية».

«يديعوت» تعنون: صفعة لنتنياهو.

ويبدو فعلا أن سر نجاح لبيد يكمن أيضا بالابتعاد عن القضية السياسية والعلاقة مع الفلسطينيين، وبتصويتهم له هرب الإسرائيليون من القضايا الخارجية للداخلية، وهذا نوع من الهروب إلى الأمام.

وأوضح ليفي أن إسرائيل قالت لصحافي غير مجرب سياسيا، لكنه فصيح اللسان ووسيم الطلعة «نعم للشباب الجديد الذي تحاشى خوض قضايا خلافية وحقيقية».

وقال ليفي الذي لا يرى أية بشارة جديدة أيضًا إن الليكود كان سيفقد لقبه كأكبر حزب في إسرائيل لولا تحالفه مع «إسرائيل بيتنا».

صفعة لنتنياهو

سجلت نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٩ عقابا من الناخبين لبنيامين نتنياهو والذي تولى رئاسة الحكومة لولاية ثالثة على الرغم من التراجع الكبير لقوة لائحته «الليكود- إسرائيل بيتنا» (٣١ مقعدا مقابل ٤٢ في البرلمان السابق)، فيما وصفت الصحف العبرية هذه النتائج بـ «الصفعة» له.

ويتوافق عدد كبير من المعلقين والمحليين على أن الإسرائيليين عاقبوا الائتلاف الحاكم لفشله في معالجة قضايا ملحّة، وأنهم صوتوا أكثر للمعنيين بالمواضيع الداخلية المدنية بالأساس.

وعبرّت صحيفة «هآرتس» عن ذلك بقولها في افتتاحيتها (٢٠١٣/١/٢٤) إن إسرائيل عبّرت بهذه النتائج عن عدم ثقتها بنتنياهو لـ «فشله في المجال الدبلوماسي والعلاقات الخارجية»، كما أشارت لفشله أيضا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

كما قرأت نتائج الانتخابات على أنها تحفظ من قبل الإسرائيليين على تطرف الليكود نحو اليمين، ومن الاستفزاز المضر للمجتمع الدولي بسياسات خارجية تعتمد خطاب القوة. وشددت على أن الإسرائيليين معنيون بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة بدلا من تسمين المستوطنات والتهديد بحرب على إيران.

واستثمر «البيت اليهودي» تراجع قوة الحزبين الحاكمين «ليكود» و«إسرائيل بيتنا» وظهر كحزب نواته المستوطنون لكنه يتسم بطابع إسرائيلي شامل وبات شريكا مهما في ائتلاف نتنياهو بعد فوزه بـ ١٢ مقعدا.

وبخلاف توقعات استطلاعات الرأي جاءت النتائج مخيبة لحزب العمل (١٧ مقعدا) رغم تمثيله لـ «الثورة الاجتماعية» التي شهدتها إسرائيل العام ٢٠١١.

من النتائج اللافتة أيضا مضاعفة حزب «ميرتس» قوته من ثلاثة إلى ستة مقاعد بفضل عدم تردّده في تعريف نفسه كحزب يساري بخلاف العمل الذي تهرب من هذه الصفة وغيب موضوع الاحتلال. وهذا ما يؤكده أيضا المعلق البارز نحاوم برنياع (يديعوت أحرونوت ٢٠١٣/٢/٨)الذي يتفق مع ما يجمع عليه المحللون الإسرائيليون بأن الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية انعكست في تزايد قوة أحزاب يسار الوسط، وبخاصة حزب «يش عتيد». في الوقت نفسه يصيب برنياع كبد الحقيقة بالإشارة إلى أن الحدود بين معسكري اليمين واليسار في إسرائيل لم تعد واضحة، بل باتت متداخلة.

ثمة منطق كبير في القول إن النتائج عكست عدم ثقة الإسرائيليين بنتنياهو شخصيا ورغبتهم برؤية وجوه جديدة بصرف النظر عن طروحاتها.

وهناك من اعتبر أن فوز صحافي عديم التجربة السياسية بهذا الكم الكبير من المقاعد (١٩ مقعدا) دليل على تعاون الجمهور مع «لعبة الأحزاب» وبحثا عن المظهر أكثر من الجوهر.

عبر المحامي الإسرائيلي البارز تسيون مئير في محاضرة له في الناصرة عن امتعاضه من السياسة الإسرائيلية في ٢٠١٣ بقوله إن شابا وسيما بلا شهادة إنهاء للتوجيهي يصيب شعبية واسعة غير مسبوقة (صحيفة «حديث الناس» ٢٠١٣/٢/١).

ويذهب المعلق البارز إيتان هابر (صحيفة «يديعوت أحرونوت» ٢٠١٢/١٢/٢٥) إلى ان الناس في واد والأحزاب في واد آخر في حقيقة الأمر، معتبرا أن الدعايات الانتخابية والبرامج الحزبية لا تؤثر على الجمهور، لا سيما في ظل وجود أزمة ثقة بالسياسيين، برامجهم ووعودهم.

ويرى أن الناخبين لا يعولون كثيرا على تغيير سلم الأولويات بتوزيع الموارد، ويميلون للتصويت بتأثير البيئة والبيت وسط سيطرة لـ «ثقافة القطيع».

وحتى ساعة فتح صناديق الاقتراع ظل نحو ٢٥٪ من الإسرائيليين مترددين كيف يسلكون انتخابيا.

وتوافق معلقون إسرائيليون كثر على أن مرد هذا الكم الكبير من «الأصوات الطائشة» عدة أسباب أهمها حالة «النعاس» التي لازمت هذه الانتخابات، وتشابه طروحات الأحزاب وفقدان الثقة بالسياسيين.

من النتائج اللافتة ما يرتبط بحزب المعارضة كاديما، برئاسة شاؤول موفاز الذي فاز بـ ٢٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٩ ، وهذه المرة نجا من الفشل بشق الأنفس بفوزه بمقعدين فقط.

التمثيل العربي

لم يتغير عدد النواب الممثلين للأحزاب العربية في الكنيست الإسرائيلي، فالقائمة العربية الموحدة والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ظلت كل منهما ممثلة بأربعة أعضاء، فيما بقي التجمع الوطني الديمقراطي على قوته؛ ثلاثة نواب. غير أن القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية – الشق الجنوبي والحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي العربي) زادت قوتها بالعدد والنسبة المئوية (١٣٨٤٥٠ صوتا)، وزاد التجمع الوطني قوته (٩٧٠٣٠)، أما الجبهة فتراجعت قوتها قليلا (١١٣٤٣٩).

ويستدل من مراجعة الأرقام أن التجمع والموحدة زادا من قوتهما في منطقة النقب، حيث تراجعت الجبهة هناك وحافظت على قوتها في الجليل خاصة في المدن الكبرى. كما يستدل من النتائج أن النواب العرب في معظم الأحيان كانوا «أنبياء في أوطانهم» وحازوا على نسبة دعم كبيرة لأحزابهم ما يشير لقوة الاعتبارات الشخصية في حسم المصوتين لتوجهاتهم الانتخابية.

وتدلل نتائج الانتخابات أيضا أن الجبهة حازت على نحو ألفي صوت يهودي وفي مدينة تل أبيب جاءت النتائج مخيبة بخلاف توقعات ووعود عضو الكنيست الجبهوي د. دوف حنين الذي سبق وأن فاز بـ ٣٣٪ من الأصوات في انتخابات بلدية تل أبيب السابقة. ويتجلى فشل الجبهة في استقطاب مصوتين يهود (على الرغم من أنها قائمة عربية يهودية وخطابها مدني وقريب من اليسار الإسرائيلي) بحيازة قائمة «إيرتس حدشاه» اليهودية على ٢٨ ألف صوت كان من المفروض أن تحظى الجبهة بها، فالقائمة تتبنى طروحات الجبهة وتتجاوزها في بعض النقاط، فمن بين ما تدعو له: المساواة التامة والحقيقية للمواطنين العرب في إسرائيل، ومن ضمن ذلك الاعتراف بعيد الأضحى عيدا رسميا فيها.

واعترف الأمين العام للحزب الشيوعي محمد نفاع بارتكاب الجبهة عدة أخطاء خلال الانتخابات، منها عدم المبادرة لتبيان خصوصية طرح الجبهة وتمايزها عن بقية الأحزاب العربية، كالموقف من الرجعية العربية والموقف من أحداث سورية. لم يعترف نفاع بخطأ الجبهة في التحفظ من فكرة القائمة العربية المشتركة (صحيفة «حديث الناس» ٢٠١٣/٢/٢٢) لكنه أشار لخطأ الجبهة في عدم تسويغ موقفها من الوحدة في ظل وجود «خلافات أساسية في قضايا جوهرية» بشكل كاف. كذلك تحدث عن الضعف التنظيمي في الحزب والجبهة على صعيد الفروع والمناطق، لا في النقب فحسب، والهيئات القطرية منوها أيضا لـ «المال السياسي» الوافد من الخارج لدعم أحزاب عربية

منافسة. وقلل من أهمية فقدان الوجوه الشبابية والنسائية في قائمة الجبهة.

على الرغم من الحملات الانتخابية التي أغرقت الشوارع بصور المرشحين ودعوات الاستغاثة عبر وسائل الإعلام ومكبرات الصوت في المساجد، لم يخرج أكثر من نصف أصحاب حق الاقتراع العرب إلى الصناديق الانتخابية.

و بعث فلسطينيو الداخل في سلوكهم الانتخابي عدة رسائل لأحزابهم وقادتهم، منها وأهمها رغبتهم في سياسة جديدة فيها الأمل والثقة بالمستقبل وتوحيد طاقاتهم.

ومن الواضح الآن أن المساعي المتعثرة لتشكيل حكومة في إسرائيل على وجه السرعة، انصبت حول القضايا الداخلية بالأساس، فالتعامل مع الفلسطينيين والتسوية لم يشكلا نقطة خلاف بين الأحزاب المشاركة في ائتلاف حاكم جديد. وعلى الرغم من توجهاته اليمينية ومن كونه حزب المستوطنين، بوسع «البيت اليهودي» التعايش مع مسيرة سياسية تستأنف بضغوط دولية.

وقد ألمح بينيت إلى أن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين لا يشكل سببا كافيا للخروج من الائتلاف الحكومي، ويرجح أن ينشب الخلاف الحقيقي عندما تدنو لحظة الحقيقة وتضطر إسرائيل لاتخاذ خطوات عملية. ومن هذه الناحية يبدي حزب «يش عتيد» مواقف مريحة لنتنياهو فهو يعي احتمالات الضغوط الأميركية– الأوروبية على إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية مثلما يعي مخاطر تعمق العزلة الدولية. وسبق أن أعلن عدة مرات أن المسيرة السياسية مصلحة مهمة لإسرائيل، وهذه نقطة لقاء مع نتنياهو الذي ما زال يعلن التزامه بـ «الدولتين»، وفق إحداثيات خطابه في بار إيلان العام ٢٠٠٩. لذا لا يستبعد أن يرضى لبيد طواعية بدور «ورقة التين» سوية مع حزب الحركة بقيادة ليفني لتغطية تعنت نتنياهو.

مهند عبد الحميد (*)

دور الكتب المدرسية في تشكيل ذاكرة جمعية إسرائيلية مهيمن عليها!

(قراءة في كتاب جديد حول فلسطين في كتب التدريس الإسرائيلية)

(*) كاتب وصحافي فلسطيني- رام الله .

(*) اسم الكتاب: «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل: الأيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم»

(*) المؤلف: نوريت بيلد – إلحنان، محاضرة في مادة تعليم اللغة في كلية التربية في الجامعة العبرية، القدس

(*) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٢

لا وجود لفلسطين وشعبها في الكتب المدرسية الإسرائيلية إلا باعتبارهما فائضا عن حاجة المكان و«سكانه الجدد». وكتاب «فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل» للأكاديمية الإسرائيلية نوريت بيلد – إلحنان، قدم لوحة هي الاكثر وضوحا ودقة عن دور الكتب المدرسية الإسرائيلية في تشكيل ذاكرة جمعية دائمة ومهيمن عليها تمكن الدولة من السيطرة على عقول الأجيال الإسرائيلية المتعاقبة.

الكتاب ذو المستوى الأكاديمي الرفيع يحفز قارئه على التأمل في واقع مركب بعناية وبإشراف ووصاية على العقول، ويساعده على فهم البناء النفسي والثقافي للشخصية الإسرائيلية وطبيعة الدولة.

للكتاب تأثيرات مهمة ليس على صعيد معرفي وحسب بل وحول النظر للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من زوايا لم نعتد التوقف عندها، كاستخدام العلوم والحداثة في تصنيع ثقافة رجعية عنصرية ورأي عام يتبنى تلك الثقافة عن ظهر قلب. والكتاب يسلط الأضواء على جذور الرفض الإسرائيلي للعملية السياسية والسلام مع الشعب الفلسطيني، وفي فهم لماذا يتم تقويض مقومات الحل السياسي على الأرض، وفي الإجابة الأعمق على أسئلة من نوع: لماذا لا توجد معارضة إسرائيلية حقيقية تصطدم مع الرواية الرسمية وتفتح جسورا مع الشعب الفلسطيني؟ لماذا بقيت العضوية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي ضئيلة من طرف غير المواطنين الفلسطينيين وبقي الحزب محسوبا على القوائم العربية ؟ ولماذا تصالح حزب العمل مع المعسكر الذي دعم موضوعيا قتل اسحق رابين والتحق أكثر بثقافة إقصاء الشعب الفلسطيني؟.

عرفت لماذا كان جنود الاحتلال في أثناء احتلال رام الله العام ٢٠٠٢ يضيقون ذرعا من الفلسطيني المتقدم، سواء لجهة مستوى التعليم والثقافة، أو لجهة امتلاكه لوسائل وأدوات الحداثة والتكنولوجيا واللغات الأجنبية، ولماذا استاء الجنود من صورة الفلسطيني المغايرة للصورة النمطية (البدائية) التي في أذهانهم؟. والأهم أن الكتاب يكشف سبب الضعف في الاداء التفاوضي الفلسطيني الناجم عن ضعف الجانب المعرفي بثقافة الاقصاء وبقاء المفاوض في موقع دفاعي نمطي.

أضافت الأكاديمية بيلد– إلحنان للمكتبة الفلسطينية والإسرائيلية عملا في غاية الاهمية، لا يقل أهمية عن كتاب (التطهير العرقي في فلسطين)– إيلان بابه، وكتاب (اختراع الشعب اليهودي) – شلومو ساند، وكتاب (مناطق محظورة) – إيال وايزمان. وكتابها «فلسطين في الكتب المدرسية الإسرائيلية» يعتبر وثيقة تقدم دلائل وبراهين ساطعة على انكار الكتب المدرسية للشعب الفلسطيني ورفض حقوقه الوطنية المشروعة والتنكر لحقوقه الانسانية ايضا، وتسلط الاضواء على التمييز والعنصرية الفاقعتين في التعامل مع شعب بأكمله في صيغة تحريض منهجي ودائم. خلافا لذلك ثمة ادعاء إسرائيلي يردده الساسة الأميركيون والأوروبيون «بأن الفلسطينيين يُعلمون أطفالهم أن يكرهونا ونحن نعلم أحبب جارك». لا يوجد أهم من هذا الكتاب في كشف مهزلة «حب الجار» التي تُعلمها كتب المدارس الإسرائيلية للأطفال الإسرائيليين. أما التحريض الفلسطيني فقد تحققت منه دراسة صادرة عن مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة مؤخرا في شباط ٢٠١٣ وأفادت بعد طول تمحيص بخلو الكتب المدرسية الفلسطينية من كل أشكال التحريض السافر. الغريب في الامر ان الدوائر الرسمية الإسرائيلية تمارس نوعا من إسقاط التهمة على الجانب الفلسطيني، وتنجح في وضع الشعب والقيادة في موقع المتهم، ويعود ذلك لاسلوب إدارة التفاوض وضعف الخطاب الذي يقدمه المستوى السياسي وعدم الاستناد إلى جهات اختصاص تقدم عناصر السياسة الفلسطينية وتبلور الردود. وأعتقد ان هذا الكتاب سيكون أهم سند لوضع دولة إسرائيل في موقع المتهم المحاصر بمنظومة من القرائن الدامغة.

الكتب المدرسية: تناولت الكاتبة بالبحث والتحليل عشرة من كتب التاريخ التي تدرس في المدارس الإسرائيلية، وستة كتب مدرسية تدرس في مادة الجغرافيا وكتاب واحد في الدراسات المدنية، أُلف لكي يدرسه الطلبة اليهود والعرب في المدارس الثانوية. نُشرت هذه الكتب في الفترة الممتدة بين ١٩٩٦– ٢٠٠٩.

المنهجية: تستند الكاتبة إلى مبادىء التحقيق الاجتماعي

السيميائي الذي ينظر للظاهرة بعمق ولا يكتفي بنتيجة علمية إلا بعد التحقق من سلامة فرضيتها وصحة التفكير الذي أفضى اليها. وهي مبادىء تعرض افكارا يستفاد منها في صياغة الأسئلة، وتوظف مناهج التحليل المتعدد الوسائط وتحليل الخطاب. وتتطرق إلى النص اللفظي بالاضافة إلى الوسائط البصرية والتصميم والعلاقات القائمة بين العناصر المختلفة. وتمثل اللغة أحد الانظمة التي أمدت الكاتبة بالمصادر السيميائية وتشكيل المعاني وصناعتها.

نزع الشرعية عن الشعب الفلسطيني

تنطلق الكتب المدرسية من موقف إسكات التاريخ الفلسطيني عبر إقصاء الرواية التاريخية الفلسطينية، وتقدم الفلسطينيين كجماعات سلبية متطرفة، نازعة الصفة الشرعية عن وجودهم، ونازعة الصفة الانسانية عن حياتهم. النصوص تطلق عليهم صفات (إرهابي، لاجئ ومزارع بدائي أو بدوي) ولا تشتمل على اي جانب ثقافي اجتماعي ايجابي من حياة الفلسطينيين، لا تتحدث مثلا عن الأدب والشعر والفن والعمارة والتاريخ والزراعة ولا الاعراف والتقاليد ولا تقدم صورا طبيعية. لا تعترف الكتب بوجودهم كشعب، فتطمس حياتهم على أرض فلسطين. وتختصرهم بعبارات قليلة من نوع: «وقعت هذه الأرض في أيدي المسلمين في القرن السابع وهو ما ساهم في تشكيل ثقافتها وأسلوب حياتها على مدى ١٣٠٠ سنة»، دون تعريف بتلك الثقافة، ويقول النص: يزعم الفلسطينيون أن جذورهم أعمق في هذه الأرض «ونما نوع من الصهيونية الفلسطينية» لكن الكتب تقدم الجنسية الفلسطينية على أنها مزورة وخيالية ومصطنعة، هكذا تتجاهل الكتب المدرسية حقيقة وجود شعب فلسطيني له جذور تاريخية، تتجاهله كعامل ثابت على أرض فلسطين، تأثر بالعوامل المتغيرة أي بالفاتحين والغزاة في كل عصر، لكنه بقي الطبقة الراسخة من طبقات تعاقب الحضارات الانسانية على فلسطين.

بعد ذلك يتم اتباع ثلاث استراتيجيات في تصوير الفلسطينيين باعتبارهم آخرين غرباء بعيدين دخلاء، من خلال الاستخدام التمييزي للمسافة التي تفصل المشاهد الإسرائيلي عن صورة الفلسطينيين، بهدف جعلهم غرباء على الإسرائيليين كونهم أدنى درجات وبوصفهم أشياء، ويتم النظر اليهم من أعلى بحيث يكونون تحت مستوى النظر. وظيفة ذلك التقديم البصري هي تكريس عدم التفاعل معهم كنتيجة منطقية لعدم الاعتراف بهم.

التطهير العرقي وخلق مشكلة اللاجئين

طرد مئات آلاف الفلسطينيين هو الاسم الحركي للتطهير العرقي، والكاتبة تتولى تفكيك النصوص وإعادة قراءتها كاشفة مرة أولى تناقضات النص مع ما جرى في الواقع، ومرة أخرى مع نصوص سابقة. في البداية كانت الكتب المدرسية تلتزم بالرواية الرسمية التي تنحي باللائمة على القيادة العربية وتحملها المسؤولية الكاملة عن المصيبة التي حلت باللاجئين. لكن الرواية التي قدمت للجيل الثالث عدلت بعض الشيء. فقد تحدثت الكتب المدرسية عن طرد خلال المعارك. وبالطبع الطرد جاء نتيجة للحرب وليس ثمرة خطة أعدتها الحركة الصهيونية. وربطت الكتب «الطرد» أو الفرار الجماعي للعرب بالحاجة الماسة إلى تهويد البلاد وضمان أغلبية يهودية تنفيذا للوعد الإلهي. وفي هذا السياق جرى تبرير عمليات تدمير مئات القرى الفلسطينية ومنع اصحابها من العودة، كما جرى تبرير وشرعنة المجازر طالما كانت وظيفتها تهويد البلاد وضمان أغلبية يهودية. الطرد شر لا بد منه، ومأساة اللاجئين فعل من أفعال القدر غير مرتبطة بخطة التطهير العرقي (خطة د) وبالنتيجة لا تتحمل إسرائيل مسؤوليتها. المسؤولية تتحملها الدول العربية هذه المرة لأنها أحجمت عن دمج اللاجئين في بلدانها وسعت إلى تخليد أوضاعهم المزرية، خلافا لما فعلته دولة إسرائيل التي استوعبت اللاجئين اليهود الذين «طردوا» من الدول العربية.

يعاقب الشعب الفلسطيني مرة بالتطهير العرقي، وبعد أن يتحول أبناؤه إلى لاجئين يفقدون حقهم في العودة لانهم «تخلوا عن أرضهم ولا يستحقون ان يستعيدوها». والمطلوب اقناع الاجيال الشابة الفلسطينية بأنهم فقدوا حق العودة، بسبب هجر أجدادهم للارض من جهة وبسبب إجماع الإسرائيليين على حرمان اللاجئين من حق العودة. الرواية الإسرائيلية تضع نفسها دائما في تناقضات فاقعة، فعندما حاول الآباء والأجداد الفلسطينيون العودة إلى ديارهم، قالوا تسلل قرويون – آلاف – لم يكن من بينهم سوى عدد ضئيل من «الإرهابيين»، وكان الرد عليهم بقتلهم قتل ٢٧٠٠– ٥٠٠٠ متسلل. وإمعانا في تبرير القتل يختفي ذكر القرويين من كتاب نافيه ويتحول جميع المتسللين إلى «إرهابيين». إن تصوير الفلسطينيين على أنهم إرهابيون يساهم في شرعنة

طرد السكان الأصليين وقتلهم. وفي المحصلة الأخيرة، وبعد أن وافق مفاوضون إسرائيليون على عودة رمزية لا تتجاوز ٦٥– ٧٠ ألف لاجئ فلسطيني، لكن أيهود أولمرت رفض عودة أي لاجئ.

جغرافيا العداوة والإقصاء

توظف الكتب المدرسية الإسرائيلية الوسائط البصرية العلمية من أجل غرس الأيديولوجيا السياسية والأفكار التمييزية في أذهان الطلبة. وتحدد الخرائط المضللة والصور المهينة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطاب المتمركز حول الإثنية المفهوم الذي يشكله الطلاب حول «بلدهم» وجيرانهم. تستخدم الجغرافيا لغايات ترسيخ القومية الإثنية والطابع القومي الاثني. ويجري في هذه العملية طمس وجود الفلسطينيين ومحوه من المشهد الطبيعي ومن عالم حياة البلد. تعلم كتب الجغرافيا الطلبة اليهود النظر إلى أنفسهم على أنهم أسياد البلاد، وتعلمهم السيطرة على سكانها وطبيعتها وفضائها، وتبرر عمل أي شيء ضروري لتوطيد هيمنة اليهود.

ويمكن ملاحظة ذلك عبر:

- إن الأساس الأيديولوجي لمادة الجغرافيا هو الرسالة الصهيونية المتعلقة باستعادة الوطن وإعادة الاستيطان فيه على يد أبناء إسرائيل الذين عادوا إليها بعد ألفي عام في المنفى، وها هم يملكون الحقوق التاريخية الحصرية فيها. إن شكلا حصريا من القومية الإثنية اضفى صفة السكان الأصليين على اليهود بعد مرور ٢٠٠٠ عام وطمس وجود السكان الأصليين الفعليين (الشعب الفلسطيني) وتلك مفارقة عجيبة.
- لا تقدم الكتب المدرسية سوى قدر ضئيل من المعلومات حول المكان/ الوطن للشعب الفلسطيني، ولا تتعرض لحياته وللظروف الاجتماعية والتغيرات خلال الألفي عام. وباستخفاف علمي منقطع النظير تختزل ألفي سنة من الحضارة في تسع كلمات. مقابل ذلك تسهب الكتب المدرسية في تمجيد إنجازات الصهيونية كتذليل الصحراء وتطويعها، وإعادة مجد الغابات الذي ذكرها الكتاب المقدس.
- تقدم الكتب خرائط لا تمت في معظمها إلى الواقع بصلة، تقدم رسوما وصورا بالاستناد للكتاب المقدس والوعد الإلهي الذي يمنح اليهود المنطقة من نهر الفرات إلى البحر المتوسط. خريطة إسرائيل لا تظهر الحدود المعترف بها دوليا، بل تشمل الأراضي الفلسطينية أخذا بالقول «كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم». الخريطة تجسد الوعد الالهي ولا تعترف بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وهنا يتم شرعنة احتلال الأراضي الفلسطينية بالاستناد للكتاب المقدس، واستباحة الأرض بالاستناد لوعد إلهي يترافق مع إقصاء السكان الأصليين وتصويرهم كعناصر لا شخصانية ومشكلات وتهديدات، كونهم بدائيين ومتطفلين جديرين بالازدراء.
- تقدم كتب الجغرافيا هرما سكانيا يقسم سكان إسرائيل إلى يهود وآخرين مقابل العرب. العربي يطلق شاربيه ويرتدي جلابية ويضع كوفية ويسوق جمله خلفه، والمرأة ترتدي الزي التقليدي وتجلس القرفصاء على الأرض. أما صور اليهود فهي من الطراز الغربي. الكتب تضع الطلبة أمام مشهد التخلف العربي مقابل الحداثة الإسرائيلية. صورة المستوطنة تقترن بالابتكار والحداثة والطبيعة الجميلة، مقابل صورة القرية الفلسطينية المقترنة بالتخلف والخمول وبنية تحتية غير متطورة، وبسكان بدائيين يرفضون العيش في البنايات المرتفعة، ويمانعون التنازل للصالح العام. وتختفي الناصرة وعكا وام الفحم (المدن العربية) داخل إسرائيل.
- تتعامل الخرائط مع إسرائيل الكبرى الموعودة كوحدة جغرافية كاملة تضم إسرائيل والأراضي الفلسطينية بما في ذلك «مناطق أ» التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وأجزاء من الأردن ومن لبنان وسورية، مستبدلة الشرعية الدولية بالشرعية الإلهية. المناطق الفلسطينية تعرف على أنها مناطق لا تتوفر بيانات بشأنها ويتم تغييب المواقع الجغرافية وأسمائها ولا يظهر منها غير المستوطنات، وخريطة القدس لا تظهر أي مواقع ثقافية أو مبان إدارية فلسطينية ولا يظهر من القدس الشرقية غير جبل الهيكل وحائط المبكى. التغييب هنا هو تعبير بصري عن شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». النتيجة الحتمية التي يخرج بها الدارس للخرائط هي: رفض الاعتراف بالحدود الدولية المقترن بعدم سريان القرارات الدولية ونفاذها على إسرائيل.

شرعنة المجازر

كيف قدمت الكتب المدرسية المجازر الدموية التي ارتكبها العسكر كمجزرة دير ياسين، مجزرة قبية، مجزرة دير ياسين؟

المجازر كانت مجرد معارك روتينية أو عمليات عسكرية كانت تشكل انحرافا عن الخط، لكن الكتب تشرعنها بسبب النتائج الإيجابية التي أفضت اليها، وهي إنشاء الدولة والحفاظ على أمن الإسرائيليين. وتستند أساليب شرعنة المجازر التي تعتمدها الكتب المدرسية في جانب كبير إلى المنفعة، وباعتبارها نقطة انطلاق نحو إحداث التغييرات الايجابية.

كانت المجازر مفيدة بالنسبة لإسرائيل، فمجزرة دير ياسين أسهمت في تسريع وتيرة إخلاء المدن والقرى العربية. ومجزرة قبية أرست دعائم الأمن وأعادته إلى المستوطنات ورفعت معنويات الجيش. ومجزرة كفر قاسم تسببت في صدور حكم مستنير وفي إقصاء الحكومة العسكرية. هكذا تتم شرعنة نتيجة المجزرة وفي السياق تنزع السمة الشرعية عن الفعل أو عن الفاعلين، باعتبارهم منشقين أو لا يعلمون بوجود أصحاب البيوت داخلها، أو محاولة إنكار مجزرة كفر قاسم. والأهم أن الضحايا الفلسطينيين لا يحظون بأي اهتمام أو تضامن أو عاطفة انسانية، في مقابل إبراز شجاعة القضاة ونزاهتهم الأخلاقية. لكن الكتب تتحاشى ذكر إطلاق سراح القتلة وإعادتهم إلى مناصبهم بعد فترة وجيزة، ولا تذكر العقوبة «المسخرة» التي فرضت على قائد العملية وهي تغريمه بليرتين!

إن تفسير المجازر وإعادة تفسيرها يتمان من خلال إقصاء الرواية الفلسطينية، وعدم التطرق للخسائر والأذى والأضرار الفادحة التي لحقت بالضحايا، «وتقبل الألم الكبير الذي ألم بهم إذا كان يحول دون وقوع ألم أكبر بنا». وإن عدم إثارة التساؤلات حول ما جرى، يؤدي إلى قبول وجهة نظر وحيدة باعتبارها حقيقة مسلما بها.

بعد الإعداد الايديولوجي للطلبة في المدارس الإسرائيلية، البعيد كل البعد عن الأساليب المعرفية في البحث والدراسة. وبعد النجاح في غرس أفكار تعصبية وعنصرية، يلتحق الطلبة الإسرائيليون بالخدمة العسكرية بناء على قناعتهم بأن التعاطف يرتبط بالعرق أو الدين وليس له مكان في العلاقات بينهم وبين جيرانهم الفلسطينيين. وينطلق جيل بعد جيل من مفهوم راسخ يقول: إن المنفعة هي المعيار الوحيد الذي يجب أن يوجه سلوكهم.

السؤال الذي تطرحه الكتب: هل إسرائيل دولة إثنوقراطية، أم إثنية ديمقراطية، أم دولة ديمقراطية؟ يجيب نظام التعليم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية و«وحيدة» في المنطقة، وتقر دول الغرب بذلك.

لكن الواقع الذي تستعرضه هذه الدراسة يقول العكس. فالإثنية وليس المواطنة هي العامل الحاسم الذي يعتمد في تحديد الحقوق وتوزيع الموارد. اليهود وحدهم يملكون حقوق المواطنة الكاملة. الثقافة الإسرائيلية تقدم على أنها أسمى، وتشرعن التمييز أمام القانون، وعدم المساواة في حقوق الملكية والحركة والإقامة والعمل واختيار الوظيفة والتعليم والسكن والخدمات العامة وفي الحصول على الجنسية. وقد لاحظ تقرير خبراء الأمم المتحدة بوجود تحيز وتمييز عنصري يحرم الفلسطينيين من المعاملة المتساوية، ما يؤدي إلى ترسيخ النظرية العنصرية. وقدم فريق الخبراء مجموعة من التوصيات لتجاوز ذلك. غير أن تلك التوصيات ذهبت أدراج الرياح.

وكان خبراء في القانون الدولي قد قدموا نصا اثبتوا فيه أن الصهيونية حركة عنصرية، وقد استندت الجمعية العامة إليه في اتخاذ قرارها التاريخي العام ١٩٧٥ الذي اعتبر الحركة الصهيونية حركة عنصرية، غير أن التراجع عن القرار جاء لتشجيع إسرائيل على دخول عملية السلام مع الشعب الفلسطيني. فذهب القرار الدولي وبقيت العنصرية. واعترفت منظمة التحرير بإسرائيل لتشجيعها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولكن بقي الاعتراف، وبلع الاستيطان الدولة الموعودة. من المنطقي أن يعاد النظر في كل هذا.

في الختام أقترح أن يدرس هذا الكتاب في الجامعات الفلسطينية والعربية.

ألطّيّب غنايم (*)

كتاب مُشرع على الأسئلة

(قراءة في كتاب حول حملة الاحتجاج الاجتماعي)

(*) صحافي فلسطيني يكتب باللغتين العربية والعبرية- باقة الغربية.

(*) اسم الكتاب: «قراءة الاحتجاج: قاموس سياسيّ [٢٠١١-]»

(*) محرّر رئيس: أريئيل هندل

(*) محرّرون: أودي إدلمان، ميخال جفعوني، نوعم يرون، يوآف كاني

(*) إصدار: دار نشر "هكيبوتس همئوحاد" (الكيبوتس الموحّد) - سلسلة "كاف أدوم" (خطّ أحمر)، جامعة تل أبيب، مركز منيرفا للآداب، ٢٠١٢

أسئلة كثيرة خَلَقَتْهَا وخَلَّفَتْهَا حركةُ الاحتجاج الإسرائيليّة، التي نَشَأَت وتَنَامت بتسارع كبير في صيف العام ٢٠١١، لأشهر معدودة فقط، قَلْقَلَت المناخ السّياسيّ والحراكَ الاجتماعيّ إلى حَدٍّ كبير. حركة طوتها المؤسّسة الإسرائيليّة، أم أنّها حركة سرعان ما ذَوَت لأسباب كثيرة، اجتماعيّة، سياسيّة، اقتصاديّة وأكثر من ذلك؟ هذه الحركة الاحتجاجيّة لم تخرج من رحم الأيديولوجيا، وإنّما من ضائقة شابّة يهوديّة إسرائيليّة، تُدْعَى دافني ليف، إذ بحثت عن شقّة للإيجار في مدينة تل- أبيب، ولاقت صعوبة كبيرة في الأمر، بسبب ارتفاع أسعار الشقق في إسرائيل عامّة، وفي مدينة تل- أبيب خاصّة. ألقت دافني حجرًا في بحر الفيسبوك، حجر احتجاج، سرعان ما لاقت ارتداداته أصداءً لم تكن بالحسبان بتاتًا. كرة ثلج وتدحرجت. خرقت هذه المجموعة الفيسبوكيّة كلّ التّوقّعات وباشرت المجموعات المختلفة تتجمّع في خِيَم نصبتها في جادة روتشيلد في مدينة تل- أبيب، من بين المطالب الرّئيسة لها، كان جسر الهوّات الطّبقيّة الشّاسعة الموجودة في المجتمع الإسرائيليّ الرّاهن، خفض أسعار الشّقق للأزواج الشّابة – وهي ضائقة آخذة في الاتّساع والتّغلغل أكثر وأكثر في أوساط شرائح الطّبقة الوسطى، ناهيك عن خفض مجمل أسعار البضائع خصوصًا الغذاء والملابس الإسرائيليّة، التي تُعْتَبَرُ باهظة الثّمن مقارنةً مع معدل دّخل الفرد الواحد.

أنشأت حكومة بنيامين نتنياهو، بعد أن تأكّدت من عدم إمكانيّة تجاهل هذه الظّاهرة، الآخذة في التّوسّع والتّعمق، لجنة تُدْعَى لجنة تراختنبرغ، على اسم خبير الاقتصاد الإسرائيليّ، مانويل تراختنبرغ. أوصَت اللجنة بعدّة توصيات في نهاية بحثها، لكنّها، حتّى اللحظة، بعيدة عن تحقيقها. هل كانت هذه اللجنة، مجرّد مناورة لكسب الوقت من نتنياهو، المنتهج سياسة رأسماليّة نيو- ليبراليّة لا تقترب من مطالب هؤلاء الشّباب والصّبايا؟

أسئلة كثيرة، ولّدتها هذه المسألة، التي يجب التّنويه، إلى كونها استقَت الكثير من الثورات العربية، واستوحته من الثّورات العربيّة المحيطة بدولة إسرائيل؛ من اسمها، إلى ديناميكيّتها، إلى محاولة تنظيم مليونيّة بالضّبط كما في مصر، مرورًا باقتباس شعار «الشّعب يريد إسقاط النّظام».

«من بدايتها، تبلورت العلاقات بين السّلطة وبين حركة الاحتجاج المدنيّة التي نَشَأَت في إسرائيل، صيفَ ٢٠١١، على شاكلة ضِدَّيْنِ أساسيّين. أوّلاً، حاول النّظام أن يرسم المحتجيّن كغير واعين لمبتغاهم، بينما ادّعى النّاشطون والمحتجّون أنّ سبب الاحتجاج واضح جدًا، حتّى لو لم يتكلّم المحتجّون بصوتٍ واحد. ثانيًا، ادّعت السلطة الحاكمة أنّ محرّك الاحتجاج هو دوافع سياسيّة، في الوقت الذي شَدَّدَ فيه المحتجّون على عدم سياسيّة نشاطاتهم. تبدو ادّعاءات الطّرفين إشكاليّةً. من طرف السّلطة، إذا كان الاحتجاج حقًّا يصبّ في خدمة أهداف وغايات سياسيّة، فكيف إذًن يمكن الادّعاء أنّه عديم الاتّجاه؟ أيضًا مواقف المحتجّين اتّسمت بعدم منهجيّة: إذا كان الاحتجاج غير سياسيّ، وفق ادّعائهم، فكيف يمكن التّطرّق إليه كحركة مدنيّة ضديّة تطالب بتغيير كبير في مجمل الأُمور؟»

هكذا يفتتح المحرّرون قاموسهم في المقدّمة، في توضيح أهدافهم من وراء إصدار قاموس للمصطلحات السّياسيّة النّاتجة/ النّابعة/ المتولّدة/ المنبثة/ المستقاة من الحركة الاحتجاجيّة. يجب التّنويه إلى أنّ كتّاب المصطلحات أو المحرّرين بالأحرى، حينما حدّدوا فترة الحركة الاحتجاجيّة في عنوان الكتاب/ القاموس كتبوا [٢٠١١–]، أي أنّهم اعتبروا الاحتجاج ساريًا وقائمًا حتّى اليوم، أو لربّما هي مصطلحاته التي ظلّت بعد ذوبان الحركة الاحتجاجيّة. سنرى الجواب عَبْرَ الكتاب وتقصّي المصطلحات التي دخلته.

إن تأليف قاموس سياسيّ عن حركة سياسيّة، نشأت قبل عام واحد فقط من الإصدار، فيه نوع من التّحدّي، وذلك بمفهوم أنّ الحركة الاحتجاجيّة ومخلّفاتها ما زالت قيد التّطوّر والإنشاء والتكوّن، وهي حركة راهنة في الخطاب السّياسيّ الاجتماعيّ المدنيّ المعاصر، فكيف يمكن الكتابة عن شيء في مراحله الأُولى، على الرّغم من الوعي أنّ شكل الاحتجاج ومآلاته غير معروفة سلفًا. هل يمكننا اعتبار قاموس من هذا القبيل، نوعًا من التّوثيق للمرحلة، وإن كانت لم تنته بعد؟

تطرح المقدّمة أوّل ما تطرح قضيّة التّناقض البادية بين السّلطة الحاكمة وبين الحركة الاحتجاجيّة، وهو فعلاً ما حاولت الحركة الاحتجاجيّة التّشديد عليه، خوفًا من اتّهامها بالتّسييس وبالمَآرب السّياسيّة (والشّخصيّة أيضًا) وخوفًا من القضاء على مطالبها في حال الجلوس للتفاهم مع السّلطة الحاكمة، برئاسة بنيامين نتنياهو. بينما حاولت حكومة نتنياهو، في تصريحاتها، بياناتها، خطاباتها ولجنة تراختنبرغ خاصّتها، أنّ تحتوي الإشكاليّة الجديدة، خوفًا من الدّخول إلى أزمة جادّة، وعليه، حاول نتنياهو الرأسماليّ

اليمينيّ أن يظهر بمظهر الدّاعم لهذه الحركة، والسّاعي لتحقيق كافّة أهدافها. من هذه الجدليّة نما خطابُ اتّهامات متراشقة بين الطّرفين، وأيضًا اتّهامات داخليّة، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نتعامل مع اعتراض قسم من المحتجّين بالجلوس مع تراختنبرغ لأنّه من طرف الحكومة.

«ادّعى النّاطقون بلسان السّلطة بأن المحتجين يعملون بالخفاء لصالح اليسار، وبهذا الشّكل حاولوا التّشكيك بالاحتجاج وبإضعافه. جاء تصريح المحتجين بأن الاحتجاج غير سياسيّ، بالأساس لصدّ هذه الادّعاءات وللتوضيح بأنّ الحديث يدور حول احتجاج جماهيريّ عفويّ لا تنظّمه هيئة حزبيّة معيّنة.

«لكن هذا الادّعاء – «الاحتجاج غير سياسيّ» – يملك مفهومًا أكثر عمقًا وأكثر احتجاجًا. ادّعى المحتجّون أنّ السّياسة البرلمانيّة في إسرائيل، عمليًّا، غير قادرة على احتواء مطالبهم وضائقاتهم، وأنّ أحزاب اليمين، الوسط واليسار غير مكترثة بالأسئلة الجوهريّة الخاصّة بحياة الجماهير. حينما ادّعوا أنّ الاحتجاج غير سياسيّ كشفوا عمليًّا شكل العمق الخاصّ بالسّياسة في إسرائيل، وأشاروا إلى العمى والتّقوقع الذي يميّز السّياسة المُمَأْسَسَة، والتي صارت في إسرائيل كلمة مرادفة للسياسة ذاتها».

«حينما اختار المحتجّون أن يَتَّسِمَ احتجاجهم بعدم- السياسيّة، فقد صَرّحُوا عمليًّا أنّ السّياسة القائمة في إسرائيل غير سياسيّة بما فيه الكفاية. وفي رفضهم لعالم المصطلحات القائم، مارسوا أكثر عمل سياسيّ أساسيّ وجوهريّ: عرض السّياسة ذاتها على أنها سؤال مفتوح، كمجال لا يمكن، ولا يجب أن يحسم مسبقًا محتوياته، حيّز مخترق من النّقاش والصّراع. على هذه الخلفيّة يتّضح ادّعاء السّلطة الحاكمة بأنّ المحتجين غير واعين لمبتغاهم: على ما يبدو فإن السلطة السياسية بالفعل غير قادرة على أن تساوم في احتجاج غير مصاغ بمصطلحات اللعبة السّياسيّة، حيث تستخدم لغة أخرى من تلك المميزة للمساومات التي تقوم بها» («ماذا يريدون؟ أن نشتري لهم شققا في روتشيلد؟»).

في السّطور السّابقة، المُقْتَبَسَة من مقدّمة القاموس، نقف عمليًّا على جوهر الإشكاليّات التي اعترت الحركة الاحتجاجيّة الإسرائيليّة وسياقها، وندرك بعمق أكبر التّنافرات التي احتواها المشهد الاحتجاجيّ، ما بين السّلطة (وكل ما يمثّلها)، وما بين المحتجّين. هل فعلاً نَجَحَت هذه الحركة الاحتجاجيّة، حديثة العهد، بخلق قاموس جديد، غير موجود في قاموس السّلطة الحاكمة. إذا كان الجواب إيجابيًّا، فيمكننا فقط أن نتخيَّلَ مدى الهوّة الشّاسعة بين الطّبقة الوسطى (هل هُمِّشَت الطّبقة المسحوقة على حساب الطّبقة الوسطى؟) وبين السّلطة الحاكمة. أسئلة هذا الاحتجاج كثيرة ومتشعّبة، ليس بسبب الاحتجاج ذاته فقط، وإنّما بسبب المرحلة، السّياق، الحقبة التّاريخيّة والمفترق الحادّ الذي تقف عليه إسرائيل في ظلّ حكومات اليمين المتتالية في السّنوات الأخيرة.

«يسعى قاموس الاحتجاج لمواصلة تكثيف الصّنعة التي بَدَأَت في صيف ٢٠١١. لا تعرض المقالات ولا التّمثيلات في الكتاب سلّم أولويّات سياسيًّا – أو على الأقلّ، ليس هذا هو الأمر المركزيّ الذي تضعه في المقدّمة – بل إنّها تطوّر مصطلحات بإمكانها منحَ أساس أكثر متانة للغة وللاندماج السّياسيّ من نوع جديد. يختبر القاموس مصطلحات معروفة، قد تَفَتَّقَت مفاهيمها السّائدة وتزعزعت في أعقاب الاحتجاج. يعرض تعريفات جديدة لمصطلحات قديمة ويطرح إدخال مصطلحات جديدة إلى القاموس السّياسيّ، من شأنها أن تلقي الضّوء على ظواهر لا تزال في أحيان كثيرة مستترة في الخطاب السّياسيّ القائم. يهدف القاموس إلى استخلاص لبنات أساسيّة من الخطاب السّياسيّ الذي نَشَأَ خلال وفي أعقاب الاحتجاج المَدَنيّ في الصّيف الماضي، لبنات أساسيّة متوقّعة أكثر، ومتوقّعة أقلّ، تمكّن من مواصلة توسيع الخيال السّياسيّ ومجال النّضال المَدَنِيّ».

بكلمات أُخرى، يهدف تأليف هذا القاموس إلى نَبش الخطاب السّياسيّ الإسرائيليّ الرّاهن، متّخذًا من حركة احتجاج صيف ٢٠١١ رافعةً لنموذج تحليل الخطاب، أي اختبار مدى فضفاضيّة أو ضيق «ثوب السّياسة»، هل يمكن خلق لغة سياسيّة جديدة في ظلّ السّلطة الحاكمة؟ هل يمكن التّعدّي على «القاموس الرّسمي»، أخذ مصطلحاته ومنحها تأويلات ومفاهيم جديدة؟ هذا ما يسعى إليه القاموس متّجهًا نحو الخطاب الرّسميّ محاولاً تقويضه بمنحه مناحيَ جديدة، يبدو أنّ السّلطة وإن فهمتها، فهي غير معنيّة بتبّنيها.

يوضح المحرّرون في المقدّمة أنّ الاحتجاج مختلف المنابع والمشارب والمذاهب وانتقائيّ، وأنّه لا مركزيّ، فلا قيادةَ واحدة لهذي الجموع، بل أطياف ومجموعات وأفراد وإفرازات اجتماعيّة كثيرة، وكذلك الأمر هم مؤلّفو المصطلحات في القاموس، ينتمون إلى حقول معرفيّة مختلفة، مذاهب متنوّعة، مدارس أدبيّة، فنيّة وأكاديميّة غير متشابهة، وبذلك تكون الصّورة في القاموس أكثر شموليّة، وكما يقول المحرّرون في المقدّمة «فكر وبحث يلتزمان فهم السّياسة كما هي بالفعل، عليهما أن يكونا، على الأقلّ وإلى حدّ ما، تجريبيين».

توضح المقدّمة كثيرًا مدى تجريبيّة هذا القاموس، إذ تفسّر مفهومها للاحتجاج، ومحاجّتها للمفاهيم السّائدة، مدى التّرابط بين الأفكار المختلفة، وإمكانيّة توسيع «ثوب» مصطلح السّياسة عبر تبنّي مفاهيم جديدة للمصطلحات القائمة، وعبر إدخال مصطلحات

جديدة، قد تبدو هامشيّة، غير مهذّبة، جارحة، متمرّدة وغير لائقة لما هو متعارف عليه.

إذن، أيّ مصطلحات ضمّ قاموس الاحتجاج هذا؟

مصطلحات، غير مألوفة، تغريبيّة:

خيمة / خِيَم / أُمّة / مسؤوليّة / نحن / المفكّرون / اجتماع / ناشطة ميدانيّة سياسيّة / بيت / بيت الشّعب / حدود الاحتجاج / عولمة الغضب / مسكن / مسكن جماهيريّ / ديمقراطيّة نقاشيّة / ديمقراطيّة عالميّة / تحرّش في الشّارع / غياب / غياب القضاء / جموع غفيرة / خصخصة / لجان / مسنُّون / حكمة الجماهير / انعدام البيت / تايكون / تمثيل / شارع / احتلال / رغيف خبز / فشل / لفينسكي / خبز / ثورة / ثورة برجوازيّة / مختصّون / غير الموجودين / ملجأ / راحة / طبقة وسطى / حيّز عامّ / حيّز جماهيريّ / لعبة أطفال / مستوطنون / كَرَم / سلاح تدمير اقتصاديّ / نظام / تضامن / سوشي / فقر / ثراء / مدينة / صحافة اقتصاديّة / ما فوق- البيتيّ / شعب / الشّعب / سياسيّ / ضواحي – ريف / عدل اجتماعيّ / براز – خراء / سخرية / تعاون / شيوعيّة / صيف / شارع / شبكة اجتماعيّة / جادة / طاولة مستديرة / أسود/أبيض / يسار / فرحة / وعي / منافسة / رغبة.

هذه بالضّبط مصطلحات القاموس الثّلاثة والسّبعون، ترجمتُهَا وفق تسلسلها الأبجديّ العبريّ. قد تبدو لمن يعرف القواميس العاديّة، غريبةً جدًا، لكن، كما ذكرتُ فإنّ اختيار إطار القاموس، لهكذا مصطلحات «بديلة»، جاء لزعزعة الإطار ولقلب ومضامينه. أليس هذا بعمل سياسيّ؟ نبشٌ في الخطاب السّياسيّ ومحتوياته ومحدوديته.

كيف يعرّف القاموس مصطلح الاحتلال (كيبوش)، مصطلح كَتَبَهُ أريئيل هندل، باحث متفرّغ (منحة ما بعد الدكتوراه) في معهد ترومان، الجامعة العبريّة، وزميل باحث في مركز منيرفا للعلوم الإنسانيّة في جامعة تل- أبيب:

«كان الاحتلال الحاضر الغائب في احتجاج صيف ٢٠١١. يبدو أن العديد من الأسس العميقة للاحتجاج تجلّت في التّوتّر القائم بين «الاحتلال» كمصطلح يُمْنَعُ التّحدّث حوله، أي كتمثيل «السّياسيّ» الذي هدّد بتقويض الاحتجاج من الدّاخل ومن الخارج، وبين الاحتلال العينيّ للحيّز الجماهيريّ في روتشيلد، في لفينسكي، في «جان هسوس» (حديقة الحصان) ولاحقًا في عشرات مقرّات الخيم في أنحاء البلاد» (ص ١٤٧).

تعامل هندل في تعريف مصطلح الاحتجاج من زاوية معيّنة، محدّدة ومغايرة: النّظر إلى الحيّز العامّ، والاحتجاج فيه – خاصّة المكوث المتواصل – بمصطلحات احتلال الحيّز العامّ، بمصطلحات الاستيطان. هذه الزّاوية المثيرة تُفهمنا أنّ الوعي الباطنيّ للجماعة الإسرائيليّة يتنكّر للاحتلال، لمصطلحاته، لتشبيهاته، لإسقاطاته، وعليه ينبذ كلّ ما هو آت منه، حتّى في مجال المصطلحات. يدّعي هندل أنّه لربّما بسبب يساريّة الاحتجاج، نوعًا ما، فقد كان لدى مشتركيها خوف كبير من مصطلح «استيطان» (استيطان الحيّز العامّ)، ناهيك عن أنّ الاحتجاج الإسرائيليّ هو الاحتجاج الوحيد في العالم الذي لا يدخل إلى قاموسه كلمة/ فعل احتلال – Occupation – Occupy .

يقول هندل إنّ خوف الاحتجاج من الاحتلال جعله مُحْتَلاً (اسم مفعول) من قبل ذاته، مقيّدًا، معتدلاً وغير مُخْتَرِقٍ.

مصطلح «غير الموجودين» هو مصطلح تمّ تعريفه بصريًا، أي خالٍ من الكلمات، بينما أربع صور فنيّة تشرح معنى هذا المصطلح/ الشّريحة: متشرّد في تل- أبيب يفترش الأرض، ينتظر صدقةً من عابري السّبيل، في مفترق طرق مركزيّ، وعلى الرّغم من ذلك، فإنّه يتواجد وحيدًا، في هذه المنطقة الصّاخبة (تصوير يوآف شتاينمان). (ص ١٨٦- ١٩٠)

مصطلح «وعي» معرّف بصريًا، صورة فنيّة التقطت شعارات مرفوعة فوق خيمة، شعارات بالعبريّة، بالعربيّة، بالإنكليزيّة. الوعي هنا مأخوذ بصريًا من الحيّز العامّ للاحتجاج، من جادة روتشيلد وبيئتها، من أجواء تل- أبيب، من المشاركين، الوعي هنا متروك لاستنباط القارئ/ المتفرّج على الصّور، الذي يتوجّب عليه أن يعرف السّياق، كي يستكمل الصّورة، معرفة السّياق يمكن أن تأتي عبر قراءة المصطلحات. الصّور والنّصوص والمصطلحات في هذا القاموس البديل، مكمّلة واحدة للأُخرى، لتعطينا في نهاية المطاف فهمًا منقوصًا، لكنه واسع الرّؤيا، لمفهوم الإسرائيليّ للاحتجاج.

يمكن للقارئ أن يدوخ في متاهات مصطلحات الكتاب، التي تأخذنا من جهة إلى أقصاها، والتي تبدو كأنّها غير متناغمة، لكن هذا الأمر يبدو متعمّدًا من طاقم الكتّاب والمحرّرين، ليعكسوا الواقع الإسرائيليّ، الصّاخب، الحائر، الرأسماليّ والمُرْهَق. هذا القاموس البديل مغلّف بورق مقوّى خشن الملمس (هل يمكن للاحتجاج أن يكون ناعمًا؟)، بنيّ اللون، يختتم مصطلحاته، مصطلح "الرّغبة"، في صورة إيروسيّة لرجل وامرأة في لحظة رغبة، مصوّر غير بادي الملامح يلتقط صورة لهما، وهما منتصبان وسط الصّورة، غيوم متلبّدة من فوقهما، حميميّة وغرية تفوحان من هذه الصّورة التي تختتم الكتاب، وكأنّ الرّغبة في السّؤال، وفي الفهم وفي الإدراك المجتمعيّ/ السّياسيّ/ الاقتصاديّ/ الإنسانيّ/ الشّموليّ تظلّ هي العنوان.

من الأرشيف الصهيوني[1]

مقتطفات من مقالة
«الحقيقة من أرض إسرائيل» لأحـاد هـعـام

تقديم

بقلم: هنيده غانم

أحاد هعام هو الاسم الأدبي للكاتب اليهودي الصهيوني آشر غنزبرغ الذي ولد في أوكرانيا العام ١٨٥٦ وتوفي في تل أبيب العام ١٩٢٧، حيث كان هاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢١.

يعد أحاد هعام واحدا من أهم الأدباء اليهود الذين أحدثوا ثورة في عالم الكتابة العبرية، وشكلت كتاباته نموذجا جديدا لعبرية سلسة ومتلائمة مع روح الحداثة، بعيدة عن الإنشائية المنمقة والرنانة، تلك التي هيمنت على طرق الكتابة في القرن التاسع عشر. شكلت كتابات أحاد هعام ركنا أساسيا في بناء ما يسمى «الصهيونية الروحانية» وهي تيار في الحركة الصهيونية كان يدعو الى ضرورة تحضير النفوس اليهودية قبل تنفيذ أية خطوة سياسية أو عملية، وطالب بإقامة مركز روحاني قومي في فلسطين يساهم في إلهام الجاليات اليهودية في الشتات بأهمية العيش في «أرض إسرائيل على الرغم من الصعوبات الحياتية».[2] وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى النقد الذي وجهه أحاد هعام إلى هرتسل بعد نشر كتابه «أرض قديمة جديدة» (ألتنويلاند) إذ اعتبره «يفتقد الروح اليهودية»، وفي هذا السياق يشير الباحث الاسرائيلي يوسي غولدشتاين (٢٠١٣) إلى أن النقد لا يقتصر على افتقاد أحاد هعام للمركبات العبرية والروحانية اليهودية التي يريدها، بل يتعدى ذلك إلى «تصريحات تشي بتمركز على الذات وكره للغرباء»،[3] وهو ما يناقض «الصورة» الوردية التي حاول مريدوه رسمها له كرائد للفكر الصهيوني التنويري والعالمي.

وتعود علاقة أحاد هعام مع الصهيونية الى فترة صباه المبكرة، حيث انضم العام ١٨٨٤ إلى منظمة «محبي صهيون» التي نشأت

ونشطت في أواخر القرن التاسع عشر في روسيا، وهدفت إلى تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين. وقد شرع أحاد هعام بعد انضمامه إلى محبي صهيون في كتابة المقالات التي نُشرت في جريدة (هملیتس) وكان أبرزها مقاله (ليس هذا الطريق) الذي أثار جدلاً كبيراً لأنه ادعى فيه أن «أرض إسرائيل لا تهدف الى حل المسألة الوجودية أو الاقتصادية لليهود»، وأنه لا يكفي أن تكون «أرض إسرائيل بيتا قوميا لليهود لتكسب شرعيتها» بل عليها أن تشكل بيتا «روحانيا» و«نورا للأغيار» ومنارة عالمية كي تكون لها بالفعل شرعية للوجود.

قام أحاد هعام في العام ١٨٩١– بطلب من «منظمة محبي صهيون»– بزيارة استكشافية لفلسطين من أجل كتابة تقرير عن البلاد وعن الوضع الاستيطاني فيها، وهو ما أسفر عن كتابة «الحقيقة من أرض إسرائيل»[٤] التي نورد أجزاء كبيرة منها هنا.

تكمن أهمية هذه الرسالة في كونها من الكتابات الأولى التي فندت الادعاء الصهيوني عن فلسطين كأرض مقفرة جرداء، وتحدثت عن الوجود العربي في البلاد وعن العلاقة الاستعلائية للمستعمرين تجاه الفلسطينيين. وقال فيها إن «ما يفعله إخواننا في أرض إسرائيل العكس تماماً! لقد كانوا عبيداً في مهجرهم، وفجأة وجدوا أنفسهم يتمتعون بحرية غير محدودة، حرية تامة يستطيعون الحصول عليها فقط في دولة كتركيا. إن هذا التغير المفاجئ يولد في نفوسهم نزعات يطلق عليها دائماً «العبد ينصب نفسه ملكاً»، وها هم يعاملون العرب بعداء ووحشية ويقتحمون حدودهم بدون عدل، يضربونهم بشدة بدون سبب كاف ويتباهون بعملهم هذا، ولا يوجد من يواجه ذلك ويمنعهم من هذه الميول المهينة والخطيرة». وقد نقض عمليا أحاد هعام بقوله هذا أهم فرضيات الصهيونية الأساسية التي روجت بأن البلاد جرداء والسكان شراذم من المتوحشين. وشكلت لاحقا رافدا مهما لليسار الصهيوني الذي يحاول أن يضفي على فكره الصهيوني بعدا إنسانيا، وأن يصر على عدم وجود تناقض بين الأخلاق وبين الصهيونية.

لكن، هل يكفي موقف أحاد هعام الناقد للمقولات الصهيونية التي هيمنت حينها، للحديث عنه كمفكر «روحاني إنساني» طالما كان أساسا مفكرا صهيونيا يؤمن بالهجرة إلى أرض فلسطين لإقامة «كيان قومي» يهودي أيا كانت صبغته؟ هل يمكن أصلا أن تكون الصهيونية «روحانية» و«إنسانية»، وأن تدمج بين قيم العدالة والمحبة والاستعمار كما حاول الترويج لها البعض، خاصة في بدايات القرن العشرين؟ وهل يكفي أن يتم التنصل من بعض الممارسات المسيئة من قبل المستعمرين الأوائل، وأن يتم رفض المقولات «السطحية والعنصرية» عن أرض مقفرة حتى يتم الحديث عن صهيونية «روحانية» مقابل «صهيونية قوة»؟ قد يكون هذا ممكنا وحيويا في إطار النقاش الصهيوني الداخلي، خاصة في الفترة التي كان يتم فيها صياغة التوجهات العامة للصهيونية والسعي نحو بناء أسسها الفكرية والقيمية، لكن هذا لا يحمل ولا يشكل أي فارق ذي معنى بالنسبة لأصحاب البلاد الأصليين، إذ أيا كانت نتيجة هذا النقاش ما كانوا ليقبلوا بوجود حركة استيطانية ذات أطماع قومية في بلادهم. فالفعل الاستيطاني الصهيوني بمجرد تعريفه كمشروع قومي يسعى للتحقق في بلاد مسكونة، لا يمكن أن يكون قابلا للإعراب إلا من خلال مفاهيم القوة والسيطرة على المكان وإقصاء السكان الأصلانيين والتمدد في الحيز وتغيير معالمه وإحلال المشاهد التي يريدها على المكان، وهو ما وجد ترجمته العملية في تطهير البلاد من سكانها العام ١٩٤٨، وفي تشتيتهم ورفض عودتهم، ناهيك عن استمرار السعي نحو تذريرهم سياسيا ومحاصرتهم وقمعهم.

«الحقيقة من أرض إسرائيل»/ أحاد هعام

بعد سنوات طوال مرت علي في العقل والخيال بشأن أرض آبائنا وانبعاث شعبنا فيها، قيض لي الآن أخيرا أن أرى بأم عيني محط أحلامي، أرض المعجزات التي تجتذب قلوب الناس من كل الشعوب والبلدان. لقد مكثت فيها قرابة ثلاثة أشهر.. شاهدت أطلالها– بقية حياتها السابقة– وتأملت وضعها البائس في الوقت الحاضر، غير أنني انتبهت بشكل خاص إلى المستقبل، وأينما ذهبت كان ثمة سؤال واحد ينتصب أمام عينيّ دائما وأبداً: ما هو الأمل الذي نصبو إليه هنا في المآل الأخير؟ هل ما زال هذا البلد مهيئا لبعث الحياة فيه مجددا، وهل أبناء (شعب) إسرائيل مؤهلون وقادرون على إعادة إحيائه؟

لم يكن عسيرا علي العثور على إجابة على السؤال بشأن هذه البلاد، إذ يكفي التجوال فيها بضعة أيام، ورؤية جبالها ووهادها، حقولها وكرومها وبساتينها التي تطرح في الحقيقة ثمارها ومحاصيلها على الرغم من كسل العرب وخمولهم، فهي لم تفقد بعد حيويتها ونضارتها، بل ما زالت قادرة على العطاء كما كانت، قادرة على منح الحياة والسعادة لعشرات الآلاف من أبنائها حين يعودون إليها بصدق وإخلاص، ليحرثوها ويزرعوها مشمرين عن سواعدهم. لكن في المقابل، لم يكن سهلا علي العثور على إجابة عن السؤال الثاني المتعلق بشعب إسرائيل، وباختصار جلب القوى الحية والفاعلة، والتعرف من خلال أفعالها على مدى قدرتها على الوصول بنا إلى الهدف المنشود.

حين غادرت البلاد يحدوني الأمل والطموح، غادرتها بغصة في القلب– مكتئبا– منقبض الصدر، فخيالي لم يحلق بعد عاليا كما في السابق، ولم يراودني ذاك الحلم الجميل بهذه الديار وقاطنيها وكل ما يجري فيها، وإنما أخذت بحقيقة ملموسة متجسدة، مقيدة بصورة مدركة ومركبة من أحلام وخواطر معروفة، جيدة وسيئة، لا يمكنني التغاضي عنها.

من هذه الحقيقة أريد أن أكشف هنا القليل، وهو بشع كثيراً؛ أنا لا أريد هنا أن أكون «عازف كمان أناشيد صهيون»، أو أن أؤجج خيال القراء ومشاعرهم من خلال عرض رسومات وصور لطيفة– مثل هذه الكمانات لدينا منها ما يكفي ويزيد، والتي تنومنا بأنغامها الجميلة– على العكس فإن كل ما أنشده هو إيقاظ إخوتي في محبة صهيون من سباتهم اللذيذ، لأعرض أمامهم، كشاهد عيان، الجانب السيء في مسيرة «الحركة»، حتى يتمكنوا من الحكم بدورهم أيضا، إذا ما كانت أفعالنا تلائم غاية ما نصبو إليه، وإذا لم يكن هناك ما يدعونا إلى القلق إزاء المستقبل، على الرغم من الأحلام والتطلعات الرائعة التي التقت هنا وهناك: فخطأ واحد مفقود أفضل بكثير من أخطاء كثيرة وأساسية...

*****

«إلى أرض إسرائيل أو إلى أميركا؟!».. هذا السؤال، الذي أفرز في حينه أدبيات جدل ونقاش غزيرة، لم يعد يثار تقريبا في السنوات الأخيرة، ذلك لأن العقلاء وأصحاب النوايا الحسنة في كلا الجناحين اضطروا بمرور الأيام إلى الإقرار بشكل متبادل، حيث أقر المنادون بأرض إسرائيل أمام معارضيهم، بأنه لا يمكن لأرض إسرائيل أن تستوعب الآن كل أبناء شعبنا المشردين من وطنهم، وخاصة التجار والحرفيين، الذين يسعون وراء مصدر رزق للعيش، ولن يلبثوا أن يفقدوا القدرة على مزاولة العمل الشاق الذي تتطلبه فلاحة الأرض، وانتظار ثمار عملهم. كذلك اضطرت الفئة الأخرى إلى الاعتراف بدورها أن أميركا لا تستطيع أن تستوعب داخلها في مكان واحد جموعا كبيرة من أبناء إسرائيل، ومساعدتهم في تثبيت أقدامهم على الأرض كي يؤسسوا هناك مركزا عبريا.

من هنا فإن الجواب الحقيقي هو إذن: إلى أميركا وإلى أرض إسرائيل. الجانب المادي و(الاقتصادي) في المسألة اليهودية يجب ان يجد إجابته في أميركا، في حين ان الجانب المثالي (المعنوي) المتمثل بضرورة أن نخلق لأنفسنا مركزا دائما عن طريق توطين جمهور كبير من اخوتنا في مكان واحد على أساس استصلاح وفلاحة الأرض، حتى يعرف شعب إسرائيل وأعداؤه بأن هناك مكانا تحت الشمس، حتى ولو كان أضيق من أن يتسع لكل الشعب، الذي سيرفع هناك رأسه اليهودي أيضا كسائر الناس، وأنه بلده وعرقه، سيقيم أوده من أرض هذا البلد وسيخلق ويوفر بروحه القومية شروط معيشته معتمدا على نفسه.. هذه الضرورة، إذا ما كان ثمة أمل بتحققها، لا يمكن أن تتحقق سوى في أرض إسرائيل.

إذا كان الأمر كذلك، إذا كان إعمار أو استيطان أرض إسرائيل لا يشكل إجابة على سؤال «كيف سنطعم» كل فرد، وإنما على مسألة حياة مجموع أفراد الشعب، أوليس من العدل والمنطق أن يذهب إلى أميركا كل من يشاء ويرغب، بإرادته وعلى مسؤوليته فقط، بينما تكون مهمة إعمار أرض إسرائيل واستيطانها ملقاة على عاتق مجموع الشعب، وأن تكون كل خطوة محسوبة ومدروسة بعناية وتؤدة، بإشراف قادة الشعب وزعمائه، حتى تكون كل الأفعال موجهة نحو هدف واحد، دون أن يأتي أفراد ويتسببوا بأعمالهم الطائشة بقلب الأمور رأسا على عقب. ولكن حتى نفهم أكثر الحاجة المطلقة إلى عمل موحد ومنظم، ما زال يتعين علينا أن نتأمل وضع البلاد الآن مقارنة مع هدفنا والعقبات التي تعترض طريقنا.

لقد اعتدنا نحن الذين نقيم في الخارج على الاعتقاد بان أرض إسرائيل هي الآن بأكملها بلد خاو مقفر، صحراء جرداء، وان في وسع كل من يريد شراء أراض فيها أن يأتي ويشتري كما يشاء. لكن الأمر في الحقيقة ليس كذلك. فمن الصعب ان تجد في كل هذا البلد حقولا زراعية غير صالحة للزراعة؛ هناك فقط سهول رملية أو منحدرات جبلية لا تصلح إلا لغرس الأشجار الحرجية، وهو ما يتطلب عملا كثيرا وإنفاقا كبيرا من أجل استصلاحها وتأهيلها لذلك، هذه المناطق فقط غير مستصلحة للزراعة، وهذا لأن العرب لا يحبون التعب كثيرا في الحاضر من أجل مستقبل بعيد. من هنا لا يمكن العثور في كل يوم على أرض جيدة للشراء. ليس الفلاحون فقط، وإنما أيضا ملاك الأراضي الكبار، لا يبيعون بسهولة أرضا جيدة ليست فيها أية شائبة.

كثيرون من إخوتنا الذين جاؤوا ليشتروا أراضيَ، مكثوا في البلد عدة أشهر وجابوها طولا وعرضا لكنهم لم يعثروا بعد على مبتغاهم.

لقد اعتدنا، نحن المقيمين في الخارج، على الاعتقاد بأن العرب كلهم أناس بدائيون متخلفون، شعب يشبه الحمير، لا يرون ولا يدركون ما يجري من حولهم. لكن ذلك خطأ فادح. فالعربي، مثل كل أبناء سام، يمتلك ذهنية حادة ويتحلى بالفطنة والذكاء. جميع مدن سورية وأرض إسرائيل مليئة بالتجار العرب، الذين يعرفون أيضا استغلال الجمهور تماما مثل أوروبا. هؤلاء العرب، وخاصة سكان المدن، يرون ويدركون أفعالنا، وهم على دراية بمبتغانا في هذا البلد، لكنهم يتظاهرون بأنهم لا يعرفون، لأنهم

لا يرون في أفعالنا الآن أي خطر على مستقبلهم، ولذلك تجدهم يسعون إلى استغلالنا نحن أيضا، وإلى جني فائدة من الضيوف الجدد حيثما استطاعوا، ومع ذلك يسخرون منا في دواخلهم.. الفلاحون مسرورون إزاء قيام مستعمرة عبرية في وسطهم، لأنهم يحصلون على أجر جيد لقاء عملهم ويزدادون ثراء من سنة إلى أخرى، كما أظهرت التجربة؛ كذلك فإن ملاك الأراضي الكبار فرحون مسرورون بقدومنا أيضا، لأننا ندفع لهم لقاء أرض حجرية ورملية ثمنا مجزيا، لم يروه حتى في أحلامهم.

ولكن إذا أتى وقت شهدت فيه حياة أبناء شعبنا في أرض إسرائيل نموا وتطورا كبيرين، بما يؤدي بشكل أو بآخر إلى طرد وإقصاء شعب البلاد الأصلي، فإن هذا الشعب لن يتزحزح عندئذ بسهولة من مكانه..

لقد اعتدنا نحن المقيمين في الخارج، الاعتقاد بأن الحكومة التركية ضعيفة وغير مبالية إلى حد عدم الانتباه نهائيا من جانبها لكل ما يجري في أرض إسرائيل، وأنه سيكون في مقدورنا لقاء حفنة من المال أن نفعل هناك ما نشاء، لا سيما إذا ما شكل أقطاب ممالك أوروبا غطاء لنا. ولكننا نخطئ جداً في هذا أيضا. صحيح أن «البخشيش» يمثل قوة كبيرة في تركيا، لن يتمكن حتى زعماء الدولة من الصمود أمامه. لكن علينا أن نعرف مع ذلك بأن كبار الوزراء هم أيضا وطنيون ومتعصبون جدا لدينهم وحكومتهم، وفي المسائل ذات العلاقة بكرامة أي منهما (الدين والحكومة) تجدهم يؤدون واجبهم بإخلاص وقناعة، ولن تنفع هنا أية أموال، كذلك فإن تدخل القناصل في مثل هذه الأمور من شأنه أن يجلب أحيانا مضرة بدلا من منفعة، وفقا لما عرفته من مصادر موثوقة.

إضافة إلى كل ذلك، علينا أن نتذكر بأن آثار الحضارة الجديدة ظهرت أيضا هنا وهناك في أنحاء هذه البلاد. فسكة الحديد بين يافا والقدس سوف يستكمل بناؤها قريبا، وهناك حديث أيضا عن أن الحكومة أصدرت الترخيص اللازم لبناء سكة حديد أخرى، أكثر تطورا، من حيفا إلى دمشق. ومما لا شك فيه أن صوت هدير القطار سيحدث تغييرات كبرى في وضع البلد وسكانه، وبالتالي سيزداد العمل صعوبة ومشقة.. وإذا ما أضفنا كل ذلك للعقبات والمصاعب العامة، الطبيعية والأخلاقية، والتي سيصادفها بالضرورة أي جمهور كبير قادم للاستيطان والاستقرار في بلد جديد ما، لا سيما إذا كان يريد أن يغير هناك أيضا كل أنماط حياته، وان يتحول من تاجر إلى مزارع يفلح الأرض، فإننا، وإذا ما كنا حقا نرغب بتحقيق هدفنا في أرض آبائنا، لن نتمكن بعد الآن من التغاضي عن أننا قادمون لخوض حرب قاسية وأن هذه الحرب تتطلب تحضيرات واستعدادات كبيرة: مطلوب معرفة واضحة وتفصيلية عن وضع ساحة المعركة ومميزاتها، مطلوب نهج كامل وثابت يحدد سلفا كل النشاطات والجهود المستقبلية، مطلوب أسلحة جيدة، ليس سيفا ورمحا، بل إرادة جبارة ووحدة تامة، وفضلا عن كل ذلك ثمة حاجة لزعماء ملمين ومؤهلين لذلك، يسيرون في مقدمة الصفوف، ويوحدون وينظمون كل الأعمال والنشاطات بما يتوافق ويتماشى مع متطلبات الهدف، وان لا يخرج أحد على طاعتهم. فقط في ظل مثل هذه الظروف نستطيع ان نأمل بأننا، على الرغم من كل العقبات، إذا ما أردنا ان نعمل فسوف نعمل، وأننا قادرون أيضا، فلا شيء يمكن ان يقف أمام إرادة ووحدة شعب كامل.

إن المبدأ الرئيس الذي يتوقف عليه كل شيء هو إذن ليس كمية أعمالنا وإنما نوعيتها، وانطلاقا من ذلك علينا ان ننظر لوضعنا الآن في البلد، إذا ما كنا لا نرغب في خداع أنفسنا وخداع الشعب الذي يثق بنا.

يسرنا نحن المقيمين في الخارج ان نرى بأن الميل نحو الاستيطان في أرض إسرائيل آخذ في الازدياد في صفوف شعبنا. لكن هذا السرور يمكن ان يكون مبررا فقط في حال توفر شرطين: أولا إذا كان الشعب يدرك حقيقة الوضع كما هو في الواقع، وإذا كان كل الراغبين في الهجرة إلى البلاد يعرفون مسبقا العقبات التي سيواجهونها في طريقهم، والعمل الشاق الذي سيتعين عليهم القيام به إلى أن يجدوا في البلاد – ليس المال والثراء وإنما الخبز الذي يقيتهم، وان يكونوا راغبين على الالرغم من كل ذلك في الهجرة، وان نكون واثقين عندئذ بأنهم عازمون حقا على تجشم عبء العمل، بحيث يكون في مقدورنا ان نأمل في أن غالبيتهم سيكونون مؤهلين للقيام بالمهمة التي أخذوها على عاتقهم. ثانيا، ومن جهة أخرى، إذا ما كان كل شيء جاهزا ومعدا لمثل هذه الحركة، وإذا ما كانت تتوفر لدينا كل المعلومات الضرورية لمشروع كبير من هذا النوع، وإذا ما كان يتوفر لدينا الرجال القادرون على الوقوف في طليعة الحركة، وعلى جمع وتوحيد كل العناصر والأفراد في وحدة واحدة، وأن يسيروا في مقدمة الصفوف ليرشدوا الشعب إلى الطريق الصحيح، وليحفظوه ويحموه من كل من يريد به السوء..

ولكن المكوث في أرض إسرائيل لفترة قصيرة فقط، وتأمل كل ما يحدث بإمعان، يكفي لمعرفة وإدراك أن هذين الشرطين غير متوفرين لنا البتة.

*****

في كل الأمم والشعوب نجد أن الأدباء والخطباء الذين يحضرون

من أجل حركة جديدة ما هم رجال مثل ومبادئ، يعرفون زمان ومكان كل شيء ويحسنون الكلام ويكرسون الوقت والجهد من أجل قيادة الشعب بأفضل أسلوب، ولو كانت «الحركة» لدينا حقاً حركة نزيهة وعامة، لكان لديها بالتأكيد أدباء ودعاة كهؤلاء، يحسنون التفكير ويتوخون الحذر في أقوالهم. لكن الآن حيث ليس لدينا حقا سوى أناس واهمين مترهلين يعمل كل منهم على هواه، فإن هؤلاء يتحدثون ويعملون كما يحلو لهم بدون التفكير مليا بنتائج أقوالهم، وهم يعتقدون أنهم بحماسهم واندفاعهم الزائد سيجلبون المنفعة من استيطان البلاد حتى من خلال ابتداع مشاعر جياشة. إنهم يشعرون بأن الجمهور الواسع بعيد جداً عن محبة صهيون وأن الحقيقة وحدها غير كافية لاجتذابه ولهذا يسمحون لأنفسهم بالكذب «لابتغاء مرضاة الله» وبالتهليل وبكيل المدائح للأراضي وثمارها بمبالغة مفرطة، ويروجون على الملأ رسائل مشجعة بذلك بـ «تواقيع» شبان أو هاذين أو أيضاً الويل لي إذا قلت محتالين يبالغون بإفراط في عرض آرائهم وحساباتهم، وكأنه لا يكفي أن تكون أرض آبائنا مثل البلدان الأخرى تشبع عمالها خبزاً، وإيماناً، بل يجب أن تنتج السميد والصوف الناعم بدون معاناة مفرطة. لقد نجحوا فعلا ومن خلال هذه الأساليب بإثارة المحبة في قلوب كثيرين، لكن ما عدا محبة صهيون وإسرائيل، ولا حتى محبة العمل الجسدي وحياة الفلاحين، بل محبة «المهنة الجديدة»؛ أي محبة بإنتاج العنب وبالمحصول الذي يجنيه أصحابها، وكما يقولون الأجر الجيد المضاعف والوفير. وقد وجدت حشود كثيرة من المجرمين السابقين والسماسرة وما شابه ارتكازاً على هذه البشائر بأن «الفكرة العظيمة» أفضل من جميع أعمالهم، إذ توفر عطاءً كبيراً ومتطلباتها قليلة، وهكذا أصبحت أرض مقدساتنا كاليفورنيا الجديدة، تجذب إليها عيون المستطلعين إلى «الدخل» السهل والباحثين عن «الكنون» على اختلاف أنواعهم وأصنافهم.

استبعدت من هذه التصورات جميع الحسابات الدقيقة، التي بناء عليها كانت تؤسس يوميا جمعيات مختلفة لزراعة الكرامة. من بين الذين يطلق عليهم «أحباء صهيون» لا يعرف الآن شفوياً حساب الكروم والغنى الوفير لأصحابها؟ من لم يعرف بأن الكروم تكلف أصحابها هذا المبلغ أو ذاك، وأن كل نبتة كرمة تنتج هذا المقدار أو ذاك من العنب، وأن النبيذ يصنع من العنب، وأن النبيذ الجيد والأطيب من كافة أصناف النبيذ الأخرى، يباع في جميع أرجاء العالم بسعر أعلى، وأنه بعد كل هذا سيكون المجموع هو (عدد معقول) من المئات؟ إن الأشخاص الذين لم يشاهدوا في حياتهم شكل الكرمة، يجلسون ويلقون المواعظ وكأنهم خبراء بأعمال الكرمة والنبيذ، ويجرون حسابات مفصلة ومضمونة «للمداخيل الكبيرة»، وجميع الشعب يسمع ويمتدح ويصفق ويرى بذلك «بدايات الخلاص». وبالفعل يشكل هذا بدايات الخلاص لكن بمفهوم آخر....

أوقن فعلاً بأن هذه الأقوال ستثير ضدي غضب الكثيرين، لكنني أعتقد بأن واجبي المقدس يفرض علي نشر الحقيقة: لا تتوفر لنا حتى اليوم أي تجربة نستطيع الارتكاز عليها والمقارنة بناء عليها ما الذي نأمل الحصول عليه من الكروم الجديدة في أرض إسرائيل. تسير جميع الكولونيات القديمة منها والجديدة بصورة عمياء وراء المزارعين لدى الأغنياء. وقد بدأوا في ريشون لتسيون بزراعة كرمة «بردلو»، وزرع جميع الشعب «بردلو»، وإذا عادوا في ريشون لإعطاء الأفضلية لكرمة «ملبك» عاد جميع الشعب للبحث عن «ملبك» تحت أنوار الشموع، بدون الانتباه إلى أن جميع الأنواع الفرنسية هذه لا تعدو كونها حقول تجارب جديدة في الأرض المقدسة لا أحد يعرف نتائجها، وأنه على الرغم من جميع دعوات المختصين الفرنسيين، وعلى الرغم من الأكاذيب التي تنشرها المجلات فإن محصول النبيذ في ريشون لتسيون لم يكن العام الماضي جيداً، وليس بالإمكان عرضه في أسواق أوروبا، وبالفعل بالإمكان، بناءً على آراء المطلعين، نسب ذلك لأسباب صدفية مختلفة، الأمر الذي لا يدعونا للإحساس باليأس، لكن على جميع الأحوال فإنه لا يوجد أمامنا سوى الأمل بأن تسير الأمور جيداً، وسيبقى هذا الأمل معلقاً؛ إذ من المحتمل أن لا يحقق النبيذ الجديد أسعاراً عالية في الأسواق البعيدة، وذلك جراء مصاريف الشحن والضرائب، وأن يباع فقط بدرجة محدودة في داخل البلاد وعلى الشواطئ المجاورة. وإذا ما زرع إخواننا عشرات آلاف أشتال الكرمة في وقت قصير فأين سيخزن هذا النبيذ وكم سيصبح سعره؟ إذا وجد الأغنياء، الذين يعيشون في الخارج ويستثمرون مبلغاً زهيداً من أموالهم في كروم العنب في أرض إسرائيل، في حساباتهم ربحاً أقل من خمسين بالمئة، فهذا ليس سيئاً، لكن هؤلاء من ذوي الدخل المتوسط أو الفقراء الذين يستثمرون جميع أموالهم في حقل كرمة صغير وينتظرون بفارغ الصبر اليوم السعيد، بعد أن كان كل واحد قد جلس تحت كرمته وتخيل سماع رنين الأموال الكثيرة التي سيحصل عليها ثمناً لنبيذه- إذا ما أخطأ هؤلاء في الحسابات ولم يكن دخل الكرمة كافياً لسداد قوت يومهم، فما الذي سيحل حينذاك بهم وبالبلاد؟

هذه النظرة السائدة هنا لحقول الكرمة، والأخطاء المحدقة بأرض إسرائيل إذا ارتكزت على هذا الأساس، ليست مقتصرة علي فقط، بل يتبناها أيضا جميع الواعين في أرض إسرائيل. ويضيف مرهفو المشاعر أيضاً بأنه من بين المؤشرات السيئة

للأوضاع الأخلاقية لشعبنا، رغبته في أن يجعل بلاده جميعها مشروباً، وأن يحول جميع الأرض المقدسة إلى حقل نشوة كبير... وبالإمكان الزعم أن هذه الأيديولوجية تتضمن شذرات من الحقيقة، لكن بغض النظر عن ذلك، لا ريب في أنه إذا كانت الحركة تنظم من مصدر طاهر، وارتكزت على معرفة موثوقة، فإنه لا يمكن أن تتخذ هذا الشكل. يجب على جميع هؤلاء الذين يريدون أن يغتنوا بدون عمل أن يبحثوا عن غناهم في مكان آخر، أما إلى أرض إسرائيل فيجب أن يأتي فقط الأشخاص من بني إسرائيل، الذين تعتبر البلاد وزراعتها محببة عليهم بحد ذاتها ولا يركضون وراء الغنى السريع، ليأت إليها أشخاص ملوا فعلاً وحقاً حياة المهانة والضياع ويتطلعون للتوجه إلى أرض آبائهم بعزيمة صادقة، متخلين عن المعايير المستنكرة مثل تاريخ التجارة، ويتطلعون إلى الإدمان برغبة جامحة على العمل الجسدي، والراحة الروحية، أشخاص كهؤلاء لم يكونوا ليخاطروا بأنفسهم لدى تأسيس مستقبلهم ومستقبل البلاد من خلال الارتكاز على تقديرات لم تتضح بدرجة كافية، بل سيختارون شراء حقول زراعية وإنتاج خبزهم بعرق جبينهم، إضافة لذلك يستطيعون أيضاً زراعة الكروم في أوقات الفراغ، وبالتدريج وليس بواسطة آخرين وبدون مصاريف كثيرة، وإذا أدى النبيذ مع مرور الأيام إلى دخل كبير، فهذا جيد، وإذا لم يؤد إلى ذلك يكتفون بالقليل ويتناولون خبزهم بسعادة. لا يطبق هذا اليوم، إذ إن معظم الذين يحضرون إلى البلاد لا يحضرون إلا على أساس نفس هذه الحسابات التي تعدهم بدخل كبير مقابل عمل قليل (أو فقط مقابل الإشراف على عمل الآخرين)، وفقط بناءً على ذلك يبادرون الآن بالاستيطان في أرض آبائهم، ومن البديهي أن لا يكون لديهم الآن أي «حساب» للعمل في زراعة بسيطة للأرض، تعطيهم القليل فقط، وبناءً على ذلك، يبدو أن كل أعمال سكان البلاد هي نوع من المضاربة في البورصة، ترتكز على مبدأ الغنى أو الموت!.

*****

إن شعب إسرائيل «شعب حكيم وعقلاني» عندما يريد، وهذا أمر ليس بالإمكان إنكاره، لكن صفة أخرى التصقت به أكثر مما التصقت بباقي الشعوب تعيد حكمته للوراء، هي صفة التقليد. برزت مأثورات أبناء إسرائيل مبكراً، وتحدثت عن ضرورة كل مسألة وجدواها، وثبت كل هذا بوضوح في الصغائر والكبائر لكن عبثا! فقلة فقط من يأخذون بالنصائح أما الحشود فتبقى ساكنة في أماكنها لا يرف لها جفن، لكن إذا قام شخص ما بغض النظر عمن يكون وفعل أمراً، حتى وإن لم يكن في مساره الصحيح ومن غير أساس صحيح، فإنه يجد على الفور طلاباً كثيرين، يسيرون في دربه ويقلدون أعماله بعيون معصوبة. يمكن أن نستخلص من هذا المثال جدوى كبيرة لقضيتنا، لو كانت أعمالنا فعلاً عامة، ويقودها أشخاص كبار متفتحو الذهون، حينذاك تجري الخطوات الأولى بصورة سليمة، ويقوم الشعب بمحاكاتها ويسير بخطوات كبيرة وراءهم.

لكن وفقاً للحالة السائدة الآن، لا يوجد أسلوب ولا نظام ولا توحيد لكل أعمالنا، إذ إن كل مفكر (أحياناً كل مجنون حقيقي) يعتقد بأنه مسيح منتظر صغير، يقفز إلى المقدمة لإنقاذ إسرائيل، وحتى الآن ليس بالإمكان تقدير الأضرار الناجمة عن هذا المعيار. يكفي تشكيل شخص ما في مدينة ما جمعية ما وحتى إذا كان على أساس هش وحسابات هوجاء، ينطلق على الفور كثيرون في أعقابه وتقام جمعيات كهذه وتقريباً بدون أي تغيير في التأسيس وخلال فترة قصيرة في مدن كثيرة، بدون أي بحث ومعرفة إذا ما كانت هناك جدوى حقيقية وبدون سؤال ذوي التجربة، وبدون أي انتباه لحقيقة أن ما يمكن القيام به في مكان قد يكون سهلا في جميع الأماكن، وبدون التمييز بأن ما هو جيد لمجموعة من الأشخاص المختارين ومحبي صهيون فعلاً، المتقاربين في آرائهم ومخططاتهم، سيكون جيداً لجميع الغوغاء من العامة...

بدأوا في مستعمرة البارون في الأيام الأخيرة بإيلاء اهتمام لتربية دودة القز. ويقومون في ريشون لتسيون وزخرون يعقوب الآن بمحاولات كهذه ويوجد أمل لكن لم تنته التجارب ولم يعرف حتى المراقب (مثلما قال بنفسه لي) النتائج المفصلة بعد، ومع ذلك يوجد في أرض إسرائيل مفكرون متلهفون أجروا حسابات مفصلة لتأسيس «جمعية الألف» الجديدة لزراعة حقل أشجار توت وتربية دورة القز لإنتاج الحرير! لقد أصاب الذهول المراقب المذكور لدى مشاهدته الحسابات.

لكن على الرغم من تحذيره، لن استغرب بتاتاً إذا ما قرأت قريباً بشارة طيبة في المجلات، بأنه في إحدى المدن «ولدت» بسلامة والحمد لله جمعية كهذه وستغتني، ولن تمر أيام طويلة وستولد مثلها وفي ظلها عشر جمعيات، وسنسمع تحت داليات الكروم وقرب أقبية النبيذ شيوخا وشبانا يتحدثون طوال اليوم عن التوت والحرير...

ما سبب ذلك؟ – اعتاد رؤساء الجمعيات على القول إنه من المحظور وفقاً لأنظمتنا على أي عضو الاستيطان في البلاد إلا عندما يكون كل شيء جاهزا أمامه.

وإذا تبين أيضا حينذاك بأن حساباتنا خاطئة، لن نسمح بهجرة الفقراء. وفي نهاية المطاف ومن خلال هذه الأعمال تنقل قطعة أرض كبيرة من أيدي العرب لأيدي شعب إسرائيل.

لكن يتضمن هذا الزعم أخطاء كثيرة، أولاً – هؤلاء الفقراء الذين رهنوا أدواتهم المنزلية من أجل المشاركة في جمعية (حدث مثل ذلك) لا يستطيعون بسهولة نسيان الحلم البهيج الذي دغدغ مشاعرهم لأيام طويلة. وحتى إذا صرخ المؤسسون بعد ذلك بصوت مرتفع بأنهم أخطاؤا في حساباتهم وأنه ما كان يتوجب عليهم عرضها – فلن يجدي صراخهم نفعاً مثلما لا تجدي نفعاً الآن التحذيرات القادمة من المؤتمر في أوروبا، وستغتني أرض إسرائيل بآلاف الفقراء الجدد الذين يحصلون على دعم أو يتضورون جوعاً.. ثانياً– تثبت التطورات بأنه وعلى الرغم من النظام المذكور، سيستوطن في البلاد عدد كبير من الأعضاء الجدد قبل الوقت المحدد لذلك، لأنه وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة الآن خارج البلاد، تقتطع أرزاق كثيرين يومياً وأشخاص كهؤلاء تستوجب أوضاعهم الهجرة، وعندما توجد لديهم مزرعة أو جمعية ما، فلن يطالبوا بالراحة المؤقتة في مكان آخر وذلك لحين تتوفر لهم إمكانية الاستيطان في البلاد. وللحقيقة تلقينا من أرض إسرائيل في الوقت الذي كنت فيه هناك رسائل من أعضاء جمعيات، يطالبون بالحصول على ثغرة لتجاوز الأنظمة المذكورة، ثالثاً– يوجد رأسماليون في جمعيات كهذه، ليسوا جميعاً سيأتون بالبركة للبلاد لدى عودتهم إليها، لأن مؤسسي الجمعيات كما هو معروف لا يدققون كثيراً لدى تصنيف الأعضاء بكل ما له علاقة بمضامينهم الأخلاقية وبقدرتهم على العمل الجسدي، بل يهمهم فقط دفع هؤلاء كامل الأموال المترتبة عليهم. ليس بالإمكان في مسألة كهذه حساسة ومعقدة، الإدراك بأن الاستياء سيرافق وصول هؤلاء الأشخاص غير الصالحين حتى وإن بدا للوهلة الأولى بأن بطونهم مليئة..

*****

إضافة لكل ذلك، فيما يلي الأمر الجيد الوحيد القائم في كافة هذه الأعمال – شراء الأرضي، الأمر الذي جدواه تساوي مساوئه في هذا الوقت جراء انعدام الوحدة والأنظمة. ومن لم يشاهد كيفية شراء وبيع الأراضي في أرض إسرائيل الآن، لم يشاهد منافسة مهينة، وبشعة في حياته. إن كل ما جرى بين المستطلعين وصغار السماسرة في إحدى مدن «المجال» لا يعدو كونه عدلاً واستقامة بالمقارنة مع ما يجري الآن في البلاد، لقد وجدت ولدى توجهي إلى هناك قبل ثلاثة شهور فقط شركتين مضاربتين (تشتريان أراضي بهدف بيعها كقطع)، ولمسنا حينذاك بأن الاحتكار سيشكل في المستقبل لغماً أمام السكان اليهود في إسرائيل، وهذا ما يحدث الآن! لقد تكاثر المضاربون خلال فترة قصيرة بصورة مذهلة، وعندما غادرت البلاد، كانت هناك ست شركات كهذه، وسيزداد عددها بدون أدنى شك، إضافة إلى معسكر كبير من السماسرة والعاملين الصغار في هذا المجال، ومنهم خياطون ومصلحو أحذية تركوا مهنهم لصالح هذه «التجارة»، ومن المخادعين على اختلاف أصنافهم من بين المهاجرين الجدد، والذين بعضهم، ويا لعارنا، اشتروا أرضاً لأنفسهم وسيطلق عليهم «كولونياليو المستقبل» – جميع هؤلاء يتنافسون ويتحدون بعضهم البعض ويحاول كل منهم مضايقة زميله في كل خطوة. وما هي الأساليب التي يستخدمونها! إن كل رذيلة، وكل خبث وخداع مسموح بنظرهم، يحصلون ومن خلال الرشاوى على رسائل وبرقيات الآخرين، لديهم جواسيس يتواجدون بسرية في كل مكان بهدف معرفة أعمال منافسيهم وأهواء المشترين، وفوق كل ذلك يضاربون بأسعار الأراضي بصورة رهيبة، ويزرعون الحكمة في نفوس العرب أصحاب المزارع.... لدى وصولي للبلاد تناهت لمسامعي من بعض أفاضل إخواننا هناك، بأن مرجاً ممتد الأطراف على وشك البيع يتكون من أكثر من مئة ألف دونم من الأراضي الزراعية الخصبة، لكن مالكه حدد سعره بعشرين فرنكاً للدونم «من المحظور الشراء بهذا السعر الرهيب، لأن باقي البائعين سيعرفون، وسيؤدي ذلك إلى إلحاق أضرار كبيرة في المستقبل»، لم تمر سوى ثلاثة شهور واشترى أحد المضاربين المرج المذكور بالسعر «الرهيب»، عشرون فرانكاً للدونم، وقبل حصوله على وثيقة الشراء جاء آخرون، وأضافوا إلى السعر وبلغ سبعة وعشرين فرانكاً، وعندما شاهد صاحب المزرعة ذلك قرر عدم بيعها الآن، على أمل ازدياد جنون المشترين. وجرى ذلك ثانية مع أحد مبعوثي الجمعيات، الذي يحاول البحث منذ أكثر من نصف عام عن قطعة أرض لشرائها، وكان قد اشترى عدة مرات، وفي كل مرة يأتي مضاربون ويعيقون عمليات الشراء بألاعيبهم الكثيرة . لدى مغادرتي البلاد، اشترى مضارب عزبة ورفع سعرها كثيراً، حوالي ثلاثة وثلاثين فرانكا للدونم، وكان على قناعة تقريباً بأنه في نهاية المطاف حقق مراده، لكن فجأة تراجع مالك العزبة، لأنه عثر على مشترين على استعداد لإعطائه ضعفي هذا السعر! ومن البديهي والمفهوم بأنه لم يولد المجنون الذي على استعداد لدفع حوالي خمسين فرانكاً بالدونم، لقد كان هدف الذين أضافوا على السعر، فقط المضايقة.

نسمع عن هذه الأعمال الآن في أرض إسرائيل يومياً، ولقد اعتادوا عليها ولم تعد تثير أي استغراب، وبدأ غير اليهود من مواليد البلاد بالتدخل بشؤون «الفكرة الكبرى» لدينا، وبرز منهم ايضاً «صانعو الجميل» يعملون على توطين أرض إسرائيل... ولماذا لا؟ وبماذا يختلفون عن المضاربين العبريين، والذين يرون في جميع المسألة مجرد وسيلة جمع ثروة من دماء إخوانهم؟ سأواسي نفسي لو أنني لم اسمع أحدهم يقول بصراحة تامة: «لست سوى تاجر

ولا أكترث بعد بيع بضاعتي بمصير من اشتروها، إذا لم ينجحوا بأعمالهم أو خسروا أو ضاعوا، ما شأني بهم؟»– شاهدت بأم عيني رسالة أحد السماسرة العبريين يبلغ شريكه بوقاحة كيفية نجاحه بخداع مبعوثي إحدى الجمعيات الذين وثقوا به وعوضاً عن مساعدتهم في شراء العزبة التي رغبوا في شرائها، وضع عقبات في طريقهم ولم يعرفوا بذلك؟ وكتب أيضا «وستقع العزبة في أيدينا وحينذاك سنربح كثيراً».. إن أحد المشاهد العادية الآن في شوارع يافا سير الناس اثنين اثنين وهما يتهامسان وينظر كل منهما بين لحظة وأخرى في جميع الاتجاهات جراء الخوف والشك من سماع آخرين للأقوال التي يدلي بها لصديقه. يختفي بعضهم أحياناً بصورة مفاجئة، ولا يشاهدون لفترة ما في ساحات المدينة، ويدرك الجميع حينذاك أنهم وبالتأكيد توجهوا سرا إلى مكان ما لمشاهدة «البضاعة» ويعودون بعد ذلك ويختفي آخرون ويجري كل شيء بسرية تامة، جراء قلق كل واحد منهم من أن يسبقه آخر لعقد صفقة ما. هؤلاء الأشخاص هم المشترون، بعضهم أفراد يريدون شراء أرض فقط لأنفسهم وبعضهم جماعات، مبعوثون عن جمعيات مختلفة: مبعوثو «أحباء صهيون» في المدينة الفلانية، مبعوثو «المطالبون بصهيون» في مدينة مجهولة، وهكذا دواليك، يجري كل شيء باسم «صهيون»، ومع ذلك عوضاً عن أن يقدم كل منهم المساعدة لزميله، ويستشيره بكافة القضايا ويعمل معه من أجل هدف واحد وكشخص واحد بقلب واحد، يسير كل منهم في طريقه. ولا يقتصر هذا على الأفراد، بل ويشمل أيضاً أعضاء الجماعات الذين يتصرفون الواحد مع الآخر وكأنه جاء لسلب دخل زميله، ليفتح محلا تجاريا جديدا إلى جانب محله، وينسى هؤلاء الهواة الواعظون مبعوثو شعبنا، شعب إسرائيل، نهائياً الرياح التي جمعتهم هنا، ينسون أنه إضافة للأهداف الخاصة لإفراد كل جمعية من الجمعيات يوجد أيضا هدف عام مشترك للجميع بدونه تذهب جميع أعمالهم أدراج الرياح، وأنه لا فرق نهائيا بين أعضاء هذه الجمعية أو تلك، ومن أجله يجب أن يكونوا منطقيين ومؤهلين لزراعة الأرض المقدسة وأن يشكلوا أساس بناء شعب إسرائيل. ولولا هذا النسيان ولو لم تكن كل جمعية تسعى فقط لمصلحتها، ولسلامتها دون التخلي عن احتياجات القضية العامة– لكان إخواننا المطلعون جيداً على مسار التجارة والمنافسة قد بحثوا على وسائل كفيلة بتأسيس مركز واحد في البلاد، يتوجه إليه الجميع بتطلعاتهم عن بعد ويكون بإمكان جميع أفراد المجموعات المحترمين احترام أنفسهم والجلوس في بيوتهم، ولم يكن أي غريب ليعرف عدد المشتركين ولا مساحة الأراضي التي يسعون لشرائها.

وعندما نرسم في مخيلتنا هؤلاء المشترين من جهة والكتاب الذين يتربصون بالأنباء من جهة ثانية و«الأيديولوجيين» المفرغين الذين يتجولون في شوارع يافا بدون عمل من جهة ثالثة – سنستطيع بلورة مفهوم ما عن الضجة والإحراج، والضوضاء والاهتزاز الذي يرافق الآن كافة الأعمال في أراض إسرائيل. نطلق النفير ونهتف بقوة وبصوت عال لدى شراء أربع أذرع أو حتى لدى التفكير بشرائها، وعن كل صغيرة وكبيرة في يافا تعلم شفوياً وخطياً كل المدينة، الجميع من مهاجرين ومواطنين، من السمسار وحتى آخر العمال، الشيخ والشاب، يعرفون كافة تفاصيل كل مجرى المسألة ويفكرون بأن واجبهم يدعوهم إلى إبداء آرائهم وخوض جدال حول جميع الأمور في الأسواق والشوارع... يقوم كتاب قصار النظر بالبحث عن كل القادمين إلى البلاد، ويحصون جميع خطواتهم، من أجل أن يتمكنوا من حمل البشائر للجمهور الواسع، بوصول هؤلاء وبالذين سيصلون، هذا اشترى وذاك يشتري وهذا فكر بالشراء وما شابه ولا يفكرون ولا بعد نظر لديهم يمكنهم من رؤية النتائج المريرة الناجمة عن ذلك، ولا حاجة للقول بأنه إلى هنا أيضاً تصل جميع الأخبار من أرض إسرائيل، وتتضمن الكثير من الأكاذيب والمبالغات (مثلما جرى مع أحد المبعوثين الذي يتواجد في البلاد منذ ثلاثة شهور ولم ينجح في شراء أرض، وفجأة حملت لنا المجلات بشائر تقول بأنه أسس كولونيالية وأعطاه الله القوة والسلام مع العرب جيراننا)، لكن أيضاً نشر الحقيقة يلحق أضراراً كبيرة: إذ يسمع أصحاب البيارات من جهة (أيضاً يوجد من إخواننا من يقولون لهم ذلك) بأن اليهود يحضرون بحشودهم الكبيرة لشراء أراض، ولذا يرتفع سعرها من يوم لآخر، ومن جهة ثانية نجتذب نحونا ونحو أعمالنا عيون الحكومة وشعب البلاد، وذلك حتى قبل أن نفعل شيئاً حقيقياً، ونبذل قصارى جهدنا وبما يشبه سبق إصرار كي نصاب بالحسد... ومن جهة ثالثة، ولربما يكون هذا أسوأ، فإن جميع من في المهجر يسمعون عن الهجرة المتزايدة للشعب، وبقوة التقليد يهب للهجرة أيضاً أشخاص ليسوا جديرين بذلك، هجرتهم سيئة لهم وسيئة للبلاد، ويضيفون هناك استياء إلى استيائنا.

لن نستغرب بتاتاً، بسبب وضع كهذا، إذا لم يعد بالإمكان خلال فترة قريبة العثور في أرض إسرائيل على أرض لشرائها، خصوصاً إذا بدأت الحكومة التركية مرة أخرى بوضع عقبات أمامنا، وإذا أثارت الأعمال البشعة القرف في نفوس أفاضل شعبنا، ستحل عوضاً عن «الحركة الكبيرة» ردود فعل رهيبة...

توجد على شاطئ بحيرة طبريا كولونيالية اشكنازية، صغيرة، جلسنا فيها للاستراحة لدى مروري وأصدقائي من روش بينا إلى طبريا وعرفت لدى تبادلي الحديث مع الموظف أنه وقبل فترة

قصيرة اشترى الفرنسيسكان قطعة أرض كبيرة تمتد من هذه الكولونيالية وحتى نهر الأردن. يقع هذا المكان في منتصف الطريق بين طبريا وصفد وقرب الكولونيات الشمالية التابعة لنا، في المكان الذي يتوجه إليه إخواننا بحثاً عن أراض لشرائها، وعلى الرغم من ذلك لم يعلم أي منا شيئاً عن عملية الشراء، وتذكرت دربنا وقلت بنفسي: بورك «غير اليهودي» لأنه يتحدث قليلاً وجميع افعاله تتم بإمعان تفكير وبنظام.

*****

يشهد على انعدام التفكير والنظام في كل أعمالنا مثال آخر يحمر وجهي خجلاً لدى الحديث عنه. بعد عشر سنوات من العمل وكتابة آلاف المقالات والجولات الكثيرة السياحية... التعليمية، فإننا أيضاً الآن يسيطر الجهل علينا بكافة المسائل المتعلقة بشعب البلاد، وحتى في الأمور الأساسية التي تعتبر معرفتها إلزامية.

وتقريباً لا توجد مسألة تتعلق بقضايا العمل الزراعي والكرمة لا تسمع عنها ردودا متناقضة، اسألوا وعلى سبيل المثال الكولونياليين: كم عدد أشتال العنب التي من الصحيح زراعتها في أرض مساحتها دونم واحد؟ ستسمعون رداً مختلفة تبدأ من ٤٠٠ وتتضاءل حتى ٢٢٥، وهكذا الأمر بالنسبة لأسئلة أخرى، وينطبق هذا على زراعة الحبوب وزراعة أشجار الحمضيات المختلفة، ويجري كل شيء وفقاً للشائعات التي ينقلها شخص لآخر، وأحياناً وفي حالات نادرة يطلق أحد «المطلعين» كلمة، تتحول إلى أساس يبني عليه شخص بعد زميله ويبلغ بها كل سائل، باعتبارها أمراً واضحاً وثقته التجربة – هل من الجيد للبلاد إقامة إضراب واحد فيها لعدة سنوات؟ يوجد من يقولون بأنه جيد وملائم ويقول آخرون بأن الإضراب سيخرب أكثر . – كم مكيالاً تعطي الأرض المتوسطة الجودة في السنة المتوسطة الخصوبة ؟ – ينتج العرب (كما يشاع) خمسة أو ستة مكاييل لكن لا يوجد إثبات على ذلك – كما يقول البعض – لأن العمل العربي مرفوض وأدوات حراثتهم غير ناجحة، ولو كانوا يحرثون بمعدات أوروبية، لتم إنتاج أكثر بكثير، وبالمقابل يقول آخرون بأن مضامين أرض البلاد لا تتحمل المحاريث الأوروبية، ويعرف جميع سكان البلاد، أن كثيرين من الأشكناز وأيضاً العرب الأغنياء يستخدمون معدات أوروبية، وإذا كان الأمر كذلك أليس صحيحاً تجميع معلومات إحصائية من أماكن مختلفة وعرض رد واضح بناء على التجربة؟ على الرغم من ذلك لا تتوفر معلومات – هل سمعت أيها القارئ طوال حياتك بأن جميع البيوت في أرض إسرائيل رطبة في الأيام الماطرة، وتلحق أضراراً صحية خصوصاً بمرضى الصدر؟ لم تسمع، رغم قراءتك الدائمة لجميع الأنباء القادمة من هناك، لكن هذا الأمر صحيح، ووفقاً لأقوال بنائين خبراء تحدثت معهم حول هذا الموضوع، بالإمكان القضاء على هذه الآفة بسهولة من خلال وسائل مختلفة مستخدمة في بناء البيوت، لكن لم يهتم أحد بإجراء بحث عن الموضوع، وأيضاً بخصوص قوانين البلاد المتعلقة بشراء الأراضي الأمر الذي وبالضرورة تشعرون به في كل خطوة، لكننا نتحسس كعميان في الظلام، ولا يوجد بيننا حتى الآن شخص واحد موثوق، يعرف على الأقل قراءة العربية بجدارة، نشتري نحن سكان إسرائيل أراضي بآلاف وبعشرات الآلاف دون أن نستطيع المعرفة بوضوح إذا كانت وثائق الشراء والبناء مكتوبة بصورة صحيحة ونجبر على الاعتماد بهذا على معلومات تتطاير بالهواء.

إذا كان هذا الأمر متعلقاً بزراعة الأرض، المسألة التي يعمل فيها الجميع، فإنه أكثر خطورة في قضايا التجارة وقوانين المصانع، التي لا تتوفر لدينا حولها أية معلومات صحيحة، وجميع النصائح والاقتراحات التي كتبت في هذا لا تعد كونها مجرد تقديرات فقط. تلقيت خلال تواجدي في البلاد رسائل كثيرة تتعلق بأسئلة في هذه القضايا، واعترف بدون خجل بأنني لم أرد على أي شخص، جراء عدم معرفتي . تتلقى «اللجنة التنفيذية» في يافا رسائل كهذه يومياً وهي أيضاً تمر على معظمها بصمت، وإذا لم أكن مخطئا فإن هذا يعود لنفس السبب، فالسائلون الأبرياء وبعد مشاهدتهم الإطلاع الخارق الذي يبديه كتاب أرض إسرائيل في كل مسألةً يصدقون وبالتأكيد أنه يكفي الشخص الحضور لأرض إسرائيل، إذ سيجد هناك جميع المعلومات متراكمة وجاهزة أمامه، ولا يخطر على بالهم بأن جميع هذه «الكفاءات» قائمة على الشائعات، وأنه في الحقيقة لا يعرف أحد شيئاً.

*****

نستغرب انعدام توفر المعرفة لدينا بأمور لا تجارب كافية لنا فيها، والتي كان بإمكاننا معرفتها من مصادر أخرى ويزداد هذا الاستغراب من عدم قدرة أو عدم تطلع إخواننا لأخذ الجدوى من التجربة المتوفرة لنا.

ها هي حوالي عشر كولونيات قائمة منذ عدة سنوات لا تستطيع واحدة منها الوجود بدون دعم، لقد كذبت البشائر التي نشرتها المجلات بأنه في إحدى الكولونيات توقف كثيرون عن تلقي دعم سنوي كهذا، وعلى الرغم من جميع محاولاتي ومطالبي، لم أشاهد شخصاً واحداً يعيش على منتوج أرضه فقط. لماذا؟ هل فعلاً صدق من يقولون بأن أرض آبائنا تأكل سكانها؟

هل فعلاً يحرث الحارث ويزرع الزارع هناك عبثاً، وبدون جدوى ولا يتلقى ثمار عمله؟ ما شاء الله! أيضاً في أرض إسرائيل مثلما

هو عليه الأمر في البلدان الأخرى يشبع خبزاً من يزرع أرضه، وحتى في هذا العام، الذي لم يكن مباركاً، يشاهد المسافر على جنبات الطرق حقولاً مثمرة، ووديااناً تغطيها النباتات، العرب يعملون ويأكلون، والأشكناز يعملون ويأكلون، هل فقط علينا تنقلب الدوائر! لماذا ذلك؟.

الرد الحقيقي الذي يوافق عليه جميع العقلاء في أرض إسرائيل هو: جميع الكولونياليين الأوائل، أحضروا معهم مثلا غنية، وبعضهم أيضا ذوو أموال قليلة أو كثيرة، لكنهم جميعاً يفتقدون الكفاءة والمضامين الضرورية، لزراعة الأرض وليسوا قادرين على أن يصبحوا مزارعين بسطاء، يقومون بالعمل المضني هم وأبناؤهم، ويكتفون على الرغم من ذلك بالقليل الممكن، ولا حاجة للحديث عن المتعلمين، إذ إنه حتى الأشخاص البسطاء منهم لا يحبون كثيراً زراعة الحقول المشبعة للخبز، ولهذا تحول معظمهم في نهاية المطاف إلى صانعي خمور فقط، وفي الحقيقة يجلسون ينتظرون دخلهم المستقبلي القادم، وجراء أحلامهم بالمستقبل الجيد ينسون الحاضر: إنهم لا ينتبهون كثيراً للحديقة الخضراء خلف منازلهم ولا يربون الماشية والدواجن بالقدر المطلوب، إذ يحضر العرب لهم الزبدة، البيض، والخضراوات، ويشترون كل شيء بكامل الثمن، حتى أن الأعمال في كرومهم لا يقومون بها بصورة دائمة بأنفسهم، يوجد فعلاً من يشذون عن هذه القاعدة، لكن جميع هؤلاء فقراء لا تتوفر لهم مساحة كافية من الأرض.

ليس بالإمكان ومن خلال هذه التجربة استنتاج رد واضح على السؤال الذي يطرح يومياً: من الذي يهاجر إلى البلاد للاستيطان فيها كعامل في أرضها ؟ من الذي يحضر معه كافة الوسائل المطلوبة لذلك، المادية منها والمعنوية؟ الوسائل الأخيرة؛ أي محبة العمل، الصبر، الجرأة وما شابه؟، تمكن بدرجة متكاملة من تحمل المعاناة إلى حين ازدهار الأهداف، والأولى – بدرجة محدودة، وضرورية فقط، لا توقعه في أحلام الغنى والسيادة، وكل ذلك وفقاً لعدد أفراد عائلته، وعدد العاملين منهم. ونسمع في هذا الإطار اليوم أيضاً جدالاً وتحقيقات حول كم هو المبلغ المطلوب، وكأن جميع المسألة لا تعدو كونها، كم سيكون دخل الفرد المؤهل لأن يكون من المزارعين الأوائل لأرض آبائنا، يقول هؤلاء خمسة آلاف روبل فضي روسي، ويقلل آخرون من هذا المبلغ ألفين، ولم ينتبهوا جميعاً، إلى أن كثيرين أحضروا للبلاد أكثر من هذه المبالغ، لكنهم لم ينجحوا في العيش من ثمار أراضيهم لأن الوسائل المادية والمعنوية المطلوبة لزراعة الأرض تتعامل مع هذا وذاك، وفي معظم الأحيان بقيمة معاكسة، مع ازدياد رأسمال الشخص يتضاءل تطلعه وتتضاءل قدرته على العيش حياة بسيطة في عمل جسدي، أما محبة صهيون وعلى الرغم من أن كثيرين يقولون في أنفسهم أنهم على استعداد للتضحية على مذبحها، بحياتهم وسعادتهم، فإنهم وفي إطار المحك العملي لا يملكون قوة كبيرة لاقتلاع رغباتهم وتطلعاتهم التي حملوها معهم من المهجر، من جذورها.

ولد في السنوات الأخيرة حزب مهاجرين جدد – حزب «العمال»، وهم أشخاص يحضرون إلى أرض إسرائيل للعمل لدى آخرين كأجراء يوميين، إنهم يعثرون وبمجهودات «اللجنة التنفيذية» على عمل في إحدى الكولونيات الجديدة، ويتلقون أجراً جيداً وفقاً للمكان الذي يعملون فيه (تقريباً ١,٥ فرنك يومياً)، وهذا يكفي حتى لتوفيرهم مبلغاً ما ويدخرون، ويتصرف معهم الأشخاص المستقيمون وأحباء صهيون الحقيقيون بلطف ورحمة، ويحاولون تحسين أوضاعهم قدر الإمكان. إن كل عامل من شعب آخر في وضع كهذا لا يجد سبباً يدعوه إلى التذمر الشديد من المصير الذي آل إليه، لكن ليس هذا هو وضع العامل العبري في أرض إسرائيل. قلت «أرض إسرائيل» لأننا نسمع من أميركا بشائر جيدة حتى من العمال العبريين: عثر فلان وفلان على عمل يوفر بالكاد لهم احتياجاتهم المعيشية، وهم سعداء فعلاً وينصحون أقرباءهم بالتوجه إلى هناك ليتمتعوا هم أيضاً بهذه السعادة، لكن لا يوجد أمر كهذا في أرض إسرائيل، إذ هنا أيضاً الذين يطالبون بالخبز ويجدونه بثمن عملهم يعتقدون بأنهم ضحايا المصلحة الجماعية، وأن من حقهم المطالبة بمقابل ذلك من جميع إسرائيل. تعاف نفوس كثير من هؤلاء بعد فترة ما هذا العمل، ويثور غضب في نفوسهم على الإطار العام الذي يعملون من أجله، والذي يعتقدون بأنه ناكر للجميل لا يدفع لهم المقابل المناسب، الذي يمكنهم من شراء حقول وكروم وما شابه. نشرت هذه المزاعم في الأيام الأخيرة في إحدى المجلات الصادرة في القدس، وعندما سمعت ذلك من أشخاص موثوقين في أرض إسرائيل يعرفون العمال عن كثب، عرفت بأن هذا ليس مجرد رأي فردي بل صدى أصوات عمال كثيرين.

لا نتعلم حتى من هذه التجربة ما يجب علينا تعلمه، ويوجد في أرض إسرائيل من يبادرون لزيادة عدد العمال من إخواننا بصورة مصطنعة، ليس من مواليد البلاد– وبالتأكيد هذا جيد ومجد– بل من الخارج.

ليس هذا فقط، بل وبصورة عامة لا نتعلم شيئاً من الماضي لإغناء المستقبل. على الرغم من أننا وبالتأكيد بإمكاننا التعلم من دروس الماضي والحاضر، مدى ضرورة الحذر من إثارة غضب شعب البلاد علينا من خلال أعمال شائنة، وكم يتوجب علينا الحذر في تصرفاتنا مع الغرباء الذين نحضر للسكن من جديد في أوساطهم، والتعامل معهم بحب واحترام ولا حاجة للقول

بعدل وقانون.

ما الذي يفعله إخواننا في أرض إسرائيل؟ العكس تماماً! لقد كانوا عبيداً في مهجرهم، وفجأة وجدوا أنفسهم يتمتعون بحرية غير محدودة، حرية تامة يستطيعون الحصول عليها فقط في دولة كتركيا، إن هذا التغير المفاجئ يولد في نفوسهم نزعات يطلق عليها دائماً «العبد ينصب نفسه ملكاً» وها هم يعاملون العرب بعداء ووحشية، يقتحمون حدودهم بدون عدل، يضربونهم بشدة بدون سبب كاف ويتباهون بعملهم هذا، ولا يوجد من يواجه ذلك ويمنعهم من هذه الميول المهينة والخطيرة . لقد صدق إخواننا فعلاً عندما قالوا إن العربي يحترم فقط من يستعرض أمامه بطولاته وجرأته، لكن ذلك يتحقق عندما يشعر هذا الشعب (العربي) بأن الحق مع خصمه، ولن يتحقق ذلك إذا ما كانت لديه أسباب للاعتقاد بحق أن أعمال خصمه خداع وسلب. وعندها، حتى لو صمت وضبط نفسه إلى إشعار آخر، فإن هذه الأعمال ستبقى محفوظة في قلبه، وهو منتقم وحاقد لا مثيل له.

*****

وما الذي أضيفه أيضا؟ سأحدث القارئ عن المعايير المختلفة السائدة في أوساط القادمين من المهجر، وعن الكراهية بدون مبرر وعن التفريق بين النفوس وعن الخلافات التافهة بسبب مكان في كنيس وما شابه.– ويبدو لي أن ما قلته سابقاً غير كاف لإثبات أن «هذا ليس هو الطريق» لتحقيق الهدف. وأنه إذا واصلنا السير في هذا الدرب، وفي قضاء أيامناً في استنزاف قوانا في نشاطات غرس الفرقة والصراعات، متخلين عن القيم الصحيحة، ومن دون التنظيم الناجع وبدون قيادة منطقية وبدون إتباع أساليب وأنظمة – حينذاك، يمكن فعلاً أن ننجح في نهاية المطاف بتوطين آلاف من مزارعي الكرمة وصانعي الخمور في البلاد، الذين يستطيعون مع مرور الأيام الحصول على خبزهم سواء بسهولة أو بصعوبة، بمساعدة السماء أو الإنسان، لكن الهدف الرئيس، من شبه المؤكد أن لا نصل إليه للأبد، وعوضاً عن حل كامل وأبدي للمسألة اليهودية، ستستمر المسألة اليهودية بالوجود في مكان لم توجد فيه حتى الآن. في أرض آبائنا..... إذن ما العمل؟ لمن نتحدث، لمن نتوجه من الذين سيقودوننا، ومن الذي سيسمع صوتنا؟

لن ينقذ شعب إسرائيل كما أثبتت التجربة إحسان أفراد «كرماء»، حتى إذا كان حقهم برسوخ الجبال الشاهقة، وأيضاً لا يجب عقد آمال كبيرة على إخواننا من أوروبا الشرقية لأن أوضاعهم المادية والمعنوية والسياسية لا تسمح لهم بعمل الكثير، ولا حتى تسلم القيادة. هل يعملون الكثير الآن وما الذي سيعمل وكيف سيعمل– لقد شاهدنا ذلك. وأحد أعمالهم «اللجنة التنفيذية» في يافا التي تعطي فعلا جدوى كبيرة، وتقوم بترتيبات قدر طاقتها، لكن «إمكانياتها» محدودة جداً، لأسباب مختلفة خارجية وداخلية يعود مصدرها أيضا إلى مضامين وأوضاع إخواننا هؤلاء الذين خرجوا من أوساطهم..

إذن لم يتبق أمامنا إلا التوجه لإخواننا في الغرب، خصوصاً في بريطانيا الذين يهتمون كثيراً في الأيام الأخيرة بمسألة استيطان أرض إسرائيل. وإذا كان من بين هؤلاء المهتمين فعلاً، كما تقول المجلات، أشخاص كبار من مواليد البلاد، فإنهم يستطيعون إصلاح الإجحاف وإعطاء المسألة الصورة المناسبة لها، إنهم أشخاص اعتادوا حياة منظمة ويعرفون ما هو العمل الصحيح وإضافة لذلك تتوفر لهم كافة الوسائل الضرورية– كان يتوجب عليهم تأسيس شركة قومية كبيرة لتوطين أرض إسرائيل .

ويتوجب عليهم أولاً إرسال مجموعة من خبراء في مجالات متنوعة يجولون البلاد طولاً وعرضاً طوال عام أو عامين، يجرون تجارب ويجمعون معلومات صحيحة عن جميع الأمور المتعلقة بأرض إسرائيل والأعمال فيها. وبعد ذلك يحاولون شراء ضيعة معروضة للبيع، يحاولون ذلك بعقلانية ومعرفة وبحذر زائد بدون ضجة وضوضاء.. توزع الشركة جميع أراضيها إلى نوعين، الأراضي التي معظمها للزراعة الموسمية وقليل منها لغرس الأشجار والأراضي التي جميعها لغرس الأشجار، وتقيم على الأولى كولونيات على الفور وتقسمها إلى قسائم تكفي لعيش رجل وأسرته. تجري الشركة حسابات كم تبلغ تكلفة كل قسيمة مع بيت وزريبة وبهائم والمعدات المطلوبة لذلك، ولا يجب أن يجري هذا بإسراف، بل فقط ما هو ضروري، وبعد ذلك تبيع كل قسيمة مع كل ما هو تابع لها إلى أشخاص غير أغنياء، ترى الشركة بأنهم مناسبون، وذلك بناء على مشاريعهم وقدراتهم الخاصة بالعيش كمزارعين في أرض إسرائيل، وتقدم لهم تخفيضات بأساليب الدفع بالصورة التي تراها مناسبة بشرط أن يفوا بجميع الشروط التي تحددها مسبقاً لهم، خصوصاً كل ما له علاقة بتنظيم حياتهم وأعمالهم، أما الأرض من الصنف التالي فتزرعها الشركة نفسها بمساعدة عمال عبريين، تختارهم وتجد بأنهم مناسبون، لذلك وبعد مرور سنوات من العمل في كل كرم أو بيارة، وبعد أن تكون مهيأة للبيع تبيعها الشركة لأحد أعضائها، أما العمال الذين عملوا بأمانة في جميع السنوات السابقة في هذه الأرض، فتنقلهم إلى النوع الأول من الأرض، وتقدم لهم «قسيمة» مع كل مستلزماتها، بشرط أن يعيشوا وفقاً لقوانين معروفة، وأن يدفعوا الدين بصورة تدريجية، على امتداد سنوات طويلة.

كانت ستُجمع من خلال هذا الأسلوب أراض كثيرة بثمن غير باهظ، بدون حسد، ولا مضاربة، ولا منافسة، لأن جميع هؤلاء الذين يشاركون الآن في الجمعيات المختلفة، التي تعدهم بكرم بعد فترة، سيختارون المشاركة في هذه الشركة وشراء كروم منها وبعد فترة لن يوجد أي «مشتر» للأراضي إلا الشركة، وهؤلاء الذين يرون الاستيطان في البلاد على أساس زراعة الأرض سيجدون هنا كل شيء جاهزا أمامهم، وإذا كانوا فعلاً مؤهلين لهذا سيحققون أهدافهم بدون مصاريف كبيرة، كما سيدرك العمال الفقراء بأنه يوجد أمامهم أمل، إذا عملوا بأمانة، وسنجد في نهاية المطاف في أرض إسرائيل بعد عشرة أو عشرين عاماً حشوداً كبيرة من إخواننا ليس مجرد مهاجرين فقراء يطاردون الغنى، ولا ينجحون بتحقيقه، بل أشخاص أصحاء جيدون وصادقون، يحبون العمل، يعيشون من تعبهم بسلام وبنظام صحيحين. ولن يثير هؤلاء الأشخاص في البداية أية كراهية من شعب البلاد، لأنهم لا يتحرشون به ولا يقتحمون حدوده، لكن مع مرور الأيام من الممكن أن تتحول الغيرة إلى كراهية، ولا أهمية، لذلك. لأنه حتى ذاك الحين سيكون إخواننا قد حققوا مكانة في البلاد من خلال عددهم المتزايد ومزارعهم الكبيرة والغنية، ووحدتهم وأنظمة حياتهم الجيدة.

ومن البديهي أن يكون كل هذا مجرد توجه عام يبين روحية هذه الشركة، وإذا كانت فعلاً ستؤسس فستجد شخصيات عظيمة وأفضل مني، تعد لها أنظمة مفصلة.

لكن يجب أن لا ننسى أنه في ظل الأوضاع القائمة الآن، ستكون أعباء العمل على الشركة كبيرة في بدايتها. ولن يكون من السهل وقف تدفق الهجرة المذعورة إلى أرض إسرائيل، بعد أن اعتادت الجماهير طلب الهجرة إليها، وليس من السهل ترك المضاربين لأعمالهم وانصرافهم بسلام، ولن يتوقف هؤلاء في البلاد ولا حتى للحظة واحدة عن بلبلة أذهان الحشود من خلال «العروض» الكبيرة والجمعيات المغتنية، ولن يصبح كتاب إسرائيل حكماء فجأة بل سيستمرون في إثارة ضجة كبيرة على كل حادث بسيط الأهمية، يقع في البلاد. يوجد مكان آخر في أرض إسرائيل لم تمسه يد حتى الآن، إنه شرق الأردن، هناك بعيداً عن أماكن الضجة العالية، والإحراج، بإمكان الشركة البدء بالعمل بارتياح، والعمل في نفس الوقت قليلاً أو كثيراً، في تنظيم الأمور في غرب البلاد. لكن لفاجعتنا بدأ المضاربون بالتطلع إلى غور الأردن هذا، ويفكر كثير من المهاجرين الآن بالاستيطان هناك. يتناول كل لسان في يافا الآن «شرق الأردن»، ويوجد كتاب يرفعون أصواتهم في المجلات كعادتهم ويدعون الجمهور «إلى شرق الأردن». من الممكن أن لا تطول الأيام التي سنشاهد فيها هناك جميع الأحلام التي اعتدنا عليها في يهودا والجليل، أما الشركة التي ذكرتها، إذا لم تكن الأقوال التي عرضتها مجرد أوهام، فيتوجب عليها البدء بالعمل في خضم هذه الضجة والاندفاع، وستواجه حرباً ضروساً من الداخل ومن الخارج، وستتطلب هذه الحرب حشد قوى كثيرة، وصبرا شديدا وتفهما زائدا.

*****

مشبعاً بالأفكار المثيرة للأعصاب، وبعد أن تجولت في البلاد وشاهدت ما شاهدته في يافا والمستوطنات، توجهت مساء عيد الفصح إلى القدس، لصب جام غضبي وأفكاري أمام الأشجار والحجارة المتبقية من جمال العهود السابقة. كانت بداية دربي بالطبع نحو «حائط المبكى» حيث شاهدت هناك الكثير من سكان القدس يقفون ويصلون بصوت مرتفع، وكانت وجوههم الشاحبة وحركاتهم الغريبة وملابسهم المتباينة وكل شيء فيهم يتوافق مع منظر حائط المبكى الرهيب، فوقفت أنظر إليهم وإلى حائط المبكى، وكانت فكرة واحدة تتغلغل في ثنايا نفسي: تشهد هذه الحجارة على خراب بلادنا، وهؤلاء الأشخاص على خراب شعبنا، وأي من هذين الخرابين أكبر من الآخر؟ ومن منهما نبكيه أكثر؟ البلاد قد تخرب، لكن الشعب ما زال يغص بالحياة والقوة، ويقوم لإنقاذها زوبابل، وعزرا، ونحميا، ويسير الشعب أمامهم فيستوطنها ويعيد بناءها، لكن إذا ما ساد الخراب الشعب، فمن سيهب لمساعدته ومن أين ستأتي نصرته؟

لو تقمصت الآن روحية الحاخام يهودا هليفي وتمكنت من نظم مرثية مثله عن خراب وطني لبدأت مرثيتي لا بـ «صهيون» بل بـ «إسرائيل».

[٢١ أيار ١٨٩١، في سفينة متجهة من يافا إلى أوديسا]

الهوامش

(١) نص مترجم من العبرية. ترجمة سعيد عياش.

٢ جوني منصور، ٢٠٠٩، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله. ص ١٤.

٣ في شلومو أفينيري، ٢٠١٣، «أحاد هعام الذي لا تريدون معرفته: قراءة في كتاب أحاد هعام وهرتسل»، تأليف يوسي غولدشتاين، إصدار مركز دينور لدراسة تاريخ إسرائيل ومركز زلمان شزار لدراسة الشعب اليهودي، هآرتس، ٧،١،٢٠١٣: http://www.haaretz.co.il/literature/study/١,١٩٠١٩٨٦ (آخر مشاهدة ٢٠١٣/٣/١)

٤ نص الرسالة بالإضافة إلى كتابات أحاد هعام بالعبرية موجودة على الرابط التالي:

http://benyehuda.org/ginzburg/

كيف أصبح اليهود نُخبا

اسم الكتاب: «الأقلية المختارة - كيف بلورت الدراسة التاريخ العام لليهود بين الأعوام ٧٠ - ١٤٩٢»

المؤلفان: تسفي أكشتاين وماريستيلا بوتيتشيني

الناشر: دار النشر التابعة لجامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٤١٤

كان معظم اليهود في العام ٧٠ ميلادية مزارعين أميين، ويسكنون في فلسطين ومنطقة الهلال الخصيب. وفي العام ١٤٩٢ أصبح اليهود أقلية صغيرة تسكن المدن ومثقفين، وتخصصوا في التجارة والحِرف والطب وإعطاء والإقراض بفائدة، وسكنوا في مئات المدن في أنحاء العالم المعروف آنذاك، من سيفيليا وحتى بنجلور في الهند.

كيف حدث هذا التغيير الهائل والمتطرف؟ يطرح مؤلفا كتاب «الأقلية المختارة» إجابة جديدة على هذا السؤال، بعد تدقيق ودراسة في ١٥٠٠ عام تقريبا من التاريخ اليهودي ومن خلال عدسة النظرية الاقتصادية.

ويثبت المؤلفان أنه خلافا للنظرية السائدة، لم ينجم هذا التغيير عن العداء للسامية وملاحقة اليهود ومنع تقدمهم وتطورهم، وإنما حدث بسبب تحولات طرأت على حياة اليهود أنفسهم بعد العام ٧٠ ميلادي، وفي مقدمتها تطبيق عادة جديدة ألزمت كل رجل يهودي بأن يقرأ التوراة ويدرسها، إضافة إلى إرسال أبنائه إلى المدرسة.

ووفقا للمؤلفين، فإنه خلال الستمئة عام التي أعقبت ذلك، تحول الكثيرون من اليهود عن ديانتهم واعتنقوا ديانات أخرى، لأنهم واجهوا صعوبات في الالتزام بالتكلفة الاقتصادية التي اقترنت بالعادة الجديدة، وتقلص عدد اليهود في العالم بشكل كبير للغاية. ولاحقا، في أعقاب تأسيس الخلافة الإسلامية واتساعها، حلّ التمدن ونمو التجارة، وتزايد الطلب على الحِرف التي منحت أفضلية كبيرة للمدينة. وارتفع شأن اليهود المثقفين، في عصر كان فيه عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة قليلا. وعندما أصبح هناك طلب على الثقافة، انتقل معظم اليهود إلى التخصص في التجارة والحرف الصناعية. وراح الكثير من اليهود يتنقلون بحثا عن الفرص التجارية في جهات الأرض الأربع.

ويطرح المؤلفان في هذا الكتاب تفسيرا مبتكرا لأحد أهم التطورات في تاريخ اليهود، وأضافوا أفكارا جديدة على النقاش الآخذ بالتطور حول التأثير الاجتماعي والاقتصادي للدين.

والبروفسور تسفي أكشتاين هو عميد مدرسة الاقتصاد في المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في هرتسيليا. وتولى في الماضي منصب نائب محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، ويحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مينيسوتا الأميركية.

والبروفسور ماريستيلا بوتيتشيني، هي محاضرة في موضوع الاقتصاد ومديرة معهد «غسبريني» للأبحاث الاقتصادية في جامعة بوكيني في ميلانو.

يهود وعرب يسكنون في بلدة واحدة

اسم الكتاب: «رغم كل شيء – قصة بلدة ثنائية القومية»

المؤلفة: عاميا ليفليخ

الناشر: شوكين بالتعاون مع دار النشر دفير

عدد الصفحات: ٤٧٠

مقابل دير اللطرون، عند مفترق الطرق المؤدي إلى القدس وتل أبيب وبئر السبع، تقع قرية واحة السلام، وهي البلدة الوحيدة في البلاد التي تسكن فيها طواعية عائلات يهودية وعربية، وتحافظ منذ ثلاثة عقود على الجيرة والتعليم المشترك لأولادها ونمط حياة يتصف بالمساواة.

وأجرت المؤلفة مقابلات مثيرة مع سكان

البلدة، تبرز من خلالها قصة مجتمع غير مألوف، بمثابة مختبر بشري، وتدقق في اللغز المركزي لوجود العرب واليهود هنا.

وبين الأسئلة التي تطرحها: هل الاندماج ممكن، على الرغم من كل شيء؟ كيف تعيش بلدة أيديولوجية في عالم منقسم، بين جميع النقاشات والخلافات والتكافل والصراعات والإنجازات النابعة من ذلك؟ وهل بالإمكان أصلا إعطاء وصف دقيق للوضع الشائك في هذه البلدة، المزروعة في المجتمع الإسرائيلي بكل تعقيداته في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؟

وتكتب ليفليخ «لا أدعي أنني سأجلب إلى هنا الحقيقة التاريخية» في مسعاها إلى رواية قصة لم تروَ حتى الآن. وتضيف أن «هذا الكتاب ينتمي إلى ما يسمى 'التاريخ المروي'... مثلما رواه لي كل واحد من المشاركين... وكل هذه المصافي التي ترافق 'الحقيقة'، إذا كانت هناك حقيقة كهذه في مكان ما، هي التي تصبغها بقوس من الألوان وتكشف الغنى الموجود في ظاهرة واحة السلام».

تعلق العلمانية الإسرائيلية باليهودية

اسم الكتاب: «ما وراء العلمنة - التقليدية ونقد العلمانية في إسرائيل»

المؤلف: يعقوب يدغر

الناشر: هكيبوتس همئوحاد ومعهد فان لير في القدس

عدد الصفحات: ١٦٢

يستخدم مؤلف هذا الكتاب نظريات نمت على أثر خطاب راهن يتمحور حول نقد العلمانية كنظرية اجتماعية ورواية تاريخية، ليطرح إطارا مبتكرا من أجل إعادة البحث في مصطلحات مثل «الهوية اليهودية» و«التقليد» و«الحداثة» و«العلمنة» في السياق الإسرائيلي اليهودي.

ويستعرض الكتاب إطارا تبصريا لا يستجيب إلى التقسيم الثنائي الديني/ العلماني، أو التقليدي/ المعاصر. وهذا التبصر، الذي يسميه المؤلف بـ «التقليدية»، يكشف الوجه الخفي والنافي للهوية اليهودية العلمانية في إسرائيل. وهو يكشف بالأساس تعلق العلمانية بدين الدولة، والعلاقة التي لا تنفصم بين القومية والدين، ونفي العنصر العرقي الطائفي في بنية الهوية العلمانية.

ويخلص المؤلف إلى أن فرضيات التقليدية تقترح وجهة نظر نقدية جديدة وبديلة ومثيرة للتدقيق في المجتمع الإسرائيلي وعلم المجتمع المتخصص به.

ويبحث مؤلف الكتاب، الدكتور يعقوب يدغر، في دراساته قضايا الهوية والسياسة، العرق والقومية والثقافة السياسية في إسرائيل، ونشر سلسلة كتب ومقالات حول العلاقة المعقدة بين السياسة والهوية والتقليدية والحداثة.

انعدام اليقين في العالم العربي

اسم الكتاب: «أهو ربيع عربي؟ إسرائيل، العالم والتغيرات الإقليمية»

المحرر: إفرايم عنبار

الناشر: يديعوت أحرونوت

عدد الصفحات: ٢٤٢

أدت الأحداث المسماة بـ «الربيع العربي» إلى هزات سياسية بالغة القوة في الشرق الأوسط. ووجهت المظاهرات الحاشدة التي جرت في العديد من الدول العربية في العامين ٢٠١٠ – ٢٠١١، تحديا للوضع القائم والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المنطقة. وشكلت الانتفاضات تعبيرا جماعيا عن غضب اجتماعي واقتصادي، لكن العنصر الديمقراطي لم يكن مركزيا فيها، وفقا لهذا الكتاب.

ويحاول الكتاب الإجابة عن أسئلة عديدة بينها: من يقف خلف هذه الهبات؟ وهل حقا «الربيع العربي» هو على غرار «ربيع الشعوب»؟ إلى أين يتجه العالم العربي عامة والشرق الأوسط خاصة؟ وعلى الرغم من أنه ما زال من السابق لأوانه إجراء تحليل يستنفد الأحداث، إلا أن هذا الكتاب يرى أن بالإمكان الآن تشخيص عدة توجهات تشير إلى أن العالم العربي لا يزال يواجه

صعوبة في مواجهة تحدي العصرنة.

وتحاول المقالات التي يتضمنها هذا الكتاب ترتيب الأمور في حالة الفوضى وتمنح مهلة فكرية داخل الأحداث الجارفة والتي تتواصل موجاتها. وكتاب المقالات، المتخصصون في مجالات معرفية متنوعة، ليسوا شركاء بالتفاؤل الذي تبديه أوساط أكاديمية وصحافية وسياسية في رد فعلها على الأحداث.

يقدّم الكتّاب تحليلات أولية لخطوات سياسية، اعتقادا بأن العالم العربي ما زال موجودا، عند كتابة هذه المقالات، في عملية تغيرات تسبب انعدام اليقين. ويطرح الكتاب وجهة نظر أكاديمية بشأن أحداث «الربيع العربي».

محرر الكتاب هو البروفسور إفرايم عنبار، المتخصص في قضايا الأمن القومي في الشرق الأوسط، والمحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، ومدير «مركز بيغن – السادات للأبحاث الاستراتيجية» في الجامعة نفسها، والذي يتناول قضايا الأمن القومي في الشرق الأوسط من خلال أجندة محافظة وصهيونية، يتم التعبير عنها من خلال أبحاث موجهة للسياسات وأوراق مواقف وتقارير استراتيجية وكراريس تتضمن مقالات وكتبا، وأيضا من خلال ندوات وأيام دراسية وإرشادات لجهات مختلفة في إسرائيل ومؤتمرات دولية.

نظرة العرب إلى الصهيونية وإسرائيل

اسم الكتاب: «عدوي، معلمي - الصهيونية وإسرائيل في دراسات الإسلاميين والليبراليين العرب»
المحرران: أوريا شفيط وأوفير فينتر
الناشر: هكيبوتس همئوحاد
عدد الصفحات: ٢٣٨

يطرح هذا الكتاب نظرية مقارنة جديدة فيما يتعلق بتوجهات إسلامية وليبرالية عربية تجاه الحركة الصهيونية وإسرائيل وعملية السلام والتطبيع. ويدمج الكتاب بين عرض تاريخي بانورامي ونقاشات تحليلية، ويعطي أمثلة على الدور المزدوج الذي لعبته «دولة اليهود» في أفكار تيارات أيديولوجية متنافسة ومتخاصمة في المجتمعات العربية.

ويرى المؤلفان أن إسرائيل التي تبلورت كعدو كشفت وجود حاجة إلى ثورة، ينبغي أن تكون، وفقا للإسلاميين، عاملا يجعل الإسلام إطارا شاملا لكافة نواحي الحياة، ووفقا لليبراليين ينبغي أن تكون هذه ثورة تؤسس للديمقراطية وحرية الفرد. ومن الجهة الأخرى، تم وصف جوانب من الحركة الصهيونية وإسرائيل على أنها مصدر للتقليد، كما أن الإسلاميين والليبراليين، وكل فريق بموجب وجهة نظره، أشاروا إلى المضامين والقيم التي يريدون وجودها في المجتمعات العربية.

ويعتبر المؤلفان أن «الدور المزدوج الذي لعبته الصهيونية في فكر كلا التيارين مرتبط بشكل وثيق بتوجهاتهما المركبة وخلافاتهما النظرية تجاه الغرب عموما، وباحتياجاتهما السياسية البراغماتية التي لعبت إسرائيل فيها دورا ثانويا».

واستنتج الكاتبان أنه «في نهاية ثورات 'الربيع العربي' أصبحت وجهات النظر الإسلامية والليبرالية العربية ذات أهمية حاسمة حيال مستقبل الصراع الإسرائيلي – العربي». لذلك أشار الناشر إلى أن هذا الكتاب مهم للإسرائيليين الذين يريدون فهم الأبعاد الأيديولوجية للصراع، والتعرف على النظام والثقافة والعلوم والمجتمع في إسرائيل كما تنعكس بنظر المثقفين العرب.

مؤلفا الكتاب: أوريا شفيط، هو محاضر كبير في قسم الدراسات العربية والإسلام وبرنامج علم الديانات في جامعة تل أبيب؛ وأوفير فينتر، طالب للقب الدكتوراه في مدرسة التاريخ في جامعة تل أبيب.

«الروس» الإسرائيليون بعد عقدين من هجرتهم

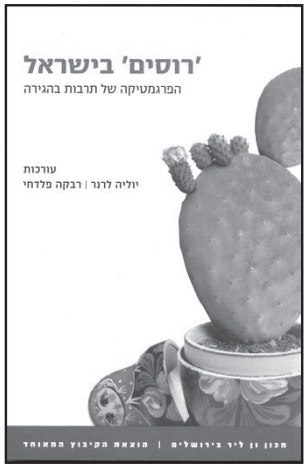

اسم الكتاب: «الـروس في إسرائيل – براغماتية الثقافة في الهجرة»

المحرران: يوليا ليرنر وريفكا فِلدحاي
الناشر: هكيبوتس همئوحاد ومعهد فان ليير في القدس
عدد الصفحات: ٤٣٨

مر أكثر من عشرين عاما على هجرة حوالي مليون مواطن من دول الاتحاد السوفياتي السابق. ولا تزال مفاهيم وأنماط حياة هؤلاء «الروس»، الذين يعتبرون في إسرائيل أحيانا كمن يعيشون في «غيتو روسي»، بمثابة لغز في نظر الكثيرين في المجتمع الإسرائيلي. ويسعى هذا الكتاب إلى إسماع أصوات عدة مجموعات تنتمي إلى الجماعة التي تتحدث الروسية في إسرائيل، وبينهم المثقفون والمثليون وقدماء الحرب العالمية الثانية والأزواج الشابة وطلاب العلوم الأدبية والاجتماعية، والفتيات اللواتي يدرسن في المدارس الثانوية الخاصة بالبنات، والموسيقيون والمستهلكون في الحوانيت الخاصة بالروس. وأصوات هؤلاء مختلفة بين مجموعة وأخرى، لكنهم جميعا يتحدثون الروسية ويؤكدون التجانس الهائل الذي يميز المتحدثين بهذه اللغة في إسرائيل.

ووضع كتاب المقالات ومحررتا الكتاب تحديا أمامهم بأن يحلوا لغز هذا التجانس والتحدث عن ثقافة الناطقين بالروسية في إسرائيل واعتبارها «ثقافة إسرائيلية»، بمعنى أنها ثقافة نشأت في إسرائيل. وتبين الحالات التي تصفها المقالات في الكتاب كيف أن الروح القومية الإسرائيلية، مثل الحروب والخطابات الأيديولوجية – السياسية التي تنظم الحيز الثقافي في إسرائيل، حاضرة في مجريات حياة جماعة الناطقين بالروسية وحتى أنها تبلور الحراك داخلها.

كذلك يبين الكتاب أن مصطلحي «الغيتو الروسي» و«الغيتوية»، إن صح التعبير، للموضوع الروسي لا يسمحان بفهم مجريات الأمور داخل الجماعة الناطقة بالروسية، كما أن الأبحاث تظهر أن مجريات الأمور في المجتمع الإسرائيلي كله، لا يمكن فهمها من دون وجهة النظر «الروسية».

حياة النساء اليهوديات الشرقيات

اسم الكتاب: «في العلب الإسمنتية – نساء [يهوديات] شرقيات في الأطراف الإسرائيلية»
المؤلفة: بنينا موتسافي - هالر
الناشر: ماغنس – معهد ليفي أشكول
عدد الصفحات: ٢٧٦

العائلة أحادية الوالدين، مخصصات وزارة الرفاه، حفلة «بار ميتسفا» لدى بلوغ الفتى سن الثالثة عشرة، العودة إلى الدين، العمل في المصنع، القمار، الإنجاب – كل هذه الموضوعات وغيرها تشكل الحياة اليومية العادية للكثير من النساء في بلدات التطوير في أطراف إسرائيل. وتضع الباحثة الأنثروبولوجية بنينا موتسافي – هالر، وهي بنفسها ابنة بلدة تطوير، في مركز بحثها قصص خمس نساء يهوديات شرقيات الأصول من بلدة يروحام، وكل واحدة بطريقتها، مع تجاربهن الحياتية في الحيز الجسدي والاجتماعي والثقافي في بلدة التطوير، وفي ظل جهاز تعليم متدني المستوى وعدد قليل من أماكن العمل وسمعة اجتماعية سلبية.

ويرى عالم الاجتماع البروفسور يهودا شنهاف من جامعة تل أبيب، أن هذا الكتاب عبارة عن وصف أنثروبولوجي نسوي، نجحت المؤلفة فيه بإظهار كيف أن الجنوسية والمكانة والعرق ليست أقساما مستقلة، وإنما يشحذ الواحد منها الآخر، وأحيانا يكون ذلك مفاجئا. ويضيف الكتاب أبعادا متعددة لفهم المسألة الشرقية في إسرائيل من خلال توسيع مصطلح الشرقي ومن دون المساومة على فرضيات أساسية للبحث ما بعد الكولونيالي.

وتقول الدكتورة أورلي لوفين، من قسم دراسات الآداب في جامعة تل أبيب، إن المؤلفة حولت النظرة النسوية الليبرالية الأشكنازية من «سقف الزجاج» إلى نظرة متعددة الاتجاهات، وتشمل محاور الهوية التي أهملها «البحث النسوي الأبيض»، مثل مكانة الدين والثقافة والعرق. وتتقاطع هذه المحاور لتتحول إلى «علب إسمنتية» تفرض قيودا، تحاول النساء من خلالها أن يصنعن لأنفسهن حياة ذات معنى.

ولفتت البروفسورة دفورا برنشتاين، من قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة حيفا، إلى أنه من خلال حوار متواصل، وثاقب أحيانا، مع خمس نساء شرقيات، تجسد المؤلفة كيف نجحت كل واحدة منهن في بلورة حياة ذات معنى داخل قيود بنيوية تضعها بلدات التطوير البعيدة. وتجذب الشخصيات المعقدة والكتابة المتعاطفة والنقدية في الآن نفسه، القارئات والقراء إلى حوار مع بطلات الكتاب والمؤلفة، ومع عالمهن أيضا.

حدود إسرائيل وعلاقتها بالدين

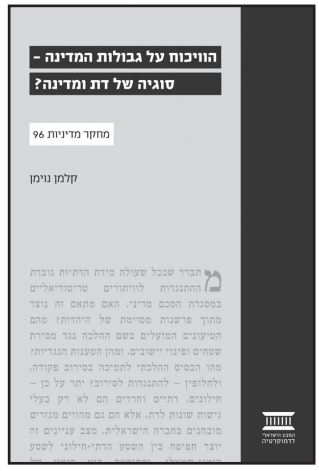

اسم الكتاب: «السجال حول حدود الدولة – هل هو أحد قضايا العلاقة بين الدين والدولة؟»

المؤلف: كالمان نويمان

الناشر: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية

عدد الصفحات: ١٢٦

يشير مؤلف هذا الكتاب إلى أنه كلما تزايد حجم التدين في إسرائيل تتصاعد المعارضة لتقديم تنازلات إقليمية في إطار اتفاق سياسي. ويتساءل في هذا السياق ما إذا كانت هذه الحال ناجمة عن تفسير معين لليهودية؟. وما هي الادعاءات المطروحة باسم الشريعة اليهودية ضد الانسحاب من الأراضي المحتلة وإخلاء مستوطنات، وما هي الادعاءات المضادة؟ وما هو الأساس الشرعي لتأييد رفض تنفيذ أمر عسكري أو معارضة هذا الرفض؟

ويضيف أنه ليس فقط توجد لدى اليهود العلمانيين والمتدينين والحريديم في إسرائيل خلافات في التوجه نحو الدين، وإنما هم يشكلون قطاعات تتمايز عن بعضها في المجتمع الإسرائيلي. وتؤدي هذه الحال إلى حدوث تطابق بين الشرخ الديني – العلماني والشرخ اليميني – اليساري، والنتيجة هي نشوء صورة لـ «لحرب ثقافية» من شأنها أن تسبب التطرف في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين وفي السجال العام حول حدود الدولة.

ويتناول المؤلف كيفية تأثير المواقف بشأن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وإخلاء مستوطنات ورفض تنفيذ أمر عسكري في هذا السياق على العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وتأثير كل هذا على القضية العامة للعلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل.

يقع هذا البحث عند خط التماس بين الدين والسياسة، ويعرض تاريخ النقاش العام حول رفض جنود أوامر إخلاء مناطق ومستوطنات، ويطرح مجموعة توصيات حول كيفية تليين العلاقة الناشئة في المجتمع الإسرائيلي بين مسألة الصورة اليهودية المطلوبة للدولة والسجال العام حول حدودها.

ومؤلف الكتاب، الدكتور كالمان نويمان، هو حاخام مؤهل، وباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ومحاضر في «كلية هيرتسوغ» في الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون».

تاريخ إيران ضد الهيمنة البريطانية والأميركية

اسم الكتاب: «إيران والخليج الفارسي – تاريخ، استراتيجيا ودبلوماسية»

المؤلف: روعي كهانوفيتش

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ١٢٨

إيران هي دولة مترامية الأطراف وتمتد على مساحة تزيد عن مليون ونصف المليون كيلومتر مربع، ولديها أطول حدود بين الدول المحيطة بها مع الخليج الفارسي، ويبلغ طولها ٢٤٤٠ كيلومترا. ووفقا لهذا الكتاب فإن مسعى إيران إلى تحقيق هيمنتها في منطقة الخليج الفارسي بدأ في فترة الامبراطورية الفارسية القديمة في القرن السادس قبل الميلاد، وحكامها آنذاك أدركوا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج الفارسي وحتى أنهم أطلقوا على الخليج اسم «مارا نوستروم»، أي «بحرنا».

ويتناول مؤلف هذا الكتاب بالتحليل سياسة إيران في جنوبها وفي الخليج الفارسي في عهد رضا شاه، بين الأعوام ١٩٢٥ – ١٩٤١، وهي السياسة المؤسسة لإيران القومية والمعاصرة. إلى جانب ذلك يمنح الكتاب قراءه أدوات لفهم سياسة إيران اليوم أيضا، فيما يتعلق بهذه المنطقة الهامة. واعتبر الناشر أن هذا الكتاب ينطوي على تجديد كونه يركز على وجهة النظر الإيرانية تجاه الخليج الفارسي، ولأنه يبحث ويحلل فترة لم يتم التطرق إليها كثيرا في تاريخ إيران المعاصر، إضافة إلى استخدام واسع لمصادر جديدة باللغة الفارسية ووثائق رسمية من الأرشيفات البريطانية والأميركية.

ويتميز هذا الكتاب ليس فقط بأنه يوفر تفسيرا جديدا لمجموعة الصراعات في العلاقات بين إيران وبين بريطانيا ودول الخليج العربية، وجميعها ما زالت ذات صلة بالواقع اليوم، وإنما هو يحلل أيضا الخطوات التي أقدم عليها رضا شاه ومحاولاته، وبضمنها بناء قوة عسكرية

كبيرة وبلورة التطلعات الإيرانية الإقليمية، للسعي ضد الهيمنة البريطانية المطلقة في المنطقة، وهو الأمر الذي وضع أسس انصراف القوات البريطانية من الخليج الفارسي في فترة نجله، محمد رضا فهلوي، في العام ١٩٧١، لتحل مكانها الهيمنة الأميركية.

ومؤلف هذا الكتاب، روعي كهانوفيتش، هو طالب للقب الدكتوراه في دراسات قسم الشرق الأوسط في جامعة حيفا، وباحث ملحق في «مركز عزري لدراسة إيران والخليج الفارسي»، ومحاضر ومستشار لشؤون إيران والشرق الأوسط.

جذور الاستيطان الإسرائيلي

اسم الكتاب: «كوكيزم - جذور غوش إيمونيم، ثقافة المستوطنين، ثيولوجيا صهيونية، مسيانية معاصرة»

المؤلف: غدعون أران

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٤٦٤

يقول المؤلف في مقدمة الكتاب إنه «في أواسط السبعينيات قضى ساعات طويلة مع الحاخام موشيه ليفينغر، وهو أحد قادة المستوطنين عامة، والمستوطنين في البؤر الاستيطانية في الخليل خاصة، وأنه كان يسير معه من رام الله إلى أريحا عن طريق عناتا. وكان هذا الحاخام المتطرف يصاب بحالة هوس ويصرخ مشيرا إلى مناطق غير مأهولة بأنه هنا ستقام ١٢ مستوطنة وسيكون فيها مصانع وكنس، وسيتوفر العمل لعدد كبير من معلمات روضات الأطفال والمهندسين وطلاب الحكمة» في إشارة إلى معاهد دينية يهودية. ويشهد الكاتب على نفسه أنه استغرب أقوال هذا الحاخام، لكن بعد فترة قصيرة أقيمت هناك مستوطنات، وبعد أربعين عاما أصبح عدد المستوطنات أكثر من ١٢٠ مستوطنة ويسكنها قرابة ٣٥٠ ألف مستوطن.

ولا تسنح الفرصة دائما لباحث أن يشهد عن قرب المراحل الأولية ليقظة دينية أو نشوء حركة سياسية، وتصبح بعد فترة حركة سياسية ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع والدولة والمنطقة كلها.

وقد سنحت فرصة كهذه لغدعون أران، المحاضر في قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية، إذ كان شاهدا على ولادة حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، واطلع على نشاطها في السنوات الأولى بعد تأسيسها. وعاد المؤلف في التاريخ إلى الوراء كي يبحث في ما سبقها وتسبب بنشوئها.

يوثق المؤلف ويحلل نشوء «غوش إيمونيم» استنادا إلى ما شاهده وسمعه واختبره خلال السنوات الطويلة من النواة الصلبة لهذه الحركة. وقد حصل الكاتب على ثقة هؤلاء وكاد ينخرط بينهم.

والكتاب عبارة عن بحث في جذور المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وتبعاته، وهو مشروع كان له تأثير بالغ على الأحداث في إسرائيل والشرق الأوسط. ويبين المؤلف أنه تقف وراء حركة سياسية – استيطانية مثل «غوش إيمونيم»، حركة بعث دينية وظواهر مسيانية بارزة تنبع أهميتها ليس فقط من السياق السياسي والاجتماعي، وإنما من السياق الثقافي والسياسي أيضا، ويوجد لهذا تأثير على الصهيونية واليهودية.

للحصول على إصدارات «مدار»

مكتبات خارج فلسطين

البستان للكتب
عمان- الأردن
ص.ب. ٩٤١٨٠٢ عمان ١١١٩٤
هاتف:٠٠٩٦٢٦-٥٦٥٤٢٧٠
فاكس:٠٠٩٦٢٦-٥٦٥٤٢٧١

الأهلية للتوزيع والنشر
عمان – الاردن
هاتف:٠٠٩٦٢٦-٤٦٥٢٤٧٨

موزعون داخل فلسطين

مكتب جريدة «الايام»
التوزيع – رام الله
هاتف: ٢٩٨٧٣٤١

عدنان أبو غوش
القدس- بيت حنينا
هاتف:٠٢-٢٣٤٥٤٩٣

مكتبة الفجر للصحافة
الخليل- فوزي الشويكي
هاتف:٠٢-٢٢٢٨١٢٨

سائد نزال
قلقيلية
هاتف:٠٥٩٩-٢٠٩٩٠٣

عاطف الدرة
غزة- الشيخ رضوان
هاتف:٠٥٩٨-٨٧٧٤٤٤

عامر أبولاوي
أريحا -وسط البلد،مقابل مركز الشرطة
هاتف: ٢٣٢٣٨٤٠

حكم عبادي
جنين
هاتف:٠٥٩٩-٤٣٧٠٣٢

بسام بلاص
جنين
هاتف:٠٤-٢٥٠٤٤١٢

عنان دعنا
القدس- البلدة القديمة
هاتف: ٠٥٤٢-٥٧٠١١٩

حسن عبد الجواد
بيت لحم- مخيم الدهيشة- قرب مؤسسة إبداع
هاتف: ٠٥٩٩-٢٠٢٠٩٣

المكتبات

مكتب الأيام
نابلس- شارع العدل- عمارة السوق الاخضر
هاتف:٠٩-٢٣٨٥٢٥٥

مكتبة الجعبة
رام الله- شارع ركب
هاتف:٠٢-٢٩٥٦٢٥٣

مكتبة دار الشروق
رام الله- قرب مستشفى رام الله الحكومي
هاتف:٠٢-٢٩٧٥٦٣٣

مكتبة دار الجامعات
رام الله- شارع ركب
هاتف:٠٢-٢٩٥٧١٨٧

مكتبة الرعاة
رام الله- شارع ركب
هاتف:٠٢-٢٩٦١٦١٣

مكتبة الرسالة
نابلس- شارع غرناطة
هاتف:٠٩-٢٣٨٩٥١٤

مكتبة الشامل
نابلس- مقابل جامعة النجاح
هاتف:٠٥٩٩-٣٩٥٤٩٠

مكتبة دار الشروق
نابلس- جامعة النجاح
هاتف:٠٩-٢٣٧٠٠٤٢

مكتبة دار الحكمة
طولكرم-عمر بلال خميس
هاتف:٠٩-٢٦٧٣٣٢١

المكتبة العلمية/ المكتبة العربية
القدس- شارع صلاح الدين
هاتف: ٥٨٣١٤٠٤

مكتبة حتر
أريحا- وسط البلد- مقابل مركز الشرطة
هاتف: ٢٣٢٣٨٤٠

ABSTRACT

Issue #49 of Qadayya Israelieh (Israeli Affairs) Quarterly Journal focuses on the Israeli left: where was it and where is it now?

The issue is centered on the emergence of the Israeli left and the major reasons that have been hindered it from becoming influential in decision making, political and social movements. The issue includes ten articles eight themed on the Israeli plus a study about the creation of an Israeli underclass and, an article about the Israeli elections .

The issue leads with an exclusive interview with Mr. Zeev Sternhell, an Israeli historian, writer, and a leading expert on nationalism and Fascism. Mr. Sternhell headed the Department of Political Science at the Hebrew University of Jerusalem. He acknowledges that the Zionist project originally aimed to occupy Palestine and inhabit it with Jews, as a solution for their hardship in exile. He argues that occupying Palestine in 1948 is not a moral problem, however not ending the occupation in 1949, after accomplishing all the Zionist goals, and the consequent occupation of 1967 is, in his opinion, "the biggest catastrophe on Israel".

An exclusive translation of a brief excerpt from the Zionist archive is a new addition to the Journal with the important sections of "Truth from the land of Israel" article by Ahad Ha'Am included in this issue. Dr. Honaida Ghanim highlights in her foreword to the article that the importance of this piece is because it is one of the first texts in which the Zionist allegations about Palestine being an empty land was refuted, it mentioned the Arab existence in Palestine, and talked about the colonialist's superior relationship towards the Palestinians. Also, the article indicated that Ha'Am practically negated the most important Zionist hypothesis that propagated Palestine as a barren country and its population as remnants of savages. His article has later become a milestone to the Israeli Zionist which try to add a human perspective to their Zionist thinking, and insist that there is no contradiction between morals and Zionism.

Finally and in addition to the themed and general articles, the exclusive interview as well as translation, this issue of the journal includes a collection of books' reviews, as well as a library.